



الاعتقاد الخالص

من الشك والانتقاد

تأليف

الإمام علاء الدين علي بن إبراهيم

المعروف بابن العطار

(ت ٧٢٤ هـ)

تحقيق

الدكتور سعد الزويهري

إصدارات

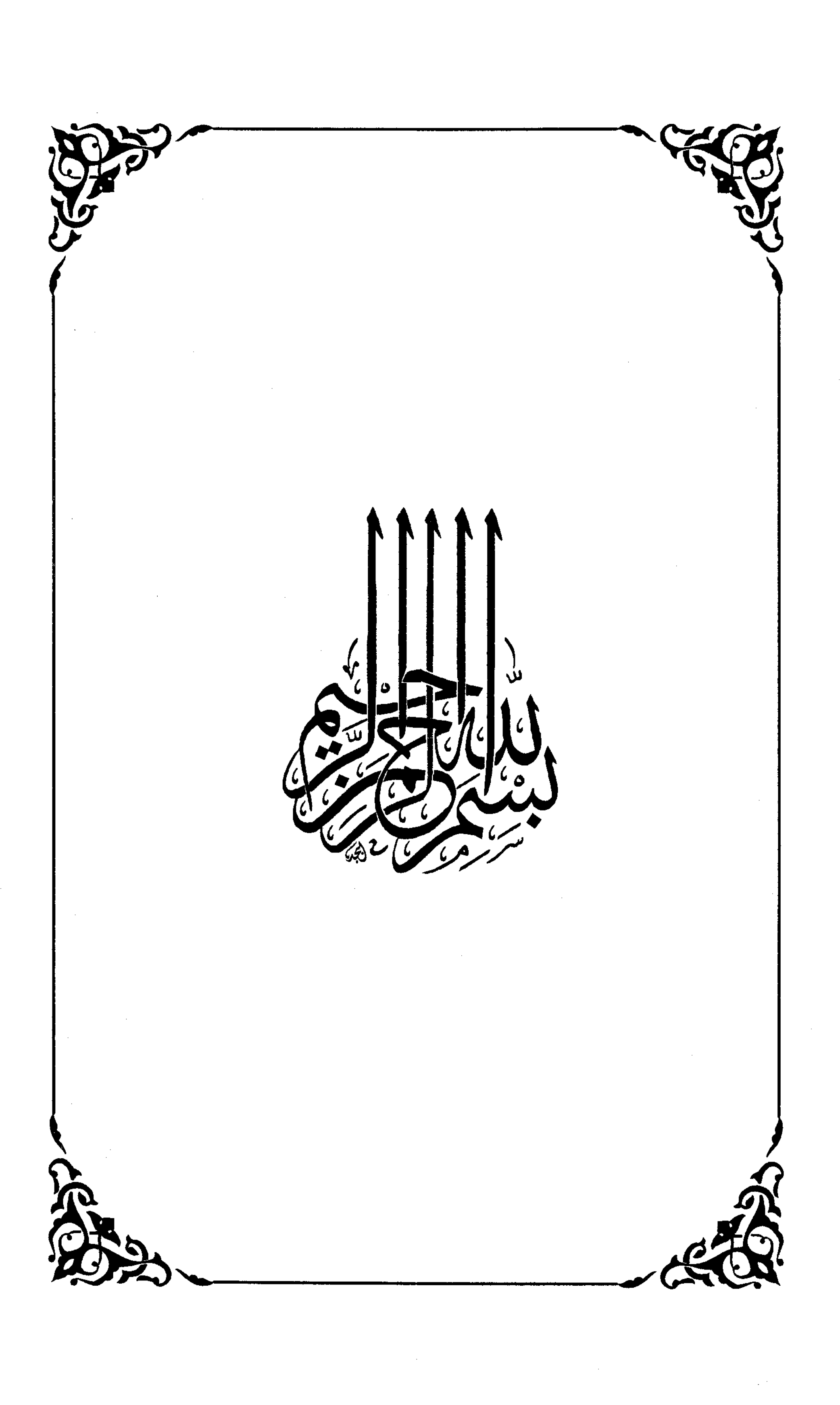
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

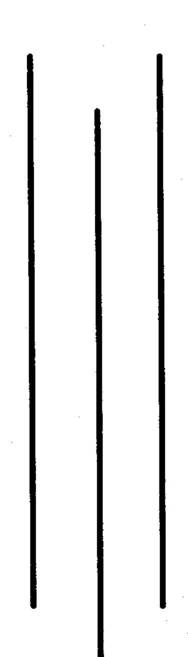
إدارة الشؤون الإسلامية

دولة قطر

بتمويل

الإدارة العامة للأوقاف


بسم الله الرحمن الرحيم



الاعتقاد الخالص

من الشك والانتقاد

الطبعة الأولى
1432 هـ - 2011 م

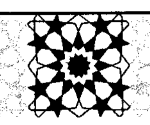
المقدمة

وتشتمل على ما يلي:

أولاً: أهمية الموضوع وأسباب اختياره.

ثانياً: خطة البحث.

ثالثاً: منهج التَّحقيق والتَّعليق.



المقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذُ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا. مَنْ يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضللْ فلا هاديَ له، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريكَ له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠ - ٧١][1].

أما بعد:

فإن هذه المقدمة تشتمل على ما يلي:

---

(١) هذه خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه، أخرجها ابن ماجه في سننه (١/ ٦٠٩ - ٦١٠)، والإمام أحمد في مسنده (٥/ ٢٧٢) رقم (٣٧٢١) وصحح أحمد شاكر أحد طرق هذا الحديث، وكذلك الألباني وقال: (على شرط مسلم).
انظر: خطبة الحاجة للشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

أولاً ـ أهمية الموضوع، وأسباب اختياره:

إنَّ الاهتمام بعلم العقيدة من الثوابت عند المسلمين، والتي لا تقبل الجدل ولا المساومة؛ فلأجل عبادة الله وحده خَلَق اللهُ الخَلْق، وأنزل الكتب، وأرسل الرسل، وشرع الشرائع، وأقام الحسابَ عليها يوم القيامة، فريق في الجنة وفريق في السعير.

فلذلك صار علمُ العقيدة أفضلَ العلوم وأجلَّها على الإطلاق؛ لأنه العلم بالله وأسمائه وصفاته، إذ شرفُ العلم بشرف المعلوم.

وعليه فلا شكَّ أن أهمَّ علم يجب الاعتناءُ به حفظاً، وتعلماً، وتعليماً، وتأليفاً؛ هو علم العقيدة ـ أعني: عقيدة أهل السنة والجماعة ـ، ومن الطرق المعينة على ذلك:

الاهتمام بمصنفاتهم، وخاصة الشاملة لأبواب العقيدة، الحاوية على كثير من الأدلة، والداحضة لشبهات المخالفين.

ولقد اهتمَّ سلفُنا بهذا العلم اهتماماً واضحاً، فالمكتبةُ الإسلاميةُ مليئةٌ بمؤلفاتهم القيمة النافعة.

وهناك مصنفاتٌ لم تر النور بَعْدُ من مصنفات أهل السنة والجماعة، ومنها: كتاب **الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد** لعلاء الدين أبي الحسن علي بن إبراهيم بن داود الشافعي، المعروف بابن العطار رحمه الله.

وهناك أسباب دعتني لاختيار هذا الموضوع، منها:

١ ـ أهميةُ علم العقيدة ـ عقيدة أهل السنة والجماعة ـ مما يكون لزاماً على المختصين نشر وإحياء تراث أهل السنة والجماعة.

٢ ـ قيمةُ الكتاب العلمية بموضوعه ومباحثه، وذلك لأنه شاملٌ لمسائل الاعتقاد، مدعم بالأدلَّة السَّمعية والعقلية، وآثار الصَّحابة، وأقوال الأئمة.

٣ ـ امتاز هذا الكتابُ في عرضه لمباحث العقيدة بأسلوب التقرير، وابتعد عن أسلوب المناقشة والرَّدِّ، بالإضافة إلى يُسْر الكتاب، وسهولته، وإيجازه.

٤ ـ أن هذا الكتابَ لم يُطبع ـ كاملاً ـ من قبلُ، بل لم ير النور بعد، ففي إخراجه وطبعه وتحقيقه إسهامٌ في نَشْر مصنفات أهل السُّنة والجماعة.

٥ ـ مكانةُ المصنف العلمية، وأنه من الحفاظ الأثبات، بل يُعَدُّ من كبار الشافعية في زمنه، فهو من كبار تلاميذ النَّووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومن أثبت النَّاس في شيخه، ومن جانب آخر فهو شيخُ الحافظ الذهبي.

٦ ـ أن هذا الكتابَ لم يُحقَّق تحقيقاً علمياً وافياً، على نسخ خطية، يُضبط فيها النص ضبطاً صحيحاً، مع التعليق عليه تعليقاً يزيل إشكالاته، ويحلُّ مبهماته.

لهذه الأسباب وغيرها اخترتُ أن يكون تحقيقُ هذا الكتاب موضوعَ الرسالة.

ثانياً ـ خطة البحث:

المقدمة، وتشتمل على ما يلي:

أولاً: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره.

ثانياً: خطة البحث.

ثالثاً: منهجي في التحقيق والتعليق.

وقد جعلتُ البحثَ على قسمين:

القسم الأول: الدراسة.

ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: ترجمة المؤلف.

الفصل الثاني: دراسة الكتاب، وفيه مباحث:

المبحث الأول: عنوان الكتاب، ونسبته لمؤلفه.

المبحث الثاني: مصادر المؤلف في كتابه.

المبحث الثالث: عرض لأهم قضايا الكتاب.

المبحث الرابع: منهج المؤلِّف في كتابه.

المبحث الخامس: وصف النُّسخ الخطية.

المبحث السادس: تقويم الكتاب.

القسم الثاني: التحقيق.

- الخاتمة.

- الفهارس.

ثالثاً ــ منهجي في التحقيق والتعليق:

لقد بذلتُ جهداً ـ بحمد الله ـ في خدمة هذا الكتاب، وكان عملي فيه على النحو الآتي:

أولاً: خدمة نصِّ الكتاب:

١ ـ جمعتُ ما أمكنني الحصول عليه من نسخ هذا الكتاب، وبلغت ثلاث نسخ، وجعلتُ إحداها أصلاً، وهي النسخة الظاهرية رقم (٢٩٦١) ورمزت لها بـ:(ص)، وقابلتها مع النسخ الأخرى: وهي النسخة الظاهرية الثانية رقم (٢٩٣٤)، ورمزت لها بـ: (ظ)، ونسخة مكتبة أثينا بروما، ورمزت لها بـ: (ن).

٢ ـ أثبتُّ نص النسخة الأصلية (ص) في المتن، ووضعت فوارق النسخ الأخرى في الحاشية؛ إلا ما بان خطؤه، أو ترجَّح لي أن ما في (ظ) أو (ن) هو الصواب، فأثبته في المتن بين معقوفتين هكذا [] وأبين ما في (ص) في الحاشية.

٣ ـ الكلمات والجمل المصحَّحة في حاشية النسخ (ص) و(ظ) و(ن) أعدها من أصل هذه النسخ.

٤ ـ نظراً لأنَّ المؤلِّف ﷺ يكثر النقل، فإني أقابل بين الكتب التي نقل منها بالنص وبين النسخ الأخرى؛ مبيناً إن كانت هناك فروق في الحاشية، سواء عزا المؤلِّف إلى هذه الكتب أم لم يَعْزُ إليها.

أما الكتب المطبوعة التي اعتمدتها في المقابلة، فهي:

أ ـ صريح السُّنة، للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق بدر المعتوق، الطبعة الأولى عام ١٤٠٥هـ، نشر دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ـ الكويت.

ب ـ متن العقيدة الطحاوية، للإمام أبي جعفر الطحاوي الحنفي، الطبعة الأولى عام ١٤٠٨هـ، نشر مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة.

ج ـ الأسماء والصِّفات، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق عبد الله الحاشدي، الطبعة الأولى عام ١٤١٣هـ، نشر مكتبة السوادي ـ جدة، وكذلك طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت.

د ـ عقيدة السلف وأصحاب الحديث، للإمام أبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني، دراسة وتحقيق الدكتور ناصر بن عبد الرحمن الجديع، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، نشر دار العاصمة ـ الرياض.

هـ ـ الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق علي محمد البجاوي، نشر دار الكتاب العربي ـ بيروت.

و ـ إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم، للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق يحيى إسماعيل، نشر دار الوفاء بمصر، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ[1].

---

(١) إذا وجدت عند المقابلة في الكتب الآنفة الذكر كلمة أو جملة زائدة، أو كان ما في =

٥ ـ ضبطتُ ـ ما أمكنني ـ نصَّ الكتاب بالشكل، مع مزيد من الاهتمام بالمشكل من الأسماء والألفاظ المختلفة.

٦ ـ قمتُ بتحديد بدايات الجمل، والفقرات، ونهاياتها.

٧ ـ لا أعتبر بعضَ الفروق التي لا تأثير لها مثل: (عليه السلام) ويقابله (صلى الله عليه وسلم)، و(رضي الله عنه) ويقابله (رحمه الله) وغيرها من الجمل الدُّعائية.

٨ ـ قمتُ بتصحيح الأخطاء النحوية في (ص)، وغالباً لا أثبتها في فروق النسخ الأخرى.

٩ ـ قمتُ بحذف الكلمات المكررة والزائدة والخاطئة، التي لا يضيرُ حذفها.

١٠ ـ كتبتُ الآيات القرآنية وفق الرسم العثماني.

١١ ـ التزمتُ بعلامات التنصيص المعتبرة في البحث العلمي، حيث جعلتُ أحاديثَ الرسول ﷺ بين أقواس صغيرة هكذا «»، وما عدا أحاديث الرسول ﷺ من الآثار والأقوال فإني أجعلُها بين قوسين هكذا ( ).

وقمتُ بوضع علامات الترقيم المختلفة التي تُيسِّر فَهْمَ النص، من فواصل، ونقاط، وعلامات تنصيص، وعلامات الجمل المعترضة، وعلامات التعجب، والاستفهام، وغيرها.

١٢ ـ قمتُ بترقيم فصول الكتاب، وجعلته بين قوسين هكذا: ().

١٣ ـ قمتُ بتحديد نهاية كلِّ صفحة في المخطوطة (ص) بوضع هذه العلامة (/) عقب الكلمة الأخيرة مباشرة.

= النسخ الأخرى خطأ، فإني أثبت ما في هذه الكتب في المتن بين معقوفتين هكذا [] إذا كان من المناسب إثباته.

ثانياً: منهجي في التعليق:

وأهمُّ ما قمتُ به في تعليقي على النَّصِّ ما يلي:

١ ـ عزو الآيات الكريمة إلى سُورها، مع ذكر أرقامها.

٢ ـ خرجتُ الأحاديثَ من مصادرها الأصلية كالصِّحاح، والسُّنن، والمسانيد، والمعاجم، والمصنفات، وغيرها.

فإذا كان الحديثُ في الصَّحيحين أو في أحدهما اكتفيتُ بعزوه إليهما أو إلى أحدهما، وإن كان في غيرهما أجتهدُ غالباً في تخريجه من مصادره، مع ذِكْر ما قاله العلماء قديماً وحديثاً في الحكم عليه إن وُجِدَ.

وأذكرُ عند التخريج اسم الكتاب، والجزء، والصفحة، ورقم الحديث، والكتاب، والباب.

٣ ـ قمتُ بتخريج الآثار من مظانها ما أمكن، مع ذكر ما قاله العلماء في الحكم عليها إن وجد، وإيراد نصوص الأحاديث والآثار التي يشيرُ إليها المؤلف.

٤ ـ قمتُ بتوثيق نُقُولِ الكتاب، بإرجاعها إلى مصادرها، إلا إذا تعذَّر ذلك لعدم تيسُّر مصدره، أو عدم الاهتداء إلى مظانه.

٥ ـ ترجمتُ للأعلام الوارد ذِكْرهم في نَصِّ الكتاب؛ سوى الصحابة ﷺ لشهرتهم.

٦ ـ شرحتُ الألفاظ الغريبة الواردة في نص الكتاب، من خلال كتب اللغة، وغريب الحديث.

٧ ـ عرّفتُ الفِرق والمِلل والنِّحَل والأديان الواردة في النص.

٨ ـ عرَّفتُ الأماكنَ والبلدانَ غير المشهورة والواردة في النص.

٩ ـ عرَّفتُ المصطلحات والألفاظ الكلامية والفلسفية الواردة في النص.

١٠ ـ مناقشة آراء المصنِّف التي تحتاجُ إلى مناقشة وتعليق.

١١ ـ وضعتُ فهارس للكتاب، وتشملُ ما يلي:

أ ـ فهرس للآيات.

ب ـ فهرس للأحاديث.

ج ـ فهرس للآثار.

د ـ فهرس للأعلام.

هـ ـ فهرس للفِرق والأديان.

و ـ فهرس للكلمات الغريبة، والمصطلحات العلمية.

ز ـ فهرس للأماكن.

ح ـ فهرس للكتب الواردة في النص.

ط ـ فهرس المصادر والمراجع.

ي ـ فهرس الموضوعات(١).

وأخيراً؛ فإني أحمد الله، وأشكره على جميع نعمه وآلائه، ثم أشكر فضيلة الشيخ المشرف: د. عبد العزيز بن محمد بن علي العبد اللطيف؛ الذي كان له الفضلُ بعد الله في إنجاز هذه الرسالة على الوجه المطلوب، والذي وهبني الكثير من وقته وجهده أثناء إعدادي لهذه الرسالة، وأسأل الله أن يجعلَ ذلك في موازين حسناته، وأن يعظم له المثوبة والأجر.

وأشكر قبل ذلك والديَّ العزيزين؛ اللذين كانا وراء نجاحي في

(١) اختصر الباحث بعض التعليقات التي كانتْ في أصل الرسالة، كما حذف بعضَها الآخر ـ مما جرتْ به العادة في البحوث الأكاديمية ـ رغبةً منه في عدم صرف القارئ عن أصل الكتاب المحقق.

هذه الرسالة بالنصح والدعاء، طالباً من الله أن يرزقني بِرَّهما، وأن يرحمها، ويُحْسِنَ لهما الختام.

والشكر موصولٌ لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ممثلة في مديرها، ووكلاء الجامعة، ومنسوبيها؛ إذ للجامعة الفضل بعد الله في فتح أبواب البحث الأكاديمي والعلمي، وتشجيع طلبة العلم لسلوكه.

وكذلك أشكر كلَّ مَنْ أسهم وساعد في إتمام هذه الرسالة؛ بدءاً من عميد الكلية، ورئيس قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة.

كما أشكر كلَّ مَنْ أمدَّني بما أحتاجه من مراجع، ومصادر، ومشورة علمية، فجزاهم الله خير الجزاء.

وفي الختام فهذا جهدُ المقلِّ، فما كان من صواب فمن الله ﷻ، وما كان من خطأ فمن نفسي والشيطان. والله أسأل أن يعينني على العمل بما علمت وَفْق مرضاته، وأن يرزقني الإخلاصَ في كلِّ قولٍ وعملٍ، إنه وليُّ ذلك، والقادر عليه.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

القسم الأول: الدِّراسة

ويشتملُ على فصلين:

الفصلُ الأوَّل: ترجمة للمؤلف.

الفصلُ الثَّاني: دراسة الكتاب، وفيه مباحث:

المبحث الأول: عنوانُ الكتاب، ونسبته لمؤلفه.

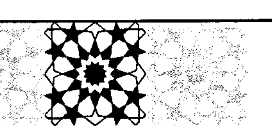
المبحث الثَّاني: مصادر المؤلف في كتابه.

المبحث الثَّالث: عَرْض لأهم قضايا الكتاب.

المبحث الرَّابع: منهجُ المؤلف في كتابه.

المبحث الخامس: وصفُ النُّسخ الخطية.

المبحث السَّادس: تقويمُ الكتاب.



الفصلُ الأول
ترجمة المؤلف

وتشتملُ الترجمةُ على ما يلي:

- تمهيد.
- عصره.
- اسمه، ونسبه.
- أسرته.
- مولده.
- نشأته .
- طلبه للعلم.
- الرِّحلة في طلب العلم.
- شيوخه.
- تلاميذه.
- صفاته، وأخلاقه.
- مكانته العلمية.
- تدريسه.
- فتاواه.
- مؤلفاته، وآثاره.

ترجمة ابن العطار[(١)] رَحِمَهُ اللَّهُ

● **تمهيـــد:**

أُحبُّ أن أشيرَ إلى أن ابن العطار لم يترجمْ له في المصادر التي

(١) انظر مصادر ترجمته:
١ ـ معجم شيوخ الذهبي للذهبي (ص٣٥٢).
٢ ـ المعجم المختص للذهبي (ص١٥٦).
٣ ـ تذكرة الحفاظ للذهبي (٤/ ١٩٨).
٤ ـ ذيول العبر في خبر من غبر للذهبي (٤/ ٧١).
٥ ـ برنامج ابن جابر الوادي آشي (ص٩١ ـ ٩٢).
٦ ـ أعيان العصر وأعوان النصر للصفدي (٣/ ٢٤٥ ـ ٢٤٨).
٧ ـ مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان لليافعي (٤/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥).
٨ ـ طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (١٠/ ١٣٠).
٩ ـ البداية والنهاية لابن كثير (١٤/ ١١٧).
١٠ ـ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/ ٢٧٠ ـ ٢٧١).
١١ ـ الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر (٣/ ٥ ـ ٧).
١٢ ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي (٩/ ١٨٨).
١٣ ـ الدارس في تاريخ المدارس للنعيمي (١/ ٨٦ ـ ٧١).
١٤ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي (٦/ ٦٣ ـ ٦٤).
١٥ ـ ديوان الإسلام لابن الغزي (٣/ ٣٤٠ ـ ٣٤١).
١٦ ـ هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين للبغدادي (٥/ ٧١٧).
١٧ ـ فهرس الفهارس والأثبات للكتاني (٢/ ٨٢٩).
١٨ ـ الأعلام للزركلي (٤/ ٢٥١).
=

بين أيدينا ترجمة تليق بمكانته العلمية، والغريب في الأمر أن معظم مَنْ ترجم له هم من معاصريه، أو من تلاميذه، أو من الطبقة التي بعدهم، وكان بإمكان هؤلاء أن يبينوا كثيراً من محاسن الشيخ ومناقبه وآثاره التي خلّفها لنا، والمدارس التي قامت على أكتافه؛ لأنهم عرفوه عن قرب، ورأوا آثاره العلمية بأعينهم، ثم إن هذا القليل الذي ذكروه عنه في ترجمته مكرر، ذلك أن أول من ترجم له هو تلميذه الذهبي، فقد ترجم له في أكثر كتبه، ولكن بما لا يتجاوز أسطراً.

وكل من جاء بعده اعتمد في ترجمته على ما ذكره الذهبي؛ إلا بعض الزيادات التي ليست من جوهر الترجمة، ولعل عذر الذهبي في عدم التوسع في ترجمته أنه خصَّص معجماً لشيوخ ابن العطار، فلعله ترجم له قبل ذِكْر شيوخه ترجمة موسَّعة للمؤلف، فاكتفى في بقية كتبه بذكر قليلٍ من سيرته؛ اعتماداً على ما في ذلك الكتاب، ولكني لم أقفْ على ذلك الكتاب حتى هذه اللحظة.

● عصره:

اتسم عصرُ ابن العطار رحمه الله بكثرة الأحداث، وتغير الدول، وقيام الفتن بين الفينة والأخرى، وشهد عصرُه فترةً من فترات ضعف المسلمين بعد الإطاحة بالخلافة العباسية على يد المغول، ولقد لعبتِ

=

١٩ ـ معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (٢/ ٣٨٧).

٢٠ ـ تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٢/ ١٠٠).

٢١ ـ كما ترجم له الأستاذ محمد بن الحسين السليماني في مقدمة تحقيقه لأدب الخطيب لابن العطار رحمه الله، وهو أفضل وأجود من ترجم له (ص١٣ ـ ٥٩).

٢٢ ـ كما ترجم له مشهور حسن سلمان في مقدمة تحقيقه لتحفة الطالبين لابن العطار (ص٢٥ ـ ٣٢).

٢٣ ـ وترجم له أيضاً ترجمة موجزة علي حسن عبد الحميد الحلبي في مقدمة تحقيقه للاعتقاد الخالص (ص٩ ـ ١١).

الفتنُ والأطماعُ الشخصية دورها في زيادة عدم الاستقرار السياسي في البلاد الإسلامية، الأمر الذي أضعف كيانَ الدولة الإسلامية وخاصة بعد سقوط بغداد على يد هولاكو، حيث تلا ذلك اضطرابٌ عظيم، وإن كان الأمر تراوح بين نصر وهزيمة من آن لآخر بين التتر والمسلمين، ولعلّي أُلخِّص عصره فيما يلي:

أولاً: أهم الملوك:

نظراً لكثرة قيام الدول وزوالها، وسرعة المتغيرات السياسية، فقد كثر الملوكُ والسلاطين، وسأقتصر على أهمهم في حياة ابن العطار رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهم:

١ ـ المستعصم بالله، وهو آخرُ الخلفاء العباسيين، وهو عبد الله أبو أحمد بن المستنصر أبي جعفر منصور بن محمد الطاهر ابن الإمام الناصر أحمد، كان ضعيفَ الرأي، قد غلب عليه أمراءُ دولته لسوء تدبيره، تولى الخلافةَ بعد موت أبيه المستنصر، سنة أربعين وستمئة، وكانت مدة خلافته ١٦ سنة تقريباً(١).

٢ ـ الملك الظاهر بيبرس، كان ملكاً جليلاً شجاعاً مهيباً، ملك الديار المصرية والشام وغيرها، وفتح الفتوحات الجليلة، وأصله مملوك قبجاقي الجنس، تولى السلطنة بعد أن قام بقتل الملك المظفر قطز سنة ثمان وخمسين وستمئة، وكانت مدة مملكته سبع عشرة سنة تقريباً، وتوفي سنة ست وسبعين وستمئة(٢).

٣ ـ السلطان الملك المنصور قلاوون الصالحي، كان ملكاً مهيباً، حليماً، قليل سفك الدماء، كثير العفو، شجاعاً، فتح الفتوحات العظيمة

---

(١) البداية والنهاية لابن كثير (٧/ ١٧١)، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي (٦/ ٣٤٥).
(٢) البداية والنهاية (٧/ ٢٤٥)، والنجوم الزاهرة (٧/ ٩٤).

مثل المرقب وطرابلس؛ التي لم يجسر أحد من الملوك مثل صلاح الدين الأيوبي وغيره على فتحهما، وكسر جيش التتر على حمص وكانوا في جمع عظيم، توفي في عام ٦٨٩هـ، وكانت مدة توليه الملك نحو إحدى عشرة سنة تقريباً، بداية من عام ٦٧٨هـ[١].

٤ ـ السلطان محمد الناصر بن قلاوون، والذي تولى الحكم صغيراً بعد مقتل أخيه الأشرف عام ثلاث وتسعين وستمئة، وتوفي ابن العطار رحمه الله عام ٧٢٤هـ ولا زال الملك الناصر على كرسيه[٢].

ثانياً: أهم الأحداث:

ـ في عام ٦٥٥هـ ظهرت نار بالحرة عند مدينة الرسول ﷺ، وكان لها بالليل ضوء عظيم يظهر من مسافة بعيدة جداً؛ ولعلها النارُ التي ذكرها الرسول ﷺ من علامات الساعة، وأنها تضيء لها أعناق الإبل ببصرى[٣].

ـ في أول سنة ٦٥٦هـ قصد هولاكو ملك التتر بغداد، ودخلها في العشرين من المحرم، وقتل الخليفة المستعصم بالله، وسبب ذلك أنَّ وزيرَ الخليفة مؤيد الدين ابن العلقمي كان رافضياً، وكان أهلُ الكرخ أيضاً رافضة، فجرتْ فتنةٌ بين السُّنة والشِّيعة، فأمر أبو بكر ابن الخليفة وركن الدين الدوادار العسكر، فنهبوا الكرخ، وهتكوا النساء، فعظم ذلك على الوزير ابن العلقمي، وكاتب التتر وأطمعهم في ملك بغداد، فساروا قاصدين بغداد في جحفل عظيم، وخرج عسكر الخليفة لقتالهم، فاقتتلوا قتالاً شديداً، فانهزم عسكر الخليفة، ودخل بعضهم بغداد، وسار بعضهم إلى جهة الشام، ونزل هولاكو على بغداد، وقتل الخليفة

(١) النجوم الزاهرة (٧/ ٢٨٩).
(٢) البداية والنهاية (٧/ ٣٥٤)، والنجوم الزاهرة (٨/ ٥٠).
(٣) البداية والنهاية (٧/ ١٩٩)، والنجوم الزاهرة (٧/ ٣٦).

ومعظم كبار الدولة والعلماء ووجوه الناس في كمين بمؤامرة الخائن ابن العلقمي مع هولاكو، وهكذا سقطت الخلافة العباسية التي دامت أكثر من خمسمئة سنة[١].

- في سنة ٦٥٨هـ وصل التتر إلى حلب، وملكوها، ووقعت فيها موقعة عين جالوت العظيمة؛ التي انتصر فيها المسلمون على التتار بقيادة الملك المظفر قطز[٢].

- في عام ٦٦٣هـ سار الملك الظاهر بيبرس من الديار المصرية إلى قيسارية لفتحها في الشام في منتصف جمادى الأولى، ثم سار إلى أرسوف ونازلها وفتحها في جمادى الآخرة، وفي هذه السنة في التاسع عشر من ربيع الآخر هلك قائد المغول وملك التتر هولاكو[٣].

- في عام ٦٦٤هـ خرج الملك الظاهر بعساكره العظيمة من الديار المصرية إلى الشام، وجهز جيشاً إلى ساحل طرابلس، ففتحوا يافا، ثم فتحوا أنطاكية وحلباً وغيرها من بلاد الشام[٤].

- في عام ٦٧٦هـ توفي الملك الظاهر بيبرس بدمشق، ومدة مملكته ١٧ سنة وشهران وعشرة أيام، وكان ملكاً جليلاً، شجاعاً، عاقلاً، مهيباً رحمه الله، واستقر الملك السعيد بركة ابن الملك الظاهر في مملكة مصر والشام في أوائل ربيع الأول من هذه السنة[٥].

- في عام ٦٧٨هـ خلع العساكر الملك السعيد، وأقاموا مكانه سلامش ابن الملك الظاهر بيبرس، ولقبوه الملك العادل، وعمره إذ

---

(١) البداية والنهاية (٧/ ٢١٣)، والنجوم الزاهرة (٧/ ٦٠).
(٢) البداية والنهاية (٧/ ٢٣٣)، والنجوم الزاهرة (٧/ ٨٩).
(٣) البداية والنهاية (٧/ ٢٥٨)، والنجوم الزاهرة (٧/ ٢٢٠).
(٤) البداية والنهاية (٧/ ٢٦٠).
(٥) البداية والنهاية (٧/ ٢٨٩)، والنجوم الزاهرة (٧/ ٢٥٩).

ذاك سبع سنين، ولكنه أزيل من الحكم في السنة نفسها، وفيها تمت البيعة للملك المنصور قلاوون الصالحي[١].

- في عام ٦٨٤ هـ فتح قلاوون المرقب، وهو حصن في غاية العلو والحصانة، لم يطمع أحد من الملوك الماضين في فتحه، وفيها أيضاً فتوح صهيون، وكذلك في هذه السنة كانت ولادة الملك ناصر الدنيا والدين محمد ابن السلطان الملك المنصور سيف الدنيا والدين[٢].

- في عام ٦٩٣ هـ كان مقتل السلطان الملك الأشرف، وفيها تولى السلطنة الملك الناصر[٣].

- في عام ٦٩٤هـ كانت وفاة صاحب اليمن الملك المظفر شمس الدين يوسف ابن الملك المنصور عمر بن علي بن رسول بقلعة تعز، وكانت مدة ملكه نحو ٤٧ سنة، وملك بعده ابنه الأكبر الملك الأشرف عمر بن يوسف[٤].

- في عام ٦٩٨ هـ قتل الملكُ المنصورُ حسامَ الدين لاجين صاحبَ مصر والشام، وفيها كانت وفاة الملك المظفر صاحب حماة[٥].

- في عام ٦٩٩ هـ سقطت دمشق في أيدي التتر، وانهزم المسلمون في الشام[٦].

---

(١) البداية والنهاية (٧/ ٣٠٥)، والنجوم الزاهرة (٧/ ٢٨٦).
(٢) البداية والنهاية (٧/ ٣٢٣)، والنجوم الزاهرة (٧/ ٣٦٤).
(٣) البداية والنهاية (٧/ ٣٥٤)، والنجوم الزاهرة (٨/ ٤١).
(٤) البداية والنهاية (٧/ ٣٦١).
(٥) البداية والنهاية (٨/ ٣)، والنجوم الزاهرة (٨/ ١١٥).
(٦) البداية والنهاية (٨/ ٧)، والنجوم الزاهرة (٨/ ١١٧).

ـ في عام ٧٠٠ هـ تدارك الله المسلمين بلطفه، فانتصروا على التتر في الشام، واستعادوا بلادهم مرة أخرى[١].

ـ في عام ٧٠٢ هـ دخل التتر مرة أخرى إلى بعض ولايات الشام، ولكنهم ذاقوا الهزيمة مرة أخرى، وانتصر عليهم المسلمون انتصاراً عظيماً في وقعة شقحب[٢].

ـ في عام ٧٠٩ هـ كان مسير السلطان الملك الناصر إلى ديار مصر، واستقراره في سلطنته، وقبض هناك على بيبرس الجاشنكير الذي كان متولياً على مصر[٣].

ـ في عام ٧١٥ هـ كان فتح ملطية على يد سيف الدين تنكز ومن معه من المسلمين ضد النصارى[٤].

ـ في عام ٧٢١ هـ كانت وفاة صاحب اليمن الملك المؤيد داود بن المظفر يوسف ابن عمر بن علي بن رسول[٥].

● **اسمه ونسبه:**

هو علاء الدين علي بن إبراهيم بن داود بن سلمان بن سليمان، أبو الحسن الشافعي، المعروف بابن العطَّار.

اتفق المترجمون له على سَرْد نَسَبه إلى داود، واقتصر الجمهور منهم على ذلك؛ لأن ذِكْر هذا القدر من النسب مع الأوصاف الأخرى؛ التي اكتسبها؛ تكفي لتحديد شخصيته، ومجالات تخصصه، ومنهم من

---

(١) البداية والنهاية (٨/ ١٦)، والنجوم الزاهرة (٨/ ١٣١).
(٢) البداية والنهاية (٨/ ٢٧)، والنجوم الزاهرة (٨/ ١٥٧).
(٣) البداية والنهاية (٨/ ٥٣)، والنجوم الزاهرة (٨/ ٢٣٢).
(٤) البداية والنهاية (٨/ ٧٥).
(٥) البداية والنهاية (٨/ ١٠١).

زاد على ذلك، ولكنهم اختلفوا، فقال فريق منهم الذهبي:[١] داود بن سليمان، وقال آخرون: داود بن سلمان بن سليمان، وعلى رأسهم ابن قاضي شهبة[٢].

والذي أميل إليه، وأرجحه، هو ما ذهب إليه الذهبي؛ لأمور كثيرة، منها: ما عرف عن الذهبي من الدقة، وتقدمه على غيره في معرفة الرجال؛ ولأن للذهبي مزيد اختصاص بابن العطار، فالذهبي تلميذ لابن العطار، وفوق ذلك هو أخوه لأمه من الرضاعة[٣]، ثم إنه عمل معجماً له في شيوخه، كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ.

● **أســـرته:**

المصادرُ التي بين أيدينا شحيحةٌ بأخبار أسرته من الوالدين والأقارب، إلا ما ذكره الحافظ ابن حجر من أن أباه كان عطاراً، ويلقب بموفق الدين، وجدّه طبيباً[٤]، وأشار إلى ذلك النعيمي في ترجمته، حيث قال: (علاء الدين أبو الحسن بن الموفق العطار ابن الطبيب. . .)[٥]، وبهذا يظهر أنهم لم يكونوا من أهل العلم، بل ذكر النعيمي أن والده كان يهودياً[٦]، ولم أر من ذكر ذلك غيره مع كثرتهم، فإن كان الأمر كما ذكر تكون أسرته من الأسر العربية التي تهودت في جزيرة العرب والشام، وبقيت كذلك في ظل الدولة الإسلامية؛ كما تدل

(١) معجم الشيوخ (ص٣٥٢).
(٢) طبقات الشافعية (٢/ ٢٧٠).
(٣) الدرر الكامنة (٣/ ٦).
(٤) الدرر الكامنة (٣/ ٥).
(٥) الدارس في تاريخ المدارس (١/ ٦٩).
(٦) المصدر السابق (١/ ٧٠).

عليه سلسلة نسبه من الأسماء العربية الخلص، فيكون أبوه قد أسلم قديماً بدليل أنه كان يُلقَّب بموفق الدين.

• مولــده:

وُلد ابنُ العطار يوم عيد الفطر سنة أربع وخمسين وستمئة، ولم يختلف المترجمون له على سنة ولادته، وكذا يوم ولادته، إلا ما قال ابنُ جابر الوادي آشي ـ أحد معاصريه ـ: مولده ليلة الفطر أو قبلها بليلة بالتردد[١].

قلتُ: ولعل الذي ساعد على ضبط تاريخ ولادته كونه ولد في تلك المناسبة العظيمة، وإلا فإن الغالب في تراجم أهل العلم عدم ضبط تاريخ ولادتهم؛ لأنهم يولدون كبقية الأبناء، وليس لهم عند ذلك ما يميزهم، بخلاف حالهم عند الممات، فموتُ أحدهم يكون له وقعٌ أليمٌ في نفوس تلاميذه ومحبيه، فيكون ذلك أدعى لحفظ تاريخ وفاته.

• نشــأتــه:

لم تتحدثِ المصادرُ عن نشأته، ولكن المعهود في طلب العلم البدء بحفظ القرآن الكريم، ثم بمبادئ العلوم في مختصرات المتون، كما هي العادة المتبعة آنذاك في تعليم الأطفال، لاسيما وقد أشار غيرُ واحدٍ من العلماء أنه حفظ القرآن في بداية أمره، هذا من جهة، ومن جهة ثانية أن بلوغَه هذه المنـزلة العالية في العلم دليلٌ على اشتغاله في تحصيل العلم في الصِّغر.

ومما يؤكِّد ذلك ما ذكره ابنُ العطار نفسه في ترجمة الإمام النووي، حيث قال: (وكانت مدةُ صحبتي له مقتصراً عليه دون غيره من أول سنة سبعين وستمئة وقبلها بيسير إلى حين وفاته)[٢]، أي: إن أول

---

(١) برنامج ابن جابر الوادي آشي (ص٩١).
(٢) تحفة الطالبين (ص٥٥).

لقياه بالنَّووي عندما كان عمره خمسة عشر سنة، وحينها شرع في قراءة كتب الفقه الطوال عليه تصحيحاً وتعليقاً، ومعناه أنه قبل ذلك قد تحصَّل على علوم كثيرة كعلم العربية، والقراءات، وحفظ المتون.

• طلــبه للعلــم:

قد ذكرنا في بداية نشأته شيئاً من طلبه للعلم على الظن والتخمين، ولكن المراد بهذا العنوان هو معرفة الوقت؛ الذي عرف فيه طلبه للعلم، وبيان حاله في الطلب.

ومما لا شكَّ فيه أنه اشتهر بطلب العلم عند النَّاس، حين اجتمع بالإمام النَّووي، وقرأ عليه معظمَ مصنفاته، وظهرتْ منه في ذلك الوقت المبكر ملامحُ طالب العلم من الجِدِّ والإقبال عليه بكلِّه، مما جعل الإمام النَّووي يعتني به، ويشفق عليه، ويخصُّه بمزيد اهتمام من بين تلاميذه، وفي ذلك يقول ابنُ العطار: (فقرأت عليه الفقه، تصحيحاً، وعرضاً، وشرحاً، وضبطاً، خاصاً وعاماً، وعلوم الحديث، مختصره وغيره، تصحيحاً، وحفظاً، وشرحاً، وبحثاً، وتعليقاً، خاصاً وعاماً، وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ رفيقاً بي، شفيقاً علي، لا يمكّن أحداً من خدمته غيري، على جهد مني في طلب ذلك منه، مع مراقبته لي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في حركاتي وسَكَناتي، ولُطْفه بي في جميع ذلك، وتواضعه معي في جميع الحالات، وتأديبه لي في كل شيء حتى الخطوات، وأعجز عن حَصْر ذلك. وقرأتُ عليه كثيراً من تصانيفه ضبطاً، وإتقاناً.

وأذن لي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في إصلاح ما يقع لي في تصانيفه. . . ، وقال لي: (إذا انتقلتُ إلى الله تعالى؛ فأتمم «شرح المهذَّب» من هذه الكتب). فلم يقدَّر لي)[١].

---

(١) تحفة الطالبين (ص٥٤).

وطالِبٌ يعطيه الإمام النَّووي كل هذا الاهتمام، ليس كأي طالب، وإنما ذلك لما ظهر من ابن العطار من مخايل الذكاء، وكمال الفهم، مع قوة العزيمة، والجِدّ في طلب العلم، فرأى الإمامُ النَّووي أن يتعهده بالرعاية والعناية؛ ليشد عضده، ويقوي ساعده؛ علَّه يكون في مصافِّ أهل العلم مستقبلاً.

● **الرحلة في طلب العلم:**

الرحلةُ في طلب العلم سُنَّة العلماء، خاصة المحدِّثين منهم، ولكن جرتِ العادةُ أن الطالبَ لا يسافر من بلدته إلا بعد أن يأخذَ من شيوخها، ويستوعب ما لديهم، ثم يتوجَّه إلى الأقطار، قاطعاً الفيافي، متحملاً المشاق في سبيل العلم.

وللرحلة مزايا عديدة، **أهمها**: اللقاء بالمشايخ الكبار في كل فن، ونقل العلوم التي ينفردُ بها أهلُ كل منطقة، والوقوف على طريقة كل قوم في تدريس العلوم، إضافةً إلى معرفة عادات كل قوم، ومسالك حياتهم، وكل ذلك بلا ريبٍ يساعدُ الطالبَ على توسيع مداركه ومعارفه.

وصاحبنا الذي نقومُ بترجمته واحد من هؤلاء، فإنه قد حمل عصا الترحال يجوبُ الآفاق، ويقطع الفيافي؛ إلا أن مترجميه مع كثرتهم لم يعنوا بتتبع رحلاته، ولكن تيسَّر لي ـ بحمد الله ـ معرفة معظم الأماكن؛ التي رحل إليها من خلال شيوخه؛ الذين سمع منهم في أماكن متفرقة.

حيث سمع بمكة من أبي اليُمْن بن عساكر، وبالمدينة من أحمد بن محمد النصيبي، وبالقدس من قطب الدين الزهري[1]، وبنابلس من

(١) هو عبد المنعم بن يحيى بن إبراهيم الزهري، يرجع نسبه إلى عبد الرحمن بن عوف =

العماد عبد الحافظ[١]، وبالقاهرة من الأبرقوهي[٢]، وابن دقيق العيد[٣][٤].

وقد أجملها الحافظ ابن حجر بقوله: (سمع بالحرمين ونابلس والقاهرة من عدة أشياخ يزيدون على المئتين)[٥].

وبهذا النقل ندركُ أنه قد دخل معظم الحواضر الإسلامية؛ التي كانت عامرةً بالنشاط العلمي، إضافةً إلى موطنه دمشق.

وبعد ذلك التطواف، استقرَّ به المقامُ في داره بدمشق، وجلس للتدريس والتأليف، فرحل إليه الطلابُ من أقاصي البلاد.

● **شيوخـــه:**

إن شيوخَ ابن العطار كثيرون؛ بحيث يصعب على المرء حصرهم، إذ إنه لطول رحلته تلك لقي أعداداً من أهل العلم في كلِّ بلدة، لاسيما والناس في ذلك الزمن كانوا يتفاخرون بكثرة الشيوخ.

= ﷺ، قطب الدين أبو البركات، خطيب القدس أربعين سنة، كان من الصلحاء الكبار، سمع الكثير من الحديث، توفي سنة سبعٍ وثمانين وستمئة.
انظر: المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي لابن تغري بردي (٧/ ٣٦٦)، وشذرات الذهب (٥/ ٤٠١).

(١) ستأتي ترجمته قريباً ـ إن شاء الله ـ في شيوخه.

(٢) هو أحمد بن إسحاق بن محمد بن المؤيد بن علي، أبو المعالي، الشافعي الأبرقوهي المصري، قاضي بأبرقوه من مصر، سمع بحران من جماعة، وحدث عنه أبو العلاء الفرضي، والمزي والبرزالي وغيرهم، توفي سنة إحدى وسبعمئة.
انظر: المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي لابن تغري بردي (١/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦)، والوافي بالوفيات للصفدي (٦/ ٢٤٢).

(٣) ستأتي ترجمته ـ إن شاء الله ـ قريباً في شيوخه.

(٤) أعيان العصر (٣/ ٢٤٦).

(٥) الدرر الكامنة (٣/ ٦).

ومما يدلُّ على كثرة شيوخه أن تلميذه الذهبي خرّج له معجماً لشيوخه في مجلد، ذكر ذلك الذهبي[١]، وهذا المعجمُ الذي ألفه الذهبي في شيوخ ابن العطار لم أقف عليه، ولم أعرف عددَ شيوخ ابن العطار بالتحديد، وإن كان صنيع الذهبي يوحي بكثرتهم؛ لأنه لم يزد على قوله: (خرّجت له معجماً في مجلد).

إلا أنَّ السّبكي أشار إلى عدد شيوخه في معجم الذهبي بقوله: (وخرّج له شيخنا الذهبي معجماً نيّف فيه على ثمانين شيخاً)[٢].

وهذا العددُ الذي ذكره الذهبي من شيوخه ليسوا كلَّ شيوخه، بدليل أن الحافظ ابن حجر ذكر أ نه سمع من عدة أشياخ يزيدون على المئتين[٣]، وأما الذين ذكروا أنه سمع من شيوخه في ترجمته، فهم قلة، ذلك أن الذهبي ـ وهو عمدة من جاء بعده ـ لم يذكر أحداً من شيوخه غير النَّووي في جميع الكتب التي ترجمه فيها؛ لأنه استوفى شيوخه في المعجم الذي وضعه خصيصاً لشيوخه.

ومن شيوخه: النَّووي[٤]، ....

(١) المعجم المختص (ص١٥٧)، ومعجم شيوخ الذهبي (ص٣٥٢)، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٩٨).

(٢) طبقات الشافعية (١٠/ ١٣٠).

(٣) الدرر الكامنة (٣/ ٦).

(٤) هو أبو زكريا يحيى ابن الشيخ الزاهد الورع أبي يحيى شرف بن حران بن حسن بن حسين الحزامي، المعروف بالنووي، ولد في العشر الأواسط من المحرم سنة إحدى وثلاثين وستمئة.

عُرف النَّووي بالاجتهاد والجد في طلب العلم، يقول عن نفسه في تحفة الطالبين (ص٦٨): (أنه كان لا يضيّع له وقتاً في ليل ولا نهار؛ إلا في وظيفة من الاشتغال بالعلم، حتى في ذهابه في الطرق ومجيئه يشتغل في تكرار محفوظه، أو مطالعةٍ).

وقال أيضاً في تحفة الطالبين (ص٤٥): (وبقيتُ نحو سنتين لم أضع جنبي إلى =

وابن عبد الدَّائم[١]، وابن أبي اليسر[٢]، وابن أبي الخير[٣]، وابن

= الأرض، وكان قوتي فيها جراب المدرسة لا غير). وبارك الله له في عمره، ففاق في مدة وجيزة على أقرانه، وكتب الله لمؤلفاته القبول، وكثر النفع بها، وسار بها الركبان.

ويتحدث ابنُ العطار عن علاقته بينه وبين شيخه، فيقول في تحفة الطالبين (ص٥٤): (كان رحمه الله رفيقاً بي، شفيقاً عليّ، لا يمكّن أحداً من خدمته غيري... مع مراقبته لي رضي الله عنه في حركاتي وسكناتي، ولطفه بي في جميع ذلك، وتواضعه معي في جميع الحالات، وتأديبه لي في كل شيء حتى الخطوات، وأعجز عن حصر ذلك). توفي رحمه الله بعد حياة حافلة بالنشاط والجد والاجتهاد سنة ٦٧٦هـ.

انظر: تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين لابن العطار، والمنهل العذب الروي في ترجمة الإمام النووي للسخاوي.

(١) هو علي بن أحمد بن عبد الدائم بن نعمة، الشيخ، المقرئ، المسند، العابد، أبو الحسن المقدسي الصالحي، قيم جامع الجبل، سمع من البهاء عبدالرحمن، وابن صباح، والإربلي، وجماعة بدمشق، وعنايته بالرواية قليلة، وكتب أجزاء، وكان صالحاً، كثير التلاوة. قال الذهبي: بلغني أن العدو ـ أي: التتار ـ أخذوا سيخاً محمياً، ووضعوه على فرجه فأتلفه، وبقي ميتاً أياماً، لم يدفن إلا في ربيع الآخر سنة ٦٩٩هـ.
انظر: معجم شيوخ الذهبي (ص٣٥٥)، والمعجم المختص (ص١٥٧).

(٢) هو تقي الدين أبو محمد إسماعيل بن إبراهيم بن أبي اليسر التنوخي الدمشقي، الكاتب المنشئ، ولد سنة تسع وثمانين وخمسمئة، روى عن الخشوعي، له شعر جيد، وبلاغة، وفيه خير، وعدالة، أكثر عن الخشوعي، والقاسم بن عساكر، وروى عنه ابن صرصري، وابن العطار، وابن تيمية. توفي في السادس والعشرين من صفر سنة ٦٧٢هـ.
انظر: شذرات الذهب (٥/ ٣٣٨)، والوافي بالوفيات (٩/ ٧١).

(٣) هو أحمد بن سلامة بن إبراهيم بن سلامة، أبو العباس ابن أبي الخير الدمشقي الحنبلي، سمع من الكندي وابن البخاري وغيرهم، وسمع منه عمر بن الحاجب وابن تيمية وابن العطار وغيرهم، توفي سنه ثمان وسبعين وستمئة.
انظر: الوافي بالوفيات للصفدي (٦/ ٣٩٧)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٦٠).

مالك شيخ العربية(١)، وخطيب بيت الآبار(٢)، والقطب بن أبي عصرون(٣)، وإلياس بن علوان المقرئ(٤)، وأبو اليمن ابن عساكر(٥)، وأحمد بن محمد النصيبي(٦)، . . . .

---

(١) هو الشيخ جمال الدين ابن مالك محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الإمام العلامة، أبو عبد الله الطائي الجياني الشافعي النحوي، سمع من مكرم وأبي الحسن السخاوي وغيرهم، صاحب الألفية المشهورة في النحو، توفي سنة اثنتين وسبعين وستمئة.
انظر: الوافي بالوفيات للصفدي (٣/ ٣٥٩)، وفوات الوفيات للكتبي (٢/ ٢٨٤).

(٢) هو أحمد بن عمر بن عبد الله بن عمر بن يوسف خطيب بيت الآبار، سمع من الخطيب عماد الدين داود بن عمر، وهو جده لأمه، ومحمد بن عمر، كان مؤذناً لقرية بيت الآبار، توفي سنة خمس وعشرين وسبعمئة.
انظر: الدرر الكامنة، لابن حجر (١/ ٢٤٠).

(٣) هو قطب الدين أحمد بن عبد السلام بن المطهر بن عبد الله بن أبي عصرون، يُعرف بالقطب بن أبي عصرون، أبو المعالي الشافعي، عمّر طويلاً، سمع من ابن كليب وأبي الفرج ابن الجوزي وغيرهم، وسمع منه ابن تيمية وابن العطار وغيرهم. توفي سنة خمس وسبعين وستمئة.
انظر: الوافي بالوفيات للصفدي (٧/ ٦٠)، والمنهل الصافي لابن تغري بردي (١/ ٣١٦).

(٤) هو إلياس بن علوان بن محمود، الزاهد المقرئ، ركن الدين الأربلي الملقن، نزيل دمشق، قرأ على السخاوي، وقرأ عليه خلق كثير، توفي سنة ثلاث وسبعين وستمئة.
انظر: المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي لابن تغري بردي (٣/ ٩٧)، والوافي بالوفيات للصفدي (٩/ ٣٧٣).

(٥) هو أبو اليمن عبد الصمد بن عبد الوهاب بن الحسن بن محمد بن عساكر، الإمام المحدث أمين الدين، الدمشقي الشافعي، سمع من جده ومن ابن الزبيدي وابن غسان وغيرهم، وحدث بالحرمين. توفي سنة سبع وثمانين وستمئة.
انظر: فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي (٢/ ٣٢٨)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٩٥).

(٦) هو أحمد بن محمد بن عبد القاهر ابن النصيبي، كمال الدين أبو العباس الحلبي، سمع من ابن علوان وابن مشّرف والكاشغري وغيرهم، وروى عنه ابن العطار =

والعماد عبد الحافظ(١)، وابن دقيق العيد(٢)، وغيرهم كثير(٣).

● تلاميذه:

● ما استقرّ بابن العطار رحمه الله المقام في دمشق بعد رحلاته في طلب العلم، قصده الكثيرُ من طلبة العلم للانتفاع بعلمه وحضور مجالسه، كيف لا وقد ورث علمَ شيخه النَّووي رحمه الله، وإضافةً إلى ذلك فقد درّس، وتولى مشيخة بعض المدارس العلمية، ودور الحديث، والتي حضرها الكثيرُ من طلبة العلم، وهذا يؤكد أن تلاميذه وأتباعه كُثر، وممن سمع منه: كمال الدين ابن الزملكاني(٤)، وشمس الدين ابن

= والمزي وغيرهم، توفي سنة اثنتين وتسعين وستمئة.
انظر: الوافي بالوفيات للصفدي (٨/ ٥٦)، وشذرات الذهب (٥/ ٤٢٠).

(١) هو عبد الحافظ بن بدران بن شبل، الزاهد المسند، أبو محمد عماد الدين النابلسي المقدسي شيخ نابلس، قدم دمشق وسمع من موسى بن عبد القادر وابن راجح وزين الأمناء وغيرهم، وسمع منه ابن العطار والبرزالي وشمس الدين بن مسلم وغيرهم. توفي سنة ثمان وتسعين وستمئة.
انظر: الوافي بالوفيات للصفدي (١٨/ ٥٧)، وشذرات الذهب (٥/ ٤٤٢).

(٢) هو محمد بن علي بن وهب بن مطيع، ابن دقيق العيد تقي الدين، الإمام العلامة شيخ الإسلام، أحد الأعلام، سمع من ابن المقير والسبط وابن عبد الدائم وغيرهم، صاحب التصانيف البديعة كالإلمام ونحوها، كان إماماً متفنناً محدثاً فقيهاً أصولياً أديباً، توفي سنة اثنتين وسبعمئة.
انظر: الوافي بالوفيات للصفدي (٤/ ١٩٣)، والدرر الكامنة لابن حجر (٤/ ٢١٠).

(٣) انظر: أعيان العصر وأعوان النصر (٣/ ٢٤٦)، والدارس في تاريخ المدارس (١/ ٦٩ ـ ٧٠).

(٤) هو محمد بن علي بن عبد الواحد، كمال الدين ابن الزملكاني الأنصاري السماكي الدمشقي، كبير الشافعية في عصره، سمع من ابن علان والفخر علي وابن الواسطي. توفي سنة سبع وعشرين وسبعمئة.
انظر: الوافي بالوفيات للصفدي (٤/ ٢١٤)، وفوات الوفيات لابن شاكر الكتبي (٤/ ٧).

الفخر[١]، وشهاب الدين ابن المجد[٢]، وعلم الدين البرزالي[٣]، وأبو القاسم المقاتلي[٤]، ومحيي الدين الهذباني[٥]، وبرهان الدين أبو إسحاق التنوخي[٦]، والإمام الذهبي[٧]، وغيرهم كثير.

---

(١) هو محمد بن علي بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي شمس الدين ابن الفخر، سمع من أبيه وأحمد بن عبد الدائم ويوسف خطيب بيت الآبار، توفي سنة ست وعشرين وسبعمئة.
انظر: أعيان العصر وأعوان النصر للصفدي (٤/ ٦٦٠)، والدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر (٤/ ١٧٤).

(٢) هو محمد بن عبد الله بن الحسين الأربلي ثم الدمشقي شهاب الدين أبو الفرج ابن المجد، سمع من ابن أبي اليسر وابن البخاري وابن الأنماطي، كان نائباً في بيت المال، ثم ولي القضاء، مات سنة أربع وثلاثين وسبعمئة.
انظر: أعيان العصر وأعوان النصر للصفدي (٤/ ٥٣٦)، والدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر (٤/ ٨٦).

(٣) هو الحافظ المؤرخ علم الدين القاسم بن محمد بن يوسف بن محمد البرزالي الشافعي، سمع من الكثير، ورحل إلى البلاد، وحدّث وخرج وأفتى وصنف، توفي سنة تسع وثلاثين وسبعمئة.
انظر: النجوم الزاهرة لابن تغري بردي (٩/ ٣١٩)، والدرر الكامنة لابن حجر (٣/ ٣٢١).

(٤) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن مقاتل الأزدي أبو القاسم المقاتلي، كان فاضلاً حلو النادرة، مات سنة سبع وثلاثين وسبعمئة.
انظر: الدرر الكامنة، لابن حجر (٤/ ١٠٤).

(٥) هو محي الدين أبو زكريا يحيى بن عثمان بن علي بن عثمان الهذباني الدمشقي، سمع من أحمد بن شيبان وأبي الحسن ابن البخاري، وأفاد من ابن العطار وهو ابن أخته، توفي سنة ثلاث وأربعين وسبعمئة.
انظر: الوفيات لابن رافع السلامي (١/ ٤٢٦)، والدرر الكامنة لابن حجر (٥/ ١٩٧).

(٦) هو إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن، برهان الدين أبو إسحاق التنوخي، سمع من خلق كثير، ومنهم ابن العطار، وابن عبد الدائم والقاسم بن عساكر والذهبي، توفي سنة ٨٠٠هـ.
انظر: إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر (٣/ ٣٩٨)، والدرر الكامنة (١/ ١١).

(٧) هو محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز شمس الدين أبو عبدالله التركماني الذهبي، =

● **صفاته وأخلاقه:**

اكتسب ابن العطار صفات وألقاباً عدة كغيره من العلماء. فقد ترجم له تلميذه الذهبي في تذكرة الحفاظ[(١)]، وفي المعجم المختص للمحدثين[(٢)]، ومعنى ذلك أنه في نظر هذا الإمام الناقد: محدث حافظ، إضافة إلى فنه الذي برع فيه وهو الفقه؛ ولهذا وصفه الذهبي وغيره بالإمام الفقيه المفتي، وهذه الأوصاف لا تطلق إلا على من له معرفة تامة بالفقه وأصوله.

وكذلك وصفه الذهبي وغير واحد بأنه بقية السلف[(٣)]، وهذا الوصف يطلق عادة على من كان على مذهب السلف الصالح عقيدة وعلماً وعملاً، وصاحب الترجمة كذلك، فها هو قد ألف هذا الكتاب الذي نحن بصدد تحقيقه في بيان عقيدة السلف الصالح، في وقت انتشرت فيه المذاهب الكلامية، وقلَّ من كان على مذهب أهل السنة، وكان رَحِمَهُ اللهُ معروفاً بالعبادة والزهد، قال الذهبي: له فضائل وتألُّه[(٤)]، ولا غرابةَ في ذلك، فهو تلميذُ إمام الزهد في عصره ـ النَّووي ـ كما سبق أن أشرنا إليه.

= الإمام الحافظ، مؤرخ الإسلام، ومحدث العصر، أجاز له ابن العطار، وأبو زكريا ابن الصيرفي، والقطب ابن أبي عصرون، والقاسم الأربلي، وأخذ عنه التاج السبكي، والصفدي، وابن الزملكاني، عاش خمساً وسبعين سنة، ترك خلالها نحواً من مئة مصنف، وتوفي سنة ٧٤٨هـ.
انظر: طبقات الشافعية للسبكي (٥/ ٢١٦)، وفوات الوفيات للكتبي (٢/ ١٨٣).

(١) تذكرة الحفاظ (٤/ ١٩٨).
(٢) المعجم المختص (ص١٥٦).
(٣) المصدر السابق (ص١٥٦).
(٤) ذيول العبر (ص٧٠).

وقال الصفدي: (كان فيه زهد، وورع بلغ الجهد، وتعبد، وأمر بالمعروف)[١].

● **مكانتـــه العلميـــة:**

لقد تبوأ ابنُ العطار ﷺ مكانةً رفيعةً في العلم، شهد له بذلك معاصروه من أهل العلم، ويدلُّ على مكانته في العلم أمور، منها:

١ ـ **أن الإمام النَّووي** ـ ومكانته في العلم معروفة ـ أوصاه إذا توفاه الله أن يكمل شرحَ المهذب، قال: (دفع لي ورقةً بعدَّة الكتب التي كان يكتب منها، ويصنف بخطه، وقال لي: إذا انتقلت إلى الله تعالى؛ فأتمم شرحَ المهذب من هذه الكتب)، قال ابنُ العطار: (فلم يقدَّرْ ذلك لي)[٢].

إنَّ إسنادَ النَّووي هذه الوظيفةَ ـ وهي إكمالُ هذا الكتاب الذي يُعَدُّ أفضل كتبه ـ دليل على مكانة ابن العطار، وشهادة من النووي له بالتقدم، وليس هذا فحسب بل إنَّ النووي حين رأى مقدرته، وعلوَّ كعبه في العلم، أذن له في إصلاح ما يقعُ له في تصانيفه، يقول: (فأصلحت بحضرته أشياء، فكتبه بخطه، وأقرَّني عليه)[٣].

٢ ـ **ثناء أهل العلم عليه**: قال الذهبي: (كان صاحبَ معرفة حسنة، وأجزاء وأصول، خرّجت له معجماً في مجلد)[٤].

وقال أيضاً: (وتفقه على الشيخ محيي الدين النووي، وسمع

---

(١) أعيان العصر (٣/ ٢٤٧).
(٢) تحفة الطالبين (ص٥٤).
(٣) المصدر السابق (ص٥٤).
(٤) تذكرة الحفاظ (٤/ ١٩٨).

وكتب الكثير، وحدث، ودرَّس، وأفتى مشيخة النورية[١]، والعلمية[٢]، والقبجية[٣]، وغير ذلك، وصنَّف أشياء مفيدة، خرّجت له معجماً في مجلد)[٤]، وقال أيضاً: (ويلقب بمختصر النووي)[٥].

وفي هذا ردّ على اليافعي، حيث قال ـ بعد قوله: (له فضل، وتألُّه، واتّباع) ـ: (هكذا ذكر الذهبي، ولم يذكر ما قد عرف واشتهر وشاع، وتقرر عنه أنه من أصحاب الشيخ معتمد الفتاوى محيي الدين النووي)[٦].

قلت: والذي أوقعه في هذا الوهم أنه قرأ ترجمة ابن العطار في العبر للذهبي، فظن أنه لم يزد على ذلك في بقية كتبه، والحقيقة خلاف ذلك، والناس في ترجمته عيال على كتب الذهبي، كما أشرت إلى ذلك في بداية الترجمة.

وقال ابنُ كثير: (سمع الحديث، واشتغل على الشيخ محيي الدين النووي، ولازمه؛ حتى كان يقال له: مختصر النووي، وله مصنفات وفوائد، ومجاميع وتخاريج)[٧].

---

(١) سيأتي قريباً ـ إن شاء الله ـ التعريف بالنورية.

(٢) العلمية، نسبة إلى واقفها وبانيها الأمير علم الدين سنجر المعظمي حيث بناها سنة ثمان وعشرين وستمئة، وهي بدمشق، شرقي جبل الصلحية.
انظر: الدارس في تاريخ المدارس للنعيمي (١/ ٤٢٩).

(٣) القبجية هكذا، والصواب القليجية، إذ لعله خطأ مطبعي، وهي منسوبة إلى بانيها مجاهد الدين ابن قليج محمد بن شمس الدين محمود، وتقع في دمشق في موضع يقال له: قصر ابن أبي الحديد، ودرَّس بها علاء الدين ابن العطار.
انظر: الدارس في تاريخ المدارس للنعيمي (١/ ٣٢٩).

(٤) المعجم المختص بالمحدثين (ص١٥٧).

(٥) ذيول العبر (٤/ ٧١).

(٦) مرآة الجنان (٤/ ٢٠٥).

(٧) البداية والنهاية (١٤/ ١١٧).

وقال ابنُ تغري بردي: (كان فقيهاً محدثاً، وكانوا يسمونه مختصر النووي، ودرَّس، وأفتى سنين، وانتفع به الناس)[١].

وقال الصَّفدي: (وكان فقيهاً أفتى ودرس، وركب الجادة في العلم، وألج وعرّس، وجمع وصنف، ونسخ الأجزاء وألَّف، ودار مع الطلبة ووظّف)[٢].

ومما يدلُّ على اجتهاده، وحبه الخير، وحرصه على إيصاله إلى الآخرين، ما ذكره ابنُ جابر الوادي آشي بقوله: (وأصابه ألم ـ وهو الفالج ـ تعطَّل به عن التصرف، وبقي مقعداً، ولكن قواه الله فكتب بشماله الدواوين، وهو الآن يكتب بها الفتاوى، قال لي: ما كتبتُ بها قبل هذا الألم قط، فللّه الحمد أن متَّعني بالكتْب بها)[٣].

٣ ـ هذه المؤلفات النفيسة التي كتبها في كل فن، هي خير شاهد على تبحره في فنون من العلم، وسيأتي ذكرها في المبحث الخاص ببيان مؤلفاته.

٤ ـ أنه تولَّى التدريس في دار الحديث، ومدرسة القوصية والنورية والعلمية وغير ذلك، وسيأتي ذكر ذلك بالتفصيل ـ إن شاء الله ـ في مبحث تدريسه.

ولا يخفى أنه لم يكنْ يتولى تدريسَ هذه المدارس إلا مَنْ كان على قدرٍ عالٍ من العلم، والإحاطة بفنون متنوعة؛ لكثرة وجود أهل العلم، فكونه يتمُّ ترشيحه من بين أئمة ذلك الزمن في تلك المنطقة، دليلٌ على تفوقه وسبقه في هذا المجال.

وكلُّ هذه الأدلة تنطق بأن ابن العطار من كبار علماء زمانه علماً،

---

(١) النجوم الزاهرة (٩/ ١٨٨).

(٢) أعيان العصر (٣/ ٢٤٧).

(٣) برنامج ابن جابر الوادي آشي (ص٩١).

وعملاً، وتأليفاً، وتدريساً، مع ما عرف به من الزهد، والعبادة، والصبر على قضاء الله وقدره مما أصابه من مرض الفالج؛ الذي استمر معه إلى وفاته طيلة عشرين عاماً، رحمه الله رحمة واسعة.

بقي أن أشيرَ إلى ما ذكره الصَّفدي في ترجمته، ونقله عنه ابنُ حجر أنه: (عُقد يوماً مجلس بمشهد عثمان في أيام الأمير سيف الدين تنكز رَحِمَهُ اللهُ فطلب العلماء والفقهاء، وغصّ المجلس بالأعيان، فما كان إلا أن جاء الشيخ علاء الدين ابن العطار، وقد حمله اثنان في محفَّته على عادته، فلما رآه الشيخُ كمال الدين ابن الزملكاني، وقد دخلا به، قال: أيش هذا؟ من قال لكم تأتون بهذا، وردّه تنكز إلى برّا، وجلس خارج الشباك، إلا أن ابن الزملكاني لحق كلامه بأن قال: قلنا لكم تحضرون العلماء، ما قلنا لكم تحضرون الصلحاء)[1]، وعليه بنى ابن حجر قوله: (ولم يكن ـ أي: ابن العطار ـ بالماهر مثل الأقران؛ الذين نبغوا في عصره، حتى إنه عقد مجلس فحضره العلماء. . .) فذكر القصة.

أما ما ذكره الحافظ ابن حجر أنه لم يكن بالماهر مثل الأقران في عصره، إن كان يقصد أنه لم يكن مثل شيخه النووي في العلم، ولا مثل معاصريه كابن تيمية وابن كثير، ولم يبرز في العلم كما برز بعض تلاميذه كالذهبي، فهذا صحيح، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

أما ما صنعه ابنُ الزملكاني بابن العطار، وردّه من مشاركة مجلس العلماء بحجة أنه لم يكن من أهل العلم فهو غير مقبول، ولا يوافقه عليه منصفٌ عرف ابن العطار، ومنـزلته في العلم، والظاهر أن ابن الزملكاني كان مترئساً على المجلس، ولكون الأمير سيف الدين حاضراً

---

(١) أعيان العصر (٣/ ٢٤٧)، والدرر الكامنة (٣/ ٦).

كره أن يحضر هذا الشخص المريض المحمول على المحفة المجلس؛ ظناً منه أن حضوره غير لائق بمجلس يحضره الأعيان.

والعجيب أن كمال الدين ابن الزملكاني ممن سمع من ابن العطار، واستفاد منه، بل إن الصَّفدي حين شرع بذكر بعض تلاميذه بدأ به، فقال: (وسمعه الشيخ كمال الدين ابن الزملكاني بقراءته سنة سبع وتسعين، وابن الفخر، وابن المجد، والمجد الصيرفي، والبرزالي، والمقاتلي)[١].

ورحم الله الإمام الذهبي حين يعترفُ له بالفضل عليه، منوهاً بذكره في جميع كتبه، فيقول بعد ذكر سيرته ومؤلفاته: (انتفعت به، وأحسن إلي باستجازته لي كبار المشيخة)[٢].

تدريسه:

لم يتقلد ابنُ العطار منصباً رسمياً، وإنما تولى التدريسَ في مدارس علمية لنشر العلم بين طلابه، كما سبق أن ذكرته، ومن تلك المدارس:

١ ـ **دار الحديث النُّورية**: وهي التي بناها نورُ الدِّين محمود زنكي الملك العادل التركي، قال ابنُ كثير: (في شوال سنة أربع وتسعين وستمئة باشر مشيخة دار الحديث النورية الشيخ علاء الدين ابن العطار عوضاً عن شرف الدين المقدسي)[٣].

٢ ـ **دار الحديث القوصية**: نسبة إلى واقفها، ويقال له: القوصي، وهي بالرحبة من الجامع الأموي بدمشق، وتعتبر من مدارس الشافعية،

---

(١) أعيان العصر (٣/ ٢٤٦).

(٢) المعجم المختص (ص١٥٧).

(٣) البداية و النهاية (١٣/ ٣٤٠)، وقال أيضاً: (تولى مشيخة النورية من ٦٩٤هـ إلى هذه السنة مدة ثلاثين سنة) (١٤/ ١١٧).

قال النُّعيمي في كتاب الدارس: (لم نعلم ممن ولي مشيختها سوى الشيخ علاء الدين ابن العطار)[١].

٣ ـ **دار الحديث الدوادارية**: نسبة إلى بانيها وواقفها الأمير علم الدين سنجر الدويدار التركي الصالحي، كان من نجباء الترك وشجعانهم وعلمائهم، وله أوقاف بدمشق والقدس، توفي سنة تسع وتسعين وستمئة، وقبل وفاته بسنة قال ابنُ كثير: (وفي سنة ثمان وتسعين وستمئة، وقف علم الدين سنجر الدويدار رواقه داخل باب الفرج، مدرسة ودار حديث، وولي مشيختها الشيخ علاء الدين ابن العطار، وحضر عنده القضاة والأعيان، وعمل لهم ضيافة)[٢]، وكذلك تولى غيرها من المدارس الأخرى.

● **فتـــاواه:**

كان لابن العطار كغيره من أعيان العلماء فتاوى تصدر منه رداً على أسئلة ترد إليه من أقطار العالم، وحصل له في بعضها الأذى من قبل بعض مناوئيه.

قال صلاح الدين الصَّفدي: (وفي شهر ذي القعدة سنة أربع وسبعمئة تكلم الشيخ شمس الدين ابن النقيب[٣] وجماعة في بعض الفتاوى الصادرة عن الشيخ علاء الدين ابن العطار، وأن فيها تخبيطاً ومخالفة لمذهب الشافعي، وأنه ينبغي للفقهاء والقضاة النظر في ذلك،

---

(١) الدارس في تاريخ المدارس (١/ ٩٨).

(٢) البداية والنهاية (١٤/ ٤)، والدارس في تاريخ المدارس (١/ ٤٩).

(٣) هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن إبراهيم الدمشقي الشافعي ابن النقيب، سمع من أحمد بن شيبان وابن البخاري وغيرهما، وتولى قضاء طرابلس ثم عزل، توفي سنة خمس وأربعين وسبعمئة.
انظر: الوفيات لابن رافع السلامي (١/ ٥٠٤)، وطبقات الشافعية للسبكي (٦/ ٤٤).

وتوجَّهوا إلى الحكام، فحضر جماعةٌ إلى ابن العطار وقالوا: إنهم قد هيؤوا شهادات يشهدون بها عليك، فبادر هو إلى القاضي الحنفي، وصورت عليه دعوى، فحكم بإسلامه، وحقن دمه، وبقاء جهاته عليه، ونفذ حكم ذلك .... ووصلت القضية إلى الأفرم، فأنكر ذلك، وغضب لحصول الفتن بين الفقهاء، وأحضر ابن النقيب وجماعة، ورسَّم[1] عليهم بالقصر أربع ليال، وأحضروا بدار العدل، وسوعدوا، فأطلقوا بعد ذلك)[2].

ومن هذا النقل المطول نستفيدُ ـ وإن لم نطّلع على نص فتاويه ـ أن ابن العطار أحياناً لم يكن يتقيد في فتاويه بمذهب الشافعي رحمه الله، وأن المقلدين لم يتحمَّلوا ذلك منه، إذ كان بعضهم يرى أن الخروج من المذهب جناية في حق الدين، وأن صاحبه يستحق العقاب، والمحاسبة على ذلك.

● **مؤلفاتــه:**

قال الذهبي: (وسمع، وكتب الكثير، وحدَّث، ودرَّس، وأفتى، وصنف أشياء مفيدة)[3].

وقال ابن كثير: (له مصنفات، وفوائد، ومجاميع، وتخاريج)[4].

---

(١) قال الزبيدي في تاج العروس (١٦/ ٢٨٩): (رسّم في الأرض إذا غاب فيها، ويكنى به عن الموت. ورسّم له كذا: أي أمره به فارتسم، امتثل. يقال: أنا أرتسم مراسمك لا أتخطاها).
قلت: والمقصود هنا الإقامة الجبرية، ولعله مأخوذ من الأمر بهذه الإقامة، وعدم تخطي ذلك الأمر.

(٢) أعيان العصر (٣/ ٢٤٨)، والدرر الكامنة (٣/ ٦).

(٣) المعجم المختص (ص١٥٧).

(٤) البداية والنهاية (١٤/ ١١٧).

وهكذا ذكر غيرُ واحد ممن ترجم له أن له مؤلفات، ولم يذكروها بالاسم، وما ذكر منها قليل جداً بجانب مؤلفاته الكثيرة، كما توحي إليه عبارات المترجمين، ومما ذكر من مؤلفاته[١]:

١ ـ اختصار نصيحة أهل الحديث:

قام المؤلفُ ﷺ باختصار كتاب نصيحة أهل الحديث للخطيب البغدادي، وذكره الكتاني في فهرس الفهارس[٢]، وبيّن أنه مطبوع في الهند.

وذكر السُّليماني في تحقيقه لأدب الخطيب[٣] بأنه توجد من هذا الكتاب نسخة في المكتبة الظاهرية غير منسوبة تحت رقم (١٤٤٧) في مجموع من [٨٣ ـ ٨٥].

٢ ـ الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد:

وهو كتابنا هذا الذي نحن بصدد تحقيقه، وسيأتي ـ إن شاء الله ـ التعريف به، ووصف نسخه الخطية.

٣ ـ أدب الخطيب:

ذكره الزركلي في: الأعلام[٤]، وبروكلمان في: تاريخ الأدب العربي[٥]، والكتاب مطبوع، وقام بتحقيقه الأستاذ محمد بن الحسين السليماني، حيث أجاد في خدمة الكتاب تحقيقاً وإخراجاً، وطبعته دار الغرب الإسلامي ببيروت عام ١٩٩٦م.

وقد اعتمد المحقق في إخراجه على نسخة خطية يتيمة، عثر عليها

---

(١) قمت بترتيب مؤلفاته ﷺ على حسب الحروف الهجائية.

(٢) فهرس الفهارس (٢/ ٨٢٩).

(٣) أدب الخطيب (ص٤١).

(٤) الأعلام (٤/ ٢٥١).

(٥) تاريخ الأدب العربي (٢/ ١٠٠).

في خزانة الفاتيكان بمدينة روما بإيطاليا، ضمن مجموعة من الكتب محفوظة تحت رقم واحد (١٣٨٤ عرب)[١].

٤ ــ تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين:

وهي ترجمة حافلة، صنّفها المؤلف رحمه الله في شيخه الإمام النَّووي رحمه الله وفاءً له.

ذكره اليافعي في: مرآة الجنان[٢] وحاجي خليفة في: كشف الظنون[٣] والبغدادي في: هدية العارفين[٤] وبروكلمان في: تاريخ الأدب العربي[٥].

وتوجد منه نسخة في المكتبة الظاهرية تحت رقم (٩٥٠٩)، في ستة أوراق، ضمن مجموع من [٥١ ـ ٥٦]، ورقمها في مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي (١٥٩٨).

وقد طبع الكتاب بدار الصميعي للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى

عام ١٤١٤ هـ، وقام بتحقيقه الأستاذ مشهور بن حسن آل سلمان.

٥ ــ ترتيب الفتاوى النووية:

ذكره ابنُ العطار رحمه الله في (تحفة الطالبين) في معرض كلامه عن مؤلفات النووي حيث قال: (ومنها كتاب الفتاوي رتبته أنا)[٦].

---

(١) أدب الخطيب (ص٧٢).

(٢) مرآة الجنان (٤/ ٢٠٥).

(٣) كشف الظنون (١/ ٣٦٨).

(٤) هدية العارفين (٥/ ٧١٧).

(٥) تاريخ الأدب العربي (١/ ٦٨٠).

(٦) تحفة الطالبين (ص٧٩).

وأشار إليه البغدادي في: هدية العارفين[١] والزركلي في: الأعلام[٢] وعمر رضا كحالة في: معجم المؤلفين[٣].

وتوجد منه نسخة في المكتبة الظاهرية تحت رقم (٥٦٤١) في أربعين ورقة، ورقمها في مركز الماجد بدبي (١٣٠١).

وقال السليماني محقق (أدب الخطيب): (وقد طبع الكتاب مراراً في مصر وسورية وباكستان ولبنان، إلا أن كل الطبعات خلت من التوثيق العلمي)[٤].

٦ ـ حكم الاحتكار عند غلاء الأسعار:

ذكره ابن قاضي شهبة في طبقات الشافعية[٥]، والنعيمي في الدارس[٦] مع تحريف في اسمه بعنوان: (حكم الأخيار والاحتكار عند فقد غلاء الأسعار)، والزركلي في الأعلام[٧].

٧ ـ حكم البلوى وابتلاء العباد:

ذكره ابن قاضي شهبة في طبقات الشافعية[٨]، والنعيمي في الدارس[٩].

---

(١) هدية العارفين (٥/ ٧١٧).
(٢) الأعلام (٤/ ٢٥١).
(٣) معجم المؤلفين (٢/ ٣٨٧).
(٤) أدب الخطيب (ص٣٧).
(٥) طبقات الشافعية (٢/ ٢٧١).
(٦) الدارس في تاريخ المدارس (١/ ٧١).
(٧) الأعلام (٤/ ٢٥١).
(٨) طبقات الشافعية (٢/ ٢٧١).
(٩) الدارس في تاريخ المدارس (١/ ٧١).

٨ ــ رسالة في أحكام الموتى وغسلهم:

ذكره الزركلي في الأعلام[١]، وبروكلمان في تاريخ الأدب العربي[٢]. وأشار السليماني محقق أدب الخطيب[٣] إلى أنه توجد من هذه الرسالة نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية تحت رقم (٩٦٢)، ضمن مجموع من [٢ ـ ٣٣].

٩ ــ رسالة في بيان الفرق الضالة:

توجد منها نسخة خطية في دار الكتب الوطنية تحت رقم (١٨٠٦٦) وهي في الأصل مأخوذةٌ من مكتبة حسن حسني عبد الوهاب، وتقع في ثلاث ورقات، ورقمها في مركز الماجد بدبي (٤٦٦/ ١٠).

وأستبعد نسبة هذه الرسالة لابن العطار رحمه الله لأمور:

أ ـ العنوان (رسالة في بيان الفرق الضالة) مغاير لما في مقدمة الرسالة حيث قال: (كتاب في العقائد).

ب ـ لم يشر أحد أن هذه الرسالة منسوبة له، كما أن الرسالة نفسها لم تشر من قريب أو بعيد بنسبة ذلك إليه.

جـ ـ إن هذه الرسالة تقرير مختصر لعقيدة الأشاعرة من إثبات الصفات السبع، وأن الإيمان هو التصديق، وأنه لا يزيد ولا ينقص، وأن الله يُرى لا في جهة ونحوها. وبالتالي فإن ما في هذه الرسالة مخالف تماما لما قرره ابن العطار في كتابه هذا.

د ـ هذه الرسالة غلب عليها أسلوب المتكلمين من استخدام

---

(١) الأعلام (٤/ ٢٥١).

(٢) تاريخ الأدب العربي (٢/ ١٠٤).

(٣) أدب الخطيب (ص٤٨).

عباراتهم وألفاظهم، وهذا ما لم أجده في جميع كتب ابن العطار التي اطلعت عليها؛ إذ تمتاز بالسهولة، واليسر، والوضوح.

١٠ ـ رسالة في السماع:

توجد منها نسخة خطية في مكتبة تشستربتي تحت رقم (٣٢٩٦)، نسخت عام ٩٠٤ هـ، تقع في ثلاث ورقات ضمن مجموع من [١١ ـ ١٣]، ورقمها في مركز الماجد بدبي (٢٨٦).

١١ ـ سؤال عن قوم من أهل البدع يأكلون الحيات والنيران:

توجد منها نسخة خطية في المكتبة الظاهرية تحت رقم (٣٨٠٨)، تقع في ثلاث ورقات، ضمن مجموع من [٣١ ـ ٣٣]، ورقمها في مركز الماجد بدبي (٢٣٦٠).

١٢ ـ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك:

أشار إليه حاجي خليفة في كشف الظنون(١)، والبغدادي في هدية العارفين(٢).

وقال السليماني محقق أدب الخطيب: (ونسبة هذا الكتاب إليه فيه نظر، فالمشهور الذي نصّ عليه المؤرخون هو شرح عمدة ابن سرور المقدسي)(٣).

١٣ ـ العدة في شرح العمدة:

ذكره ابن حجر في الدرر الكامنة(٤)، والغزي في ديوان

---

(١) كشف الظنون (٢/ ١١٧٠).

(٢) هدية العارفين (٥/ ٧١٧).

(٣) أدب الخطيب (ص٥٢).

(٤) الدرر الكامنة (٣/ ٦).

الإسلام[١]، وعمر رضا كحالة في معجم المؤلفين[٢].

وذكره ابن قاضي شهبة في طبقات الشافعية[٣] باسم: (إحكام عمدة شرح الأحكام)، كما أشار إليه بهذا الاسم النعيمي في الدارس[٤] والزركلي في الأعلام[٥].

وتوجد منه نسخة خطية في مكتبة تشستربتي تحت رقم (٧٣٦٧)، والموجود من هذه النسخة الجزء الثاني، وقد نسخت عام ٧٦٠ هـ، ويقع في ٢٦٢ ورقة، ورقمها في مركز الماجد بدبي (٨٠٢).

وقد طبع حديثاً بتحقيق نظام يعقوبي بدار البشائر ببيروت، كما حقق في عدد من الرسائل العلمية بجامعة أم القرى.

١٤ ـ فضل الجهاد:

أشار إليه ابن قاضي شبهة في طبقات الشافعية[٦]، والنعيمي في الدارس[٧] والزركلي في الأعلام[٨]، ورضا عمر كحالة في معجم المؤلفين[٩].

١٥ ـ الفقه في حكم صيام جميع شعبان ورجب:

توجد منه نسخة خطية في المكتبة الظاهرية تحت رقم (٧١٦٤)،

---

(١) ديوان الإسلام (٣/ ٣٤١)

(٢) معجم المؤلفين (٢/ ٣٧٨).

(٣) طبقات الشافعية (٢/ ٢٧١).

(٤) الدارس في تاريخ المدارس (١/ ٧١).

(٥) الأعلام (٤/ ٢٥١).

(٦) طبقات الشافعية (٢/ ٢٧١).

(٧) الدارس في تاريخ المدارس (١/ ٧١).

(٨) الأعلام (٤/ ٢٥١).

(٩) معجم المؤلفين (٢/ ٢٨٧).

وتقع في اثنتي عشرة ورقة، وقد نسخت في الحادي والعشرين من شهر جمادى الآخر سنة ٧١٣ هـ، ورقمها في مركز الماجد بدبي (١٤٢١).

١٦ ــ مجلس في زيارة القبور:

وهو مجلس في زيارة القبور وأحكام المقبول منها والمحظور والمشروع، والمعروف والمنكور، وما يتعلق بذلك من المحدثات المؤدّيات إلى الآثام والفجور.

وذكر السليماني محقق أدب الخطيب[(١)] بأنه توجد منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية تحت رقم (٩٦٢)، ضمن مجموع من [٣٣ ـ ٧٥]، وقد نسخت عام ٧١٧ هـ.

كما بيّن السليماني[(٢)] أن الكتاب طبع طبعةً سقيمة، ونشرته دار الصحابة للتراث بطنطا عام ١٤١٢ هـ.

١٧ ــ مسألة في حكم المكوس:

أشار إليها بروكلمان في تاريخ الأدب العربي[(٣)].

وتوجد منها نسخة خطية في المكتبة الظاهرية تحت رقم (٢٩٦١)، تقع في خمسة أوراق، ضمن مجموع من [١٠٩ ـ ١١٣]، وقد نسخت منه سنة ٧٥٣ هـ، ورقمها في مركز الماجد بدبي (١١١٢).

١٨ ــ معجم الشيوخ:

أشار إليه البغدادي في هدية العارفين[(٤)].

---

(١) أدب الخطيب (ص٣٨).
(٢) المرجع السابق (ص٤٠).
(٣) تاريخ الأدب العربي (٢/ ١٠٠).
(٤) هدية العارفين (٥/ ٧١٧).

والظاهر أنه نُسب إليه هذا الكتاب خطأً؛ إذ من المعروف أن الذهبي هو الذي صنع معجماً لشيوخ ابن العطار.

وقد بين السليماني[(١)] أن هذا وهمٌ ظاهر؛ خاصة وأنه لم ينسبه إلى ابن العطار غير البغدادي.

١٩ ــ الوثائق المجموعة:

أشار إليه بروكلمان في تاريخ الأدب العربي[(٢)]، وعزا إلى نسخة منه في مكتبة جامع القرويين بفاس.

وبيّن السليماني[(٣)] أنه من الكتب المنسوبة إليه خطأً، حيث قال: (وبالرجوع إلى هذه النسخة تبيّن لي أنها ليست له، وإنما هي لمحمد بن أحمد المعروف بابن العطار المتوفى سنة **٣٩٩** هـ).

● **وفـــاتـــه:**

قال الذهبي: (مات في أول ذي الحجة بدمشق سنة أربع وعشرين وسبعمئة عن سبعين سنة)[(٤)].

وكان قد أصيب رحمه الله بالفالج سنة إحدى وسبعمئة، وكان يحمل في محفة، ويكون فيها جالساً، ويدار به كذلك إلى الجامع والمدارس، ولم يزل على حاله إلى أن توفي رحمه الله[(٥)].



(١) أدب الخطيب (ص٥٣).
(٢) تاريخ الأدب العربي (٢/ ١٠٠).
(٣) أدب الخطيب (ص٥٢).
(٤) المعجم المختص (ص١٥٧)، والعبر للذهبي (٤/ ٧١)، ومعجم شيوخ الذهبي (ص٣٥٢).
(٥) أعيان العصر (٣/ ١٤٧).



الفصل الثاني

دراسة الكتاب

وفيه مباحث:

المبحث الأول: عنوان الكتاب، ونسبته لمؤلفه.

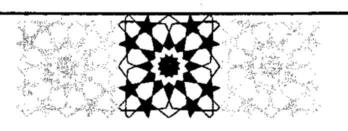
المبحث الثاني: مصادر المؤلف في كتابه.

المبحث الثالث: عرض لأهم قضايا الكتاب.

المبحث الرابع: منهج المؤلف في كتابه.

المبحث الخامس: وصف النسخ الخطية.

المبحث السادس: تقويم الكتاب.





المبحث الأول

عنوان الكتاب ونسبته لمؤلفه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: عنوان الكتاب.

المطلب الثاني: نسبة الكتاب إلى مؤلفه.



المطلب الأول
عنوان الكتاب

أما اسمُ الكتاب فهو: **الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد**، نصَّ على ذلك ابن العطار نفسه رحمه الله في آخر الكتاب، حيث قال: (فهذا ما يسَّره الله تعالى من الكلام في **الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد**، والحمد لله أولاً وآخراً)[١].

وهذا الاسمُ أيضاً مثبت ومكتوب على مقدمة النسخة الأصلية (ص) صفحة رقم (٢٠ب). كما أنه مثبت أيضاً ومكتوب في الصفحة الثانية من مقدمة نسخة (ظ) في الزاوية اليسرى من علو الصفحة (ب).

وممن ذكر الكتاب بهذا الاسم خير الدين الزركلي في كتابه: الأعلام[٢].

وقد ذكر الكتاب باسم آخر، وهو: **أصول أهل السنة في الاعتقاد**، حيث وجد هذا الاسم في الصفحة الأولى من مقدمة نسخة (ظ) في علو الصفحة (ب).

وذكره عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين[٣] بهذا الاسم أيضاً.

والذين ذكروه بهذا الاسم اعتمدوا على ما قاله المؤلف ابن العطار رحمه الله في مقدمة كتابه هذا، حيث قال: (أما بعد، فهذا كتابٌ صنفته على **أصول أهل السنة في الاعتقاد** من غير زيد)[٤] ويظهر من

(١) انظر: (ص٤٦١).
(٢) الأعلام (٤/ ٢٥١).
(٣) معجم المؤلفين (٢/ ٣٨٧).
(٤) انظر: (ص ١١٨).

خلال كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ أنه لم يردْ به تسمية الكتاب بذلك، وإنما أراد بيان موضوع الكتاب، وأنه متضمن لأصول أهل السنة في الاعتقاد.

وعليه فإن الرَّاجحَ عندي إثباتُ الاسم الأول، وهو: **الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد**، دون الثاني، والله أعلم.

المطلب الثاني
نسبة الكتاب إلى مؤلفه

لا شكَّ عندي في صحة نسبة هذا الكتاب: (**الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد**): إلى مؤلفه ابن العطار رَحِمَهُ اللَّهُ، ويدلُّ على ما ذكرت أدلة وشواهد، تؤكد صحة هذه النسبة، وهي كما يلي:

١ ـ وجودُ اسم المؤلف على صفحة غلاف الكتاب، حيث جاء في الصفحة الأولى من نسخة (ص): (كتاب **الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد**، تأليف الشيخ الإمام العالم العامل الصدر، الحافظ المحقق، بقية السلف، قدوة الخلف، علاء الدين أبي الحسن علي بن إبراهيم بن داود ابن العطار).

وجاء أيضاً في الصفحة الثانية من النسخة (ظ): (كتاب **الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد**، تأليف الإمام علاء الدين أبي الحسن علي بن إبراهيم بن داود ابن العطار رَحِمَهُ اللَّهُ).

٢ ـ أن هذا الكتاب لم يُعْزَ إلى غير ابن العطار، إذ من خلال بحثي لم أرَ من نسبه إلى غير مؤلفه، أو نازع فيه، أو من نفى هذا الكتاب عنه، ولم أجدْ من شكك في صحة هذه النسبة إليه، وعليه فيبقى إثبات هذا الكتاب: **الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد**، لمؤلفه ابن العطار رَحِمَهُ اللَّهُ أمراً لا شك، ولا مطعنَ فيه.

٣ ـ أنَّ كاتبَ نسخة (ظ) وهو محمد بن إبراهيم كتب هذه النسخة، ونقلها من نسخة الشيخ الإمام العلامة شمس الدين محمد ابن الفقير إلى الله تعالى الشيخ علم الدين سليمان بن داود الجوهري، والذي كتبها وقرأها على مؤلفها رحمه الله تعالى، وسليمان بن داود هذا هو سليمان بن داود بن إبراهيم بن داود ابن العطار، وأبوه هو جمال الدين أبو سليمان داود بن إبراهيم ابن العطار، العالم الفقيه، أخو مؤلف هذا الكتاب علاء الدين علي بن إبراهيم ابن العطار، ويعتبر داود من شيوخ الذهبي، حيث ذكر عنه أنه: له أجزاء عالية، وفيه تعبد وخير. وقال: إنه سمع الكثير، ونسخ كتباً كباراً، وله أثبات وأصول[١].

٤ ـ أن العلامة ابن العطار رحمه الله شافعي المذهب، وهناك عبارات وردت في الكتاب يستأنس بها على ما ذكرنا، كما تدل على أن مؤلفها شافعي، ومن ذلك قوله: (وإمامنا أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي)[٢]، وقوله: (قال علماؤنا)[٣]، وغيرها.

٥ ـ وردت عبارات وألفاظ في هذا الكتاب، توافق وتماثل ما ورد في كتب ابن العطار الأخرى، والتي دَرَجَ المؤلفُ رحمه الله على تكرارها، وذكر هذا الدليل محمد السُّليماني في تحقيقه لكتاب أدب الخطيب[٤] لابن العطار الشافعي رحمه الله مؤلف هذا الكتاب.

ومن هذه العبارات قوله: (والله يعلم المفسد من المصلح) وغالباً ما يذكرها المؤلف ـ في نهاية كل فصل[٥] من هذا الكتاب، ونجد أنه

---

(١) انظر: المعجم المختص بالمحدثين (ص٩٤)، ومعجم شيوخ الذهبي (ص١٩٠)

(٢) انظر: (ص ٢٢٢).

(٣) انظر: (ص ٢٥٥).

(٤) أدب الخطيب (ص ٦١ ـ ٦٢).

(٥) انظر: (ص ١٤٦).

ذكرها في كتابه: أدب الخطيب[(١)]، ورسالته في السماع[(٢)].

ومن هذه العبارات قوله عن العلماء أنهم: (وصلة بين الخلق وخالقهم)[(٣)] حيث ذكرها في كتابه أدب الخطيب[(٤)]، وتحفة الطالبين[(٥)].

٦ ـ أن عدداً ممن ترجم لابن العطار رَحِمَهُ اللهُ أشار إلى نسبة هذا الكتاب إليه كخير الدين الزركلي في الأعلام[(٦)]، وعمر رضا كحالة في معجم المؤلفين[(٧)] وسماه: **أصول أهل السنة في الاعتقاد**، وبروكلمان في تاريخ الأدب العربي[(٨)].



---

(١) أدب الخطيب (ص ١٥٥).

(٢) لوحة رقم (١٣).

(٣) انظر: (ص ٣٤٥).

(٤) أدب الخطيب (ص١٥٢).

(٥) تحفة الطالبين (ص ٥٩).

(٦) الأعلام (٤/ ٢٥١).

(٧) معجم المؤلفين (٢/ ٣٨٧).

(٨) تاريخ الأدب العربي (٢/ ١٠٠).

المبحث الثاني
مصادر المؤلف في كتابه

نظراً لكثرة النقول التي نقلها المؤلف ﷺ عن الأئمة والأعلام، فقد تعددتْ مصادره وموارده التي اعتمد عليها، وأخذ منها مباشرة، أما ما ذكره من مصادر نقلها بوساطة غيره فإني لا أعتبرها من موارده، وهذه المصادر هي كالآتي:

١ ـ في مقدمة هذه المصادر الكتاب والسنة، ونلاحظ ذلك من كثرة استدلاله بالآيات والأحاديث.

٢ ـ كتاب **الأم**، للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس القرشي الشافعي، المتوفى سنة ٢٠٤ هـ، والكتاب مطبوع بتحقيق محمد زهري النجار، وطبعته دار المعرفة ببيروت.

٣ ـ كتاب **المستعمل في الفقه**، لأبي الحسن منصور بن إسماعيل التميمي الشافعي، المتوفى سنة ٣٠٦ هـ، وقد بحثت عنه فلم أجده.

٤ ـ كتاب **صريح السُّنة**، للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، المتوفى سنة ٣١٠ هـ، والكتاب مطبوع، وقام بتحقيقه بدر بن يوسف المعتوق، وطبعته دار الخلفاء للكتاب الإسلامي بالكويت.

٥ ـ **متن العقيدة الطحاوية** للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، المتوفى سنة ٣٢١ هـ.

وقد اشتهرت عقيدته، وانتشرت، وشرحها العلماء، وعلّقوا

عليها، وممن شرحها الإمامُ القاضي علي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي، المتوفى سنة ٧٩٢ هـ.

٦ ـ كتاب **صحيح ابن حبان**، للحافظ أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البستي، المتوفى سنة ٣٥٤ هـ، وكتابه مطبوع، وقام بترتيبه علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، وقام بتحقيقه شعيب الأرنؤوط، وطبعته مؤسسة الرسالة ببيروت.

٧ ـ كتاب **اعتقاد أهل السنة** للحافظ أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي، المتوفى سنة ٣٧١ هـ، والكتاب مطبوع، وقام بتحقيقه جمال عزون، وطبعته دار الريان بالإمارات، وكذلك حققه الدكتور محمد الخميس.

٨ ـ كتاب **عقيدة السلف وأصحاب الحديث**، لأبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني المتوفى سنة ٤٤٩ هـ، والكتاب مطبوع، وقام بتحقيقه الدكتور ناصر بن عبد الرحمن الجديع، وطبعته دار العاصمة بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ.

٩ ـ كتاب **الأسماء والصفات**، للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨ هـ، والكتاب مطبوع، وحققه عبد الله بن محمد الحاشدي، ونشرته دار السوادي بجدة، الطبعة الأولى عام ١٤١٣ هـ، كما قام بتحقيقه غير واحد.

١٠ ـ كتاب **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي، المتوفى سنة ٤٦٨ هـ، والكتاب مطبوع، وحققه مجموعة من الباحثين في دار الكتب العلمية ببيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى عام ١٤١٥ هـ.

١١ ـ كتاب **التتمة**، لأبي سعيد عبد الرحمن بن مأمون المتولي

الشافعي، المتوفى سنة ٤٧٨ هـ، والكتاب منه أجزاء مخطوطة، وسيأتي التعريف به ـ إن شاء الله ـ في موضعه.

١٢ ـ كتاب **الحجة على تارك المحجة**، لأبي الفتح نصر بن إبراهيم بن نصر المقدسي، المتوفى سنة ٤٩٠ هـ، وقد بحثت عنه فلم أجده مطبوعاً ولا مخطوطاً.

وقد طبع مختصره حديثاً بتحقيق الدكتور محمد إبراهيم محمد هارون، ونشرته دار أضواء السلف، بالرياض، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٥ هـ.

١٣ ـ ومن مصادره أيضاً أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد المعافري المالكي، المعروف بابن العربي، المتوفى سنة ٥٤٣ هـ، صنف **أحكام القرآن**، **والعواصم من القواصم**، وغيرها من المصنفات.

١٤ ـ كتاب **الشفا بتعريف حقوق المصطفى**، لأبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، المتوفى سنة ٥٤٤ هـ.

والكتاب مطبوع، وقام بتحقيقه علي محمد البجاوي، وطبعته دار الكتاب العربي ببيروت، كما قام بتحقيقه أكثر من باحث.

١٥ ـ كتاب **إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم** للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، المتوفى سنة ٥٤٤ هـ، والكتاب مطبوع، وقام بتحقيقه يحيى إسماعيل، وطبعته دار الوفاء بمصر في طبعته الأولى عام ١٤١٩ هـ.

١٦ ـ كتاب **البحر**، لجمال الدين عبد الحميد بن عبد الرحمن الشيرازي الشافعي، توفي سنة نيف وثلاثين وسبعمئة، وبحثت عن الكتاب فلم أجده.

المبحث الثالث
عرض لأهم قضايا الكتاب

يحتوي الكتاب على مسائل متنوعة، وقضايا عديدة، ومن أهمها:

أولاً: النُّزول:

ذكر المؤلف رحمه الله صفة النـزول في موضعين من كتابه: الموضع الأول ضمن الفصل الأول، والآخر حيث عقد له فصلاً كاملاً، وهو الفصل التاسع.

وقد بيّن أنه يجب الإيمان بهذه الصفة دون تأويل، ولا تكييف لها، وأنه تبارك وتعالى ينـزل كل ليلة إلى السماء الدنيا، ويوم عرفة، وليلة النصف من شعبان كيف يشاء، نزولاً يليق به تعالى.

كما بين أن حديث النـزول رواه جمع من السلف من طرق عديدة عن كثير من الصحابة رضي الله عنهم، ثم ساق حديث نـزول الله تبارك وتعالى إلى السماء الدنيا في الثلث الأخير من الليل عن أبي هريرة رضي الله عنه، وحديث نـزوله عشية عرفة عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، وأثر أم سلمة رضي الله عنها في نـزوله يوم عرفة، وكذلك حديث نـزوله تعالى ليلة النصف من شعبان عن عائشة رضي الله عنها.

ثم ذكر أقوالاً في إثبات صفة النـزول عن الإمام الحافظ أبي بكر الإسماعيلي رحمه الله، وشيخ الإسلام أبي عثمان الصابوني رحمه الله.

ثانياً: الرؤية:

أفرد المؤلفُ رَحِمَهُ اللَّهُ لموضوع الرؤية فصلاً مستقلاً، وهو الفصل الخامس.

وجُلُّ ما ذكره في هذا الفصل استفاده من القاضي عياض في كتابيه: إكمال المعلم بفوائد مسلم، والشفا بتعريف حقوق المصطفى.

وبيّن رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الفصل أنَّ رؤيةَ الله عَزَّ وَجَلَّ في الجنة حَقٌّ، وأنه يجبُ الإيمان بها، كما بيّن أن رؤيته في الدنيا مناماً جائزة وصحيحة، وعقَّب بعدها بقولين للقاضي عياض، والقاضي الباقلاني.

ثم ذكر الخلافَ بين الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وأئمة السَّلف رحمهم الله في مسألة رؤية النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ربه ليلة المعراج، ذاكراً أقوال العلماء، ومبيناً الراجح في هذه المسألة، مع الجمع بين النصوص.

ثم بيّن مسألة جواز رؤية الله تعالى في الدنيا عقلاً، ذاكراً الدليل على ذلك، كما ساق بعضَ أقوالِ أهل العلم في هذه المسألة.

وأعاد مرة أخرى مسألةَ رؤية المؤمنين ربهم عَزَّ وَجَلَّ يوم القيامة بأبصارهم في الجنة.

كما بيّن أن الكفار عن رؤية الله تعالى محجوبون.

ثالثاً: مسألة خلق القرآن، واللفظ به:

بيّن ابنُ العطار رَحِمَهُ اللَّهُ في الفصل السابع مذهب أهل السنة والجماعة في القرآن، وأنه كلامُ الله غير مخلوق، وأنه صفةٌ من صفاته، وأن جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ نزل به على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبلّغه أمته، وهو الذي تحفظه الصُّدور، وتتلوه الألسنُ، ويكتب في المصاحف، وأيقن المؤمنون أنه كلامُ الله حقيقة ليس بمخلوق ككلام البرية، ومن زعم أنه مخلوق فقد كفر، ثم ساق رَحِمَهُ اللَّهُ حُكْمَ الإمام أبي بكر ابن خزيمة فيمن قال: إن القرآن مخلوق.

وتطرق بعدها لمسألة اللفظ بالقرآن، وبيّن الحق في هذه المقالة، حيث ساق كلاماً للإمام أبي بكر الإسماعيلي، وابن مهدي الطبري، وإسحاق بن راهويه، ثم أتى بكلام الإمام ابن جرير الطبري، والذي أثنى فيه على قول الإمام أحمد بن حنبل المشهور في هذه المسألة، ثم نقل شرح الإمام الصابوني وتعليقه على كلام الإمام أحمد.

رابعاً: الفوقية والعلو:

عرض المؤلفُ لهذه المسألة بأنْ جَعَلَ لها فصلاً مستقلاً، وهو الفصل الثامن، حيث أثبت الفوقيةَ صفةً ثابتة لله ﷻ من كل وجه على ما يليق به جلَّ جلاله، دون تحريف، أو تأويل، أو تكييف.

واستدلَّ على إثباتها بآيات كثيرة من القرآن، حيث ذكر الآيات الدالة على الفوقية والقهر صراحة، وآيات الاستواء وذكر العرش، والصعود والرفع والعروج، وأنه في السَّماء. كما نَقَلَ إجماعَ الأمة من السلف على إثبات علوه، وأنه سبحانه على عرشه فوق سمواته.

ثم ذكر أقوالاً ونقولاً لأئمة السلف وأعيانهم تؤيد ما ذكره، حيث ذكر قولاً لعبد الله بن المبارك، ونقلاً عن أبي الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي؛ ذكر فيه عقيدة أبي حاتم، وأبي زرعة الرازيين.

ثم سرد الحوارَ الذي نقله الصَّابوني بين إسحاق بن راهويه وأحد قواد الأمير عبد الله بن طاهر، وأعقبه بقول أبي بكر ابن خزيمة في هذه المسألة، ثم ذكر احتجاج الإمام الشافعي بحديث الجارية السوداء على إثبات صفة العلو والفوقية.

خامساً: الإيمان:

عقد المؤلفُ لهذه المسألة فصلاً هو الفصل الثاني عشر، إذ بيّن وجوب اعتقاد أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، وأن علماء السَّلف

من أهل السُّنة والجماعة أجمعوا على ذلك؛ ناقلاً الإجماع عن أبي الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي.

ومما استدلَّ به أثر عمير بن حبيب الأنصاري ﷺ، كما نبه إلى أنَّ العملَ داخل في مسمى الإيمان، ذاكراً إنكار الأوزاعي، ومالك، وسعيد بن عبد العزيز على من يقول: الإيمان إقرار بلا عمل. ثم ذكر قولاً للصَّابوني أوضح فيه تأثيرَ الطاعة من حيث الكثرة والقلة في الإيمان، ثم نقل الحوارَ الذي دار بين عبد الله بن المبارك وبين رجل من أهل الريّ يرى رأي الخوارج.

واستدلَّ على مسألة الزيادة في الإيمان بحديث رواه ابن عباس ﷺ عن النبي ﷺ، وأثر عن عمر، في مناقب وفضل أبي بكر الصديق.

ثم ذكر ما نقله ابن خزيمة من الحوار؛ الذي دار بين أحمد بن سعيد الرباطي والأمير عبد الله بن طاهر حول حقيقة المرجئة.

وأخيراً ذكر عقيدة أحمد بن حرب في هذه المسألة نقلاً عن ابن خزيمة.

وفي الفصل الثَّالث عشر ذَكَر أنَّ المؤمن لا يكفّر بالصغائر والكبائر إذا مات ولم يتب منها، وأعاد هذه المسألة في الفصل الثَّالث والعشرين؛ مبيناً عدم تكفير أهل القبلة بكلِّ ذنب.

ثم ذكر حُكْمَ مرتكب الكبيرة إذا مات ولم يتب منها؛ مبيناً أنه تحت مشيئة الله إن شاء عفا عنه، وإن شاء عذَّبه على قدر كبيرته، ثم يخرجه من النار إلى الجنة، وبيّن أن الموحد لا يُخلد في النار بل يعذب، ويُلقى فيها، ثم يخرج منها، كما وضّح أن إلقاء المؤمن المذنب في النار ليس كإلقاء الكافر فيها، ثم ساق كلاماً للشيخ أبي الطَّيب سهل بن محمد الصعلوكي، مبيناً الفروق بين عذاب المؤمن

وعذاب الكافر في النار، وذكر بعده شرح الإمام الصابوني لكلام أبي الطيب الصُّعلوكي.

وتطرَّق بعدها لمسألة حكم تارك الصلاة عمداً، مبيناً اختلاف العلماء فيها، وذكر من كفّره من العلماء، وساق لهم دليلين وأثراً، ثم أعقبه بذكر الفريق الآخر؛ الذي لا يرى كفره، وساق دليلهم، وتعليلهم.

سادساً: القضاء والقدر:

تطرق المؤلفُ لبعض مسائل القضاء والقدر في فصول متعددة. ففي الفصل الخامس عشر ذكر وجوب الإيمان بالقضاء والقدر، واعتقاد أنَّ الخير والشر، والنفع والضر، والحلو والمر بقضاء الله وقدره، وأن نَفْعَ العباد وضرهم بيد الله، وساق دليلين من القرآن والسُّنة على ذلك.

ثم بيّن أن الشر لا يُضاف وحده إلى الله، فلا يقال: يا خالقَ الشر، وإن كان لا خالقَ للخير والشر إلا الله، وساق الأدلةَ على ذلك من القرآن والسُّنة. وفي الفصل السَّادس عشر بيّن وجوب اعتقاد أن الله مريدٌ لجميع أعمال العباد خيرها وشرها، وأنَّ كلَّ ما يحصل ويحدث هو بمشيئته وإرادته، مستشهداً ببعض النصوص من القرآن على ذلك.

وذكر في الفصل الرابع عشر أن أكسابَ العباد مخلوقة لله. كما وضَّح أن الله يهدي من يشاء بفضله، ويضل من يشاء بعدله مستدلاً على هذه المسألة بنصوص من القرآن والسُّنة.

وفي الفصل التَّاسع والعشرين بيّن أن الله أَجّل لكلِّ مخلوقٍ أجلاً، وأن نفساً لن تموت إلا بإذن الله كتاباً مؤجلاً، ذاكراً بعض الأدلَّة من القرآن على ذلك.

وذكر في الفصل السَّادس والثلاثين مسألة الاستطاعة، حيث بدأها بمسألة التوفيق والخذلان، ثم ذكر الاستطاعة الكونية التي يجبُ بها

الفعل، وهي مناطُ القضاء والقدر، وبها يتحقق وجود الفعل، وتكون مع الفعل لا قبله، ثم ساق قولَ الإمام الطحاوي في نوعي الاستطاعة.

سابعاً: الحب والبغض في الله:

ذكر المؤلفُ هذه المسألةَ في ثلاثة فصول متعاقبة، حيث وضَّح في الفصل الرَّابع والثَّلاثين أن الحب في الله والبغض فيه من أوثق عرا الإيمان، مستدلاً على ذلك ببعض الآيات والأحاديث. ثم بيّن وجوب حب الله ورسوله مفصِّلاً المعنى في ذلك، كما ذكر وجوب محبة أهل الإيمان والطاعة، وبغض أهل الكفر والبدع والعصيان، موضِّحاً أن ترك ما أحبه الله ورسوله هو سبب الفتنة والعذاب. وفي نهاية هذا الفصل ذكر أنَّ للمحبة أحكاماً كأحكام العبادات سواء بسواء.

وفي الفصل الخامس والثَّلاثين بيّن وجوب محبة الأولياء والعلماء، بدءاً بالصَّحابة والتَّابعين وتابعيهم، ومروراً بالعلماء في كل عصر وزمان؛ لأنهم خير الناس، وورثة الأنبياء.

وفي الفصل الثَّالث والثلاثين أوصى المسلمين بالتَّحابِّ في الله والعمل بالحق، والصَّبر عليه، ومعاداة أهل الاهواء والبِدَع وبغضهم، ثم بيّن علامات أهل البدع حتى يعرفهم المسلمون، ويحذروهم، ومن أظهر علاماتهم بغضهم للسلف الصالح، ومعاداتهم لأصحاب الحديث من أهل السنة والجماعة.

ثامناً: الكفــر:

بيّن المؤلف في الفصل الثَّامن والثَّلاثين نوعي الكفر، وهما: الكُفر الشَّرعي، والكُفر اللغوي، والشَّرعي: ما نطق الشَّارعُ الحكيمُ به، واللغوي: هو شرعيٌّ في الأصل؛ إلا ما علم أن المراد خلافه. ثم ذكر معاني الكُفر في اللغة موضحة بالأمثلة والأدلة. ثم وضَّح أن إطلاق الكفر على المعاصي إنما لقصد الزَّجر عنها، ذلك أن النُّصوصَ الواردةَ

فيها تمرُّ كما جاءت، ونأخذ بظاهرها المفهوم منها، فهي جاءت بالوعيد والتخويف، وذكر على هذه المسألة بعضَ الأمثلة من الكتاب والسُّنة.

وبيّن رحمه الله في الفصل الثالث والعشرين أن من الأصول عدم تكفير أهل القبلة بكلِّ ذنب، كما حذَّر من تكفير المسلم بغير وجه حق، ذاكراً الأدلة على ذلك، بل إن تكفير الأنبياء والمرسلين والصحابة والأولياء والعلماء أعظم وأشد. وقد ركز المؤلفُ كثيراً حول مسألة التكفير، وذكر الأعمال والأقوال المكفّرة في كلِّ باب غالباً.



المبحث الرابع
منهج المؤلف في كتابه

حاولتُ من خلال قراءتي لهذا الكتاب، أن أظهر وأبين منهج المؤلف ﷺ قدر الإمكان، ويمكنُ أن ألخص منهجه من خلال ما يلي:

١ ـ استدلاله بالنُّصوص من القرآن والسُّنة على ما ذكره من مسائل، ويختلف هذا الاستدلال كثرة وقلَّة من فصل إلى آخر.

٢ ـ منهجه في عرض مسائل العقيدة هو تقريرها وبيانها، مدعماً ذلك بالأدلة، مع بعده عن منهج المناقشة والردّ على المخالفين.

٣ ـ قسَّم كتابه إلى فصول، جاعلاً كل موضوع مستقلاً في فصل غالباً.

٤ ـ عناية المؤلف ﷺ بالأحاديث، من حيث العزو والتصحيح غالباً، وأحياناً يذكر الحديث دون عزو، ولا حكم عليه.

ثم إنه يشيرُ أحياناً إلى أنه قد روى ذلك الحديث بسنده، فيقول: رويناه عن فلان، أو روينا بإسنادنا إلى فلان، أو روينا بإسنادنا في كتاب كذا، أو روينا في صحيح البخاري بإسنادنا إلى فلان. . . . .إلخ.

ثم إنه قد يذكر بعض الأحاديث الضعيفة على سبيل الاعتضاد لا الاستشهاد، وهذا قليل جداً كما يظهرُ من خلال تخريج الأحاديث.

وعموماً فالمؤلفُ ﷺ قد عدَّه الذهبي من العلماء المحدثين؛ الذين لهم رواية ودراية بالحديث النبوي.

٥ ـ أكثر المؤلفُ النقلَ عن الأئمة في كتابه.

ونقله يتردَّد بين الطُّول والقصر، وبين العزو وعدمه، ثم إنه ينقلُ أحياناً بالنص، وأحياناً أخرى بتصرف في النقل يسيراً كان ذلك التصرف أم كثيراً، وأحياناً يشرحُ بعد النقل أو يعقب.

٦ ـ طرق المؤلفُ للمواضيع والمسائل غير منتظم، فأحياناً قد يطيلُ كما في الرؤية والنـزول، ومسألة اللفظ والمكفرات القولية والعملية، وأحياناً يختصر، كما أنه قد يكرر بعضَ المسائل في مواضع مختلفة كمسألة النـزول؛ ولعل ذلك راجعٌ إلى كثرة نقله عن الأئمة رحمهم الله.

٧ ـ إذا ذكر المؤلف موضوعاً ما؛ فإنه يذكر غالباً مكفرات ذلك الموضوع.

٨ ـ يُظهر المؤلفُ رحمه الله أحياناً آراءه وشخصيته العلمية، فيقول مثلاً: قلت، وقلنا، وهذا كلام نفيس، وأنا أعتقده، والصواب، والتحقيق ونحوها من العبارات والألفاظ.

٩ ـ يستطرد المؤلفُ أحياناً في بعض المواضيع ويسترسلُ، كما أنه أحياناً يذكر بعض المسائل الفقهية.



المبحث الخامس
وصف النُّسخ الخطيَّة

وفيه مطالب:

المطلب الأول: وصف النُّسخ الخطيَّة.

المطلب الثاني: التَّملكات والتَّعليقات.

المطلب الثالث: تقويم المطبوع من الرِّسالة.



المطلب الأول
وصف النُّسخ الخطية

اعتمدتُ في تحقيقي لهذا الكتاب على ثلاث نسخ خطية، وهي:

النُّسخة الأولى:

وتوجد نسخةٌ منها في المكتبة الظَّاهرية بدمشق ـ سورية، تحت رقم (٢٩٦١)، وتقع في سبع وخمسين لوحة، ضمن مجموع يبدأ من (٢٠) وإلى (٧٦).

وقد نسخت على يد جمال الدين إبراهيم، وتم الفراغ من نسخها يوم الخميس العاشر من شهر ربيع الأول سنة ثلاث وخمسين وسبعمئة، وقام بالتَّعليق والتَّصحيح عليها علي بن إبراهيم الغزاوي الحنبلي.

وعثرتُ على نسخة مصورة منها في مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، ورقمها في المركز (١١١٢).

وتمتازُ هذه النُّسخة بوضوح الخط وسلامتها من المسح والطَّمس، وهي فيما تبدو مكتملة من خلال تناسق وتجانس الكلام، ولا يوجدُ بها سقط، وفي الوقت نفسه هي نسخة مُصحَّحة.

وهذه النُّسخةُ منقولةٌ عن أصل مكتوب سنة تسع وسبعمئة من الهجرة، في حياة المؤلف ابن العطار رحمه الله ومقابلة عليه.

وقد جعلتها النسخة الأصلية، ورمزت لها بـ (ص).

ومما جعلني أعتمدها أصلاً ما يلي:

١ ـ ما ذكرتُ آنفاً من وصفها من حيث تكاملها، وتناسقها، وتجانسها، وبالتالي فهي أقلُّ خطأً من غيرها.

٢ ـ أنَّ هذه النسخةَ أقدمُ من حيث النسخ، إذ نسخت سنة ثلاث وخمسين وسبعمئة من الهجرة.

٣ ـ أنها نسخةٌ مصحَّحةٌ.

النُّسخة الثانية:

وتوجد نسخةٌ منها في المكتبة الظَّاهرية بدمشق ـ سورية، تحت رقم (٢٩٣٤)، وتقع في سبعين لوحة.

وقد نسخت على يد محمد علي بن إبراهيم، وتمَّ الفراغُ من نسخها يوم الخميس الرابع عشر من شهر جمادى الآخر سنة ثمان وثمانين وسبعمئة من الهجرة.

وكتبها النَّاسخ من النُّسخة المنقولة من نسخة الشَّيخ الإمام العالم العلامة شمس الدين محمد بن الشَّيخ علم الدين سليمان بن داود الجوهري، الذي قرأها على مؤلفها رحمه الله.

وعثرتُ على نسخة مصورة منها في مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، ورقمها في المركز (٢٠٧١).

وتمتازُ أيضاً هذه النُّسخة بوضوح الخط وسلامتها من المسح والطمس، وهي شبه مكتملة.

ولكن يُؤخَذُ عليها وجود سقط فيها يقدر بحوالي ثلاثة فصول تقريباً، والسَّقط في هذه النُّسخة يبدأ تحديداً في النُّسخة الأصل من اللوحة رقم (٢٧/ب) من قوله: (وهذا عامٌّ في الكفار والمسلمين) إلى اللوحة رقم (٣٤/ب) بقوله: (لاعتقاده أن الله تعالى فوق خلقه). وقد رمزت لها بـ: (ظ).

النُّسخة الثالثة:

وقد عثرتُ عليها مصورة عند أحد الأصدقاء في المدينة النبوية، وهي مصوَّرةٌ عن نُسخة خطية موجودة في مكتبة أثينا ضمن خزانة الفاتيكان في روما بإيطاليا.

وتقع في اثنتين وثلاثين لوحةً، ضمن مجموع يبدأ من (٢٥) وإلى (٥٦)، ولكن اللوحة الأولى رقم (٢٥) لم تكنْ ضمن النُّسخة المصورة، وهي صفحةُ غلافِ المخطوطة.

وهي أوضحُ من سابقتيها من حيث الخطِّ والإملاءُ، وسلامتها كذلك من المسح والطمس، وهي نسخةٌ مكتملة، ولا يوجد بها سقط.

وقام بنسخها محمد بن محمد العكاري، وتم الفراغُ من نسخها يوم الخميس الرابع عشر من شهر جمادى الآخر سنة ثمان وثمانين وسبعمئة، وكتبها من النُّسخة المنقولة من نسخة الشيخ الإمام.

وقد رمزت لها بـ: (ن).

ولعلي أنبّه إلى أن نسخة (ظ) و (ن) كتبتا في تاريخ واحد، مع اختلاف النُّسَّاخ، واختلاف الخط.

كما أنني حصلتُ على نسخة (ن) بعد فراغي من كتابة نسخة (ص) ومقابلتها بالنُّسخة (ظ).

المطلب الثاني
التملكات والتعليقات

توجدُ على غلاف النُّسخة (ظ) بعض التملكات والتعليقات، وهي:

١ ـ هذا الكتابُ ملكُ الفقير سالم الجرودي، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين، آمين ياربَّ العالمين.

٢ ـ نظر فيه، واستفاد من معانيه سالم الجرودي، غفر الله له ولوالديه.

٣ ـ نظر فيه، واستفاد من معانيه سليمان بن علي النَّابلسي.

٤ ـ تُوجد في الصفحة الثانية بعضُ التعليقات والفوائد من: حديث، وأبيات شعرية.

٥ ـ كما توجدُ عليها بعض الطَّلاسم والخرافات، وسمَّاها كاتبها عزيمة الإبريق للسَّارق! ويزعم أنه بها يعرف الشخصُ السارقَ ويجدُ المسروق!!.

٦ ـ توجد في نهاية النسختين (ص) و(ظ) القصيدة الحائية لأبي بكر عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث، وقد ذكرها المؤلف بسنده إلى قائلها، أما ذكر السَّند فموجودٌ في (ص) فقط.

٧ ـ توجد أبياتٌ شعريةٌ على غلاف النُّسخة (ص).

المطلب الثالث
تقويم المطبوع من الرسالة

قام الأستاذُ علي حسن علي عبد الحميد الحلبي الأثري بتحقيق جزءٍ يسيرٍ من كتاب **الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد**، لابن العطار الشافعي، حيث نشر قطعةً صغيرةً من هذا الكتاب، ولم ينشر الباقي.

والمطبوعُ من بداية الكتاب إلى نهاية الفصل السابع بنهاية قوله: (ومقتضى الكتاب العزيز والسُّنة النبوية تكفيرهم، سواء كانوا متأوِّلين أو

متعمِّدين، ولا يكفر منتقصهم، ولا يفسق، بل هو مثابٌ عليه خصوصاً إذا قصد التنفير عما هُم عليه، وإظهار الدِّين، والقيام به، والله تعالى أعلم)[١].

وهذه المطبوعةُ نشرتها دارُ الكتب الأثرية في الأردن، الطبعة الأولى عام ١٤٠٨ هـ.

ويمكن إجمالُ الملحوظات على هذه الطبعة فيما يلي:

أولاً ـ أن المطبوعَ من هذا الكتاب جزءٌ يسير، وقطعةٌ صغيرة؛ إذ شمل الفصول السَّبعة الأولى منه، ويقدَّر بإحدى عشرة لوحة ونصف اللوحة من أصل ستٍّ وخمسين لوحة من المخطوطة الأصل (ص).

ثانياً ـ أن المحقق لم يعتمدْ على أي نسخة خطية لهذا الكتاب، وإنما استند في إخراجه لهذه المطبوعة على ما وجده عند بعض مشايخه من أوراق تخصُّ رسالة ابن العطار ﷺ استنسخها لنفسه ـ كما صرَّح بذلك في مقدمته ـ حيث قال: (وهذا الكتاب ـ أخي القارئ ـ بقي مخطوطاً حبيسَ الخزائن أكثر من سبعة قرون من الزمان خلتْ، وأصلُ نسخته المخطوطة في خزانة الكتب الظاهرية (توحيد: ٥٢/ ٢٠) فاستنسخه لنفسه بعض مشايخنا ـ حفظهم الله تعالى ـ ومنه أخذتها، فجزاه الله خيراً)[٢].

وهذا التصرف يعتبر خللاً علمياً ظاهراً، أوقع المحققَ في كثيرٍ من الأخطاء والأوهام.

ثالثاً ـ أن المحقق عقَّب بعد انتهائه من تحقيق الجزء الذي نشره

---

(١) الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد، تحقيق: علي حسن عبد الحميد (ص٤٧ ـ ٤٨)، وانظر في هذه الرسالة.

(٢) الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد، تحقيق: علي حسن عبد الحميد (ص٦).

من الكتاب بقوله: (تم الكتاب بحمد الله)!![١] مما يوهم بتمام الكتاب، وهذا خلافُ الواقع والصواب.

رابعاً ـ أن في الجزء المطبوع من الكتاب أخطاء، وتصحيفات، وزيادات، وتغيير، ونقص، وسقط عند مقابلته على النُّسخ الخطية.

وقد بلغ عددُ الأخطاء في هذه الرسالة الصغيرة أكثرَ من سبعين خطأ.

ومن الأمثلة على ذلك:

١ ـ عبارة (وصلى الله على محمد، ربِّ يسِّر يا كريم) ليست موجودةً في المطبوعة[٢].

٢ ـ (التنقيد)[٣]، والصواب: (التفنيد)[٤].

٣ ـ (وأنه سبحانه لم يبن عنه شيء من حيث ذاته، وأن ذاته سبحانه لا تشبه الذوات)[٥]، والصَّواب أن هناك سقطاً، والجملةُ الصَّحيحة هي: (وأنه سبحانه لم يبن عنه شيء من حيث علمه وقدرته وإيجاده وملكه، ولم يتصل به شيء من حيث ذاته، وأن ذاته سبحانه لا تشبه الذوات)[٦].

٤ ـ (أن الله ينزل)[٧]، والصَّواب: (أن الله يتنزل)[٨].

---

(١) المصدر السابق (ص٤٨).

(٢) انظر: الاعتقاد الخالص، تحقيق: علي حسن (ص١٣)، و(ص١١٦) من هذه الرسالة.

(٣) الاعتقاد الخالص، تحقيق: علي حسن (ص١٣).

(٤) انظر: (ص ١١٩).

(٥) الاعتقاد الخالص، تحقيق: علي حسن (ص١٦).

(٦) انظر: (ص١٢٤).

(٧) الاعتقاد الخالص، تحقيق: علي حسن (ص١٩).

(٨) انظر: (ص١٣٦).

٥ ـ (والنُّزول غير النُّزول)[١]، والصَّواب: (والتَّنزل غير النُّزول)[٢].

٦ ـ (درك الإدراك)[٣]، والصَّواب: (عدم الإدراك)[٤].

٧ ـ (إلا على أن لا يعرف القمرا)[٥]، والصَّواب: (إلا على أكمه لا يعرف القمرا)[٦].

٨ ـ (أو القدرتين)[٧]، والصَّواب: (أو القوتين)[٨].

٩ ـ عبارة (وقيل: (لا تدركه الأبصار) أي: لا تحيطُ به، وهو قول ابن عباس) ليست موجودةً في الرِّسالة المطبوعة[٩].

١٠ ـ عبارة (ذي اللبس) ليست موجودةً في الرِّسالة المطبوعة[١٠].

١١ ـ (بين التالي والمتلو)[١١]، والصَّواب: (بين التلاوة والمتلو)[١٢].

---

(١) الاعتقاد الخالص، تحقيق: علي حسن (ص١٩).

(٢) انظر (ص ١٣٦).

(٣) الاعتقاد الخالص، تحقيق: علي حسن (ص٢١).

(٤) انظر: (ص١٣٩).

(٥) الاعتقاد الخالص، تحقيق: علي حسن (ص٢٢).

(٦) انظر: (ص١٤٢).

(٧) الاعتقاد الخالص، تحقيق: علي حسن (ص٢٥).

(٨) انظر: (ص١٥٤).

(٩) انظر: الاعتقاد الخالص، تحقيق: علي حسن (ص٣١)، و(ص١٧٠) من هذه الرسالة.

(١٠) انظر: الاعتقاد الخالص، تحقيق: علي حسن (ص٤٠)، و(ص١٩٤) من هذه الرسالة.

(١١) الاعتقاد الخالص، تحقيق: علي حسن (ص٤١).

(١٢) انظر: (ص١٩٦).

١٢ ـ (بهذا الكلام)[١]، والصَّواب: (بهذه اللام)[٢].

١٣ ـ عبارة (وهو مضاف إليه مما) ليست موجودةً في الرِّسالة المطبوعة[٣].

خامساً ـ أن هناك قصوراً واضحاً في خدمة هذه الرِّسالة المطبوعة، ويتضحُ ذلك فيما يلي:

أ ـ هناك أخطاء في ضبط الكلمات بالشَّكل، مما يجعلُ المعنى مغايراً لمراد المؤلف ﷺ.

ب ـ وردت للمؤلف ﷺ عباراتٌ موهمة، وألفاظٌ مجملة، بل وأخطاء في بعض المسائل، ولكن نجدُ المحقق وافق المؤلفَ في مثل هذه العبارات والأخطاء.

ج ـ أن هناك قصوراً في تخريج الأحاديث النبوية، وإهمالاً ظاهراً في تخريج كثيرٍ من الآثار الواردة عن الصَّحابة ﷺ.

د ـ لم يعز كثيراً من النُّقول التي ذكرها ابنُ العطار ﷺ إلى مصادرها ومظانها.



---

(١) الاعتقاد الخالص، تحقيق: علي حسن (ص٤٢).

(٢) انظر: (ص١٩٩).

(٣) انظر: الاعتقاد الخالص، تحقيق: علي حسن (ص٤٧)، و(ص٢٠٩) من هذه الرسالة.

المبحث السَّادس
تقويم الكتاب

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مزايا الكتاب.

المطلب الثاني: المآخذ على الكتاب.



المطلب الأول
مزايا الكتاب

إن لهذا الكتاب مميزات كثيرة، لا تخفى على مَنْ قرأه، وسأقتصرُ على أبرز هذه المزايا، وهي كما يلي:

١ ـ الشُّمول إلى حدٍّ كبيرٍ لمسائل الاعتقاد، حيث استطاع المؤلفُ ﷀ أن يلمَّ ويأتي على كثيرٍ من أبواب العقيدة، مبيناً ومُظْهِراً فيها عقيدةَ أهل السنة والجماعة، وقد مرَّ بنا سابقاً أن المؤلف عند عَرْضِه لمسائل العقيدة فإنه يذكرها تقريراً دون مناقشة، أو ردّاً على المخالفين.

٢ ـ الإيجازُ في عرض المسائل، فمع شموله لكثيرٍ من مسائل الاعتقاد إلا أنه لم يطلْ في الكلام غالباً عن تلك المسائل، فجاء موجزاً كما هي عادةُ علماء السَّلف ـ رحمهم الله ـ في عقائدهم، سوى بعض المسائل التي أطال فيها لأسبابٍ خاصة.

٣ ـ سهولة العبارة ووضوحها، والبعد عن الإغراب والتعقيد في الألفاظ والجمل، مما سهَّل على القارئ فهم محتوياته، والوصول إلى المراد بأيسر وأوضح عبارة.

٤ ـ تقعيدُه منهج أهل السنة والجماعة في التَّلقِّي والاستدلال، إذ دائماً ما ينبه المؤلفُ على اتباع سُنَّة الرسول الله ﷺ والأخذ بها، والاقتداء به ﷺ، وتعظيم سُنته، وعدم تقديم أي شيء عليها من أقوال الرجال، والالتزام بما وَرَدَ به النَّصُّ.

٥ ـ التَّركيز على إظهار نواقض الإيمان القولية والعملية، حيث فصَّل فيها المؤلفُ كثيراً، وغالباً ما يذكرها في نهاية كلِّ فصل.

٦ ـ عنايته بالولاء والبراء، والحب في الله والبغض فيه، حيث عَقَدَ له فصلاً كاملاً، وهو الفصلُ الرَّابع والثَّلاثون، وكذلك الفصلُ الخامسُ والثَّلاثون تابعٌ له.

٧ ـ عنايته بتهذيب وتربية النفوس، ويتضحُ ذلك من خلال أسلوب الوعظ والتذكير بنعم الله، واهتمامه بالرَّقائق والنَّصائح والتَّرغيب والتَّرهيب، كما يظهرُ ذلك في الفصل الرابع والثلاثين، والسَّابع والأربعين، والثَّامن والأربعين.

ومما يدلُّ على اهتمامه أيضاً بهذا الأمر أنه يختمُ كلَّ فصلٍ غالباً بهذه العبارة: (والله يعلم المفسد من المصلح) قاصداً بذلك تربية النفوس، وحَمْلها على الإخلاص والاستقامة.

٨ ـ ذكره لما عليه أهل السُّنة والجماعة وسلف الأمة من الصفات السُّلوكية والأخلاقية، ويتضح ذلك في الفصل الثَّاني والثلاثين، والثَّالث والثلاثين وغيرهما.

٩ ـ نقله لكثير من أبواب هذه العقيدة عن أئمة أهل السُّنة والجماعة من أمثال الصَّابوني، والطحاوي، والطبري، والمقدسي، وغيرهم.

١٠ ـ تنوُّع نقله عن الأئمة والعلماء من مختلف المذاهب، وهذا دليلٌ على عدم تعصُّبه لمذهبه، حيث نقل عن علماء المالكية والأحناف بالإضافة إلى الشافعية.

١١ ـ تصويبه لبعض الكتب التي نقل عنها، وإثباته لما سقط منها أو خفي من ألفاظها، فنقْله عن الصابوني ـ مثلاً ـ في عقيدة السلف أظهر ما سقط في الكتاب المطبوع، علماً أن السَّقطَ قليلٌ جداً، ولا يكاد يذكر.

١٢ ـ إيراده لمسائل في الفروع قررها أهلُ السُّنة والجماعة مخالفةً لأهل البدع.

١٣ ـ تضمنه ردوداً رائعةً على المتصوفة، كما في الفصل السَّادس والأربعين، والسَّابع والأربعين.

المطلب الثاني
المآخذ على الكتاب

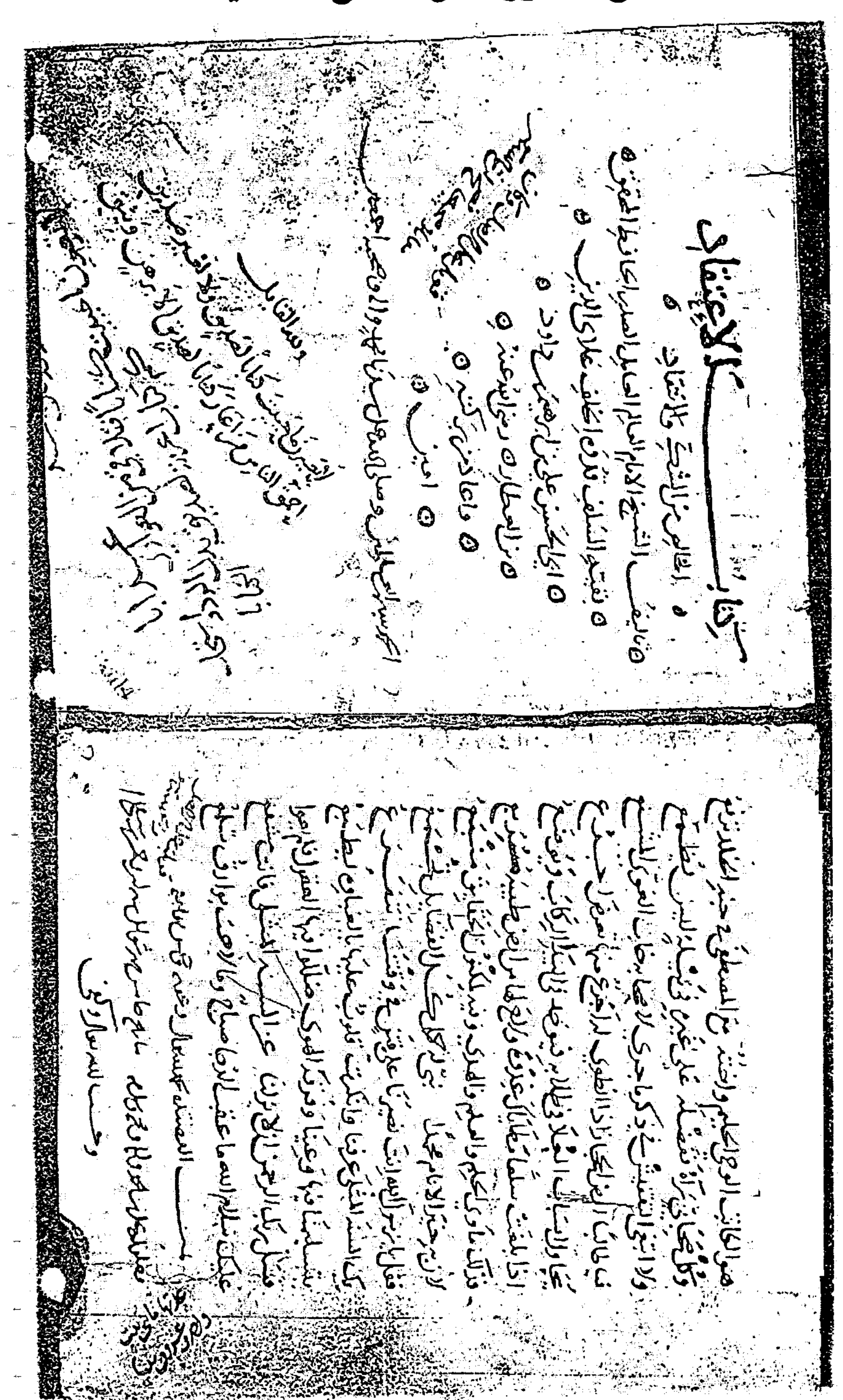
لا يسلم أيُّ كتاب ـ عدا كتاب الله ﷻ ـ من المآخذ، والملحوظات، والانتقادات، وقد وجدتُ بعضَ المآخذ على هذا الكتاب التي لا تقللُ من قيمته، كاستعمال المؤلف رحمه الله بعض الألفاظ المجملة التي تحتملُ حقاً وباطلاً من حيث المعنى، ومن ذلك:

نفي الحد عن الله، والاستواء من غير مماسة، ولفظ الجسم، وقوله نقلاً عن الطحاوي: (لتعاليه عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات، ولا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات)، وقياس الغائب على الشاهد، وتنزيه الله عن الانحدار، وغيرها.

واستخدامه رحمه الله لبعض العبارات الموهمة التي تحتاج إلى توضيح وبيان.

ومنهجي فيما أشكل من عباراته المحتملة للصواب وضده، أني أحملها على أحسن المحامل وأولاها، وأردُّها إلى الواضح المحكم من عباراته الأخرى. وإن كانت لا تحتملُ إلا خطأً، فإني لا أتكلفُ في تبريرها، بل أتعقبُ عليه بكل أدب وعدل؛ مع الترحم عليه، وسؤال الله أن يعفوَ عنه.

نماذجُ مصوَّرة من النُّسخ الخطية



الصفحة الأولى من (ص)

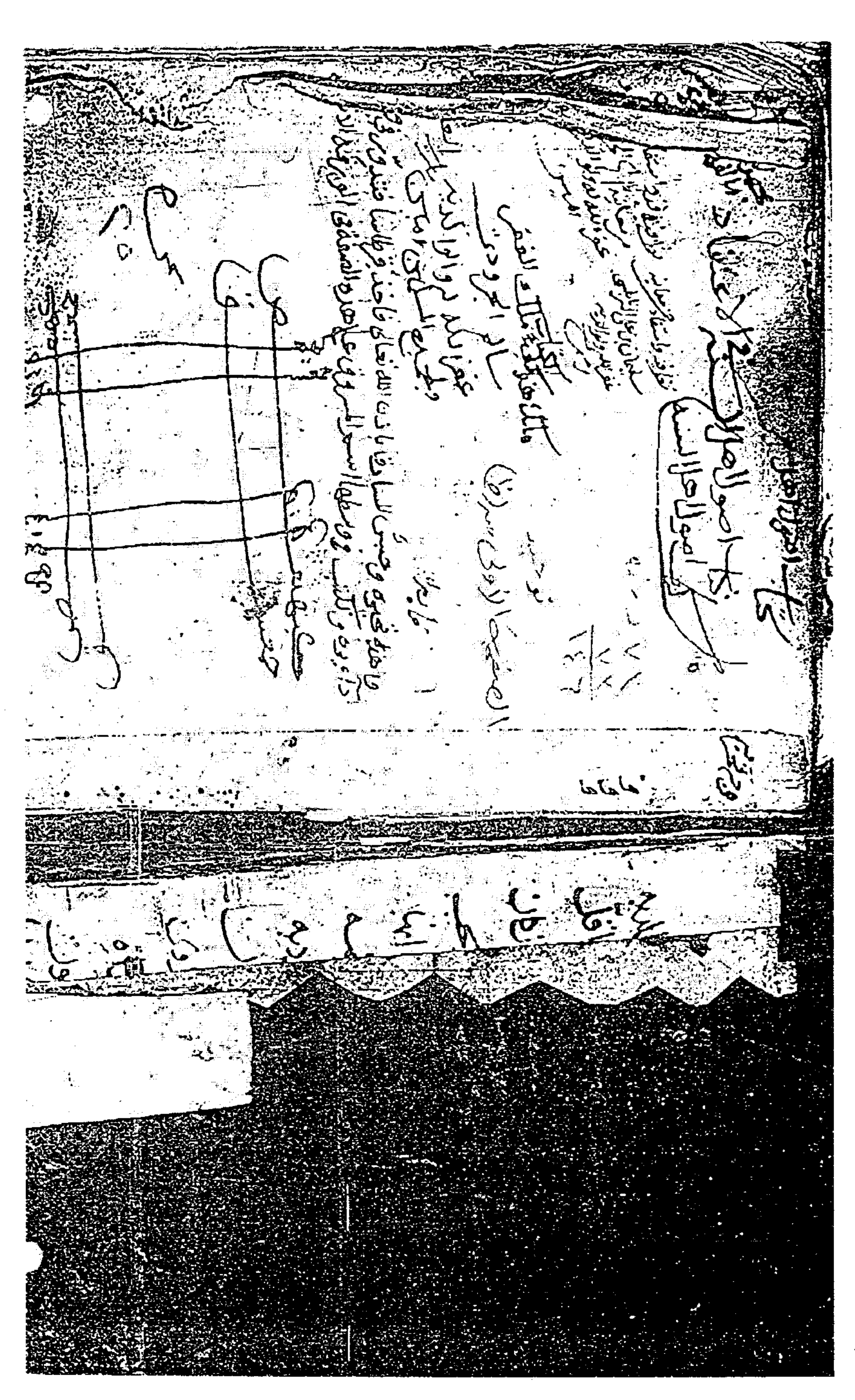
الصفحة الثانية من (ص)

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد
الحمد لله الواحد الاحد الفرد الصمد الذي لم يلد ولم يولد
ولم يكن له كفوا احد اوجد الموجودات كلها من العدم صادرة
عن كلمة كن من غير مدد فكانت اظهارا لقدرته وجعل النوع
الانساني مدركا لصنعته بالعلم وان كانت كلها مسبحة لجلاله
على الابد احمده على هدايته من غير تردد ولا حيد واشهد ان
لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة من ايقنها من غير تقليد
واشهد ان محمدا عبده ورسوله المبعوث الى الثقلين الجن والانس
الوالد منهم والولد المنعوت بنعوت الكمال حتى صار سيدا من عبد
صلى الله عليه وعلى اله وازواجه وصحابته وذريته اهل العلم والعمل
والمعتقد صلاة دائمة بدوام المدد والمددان اما بعد فهذا
كتاب مقتصد على اصول اهل السنة في الاعتقاد من غير زيد
ذكرت فيه ما يحتاج اليه كل عارف من اهل التوحيد رجاء نفعهم به في
الاولى والعقبى ووصلة الى دار الكرامة والابد وما توفيقي
الا بالله عليه توكلت واليه انيب سبحانه هو السيد السند

واعوذ به سبحانه من التقليد عنه والفند انه خير مسؤول واولى
من رغب اليه وعبد وهو الشهيد على كل من شهد فصل
يجب ان نعتقد ان الله سبحانه كان ولا شيء معه وهو سبحانه على
ما كان وانه سبحانه واحد في ذاته واحد في صفاته واحد في مخلوقاته
وانه سبحانه باين من خلقه لا يحل في شيء ولا يتحد به وان صفاته
سبحانه قديمة بقدم ذاته لا ينفصل عنها وان الموجودات كلها
حادثة وانه سبحانه الاول ليس قبله شيء والاخر الذي ليس بعده
شيء والظاهر الذي ليس فوقه شيء والباطن ليس دونه شيء وانه سبحانه
لم يعزب عنه شيء من حيث علمه وقدرته واحاطته وملكه ولم يتصل به
شيء من حيث ذاته وان ذاته سبحانه لا تشبه الذوات وصفاته
لا تشبه الصفات والتصرف في ادلتها وتاويلها لا يشبه التصرفات
وانه سبحانه محيط بكل شيء وخالق كل شيء ورازق كل شيء كان
خالقا قبل وجود الخلق ورازقا قبل وجود الرزق وله
الصفات العلى والاسماء الحسنى والمثل الاعلى الموجودات
كلها مفتقرة اليه وهو سبحانه غير مفتقر الى شيء والعرش والكرسي

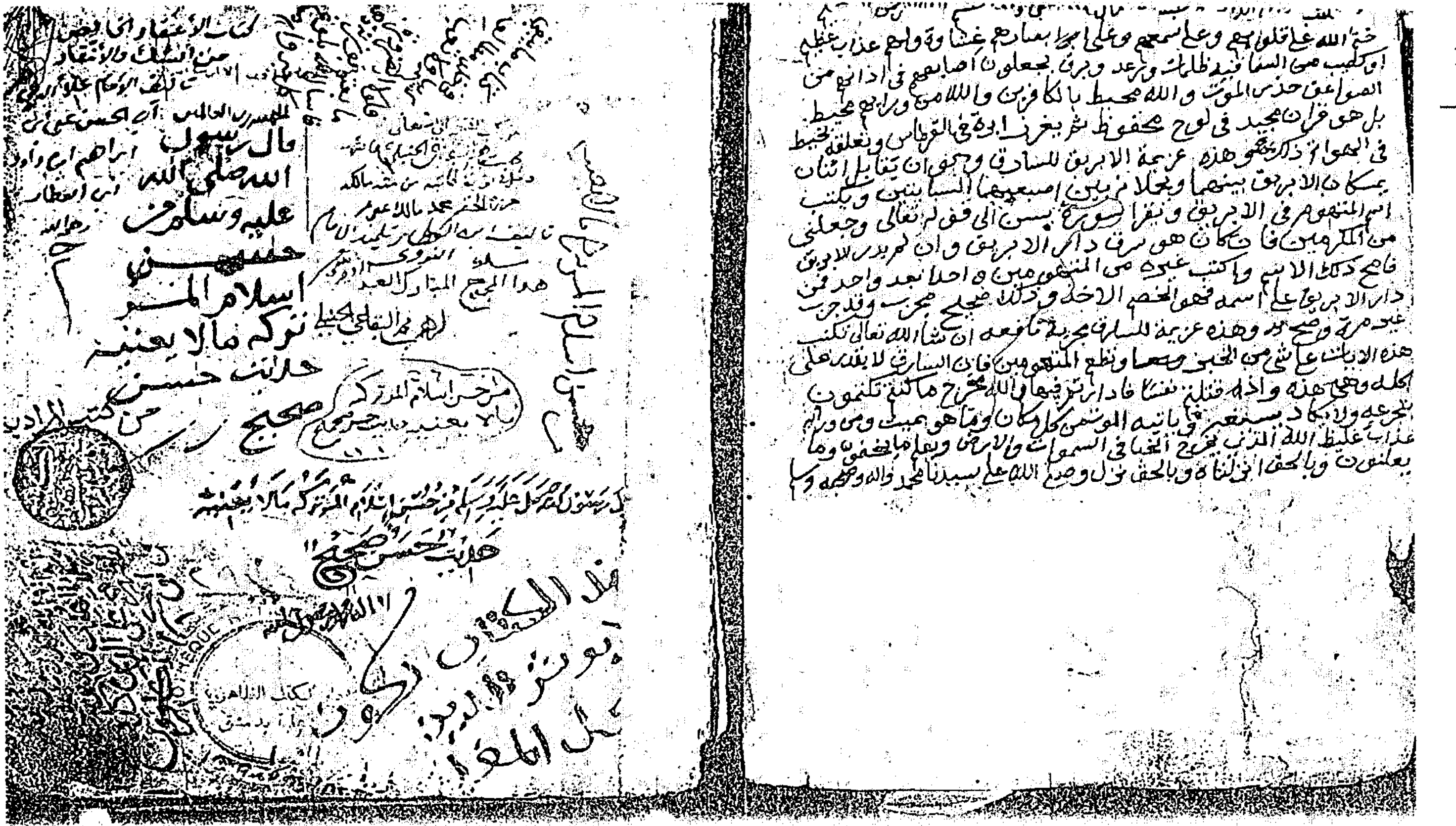
الصفحة قبل الأخيرة من (ص)

الصفحة الأخيرة من (ص)



الصفحة الأولى من (ط)

الصفحة الثانية من (ط)



قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه
حديث حسن

الصفحة الثالثة من (ط)

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر يا كريم

الحمد لله الواحد الاحد الفرد الصمد الذي لم يلد
ولم يولد ولم يكن له كفوا احد اوجد الموجودات
كلها من العدم صادرة عن كلمة كن من غير مدد
فكانت اظهار القدرته وجعل النوع الانساني
مدركا لصنعه بالعلم وان كانت كلها مسبحة
بحمده على الابد احمده على ما هدانا اليه من غير تردد
ولا تحيد واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة
من ايقن بها من غير فقد واشهد ان محمدا عبده ورسوله
المبعوث الى الثقلين الجن والانس الوالد منهم والولد
المنعوت بنعوت الكمال حتى صار سيد من عبد صلى الله
عليه وعلى اله وصحابته وذريته اهل العلم والعمل
بما المعتقد صلوة دايمة بدوام المدد والمدد ابد ابد

فهذا كتاب صنفته على اصول اهل السنة في
الاعتقاد من غير زيد ذكرت فيه ما يحتاج اليه
كل عارف من اهل الزيد رجا نفعهم في الاولى والعقبى
ووصله الى دار الكرامة والابد وما توفيقي الا بالله
عليه توكلت واليه انيب سبحانه هو السيد
السند ونعوذ به سبحانه من التفنيد عنه والفند
انه خير مسئول واولى من رغب اليه وعبد وهو التمهيد
على كل من شهد فصل يجب ان يعتقد ان الله
سبحانه وتعالى كان ولا شي معه وهو سبحانه وتعالى
على ما كان وانه سبحانه واحد في ذاته واحد في صفاته
واحد في مخلوقاته وانه سبحانه باين من خلقه ولا يحل
في شي ولا يتحد به وان صفاته سبحانه قديمة بقدم ذاته
لا ينفصل عنها وان الموجودات كلها حادثة وانه سبحانه الاول

الصفحة الأخيرة من (ط)

نسخة مع أثينا - إيطاليا -
خزانة أبي عبدالرحمن العلوي

الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد .
تأليف :
الشيخ الإمام علاء الدين ابن العطار .
المتوفى سنة ٧٢٤ هـ
تلميذ الإمام محي الدين النووي - رحمهما الله تعالى .

الصفحة الأولى من (ن)

الصفحة الثانية من (ن)

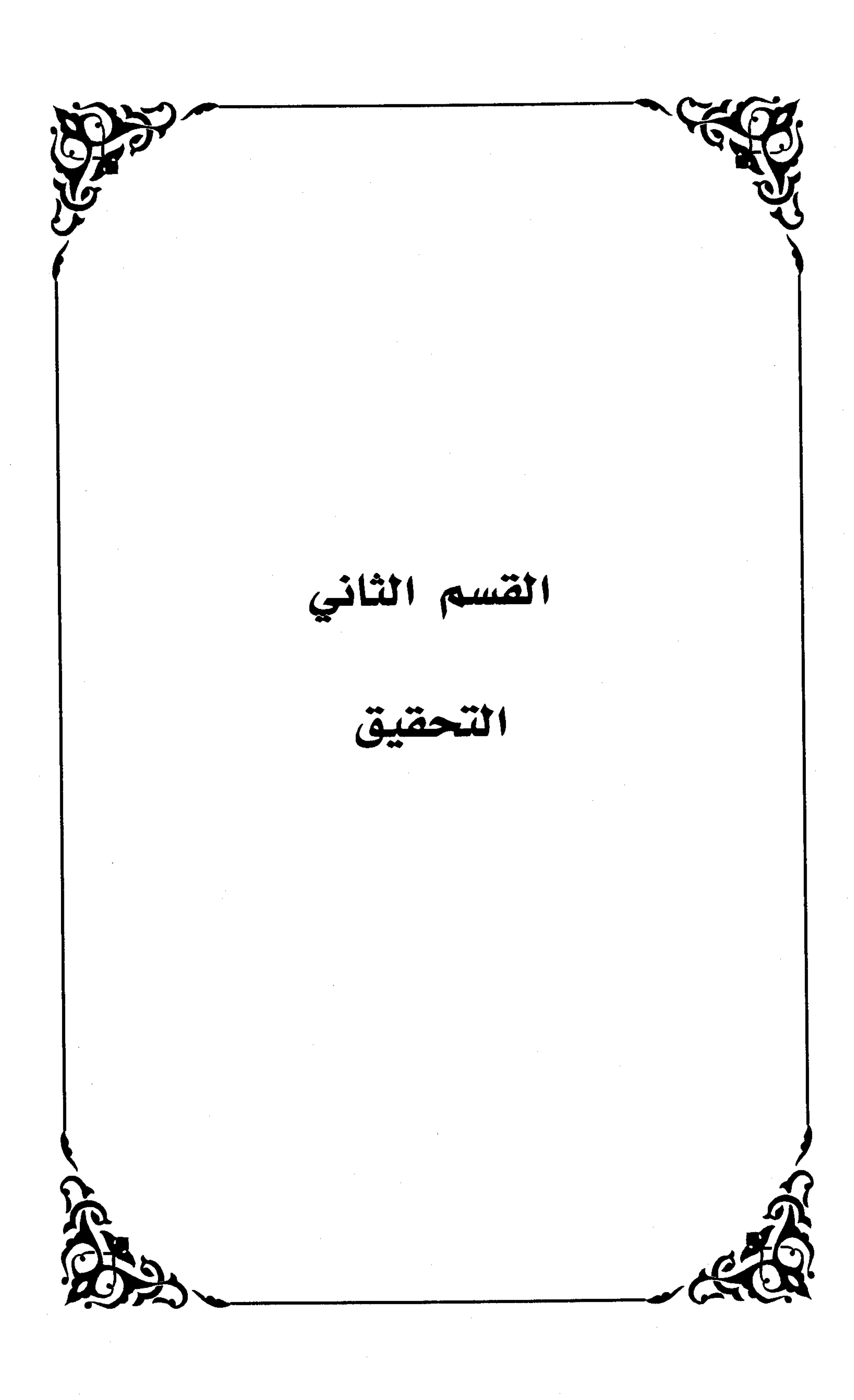
بسم الله الرحمن الرحيم اللهم يسر يا كريم بجاه محمد واختم بخير
الحمد لله الواحد الأحد الفرد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد
أوجد الموجودات كلها من العدم صادرة عن كلمة كن من غير مدة فكانت
لظهار القدرته وجعل النوع الانساني مدركاً لصنعه بالعلم وان كانت كلها مسبحة
بحمده على الأبد أحمده على ما هدانا له من غير تردد ولا تحييد وأشهد أن لا إله إلا الله
وحده لا شريك له شهادة من تيقن بها من غير فقد وأشهد أن محمداً عبده
ورسوله المبعوث إلى الثقلين الجن والإنس الوالد منهم والولد المنعوت بنعوت
الكمال حتى صار سيد من عبد صلى الله عليه وعلى آله وأزواجه وصحابته وذريته
أهل العلم والعمل والمعتقد صلوة دائمة بدوام المدد والمدد ه أما بعد
فهذا كتاب صنفته على أصول أهل السنة في الاعتقاد من غير تزيد ذكرت فيه
ما يحتاج إليه كل عارف من أهل الزيد رجاء نفعهم في الأولى والعقبى ووصله إلى
دار الكرامة والأبد وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب سبحانه هو
السيد السند وأعوذ به سبحانه من التنير عنه والغفران خير مسؤول
وأولى من رغب إليه وعُبد وهو الشهيد على كل من شهد فصل يجب
أن يعتقد أن الله سبحانه وتعالى كان ولا شيء معه وهو سبحانه وتعالى على
ما كان وأنه سبحانه واحد في ذاته وواحد في صفاته وواحد في مخلوقاته وأنه سبحانه
باين من خلقه لا يحل في شيء ولا يتحد به وأن صفاته سبحانه قديمة بقدم ذاته لا
ينفصل عنها وأن الموجودات كلها حادثة وأنه سبحانه الأول ليس قبله شيء
الآخر ليس بعده شيء والظاهر ليس فوقه شيء والباطن ليس دونه شيء وأنه
سبحانه لم يبن عنه شيء من حيث علمه وقدرته وإيجاده وملكه ولم يتصل به
شيء من حيث ذاته وأن ذاته سبحانه لا تشبه الذوات وصفاته لا تشبه
الصفات والتصرف في أدلتها وتأويلها لا يشبه التصرفات وأنه سبحانه
محيط بكل شيء وخالق كل شيء ورازق كل شيء كان خالقاً قبل وجود الخلق

٢٦
ورازقاً قبل وجود الرزق وله الصفات العلى والأسماء الحسنى والمثل الأعلى
الموجودات كلها مفتقرة إليه وهو سبحانه غير مفتقر إلى شيء والعرش
والكرسي والسموات السبع والأرضون السبع ومن فيهن وما بينهن وحملة
ذلك كله محمولون بقدرته وهو سبحانه وتعالى متوحد ذلك كله وأنه
سبحانه لا يحيط به شيء ولا يستعين بشيء بل الموجودات كلها محاط بها
مستعينة به سبحانه وتعالى وأنه سبحانه عالم بعلم قادر بقدرة حي بحياة
مريد بإرادة سميع بسمع بصير ببصر متكلم بكلام لا يشبه في شيء من ذلك
شيئاً من مخلوقاته ولا يشبهه شيء من مخلوقاته ولا يحد سبحانه وتعالى بحد
ولا يعرف إلا بتعريفه ولا يتصرف إلا بتصريفه ولا يكيفه سبحانه تكييف
ولا يمثله تمثيل وأنه سبحانه استوى على العرش كما نطق به الكتاب العزيز
في ست آيات كريمات بلا كيف بل كيف شاء من غير مماسة أو احتياج إلى
العرش مع تنزيهه سبحانه عن الجلوس أو القعود أو غيرهما من صفات
المحدثين وأنه سبحانه وتعالى ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا وكذلك يوم عرفة
كما ثبت في الأحاديث الصحيحة المرويات عن جماعة من الصحابة والصحابيات
وأن ذلك كيف شاء لا كما نفهم من مواجيد ذواتنا وأنه كلما خطر بالبال أو تصور
في الذهن فالله تعالى بخلافه وقد نفى بعضهم النزول وضعف الأحاديث وتأولها
خوفاً من التحيز أو الحركة والانتقال الملازمين للأجسام والمحدثين والمحققون
أثبتوها وأوجبوا الإيمان بها كما ثبتنا وقد ذكر البخاري في صحيحه رواية أن الله
يتنزل قال بعضهم والتنزل غير النزول والله سبحانه عال في الدنو دان
في العلو وجميع الآيات والأحاديث الثابتات من المجيء والنزول وإثبات الوجه
وغير ذلك من الصفات أوجب العلماء الإيمان بها وعدم الفكر فيها وتصورها
ومن تكلم فيها منهم تكلم بتأويلها على ما يليق بجلال الله سبحانه وتعالى مع
اعتقاد نفي جميع صفات المخلوقين وقد روينا في حديث مرفوع حسن أن النبي صلى

عيسى بن مريم صلى الله عليه وسلم من السما وطلوع الشمس من مغربها وخروج
دابة الارض من موضعها وظهور المهدي قبل نزول عيسى صلى الله عليه وسلم
وصلاته وراه وكونه ينزل تابعًا لشريعة محمد صلى الله عليه وسلم ووليًا من امته
فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية ويزيل حكمها ويريق الخمور ولا
يقبل من اهل الذمة وغيرهم الا الاسلام فما يجب الايمان به واعتقاد حقيقته
ومن كذب بذلك كفر لان الصادق اخبر به ومن كذب الصادق كفر وكذلك
يجب الايمان بجميع ما شاكل هذا مما ثبت في الاحاديث الصحيحة عنه صلى الله عليه
وسلم وهي معروفة مشهورة في كتب السنن الصحيحة والله اعلم وكذا كتاب الايمان
بتبديل الارض والسموات ونسف الجبال ومقدمات ذلك كله مما نطق به
الكتاب والسنة النبوية والله اعلم فصل ولا نصدق كاهنا ولا عرافا
ولا ندعي شيئا خلاف الكتاب والسنة واجماع الامة ونرى الجماعة حقًا وصوابًا
والفرقة زيغًا وعذابًا ونحب علماء السلف من الصالحين والتابعين ومن بعدهم من
اهل الخير والاثر واهل الفقه والنظر لا يذكرون الا بالجميل ومن ذكرهم بشر
فهو على غير السبيل فصل ويجب اعتقاد ان اهل الجنة يدخلونها خالدين فيها
منعمين لا يخرجون منها ابدًا وان اهل النار الكفار واهل الكبائر فاما الكفار
فانه يحتم دخولهم والخلود فيها موبدًا لا يخرجون منها ولا يموتون فيها ولا يخفف
عنهم من عذابها وانه عذاب اليم مقيم عظيم شديد كبير وان من قال انهم يتنعمون
فيها بالعذاب فهو كافر لانه كذب الله تعالى فيما اخبر به عنهم وما يحصل لهم الالم وهذه
مقالة الكفار حيث انهم جعلوا الاشيا المخبر بها عن الله تعالى وعن رسوله صلى الله عليه وسلم
مجازية واسما لا حقيقة لها وجعلوا الاسما التي اخترعوها والمسميات التي اقتبسوها حقًا
وصدقًا فكذبهم الله تعالى في ذلك وقال ان هي الا اسما سميتموها انتم واباوكم ما انزل الله بها
من سلطان ان يتبعون الا الظن وما تهوى الانفس ولقد جاهم من ربهم الهدى
لما عكسوا باطلهم وجعلوه حقًا والحق باطلا عكس عليهم الامر فجعلوا من اهل النار واما

اهل الكبائر فهم داخلون تحت المشيئة ولا يخلدون في النار الا ان يكونوا معتقدين بحل
الكبائر فيكفروا ويخلدوا فيها لما ثبت في الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه يوتى
بالموت في صورة كبش ويذبح بين الجنة والنار وينادي يا اهل الجنة خلود لا موت ويا
اهل النار خلود لا موت وقال الله تعالى عن اهل النار انهم لا يقضى عليهم فيموتوا ولا يخفف
عنهم من عذابها وقال تعالى عن اهل الجنة دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها
سلام واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين فهذا ما يسره الله تعالى من الكلام في الاعتقاد
الخالص من الشك والانتقاد والحمد لله اولا واخرًا وباطنًا وظاهرًا والحمد لله على تيسيره
وغيره من وجوه الخيرات واساله الثبات على الطاعات الظاهرات والباطنات حتى
المهات انه ولي الباقيات الصالحات وقد يسر الله تعالى في هذا المعتقد من النفايس
الجليلات والعلوم الباهرات ما يجب على كل مسلم تحصيله واعتقاده خالصًا من
التشكيكات وخروجًا من الظلمات الى الامور الباهرات واسال الله ان ينفع به جميع
المومنين والمومنات ويجعله حصنًا من النيران والمهلكات وحرزًا من المحذورات
وان لا يخجلنا يوم الوقوف بين يديه وان يجعلنا مع المنعم عليهم من النبيين والصديقين
والشهدا والصالحين انه خير مسول واكرم مامول وهو المنجي من الهلكات وحسبي
الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العزيز الحكيم وصلواته وسلامه على سيدنا
محمد خاتم النبيين وعلى جميع الانبيا والمرسلين وعلى جميع عباد الله الصالحين
تم الكتاب والحمد لله اولا واخرا وكان الفراغ منه يوم الخميس رابع عشر جمادي
الاخر سنة ثمان وثمانين وسبع مائة على يد كاتبه الفقير المذنب العاصي المسرف على
نفسه المقصر في الاعمال الصالحة التي تنفعه في رمسه الراجي عفو ربه الملك الغني محمد
بن محمد العكاري عفا الله عنه وعن والديه وغفر لهم ولمن دعا لهم بالرحمة والغفران انه
كريم منان رحيم رحمن وصلى الله على رسوله المصطفى من ولد عدنان وعلى اله واصحابه
وازواجه وذريته اهل الفضل والاحسان وسلم تسليما كثيرا
وكتب من النسخة المنقولة من نسخة الشيخ الامام

الصفحة الأخيرة من (ن)



القسم الثاني

التحقيق



بسم الله الرحمن الرحيم

وصلَّى الله على محمد، [ربِّ يسِّر يا كريم][١].

الحمدُ لله، الواحد، الأحد[٢]، الفرد[٣]، الصَّمد، الذي لم يلد،

(١) زيادة من (ظ)، وفي (ن): (اللهم يسر يا كريم، بجاه محمد، واختم بخير).

(٢) الواحد والأحد اسمان ثابتان لله ﷻ، أما الفرق بينهما فهو:
أن الواحد هو المنفرد بالذات لا يضامُّه آخر، والأحد هو المنفرد بالمعنى لا يشاركه فيه أحد، ولذلك قيل للمتناهي في العلم والمعرفة هو أحد الأحدين. كما ذكر ذلك الخطابي في شأن الدعاء (ص٨٢ ـ ٨٣).
وقال العسكري في الفروق اللغوية (ص١٦٠): (أن معنى الواحد أنه لا ثاني له، فلذلك لا يقالُ في التثنية واحدان كما يقال رجل ورجلان، ولكن قالوا: اثنان حين أرادوا أن كل واحد منهما ثانٍ للآخر، وأصلُ أحد: أوحد، مثل أكبر، وإحدى مثل كبرى.... والواحد هو الذي لا ينقسم في وهم ولا وجود، وأصله الانفراد في الذات).
وقيل الواحد: هو الفرد الذي لم يزل وحده بلا شريك، والأحد: الذي لا شبيهَ له ولا نظيرَ. كما ذكر ذلك البيهقي في الاعتقاد (ص٥٥، ٥٨). وقال السَّعدي في تيسير الكريم الرحمن (ص٩٤٥): (الواحد الأحد: وهو الذي توحد بجميع الكمالات، بحيث لا يشاركه فيها مشارك. ويجب على العبيد توحيده: عقلاً وقولاً وعملاً، بأن يعترفوا بكماله المطلق، وتفرده بالوحدانية، ويفردوه بأنواع العبادة).

(٣) الفرد ليس اسماً من أسماء الله؛ إذ لم يردْ به دليل صحيح من الكتاب أو السنة، ويجوز أن يكونَ من باب الإخبار عن الله؛ لأنه لا يتضمن نقصاً، وباب الإخبار أوسع من باب الأسماء والصفات، وقد اعتمده البيهقي اسماً من أسماء الله تعالى في الأسماء والصفات (ص١١٦)، قال ابنُ حزم ؒ في: الدرة فيما يجب اعتقاده (ص٢٦١): فصل: ولا يجوز أن يقال: إن الله تعالى فرد، ولا جواد؛ لأنه لم يأتِ =

ولم يولد، ولم يكن له كُفُواً أحد. أوجد الموجودات كلَّها، من العدم، صادرةً عن كلمة كن من غير تردُّد؛ فكانت إظهاراً لقدرته. وجعل النوعَ الإنسانيَّ مدركاً لصنعته[1] بالعلم، وإن كانت كلها مسبحةً بحمده على الأبد. أحمده على ما هدانا له من غير تردُّدٍ ولا حَيَد[2].

وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة من أيقن بها من غير فَقَد.

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المبعوثُ إلى الثقلين: الجنِّ والإنس، الوالدِ منهم والولد، المنعوتُ بنعوت الكمال حتى صار سيّد مَنْ عبد، ﷺ وعلى آله[3] وأزواجه وصحابته وذريته، أهل العلم والعمل والمعتقد، صلاةً دائمةً بدوام المُدد والمَدد.

٢٠/ب أما بعد: فهذا/ كتابٌ صنّفته على أصول أهل السُّنة في الاعتقاد من غير زِيَد، ذكرتُ فيه ما يحتاج إليه كلُّ عارفٍ من أهل الزُّبَد[4][5]،

= بهذا نص أصلاً. وانظر كذلك: معجم المناهي اللفظية (ص١٢٤ ـ ١٢٥) للدكتور بكر بن عبد الله أبو زيد.

(١) في (ظ) و(ن): (لصنعه).

(٢) الحيْد: هو الميل والصد والعدول عن طريق الحق، قال ابن فارس في: معجم مقاييس اللغة (٢/ ١٢٣): الحاء والياء والدال أصل واحد، وهو الميل والعدول عن طريق الاستواء. يقال: حَاد عن الشيء يحيد حَيدة وحُيوداً، والحُيُود: الذي يحيد كثيراً.
وأما حَيَدٌ بتحريك الياء، قال ابن منظور في لسان العرب (٣/ ١٥٩): ويقال: اشتكت الشاة حَيَداً إذا نشب ولدها فلم يسهل مخرجه.
وبذلك يظهر أن المعنى قريب بين (الحيْد) و(الحيَد).

(٣) في (ظ): (صلى الله عليه وعلى أزواجه).

(٤) في (ظ) و(ن): (الزيد).

(٥) زبد: الزاء والباء والدال أصل واحد، يدل على تولد شيء عن شيء. =

رجاءَ نفعِهم به[١] في الأولى والعقبى، ووصله إلى دار الكرامة والأبد.

وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلتُ وإليه أُنيب، سبحانه هو السَّيدُ[٢] السَّند[٣]/، وأعوذُ به سبحانه من التفنيد عنه والفَنَد[٤]، إنَّه ١/٢١أ

= والزُّبْدة: ما خلُص من اللبن إذا مُخض، وإذا أخذ الرجل صفو الشيء قيل: تَزبَّده، والزِّبْد: العون، والرفد، والعطاء.
ولعل المقصود بأهل الزُّبد: هم أهل العلم الذين هم الصَّفوة، والخلاصة.
انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٣/ ٤٣)، ولسان العرب لابن منظور (٣/ ١٩٢ ـ ١٩٣).

(١) ليست في (ظ) و(ن).

(٢) السيد: اسم ثابت لله ﷻ بالسُّنة الصَّحيحة، والدليلُ ما رواه البخاري في الأدب المفرد رقم (٢١١) باب: «(١٠٧) هل يقول سيدي) عن مطرف قال أبي: انطلقت في وفد بني عامر إلى النبي ﷺ فقالوا: أنت سيدنا، قال: «السيد الله»، قالوا: وأفضلنا فضلاً، وأعظمنا طولاً، قال: فقال: «قولوا بقولكم، ولا يستجرينكم الشيطان». وقد رواه أحمد في مسنده من طريقين عن عبد الله بن الشخير (١٢/ ٥٢٠ ـ ٥٢٢) برقمي: (١٦٢٥٩ ـ ١٦٢٦٨)، ورواه أبو داود في سننه (٣/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠) كتاب الأدب، باب في كراهية التمادح برقم (٤٨٠٦)، وصححه الألباني في صحيح الأدب المفرد (ص٩٧) برقم (١٥٥)، وفي سلسلة الأحاديث الصَّحيحة (٢/ ٤٣٨)، وفي صحيح الجامع (١/ ٦٨٩) برقم (٣٧٠٠).

(٣) السند ليس اسماً من أسماء الله تعالى، ولا صفة من صفاته؛ إذ لم يرد به دليل، من كتاب أو سنة، وأسماء الله وصفاته توقيفية، ويجوز أن يكونَ من باب الإخبار، ولا نقص فيه، فالله هو سندنا ومعتمدنا، والعبد يفوضُ أموره كلها لله، ويتوكل عليه حق التوكل، وهذا هو مقصودُ المؤلف ﷺ، وربما حمله على ذلك سجع الكلام، وبراعة الاستهلال.

(٤) التفنيد: اللوم وتضعيف الرأي .والفند: الخرف وإنكار العقل من الهرم أو المرض، قاله ابن منظور في لسان العرب (٣/ ٣٣٨)، وقال ابن الأثير في النهاية (٣/ ٤٧٤ ـ ٤٧٥): الفند في الأصل: الكذب .وأفند: تكلم بالفند، ثم قالوا للشيخ إذا هرم: قد =

خير مسؤولٍ، وأولى من رُغِبَ إليه وعُبد، وهو الشَّهيد على كلٍّ من شَهد[١].

= أفند؛ لأنه يتكلم بالمحرف من الكلام عن سنن الصحة .وأفنده الكبر: إذا أوقعه في الفند.

(١) (الشهيد) اسم من أسماء الله الحسنى، تتعدد معانيه باختلاف إضافاته واعتباراته. قال العلامة السَّعدي في تيسير الكريم الرحمن (ص٩٤٨): (الشَّهيد أي: المطلع على جميع الأشياء. سمع جميع الأصوات خفيها وجليها، وأبصر جميع الموجودات دقيقها وجليلها، صغيرها وكبيرها، وأحاط علمه بكل شيء، الذي شهد لعباده وعلى عباده بما عملوه).

فصل (١)

يجبُ أن نعتقدَ[١] أن الله ﷻ كان ولاشيءَ معه[٢]، وهو ﷻ على ما كان، وأنَّه سبحانه واحدٌ في ذاته، واحدٌ في صفاته، واحدٌ في مخلوقاته[٣].

---

(١) في (ظ) و(ن): (يُعتقد).

(٢) كما في الحديث الذي رواه البخاري في كتاب التوحيد، باب وكان عرشه على الماء وهو رب العرش العظيم (٤/ ٥٣٣) برقم (٧٤١٨) عن عمران بن حصين قال: إني عند النبي ﷺ إذ جاءه قومٌ من بني تميم فقال: «اقبلوا البشرى يا بني تميم» قالوا: بشَّرتنا فأعطنا، فدخل ناسٌ من أهل اليمن فقال: «اقبلوا البشرى يا أهل اليمن، إذ لم يقبلها بنو تميم» قالوا: قبلنا جئناك لنتفقه في الدين، ولنسألك عن هذا الأمر ما كان؟ قال: «كان الله ولم يكن شيء قبله وكان عرشه على الماء، ثم خلق السموات والأرض، وكتب في الذكر كل شيء». ورواه أيضاً في كتاب بدء الخلق بلفظ (غيره) (٢/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩) برقم (٣١٩١) باب ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾.

ورواه مختصراً برقمي (٤٣٦٥) و(٤٣٨٦) في كتاب المغازي (٣/ ١٣٧ ـ ١٤٦).

وعبارة (ولا شيء معه) لم أجدها بهذه اللفظة فيما بحثت فيه، ولعلها تكون من عبارات المتكلمين؛ التي يقصدون بها نفي الصفات عنه سبحانه، ويتضح الأمر أكثر بعد قراءة التعليق القادم.

(٣) واحد في مخلوقاته، أي: أنه لا خالق للمخلوقات إلا الله ﷻ، وتوحيد الربوبية هو: توحيد الله بأفعاله، والخلق من أفعاله تبارك تعالى.

وقوله ﷺ: (وأنه سبحانه واحد في ذاته، واحد في صفاته، واحد في مخلوقاته) هذا حق، ولكن هذه العبارة من عبارات المتكلمين عند تعريفهم للتوحيد، إذ من المعلوم أن التوحيد الذي من أجله أرسل الله الرسل وأنزل الكتب هو توحيد الألوهية، فالله =

وأنَّه سبحانه بائنٌ[١] من خلقه، لا[٢] يَحُلُّ[٣] في شيءٍ ولا يتّحدُ[٤] به.

= تعالى كما أنه واحد في ذاته وصفاته وخلقه، هو أيضاً واحد في ألوهيته وعبادته، وهذا الأخير هو المطلوب من المكلفين الإتيان به عملاً، وإرادة، وقصداً.

(١) لفظة (بائن) وردت عن السلف رحمهم الله، فقد أورد الدارمي في الرد على الجهمية (ص٤٧) ونقضه على بشر المريسي (١/ ٢٢٤) أثراً عن عبد الله بن المبارك، قيل له: كيف نعرف ربنا؟ قال: بأنه فوق السماء السابعة على العرش، بائن من خلقه.
ورواه البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٣٣٦) برقم (٩٠٣)، وانظر اجتماع الجيوش الإسلامية (١٣٤ ـ ١٣٥).

(٢) في (ظ): (ولا).

(٣) حلول الشيء في الشيء عبارة عن نزوله فيه، وعرّف الحلول: بأنه اختصاص شيء بشيء؛ بحيث يكون الإشارة إلى أحدهما عين الإشارة إلى الآخر .وقيل كذلك هو: الاختصاص الناعت، أي: التعلق الخاص الذي يصير به أحد المتعلقين نعتاً للآخر، والآخر منعوتاً به.
والحلول عندهم نوعان: الحلول السرياني، وهو: عبارة عن اتحاد جسمين؛ بحيث يكون الإشارة إلى أحدهما إشارة إلى الآخر، كحلول ماء الورد في الورد، ويُسمَّى الساري حالاً، والمسري فيه محلاً.
والثاني الحلول الطرياني أو الحلول الجواري، وهو: كون أحد الجسمين ظرفاً للآخر؛ كحلول الماء في الكوز.
انظر: جامع العلوم الملقب بدستور العلماء (٢/ ٦٢ ـ ٦٣)، وكشاف اصطلاحات الفنون (٢/ ١٠٥ ـ ١٠٨)، والتعريفات للجرجاني (ص١٢٥)، والمعجم الفلسفي لمجمع اللغة العربية (٧٦).
والحلولية هم الذين يعتقدون أن الله تعالى بذاته حلَّ في مخلوقاته كما يحل الماء في الإناء، وأنه تعالى بذاته في كل مكان، وقد عُرف الحسين بن منصور الحلاج باعتناقه لهذا المذهب.
انظر: مجموع الفتاوى (٢/ ٢٩٤ ـ ٣٦١).

(٤) الاتحاد كما قال الجرجاني في التعريفات (ص٢٢): هو تصيير الذاتين واحدة، ولا يكون إلا في العدد من الاثنين فصاعداً .وقيل: هو امتزاج الشيئين واختلاطهما =

وأنَّ صفاتِهِ سبحانه قديمةٌ بقدم ذاتِهِ[١] لا ينفصل عنها، وأن الموجوداتِ كلَّها حادثةٌ، وأنَّه سبحانه الأوَل ليس قبله شيء، والآخر[٢]

= حتى يصيرا شيئاً واحداً؛ لاتصال نهايات الاتحاد.
وهو عند أرباب التصوف: شهود الوجود الحق الواحد المطلق؛ الذي الكل موجود بالحق، فيتحد به الكل من حيث كون كل شيء موجوداً به معدوماً بنفسه، لا من حيث إن له وجوداً خاصاً اتحد به؛ فإنه محال.
وانظر كذلك: جامع العلوم الملقب بدستور العلماء (١/ ٣٨ ـ ٣٩)، والمعجم الفلسفي لمجمع اللغة (ص٢)، والمعجم الفلسفي لجميل صليباً (١/ ٣٤ ـ ٣٥)، والموسوعة الفلسفية العربية (١/ ١٨)، والمبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين للآمدي (ص١١٥).
والاتحادية: هم قوم يزعمون أن الخالق اتحد بالمخلوق، وعندهم من الضلال والكفر العظيم ما لا يخفى على من عرف مذهبهم، وحقيقة قولهم تعطيل الصانع بالكلية، والقول بما تقوله الدهرية الطبيعية، ويقولون: إن وجود الكائنات هو عين وجود الله تعالى، ليس وجودها غيره ولا شيء سواه ألبتة، ومن كبارهم ابن عربي، وابن الفارض، وابن سبعين، والعفيف التلمساني.
انظر: مجموع الفتاوى (٢/ ١٤٢)، والاستقامة (١/ ١١٣).

(١) الأولى التعبير بأنه تعالى لازال متصفاً بصفاته، دون إطلاق لفظ القدم عليها؛ لأن وصفها بذلك يفيد مجرد تقدمها على غيرها لا أزليتها، وهذا غير مراد.
والمصنف رحمه الله وافق بلفظه هذا قول الإمام الطحاوي في عقيدته: (مازال بصفاته قديماً قبل خلقه، ولم يزدد لكونهم شيئاً لم يكن قبلهم من صفته، وكما كان بصفاته أزلياً، كذلك لا يزال عليها أبدياً) متن العقيدة الطحاوية (ص٧).
قال ابن أبي العز في شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٩٦) شارحاً عبارة الطحاوي السابقة: (أي: أن الله تعالى لم يزل متصفاً بصفات الكمال: صفات الذات، وصفات الفعل، ولا يجوز أن يعتقد أن الله وصف بصفة بعد أن لم يكن متصفاً بها؛ لأن صفاته سبحانه صفات كمال، وفقدها صفة نقص).
أما الصفات الفعلية فهي قديمة باعتبار أصلها ونوعها، وحادثة باعتبار آحادها وأفرادها.

(٢) في (ظ) و(ن): (الآخر ليس بعده شيء).

الذي ليس بعده شيء، والظاهر الذي[(١)] ليس فوقه شيء، والباطن ليس دونه شيء[(٢)].

وأنَّه سبحانه لم يَبُن عنه شيءٌ من حيث علمُه وقدرتُه وإيجادُه وملكُه، ولم يتَّصل به شيءٌ من حيث ذاتُه[(٣)]، وأنَّ ذاته سبحانه لا تُشبه الذوات، وصفاته لا تُشبه الصفات، والتصرفَ في أدلتها وتأويلها لا يشبه التصرفات، وأنَّه سبحانه محيطٌ بكلِّ شيء، وخالقُ كلِّ شيء، ورازقُ كلِّ شيء، كان خالقاً قبل وجود الخلق، ورزاقاً قبل وجود الرزق[(٤)]، وله الصفاتُ العُلى، والأسماءُ الحُسنى، والمثلُ الأعلى.

---

(١) ليست في (ظ) و(ن).

(٢) كما قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣].
وهي من أسماء الله الحسنى، وقد فسرها النبي ﷺ بما ذكره المؤلف في الحديث الذي رواه مسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: ما يقول عند النوم وأخذ المضجع رقم (٦٨٢٧)، (٩/ ٣٧ ـ ٣٨) بشرح النووي، قال مسلم: حدثني زهير بن حرب، حدثنا جرير عن سهيل، قال: كان أبو صالح يأمرنا إذا أراد أحدنا أن ينام، أن يضطجع على شقه الأيمن، ثم يقول: «اللهم رب السموات والأرض ورب العرش العظيم، ربنا ورب كل شيء، فالق الحب والنوى، ومنزل التوراة والإنجيل والفرقان. أعوذ بك من شرِّ كل شيء أنت آخذ بناصيته، اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء، اقض عنا الدين وأغننا من الفقر»، وكان يروي ذلك عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

(٣) لعل مقصود المؤلف رحمه الله: أنه لم يتصل به جل جلاله شيء من مخلوقاته، وهذا حق لا مرية فيه.

(٤) قال الطحاوي رحمه الله في متن العقيد الطحاوية (ص٨): (ليس بعد خلق الخلق استفاد اسم الخالق، ولا بإحداث البرية استفاد اسم الباري. له معنى الربوبية ولا مربوب، ومعنى الخالق ولا مخلوق. وكما أنه محيي الموتى بعد ما أحيا، استحق هذا الاسم قبل إحيائهم، وكذلك استحق اسم الخالق قبل إنشائهم).
ومعنى ذلك: أن كل صفة من صفات الله تعالى ثابتة له أزلاً، من قبل أن يخلق خلقه، =

الموجوداتُ كلُّها مفتقرةٌ إليه، وهو سبحانه غيرُ مفتقرٍ إلى شيء، والعرشُ والكرسيُّ/ والسمواتُ السبعُ، والأرضون السبعُ، ومن فيهنَّ، وما بينهنّ، وحَمَلةُ ذلك كلِّه محمولون بقدرته[1]، وهو ﷻ مُتوجِّه ذلك كلِّه. ٢١/ب

وأنَّه سبحانه لا يحيطُ به شيء، ولا يستعينُ بشيء، بل الموجوداتُ كلُّها مُحَاطٌ بها، مستعينةٌ به ﷻ.

= وهي كلها صفات كمال، وعدمها نقص ومحال أن يتصف الله بالكمال بعد النقص، ولم يستفد أي صفة بعد خلق العباد، بل كل صفاته ثابتة له قبل خلقهم، فهو الخالق قبل خلق الخلق، والباري قبل إحداث البرية.

قال ابن أبي العز في شرح العقيدة الطحاوية (١/ ١٠٣): (والشيخ ﷺ أشار بقوله: (مازال بصفاته قديماً قبل خلقه) إلى آخر كلامه ـ إلى الرد على المعتزلة والجهمية ومن وافقهم من الشيعة، فإنهم قالوا: إن الله تعالى صار قادراً على الفعل والكلام بعد أن لم يكن قادراً عليه؛ لكونه صار الفعل والكلام ممكناً بعد أن كان ممتنعاً، وأنه انقلب من الامتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي! وعلى ابن كلاب والأشعري ومن وافقهما، فإنهم قالوا: إن الفعل صار ممكناً له بعد أن كان ممتنعاً منه).

(١) هذه العبارة شبيهة بما قاله الإمام الدارمي في نقضه على المريسي (١/ ٤٥٧): (فيقال لهذا البقباق النفاج: إن الله أعظم من كل شيء وأكبر من كل خلق، ولم يحتمله العرش عظماً ولا قوة، ولا حملة العرش احتملوه بقوتهم، ولا استقلوا بعرشه بشدة أسرهم، ولكنهم حملوه بقدرته، ومشيئته، وإرادته، وتأييده. لولا ذلك ما أطاقوا حمله).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ فيمن يقول بالجهة ـ وذلك بعد تفصيله عم يقصده بها ـ قال: (وإن كان يعتقد أن الخالق تعالى بائن عن المخلوقات، وأنه فوق سمواته على عرشه بائن من مخلوقاته، وأن الله غني عن العرش وعن كل ما سواه، لا يفتقر إلى شيء من المخلوقات، بل هو مع استوائه على العرش يحمل العرش وحملة العرش بقدرته، ولا يمثل استواء الله باستواء المخلوقين... فهذا مصيب في اعتقاده، موافق لسلف الأمة وأئمتها). مجموع الفتاوى (٥/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣)، وانظر: بيان تلبيس الجهمية (١/ ٥٦٧).

وأنَّه ﷻ عالمٌ بعلم[(١)]، قادرٌ بقدرة، حيٌّ بحياة، مريدٌ بإرادة، سميعٌ بسمع[(٢)]، بصيرٌ ببصر[(٣)]، متكلِّمٌ بكلام[(٤)]، لا يُشبِه [في شيءٍ من ذلك][(٥)] شيئاً من مخلوقاته، ولا يُشبَّه به شيءٌ من مخلوقاته.

ولا يَحدُّه ﷻ حدٌّ[(٦)]، ولا يُعرَّفُ إلا بتعريفه، ولا يُتصرف إلا

---

(١) قوله: (عالم بعلم...) فيه رد على المعتزلة الذين ينفون صفات الله تعالى، ويقولون: هو عالم بلا علم، فيثبتون الاسم دون الصفة، وذلك وفق مذهبهم في إثبات الأسماء، وإنكار ما تتضمنه من الصفات؛ بحيث يجعلونها أسماء مترادفة المعنى، أو يجعلونها أعلاماً محضة مجردة عن المعاني.

(٢) في (ظ) و(ن): (يسمع).

(٣) في (ظ) و(ن): (يُبصر).

(٤) إيراد المؤلف ﷺ الصفات السبع في هذا الموضع لا يعني أنه يوافق الأشاعرة في الاكتفاء بإثبات هذه الصفات السبع، وإنما هو من باب التمثيل، والله أعلم. وكتابه هذا يوضح عقيدته ويبينها أتم الإيضاح والبيان، وخاصة في باب الأسماء والصفات، فهو مثبت لصفات الله العلي.

(٥) في (ص): (لا يشبه شيءٌ في ذلك)، وفي (ظ) و(ن) ما أثبته.

(٦) لفظ (الحدّ) من الألفاظ المجملة من جنس لفظ الجهة والجسم والحيز، ومعلومٌ أن الألفاظ نوعان: لفظ ورد به دليل شرعي، فهذا يجب الإيمان به، سواء عرفنا معناه أو لم نعرف، ولفظ لم يرد به دليل شرعي بالنفي أو الإثبات، وفي هذا النوع قال شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ: (فليس على أحد، بل ولا له أن يوافق أحداً على إثبات لفظ أو نفيه، حتى يعرف مراده، فإن أراد حقاً قُبل، وإن أراد باطلاً رُدَّ، وإن اشتمل على حق وباطل لم يقبل مطلقاً، ولم يرد جميع معناه، بل يوقف اللفظ ويفسّر المعنى، كما تنازع الناس في الجهة والحيز وغير ذلك) التدمرية (ص٦٥ ـ ٦٦).

فمن قال بالحدِّ نفياً أو إثباتاً سئل عن مراده، فإن أراد بأن لله حدًّا، أي: أنه منفصل عن الخلق وبائن منهم فهذا حق، وإن أراد بنفي الحد أن الخلق لا يحيطون به علماً، ولا يعلمون له حداً، ولا يحيط به شيء من خلقه، ولا يحدون صفاته، ولا يكيفونها، فهذا أيضاً حق، وإن أراد بنفي الحدِّ أن الله لا يحيط بنفسه علماً، أو أن الله بذاته في كل مكان، فكلاهما باطل.

انظر: رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد، بتحقيق محمد =

بتصريفه، ولا يُكيِّفُهُ سبحانه تكييف[(١)]، ولا يُمثِّله تمثيل[(٢)].

= حامد الفقي (ص٢٣ ـ ٢٤) وتحقيق د: رشيد الألمعي (١/ ٢٢٣)، والأربعين في دلائل التوحيد للهروي (ص٥٧) وقد بسط القول فيها شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٣٦ ـ ٤٤٦)، ودرء التعارض (٢/ ٣٠)، وما بعدها، ولوامع الأنوار البهية (ص٢٠٠ ـ ٢٠٥) حاشية رقم (١)، وتنبيه ذوي الألباب السليمة لابن سحمان (ص٤٠ ـ ٤٩)، والكواكب الدرية لابن مانع (ص١٠١ ـ ١٠٧) حاشية رقم (١)، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣/ ١٢١٦ ـ ١٢١٩).

(١) التكييف: وهو جعل الشيء على حقيقة معينة دون التقيد بمماثل، وذلك بتفسير كنه الشيء من صفات الله، كأن يقول: استوى على هيئة كذا، أو ينزل إلى السماء بصفة كذا. ونفي التكييف مأثور عن السلف، حيث اتفقوا على أن التكييف غير معلوم لنا، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وتأويل الصفات هو الحقيقة التي انفرد الله تعالى بعلمها، وهو الكيف المجهول الذي قال فيه السلف كمالك وغيره: الاستواء معلوم والكيف مجهول)، مجموع الفتاوى: (١/ ٣٦).
وانظر: مجموع الفتاوى (٣/ ١٧٦)، ومعارج القبول (١/ ٢٩٥).

(٢) التمثيل: هو إثبات حكم واحد في جزء لثبوته في جزء آخر لمعنى مشترك بينهما، والفقهاء يسمونه قياساً، والجزء الأول: فرعاً، والثاني: أصلاً، والمشترك: علة وجمعاً. وهو هنا جعل صفات الله تعالى مماثلة ومساوية لصفات خلقه، ومشابهة لها.
ولفظ التمثيل ورد نفيه في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].
انظر: التعريفات للجرجاني (ص٩١)، ومجموع الفتاوى (٣/ ١٦٦) و(٥/ ١٩٥)، ومعارج القبول (١/ ٢٩٥).
أما الفرق بين التكييف والتمثيل فكما يقول الشيخ ابن عثيمين ﵀: (بينهما عموم وخصوص مطلق؛ لأن كل ممثل مكيف، وليس كل مكيف ممثلاً؛ لأن التكييف ذكر كيفيته غير مقرونة بمماثل، مثل أن يقول لي: قَلَم كيفيته كذا وكذا، فإن قرنت بمماثل صارت تمثيلاً، مثل أن يقول: هذا القلم مثل هذا القلم؛ لأني ذكرت شيئاً مماثلاً لشيء أو عرفت هذا القلم بذكر مماثله).
انظر: شرح العقيدة الواسطية (١/ ١٠٢).

وأنَّه سبحانه استوى على العرشِ كما نطق به الكتاب العزيز في ستٍّ[(١)] آياتٍ كريماتٍ بلا كيف، بل كيفَ شاءَ من غير مُمَاسَّةٍ[(٢)] . . . . .

---

(١) بل قد جاء ذكر استواء الله على عرشه في القرآن في سبع آيات، والمؤلف رحمه الله تابع الصابوني في ذلك، والآيات هي:

١ ـ سورة الأعراف، الآية (٥٤) قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

٢ ـ سورة يونس، الآية (٣)، قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۖ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾.

٣ ـ سورة الرعد، الآية (٢)، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ۖ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ يُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُم بِلِقَآءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ﴾.

٤ ـ سورة طه، الآية (٥ ـ ٦)، قال تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ﴾.

٥ ـ سورة الفرقان، الآية (٥٩)، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾.

٦ ـ سورة السجدة، الآية (٤)، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا شَفِيعٍ ۚ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾.

٧ ـ سورة الحديد، الآية (٤)، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

(٢) سئل الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله عن قول: بلا مماسة، فأجاب: (هذا الأولى تركه، فإن ما نطق به الكتاب والسنة والقول بأنه على ما يليق أولى). فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم (١/ ٢١٠).

وانظر: بيان تلبيس الجهمية (٥٥٢ ـ ٥٥٦)، الكواكب الدرية لابن مانع (ص٩٣ ـ ٩٨) حاشية رقم (١).

أو احتياجٍ[١] إلى العرش، مع تنزيهه سبحانه عن الجلوس أو القعود[٢] أو غيرهما من صفات المُحدَثين.

---

(١) قوله: من غير احتياج، هذا حق، فالله هو الخالق وما سواه مخلوق، وهو الغني غير محتاج لأحد، والكل محتاج إليه، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية كَلَّلهُ: (فمن قال: إنه في استوائه على العرش محتاج إلى العرش كاحتياج المحمول إلى حامله فإنه كافر؛ لأن الله غني عن العالمين، حيٌّ، قيوم، وهو الغني المطلق، وما سواه فقير إليه). مجموع الفتاوى (٢/ ١٨٨).

(٢) ورد لفظ الجلوس والقعود في بعض الآثار، كما ورد عن كثير من السلف، بخلاف ما ذكره المؤلف كَلَّلهُ، وأشهر ما يعتمد عليه في إثبات هذه المسألة أثر عن جعفر بن أبي طالب ﷺ، وآخر عن مجاهد، وتفصيل القول فيهما على النحو الآتي:
أولاً ـ أثر جعفر بن أبي طالب ﷺ: حيث روى سفيان بن عيينة، عن أبي الزبير، عن جابر قال: لما قدم جعفر بن أبي طالب من أرض الحبشة تلقاه رسول الله ﷺ، فلما نظر جعفر إلى رسول الله ﷺ حجل (قال سفيان: حجل: مشى على رجل واحدة إعظاماً منه لرسول الله ﷺ)، فقبّل رسولُ الله ﷺ بين عينيه، وقال له: «**أنت أشبه الناس بخلقي وخلقي، وخلقت من الطينة التي خلقت منها، حدثني بعض عجائب الحبشة**»، قال: نعم بأبي أنت وأمي يا رسول الله: بينما أنا سائر في بعض طرقاتها، فإذا بعجوز على رأسها مكتل، فأقبل شاب يركض على فرس له، فزاحمها فألقاها بوجهها، وألقى المكتل عن رأسها، فاسترجعت قائمة، وأتبعته النظر وهي تقول له: الويل لك إذا جلس الملك على كرسيه، فاقتص للمظلوم من الظالم، قال جابر: فنظرت إلى رسول الله ﷺ، وإن دموعه على لحيته كالجمان، ثم قال رسول الله ﷺ: «**لا قدس الله أمة لا يأخذ المظلوم حقه من الظالم غير مُتَعْتِع**» الحديث).
أخرجه عن جابر بمعناه: ابن ماجه في السنن في كتاب الفتن، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (٢/ ٣٨٣) رقم (٤٠٥٩) ولكن بلفظ: (سوف تعلم يا غدر إذا وضع الله الكرسي. . . . .).
وأخرجه أبو يعلى في المسند (٤/ ٧ ـ ٨)، والخطيب في تاريخه (٧/ ٣٩٦) مختصراً من غير ذكر لفظ الجلوس، والذهبي في العلو بلفظ ابن ماجه في المختصر (ص١٠٦).
وأخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٢٩٧ ـ ٢٩٩) رقم (٨٦٠)، والدارمي =

= بنحوه في الرد على المريسي (ص٧٣)، وابن أبي عاصم في السنة (ص٢٥٧) رقم (٥٨٢).

والحديث كذلك له شاهد من حديث علي ﷺ بلفظ مختصر كما في المسند للإمام أحمد (١/ ١٠٨)، وله شاهد من حديث خولة وأبي سفيان بن الحارث كما في المستدرك (٣/ ٢٥٦).

وللفظ الجلوس شاهد موقوف عن أسماء بنت عميس عن جعفر بن أبي طالب، وذكر القصة، وهي عند الدارمي في الرد على المريسي (ص٧٣).

والحديث بغير لفظة الجلوس صححه الألباني في مختصر العلو (ص١٠٦)، وقال الذهبي: (إسناده صالح)، ولعل الحديث بشواهده يرتقي إلى درجة الحسن، والله أعلم.

ثانياً ـ أثر مجاهد في تفسيره للمقام المحمود:

حيث أخرجه الطبري في تفسيره (١٥/ ١٤٥) قال: (حدثنا عباد بن يعقوب الأسدي، قال: حدثنا ابن فضيل، عن ليث، عن مجاهد، في قوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ قال: يجلسه معه على عرشه).

وأخرجه الخلال من طرق كثيرة في السنة (ص٢٠٩ ـ ٢٦٥) ومدارها على ليث بن أبي سليم، وأورده الحافظ ابن حجر في الفتح (٨/ ٢٥٢) وعزاه إلى عبد بن حميد، وعزاه الذهبي في مختصر العلو (ص٢٥٦) إلى الطبراني في السنة، وأشار الطبري في تفسيره (١٥/ ١٤٧) إلى تصحيحه للخبر.

وقد صححه شيخ الإسلام، فقال في درء التعارض (٥/ ٢٣٧): (رواه بعض الناس من طرق كثيرة مرفوعة، وهي كلها موضوعة، وإنما الثابت أنه عن مجاهد وغيره من السلف، وكان السلف والأئمة يرونه ولا ينكرونه، ويتلقونه بالقبول).

ونقل الخلال تصحيح الإمام أحمد، والقاسم بن سلام، وأبي داود صاحب السنن، وإسحاق بن راهويه، وغيرهم كثير لهذا الأثر كما في السنة للخلال (ص٢٤٦) رقم (٢٨٣)، و(ص٢٥٨) رقم (٣١١)، وهذا الأثر مما تلقته الأمة بالقبول، وأجمع عليه أهل السنة كما ذكر ذلك شيخ الإسلام وغيره.

وللاستزادة انظر: نقض التأسيس (١/ ٤٣٥)، والتدمرية (ص٨٢)، وشرح حديث النـزول (ص٤٠٠)، ونقض الدارمي على بشر المريسي (١/ ٤١٩). والكافية الشافية لابن القيم ؒ تحقيق ناصر الحنيني، وهي رسالة ماجستير في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بكلية أصول الدين (ص٣٦٨ ـ ٣٧٦).

وأنّه ﷻ ينـزلُ كلَّ ليلةٍ إلى السمـاء الدنيا[١]، وكـذلك يـوم عرفة[٢][٣]، كما ثبت في الأحاديث الصحيحة المرويات عن جماعة من

(١) كما في الحديث الذي رواه البخاري في كتاب التهجد (١/ ٣٤٧)، باب: الدعاء والصلاة من آخر الليل برقم (١١٤٥).
ورواه مسلم (١/ ٥٢١) في كتاب صلاة المسافرين، باب: الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، بالأرقام: (١٦٨ إلى ١٧٢)، كلاهما عن أبي هريرة ﵁ أن رسول الله ﷺ قال: «**ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر، يقول: من يدعوني فأستجيب له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني فأغفر له؟**» واللفظ للبخاري، وقد رواه غيرهما، وهو من الأحاديث المتواترة التي تلقتها الأمة بالقبول. وقد ألف الدارقطني ؒ كتاب النزول وذكر فيه روايات هذا الحديث، ولابن تيمية ؒ سفر عظيم، وهو: شرح حديث النزول، جواب عن سؤال ورد إليه.

(٢) كما في الحديث الذي رواه البغوي في شرح السنة (٧/ ١٥٩) رقم (١٩٣١) عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذ كان يوم عرفة إن الله ينزل إلى السماء الدنيا، فيباهي بهم الملائكة فيقول: انظروا إلى عبادي أتوني شعثاً، غبراً، ضاحين، من كل فج عميق...**» الحديث، ورواه ابن منده في التوحيد برقم (٨٨٥)، وأبو يعلى في المسند برقم (٢٠٩٠)، وابن خزيمة في صحيحه برقم (٢٨٤٠) ورجاله ثقات وإسناده قوي، وابن حبان في صحيحه برقم (٣٨٥٣)، والطحاوي في مشكل الآثار (٤/ ١١٤)، والبزار في مسنده برقم (١١٢٨). ورواه مسلم بلفظ الدنو في صحيحه (٢/ ٩٨٢) في كتاب الحج، باب كتاب الحج، باب فضل الحج والعمرة ويوم عرفة، برقم (١٣٤٨)، عن عائشة ﵂ قالت: إن رسول الله ﷺ قال: «**ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبداً من النار، من يوم عرفة، وإنه ليدنو ثم يباهي بهم الملائكة، فيقول: ما أراد هؤلاء؟**».

(٣) نزول الله يوم عرفة هل هو دنو أو نزول أو تجلٍّ؟.
الصحيح من مذهب أهل السنة والجماعة أنه يشمل هذه المعاني كلها، فهو قرب الرب حقيقة من عباده، ونزوله لهم حقيقة، ولا يلزم منه حلول ولا اتحاد واختلاط بالمخلوقين كما زعم غلاة المتصوفة، وهو من الصفات الفعلية التي يجب إثباتها لورود النصوص بذلك. وعند أهل الكلام والفلسفة أنه قرب غير حقيقي بل ظهور =

الصحابة والصحابيات، وأنَّ ذلك كيف شاءَ لا كما نفهمُه[١] من مواجيد ذواتنا، وأنَّه كلما خطر بالبال أو/ تُصوِّر في الذهن فالله تعالى بخلافه[٢]. ١/٢٢

وقد نفى بعضهم النزولَ، وضعَّف الأحاديثَ، أو تأوَّلَها خوفاً من التحيُّز[٣]،

= وتجلٍ.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في شرح حديث النزول (ص٣٧٧): (وأما قرب الرب قرباً يقوم بفعله القائم بنفسه: فهذا تنفيه الكلابية ومن يمنع قيام الأفعال الاختيارية بذاته، وأما السلف وأئمة الحديث والسنة فلا يمنعون ذلك، وكذلك كثير من أهل الكلام.

فنزوله كل ليلة إلى السماء الدنيا ونزوله عشية عرفة، ونحو ذلك: هو من هذا الباب).

ويقول أيضاً في مجموع الفتاوى (٦/ ٨): هذا القرب عند المتفلسفة والجهمية هو مجرد ظهوره، وتجليه لقلب العبد فهو قرب المثال. . . . ـ إلى أن قال ـ وأما أهل السنة فعندهم مع التجلي والظهور تقرب ذات العبد إلى ذات الرب، وفي جواز دنو ذات الله القولان. . . . ـ إلى أن قال ـ وعلى مذهب النفاة من المتكلمة لا يكون إتيان الرب ومجيئه ونزوله إلا تجليه وظهوره لعبده. بتصرف واختصار، وانظر مجموع الفتاوى (٥/ ٤٦٦ ـ ٤٦٧).

(١) في (ظ) و(ن): (نفهم).

(٢) انظر: التدمرية (ص ٤٣).

(٣) التحيز: من الحيز، وهو الفراغ مطلقاً، وقيل: هو المكان. وهذا اللفظ يستعمله المعطلة ـ نفاة الصفات ـ في نفي الصفات وخاصة صفة العلو. ويقال لهم: لا ينبغي إطلاق نفي الحيز عن الله تعالى؛ لأن لفظ الحيز من الألفاظ المجملة التي يراد بها معان متعددة، ولا تُثبت أو تُنفى عن الله تعالى إلا بعد الاستفصال عن مراد قائلها بها، فإن أراد بها معنى موافقاً للكتاب والسنة قبل منه المعنى دون اللفظ، وإن كان مخالفاً ردَّ اللفظ والمعنى.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (لفظ التحيز إن أراد به أن الله تحوزه المخلوقات فالله أعظم وأكبر، بل قد وسع كرسيه السموات والأرض. . . .، وإن أراد به أنه منحاز عن المخلوقات، أي: مباين لها، منفصل عنها، ليس حالاً فيها، فهو سبحانه =

أو الحركةِ والانتقال[1] الملازمين للأجسام والمُحدَثين، والمحققون

= كما قال أئمة أهل السنة: فوق سمواته على عرشه، بائن من خلقه) مجموع الفتاوى (٣/ ٤٢).
وانظر: مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٤٣ ـ ٣٤٧)، وبيان تلبيس الجهمية (١/ ١٠٠) ودرء التعارض (٤/ ٨٠)، وكشاف اصطلاحات الفنون (١/ ٢٩٨).

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى (٥/ ٥٦٥ ـ ٥٦٦): (لفظ «الحركة» هل يوصف الله بها أم يجب نفيه عنه؟ اختلف فيه المسلمون، وغيرهم من أهل الملل، وغير أهل الملل من أهل الحديث وأهل الكلام، وأهل الفلسفة وغيرهم على ثلاثة أقوال، وهذه الثلاثة موجودة في أصحاب الأئمة الأربعة من أصحاب الإمام أحمد وغيرهم، وقد ذكر القاضي أبو يعلى الأقوال الثلاثة عن أصحاب الإمام أحمد في (الروايتين والوجهين) وغير ذلك من الكتب). وخلاصة ما ذكره ابن تيمية رحمه الله من مذهب أئمة السلف في إطلاق لفظ الحركة والانتقال ـ مع اتفاق الجميع على إثبات المعنى؛ الذي دلت عليه هذه النصوص ـ أنهم على ثلاثة أقوال:
ـ منهم من يصرح بلفظ الحركة. وممن نقل مذهب الأئمة المتقدمين والمتأخرين حرب الكرماني، والدارمي، وذكر حرب أنه قول من لقيه من أئمة السنة كأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعبد الله بن الزبير الحميدي، وسعيد بن منصور.
ـ وطائفة أخرى من أئمة السلف كنعيم بن حماد، والبخاري، وأبي بكر ابن خزيمة، وابن عبد البر، وغيرهم، يثبتون المعنى الذي يثبته هؤلاء، ويسمون ذلك فعلاً، ولكن من هؤلاء من يمنع إطلاق لفظ الحركة لكونه لم يؤثر.
وقد رجح شيخ الإسلام أن المأثور عن الإمام أحمد عدم إطلاقه أو نفيه، وذلك لكونه لفظاً مجملاً، فإنه لما سمع شخصاً يروي حديث النزول، ويقول: ينزل بغير حركة ولا انتقال، ولا بغير حال، أنكر أحمد ذلك، وقال: قل كما قال رسول الله ﷺ، فهو كان أغير على ربه منك.
والراجح في مثل هذه الألفاظ ما قاله ابن تيمية رحمه الله في الفتاوى (١٦/ ٤٢٣ ـ ٤٢٤) بعد ذكره لأقوال السلف في هذه المسألة: (والأحسن في هذا الباب مراعاة ألفاظ النصوص، فيثبت ما أثبت الله ورسوله ﷺ باللفظ الذي أثبته، وينفي ما نفاه الله ورسوله كما نفاه. وهو أن يثبت النزول، والإتيان، والمجيء؛ وينفي المثل، والسمي، والكفؤ، والند). =

أثبتوها، وأوجبوا الإيمان بها كما يشاء، وقد ذكر البخاريُّ في صحيحه رواية: «أنَّ الله يتنـزَّل»[١]، وقال[٢] بعضهم: والتنـزُّل غير النـزول. والله ﷻ عالٍ في الدنوِّ دانٍ في العلوِّ.

وجميع الآيات والأحاديث الثابتاتِ من المجيء، والنـزول، وإثبات الوجه، وغيرِ ذلك من الصفات أوجب العلماء الإيمانَ بها، وعدمَ الفكر فيها أو تصورِها[٣]، ومن تكلم فيها منهم تكلم بتأويلها[٤] على ما يليق بجلال الله ﷻ، مع اعتقاد نفي جميع صفات المخلوقين.

وقد رُوِّينا في حديثٍ مرفوعٍ حسنٍ: أنَّ النبيّ ﷺ قال: **«تفكَّروا في آلاء الله، ولا تتفكروا[٥] في ذات الله»**[٦]. والكتاب العزيز ناطقٌ

= انظر: شرح حديث النزول (ص٤٥٧، ٤٤٥، ٢١٠)، ودرء التعارض (٢/ ٧ ـ ٨)، والاستقامة (١/ ٧٢ ـ ٧٣)، ونقض الدارمي (١/ ٢١٥).

(١) أخرجه البخاري في الدعوات، باب الدعاء نصف الليل (١١/ ١٢٨ ـ ١٢٩) رقم (٦٣٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: **«يتنزَّل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر، يقول: من يدعوني فأستجيب له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني فأغفر له؟»**.

(٢) في (ظ) و(ن): (قال) بدون واو.

(٣) المؤلف رحمه الله يقصد بعدم الفكر في الصفات أو تصورها، هو البحث في كيفية الصفات؛ لأن الإنسان مهما بلغ فإنه لا يستطيع إدراك كنه الصفات، أو الإحاطة بها، أو تصورها، وحظ العبد الإيمان بها، وبما دلت عليه من المعاني، وتفويض الكيفية إلى الله ﷻ.

(٤) المؤلف رحمه الله لا يقصد بقوله: (بتأويلها) المعنى الباطل للتأويل؛ الذي هو صرف اللفظ من الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح؛ وإنما التأويل بمعنى التفسير؛ ويتضح هذا من خلال منهجه في إثبات الأسماء والصفات، مع نفي التأويل والتمثيل والتعطيل والتكييف في مواضع عدة من كتابه هذا، وسيأتي قريباً ـ إن شاء الله ـ تعريف التأويل في(ص ١٥٥).

(٥) في (ظ) و(ن): (ولا تفكروا).

(٦) أخرجه الطبراني في الأوسط (٦/ ٢٥٠) رقم (٦٣١٩)، واللالكائي في شرح أصول =

[بالتحضيض][(١)] على التفكُّر في خلقِ السموات والأرض والنظر في آياتهما[(٢)]، ويجب الإيمان بما عدا ذلك، والتسليمُ له، وتفـويض[(٣)]

= اعتقاد أهل السنة (٣/ ٥٢٥) رقم (٩٢٧)، والبيهقي في الشعب (١/ ١٣٦) رقم (١٢٠)، وأبو القاسم الأصبهاني في الترغيب والترهيب (١/ ٣٩٠) رقم (٦٧١) من حديث ابن عمر بلفظه. قال البيهقي: (هذا إسناد فيه نظر).
وأخرجه أيضاً الهيثمي في المجمع (١/ ٨١)، وابن عدي في الكامل (٧/ ٢٥٥٦)، والعجلوني في كشف الخفاء (١/ ٣٧١).
وقد روي مثل هذا عن أبي هريرة، وعبد الله بن سلام، وغيرهما كما في السلسلة الصحيحة (٤/ ٣٩٥ ـ ٣٩٦) رقم (١٧٨٨)، ولذا قال الألباني في الصحيحة (٤/ ٣٩٧): (وبالجملة فالحديث بمجموع طرقه حسن عندي، والله أعلم).

(١) في (ص): (بالتخصيص)، وفي (ظ) و(ن) ما أثبته.

(٢) كما جاء في كتاب الله جل وعلا: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٠﴾ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: ١٩٠ ـ ١٩١]، والآيات حول هذا الأمر كثيرة.

(٣) التفويض: هو رد العلم بنصوص الصفات والمعاد إلى الله: إما معنى وكيفية، أو كيفية فقط.
والتفويض المبتدع هو تفويض المعاني والكيفيات معاً، وهو مذهب أهل التجهيل، وحقيقته الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه ولا فهم لمراد الله ورسوله منها.
أما تفويض الكيفية دون المعنى فهو مذهب السلف؛ إذ التفويض الصحيح إنما يكون لكيفية الصفة؛ إذ الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، فكما لا نعقل كيفية الذات، فإننا أيضاً لا نعقل كيفية الصفات. فالسلف أعلم الأمة بنصوص الصفات لفظاً ومعنى في إثبات معانيها اللائقة بالله تعالى، على حسب مراد الله ورسوله؛ إذ يؤمنون بأن معانيها معلومة، ويفوضون علم الكيفية لا علم المعاني.
أما أهل التفويض المبتدع فيقول عنهم شيخ الإسلام ابن تيمية: (فتبين أن قول أهل التفويض ـ الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف ـ من شر أقوال أهل البدع والإلحاد)، درء التعارض (١/ ٢٠٥).
والمصنف رحمه الله أراد بالتفويض هنا تفويض العلم بالكيفية لا المعنى؛ بدلالة ما بعده =

العلم الذاتيِّ إلى الله تعالى، وأمَّا العلمُ بالوجودِ والقدرةِ والتنزيه والتبرِّي من الحولِ والقوةِ إلا به ﷻ، فهو المطلوب/ الذي وقع التكليف به. ٢٢/ب

وأمَّا التصورُ والإدراكُ والإحاطةُ[1] فذلك خاصٌّ به ﷻ، وحظُّ العالمِ العلويِّ والسفليِّ الإيمانُ بوجوده لا تصوُّرَ ذاتِه وشهودُه لا سبيلَ لنبيٍّ مرسلٍ ولا ملَكٍ مقرَّبٍ إلى الاطِّلاعِ على ذلك، ولا الإحاطةِ بشيءٍ منه، فالعجزُ عن الإدراكِ[2] إدراكٌ[3].

وقوة الإيمان حاملةٌ على اليقين، واليقين قد يصير في قوته والتمسكِ به ككشفِ الغطاءِ[4]؛ ولهذا قال عليٌّ رضي الله عنه: (لو كُشفَ الغطاءُ

= من إثبات العلم بها، ونفي التصور والإدارك والإحاطة عنها.
وانظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٦٦)، (٤/ ٦٧)، والصواعق المرسلة (٢/ ٤٢٢)، وشرح العقيدة السفارينية لابن مانع (ص٤٤)، ومذهب أهل التفويض في نصوص الصفات لأحمد القاضي (ص ١٥٢ ـ ١٥٨).

(١) يقصد المؤلف رحمه الله بالتصور هنا معرفة الكيفية لا معرفة المعنى، بدليل أنه قرنها بالإدراك والإحاطة، والله أعلم.
وأما الإدراك فالله سبحانه قد قال: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣].
وأما الإحاطة فقال الله ﷻ: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠].

(٢) في (ظ) و(ن): (عدم الإدراك).

(٣) والمعنى: أن العجز عن إدراك حقيقة ذات الله وأسمائه وصفاته ـ أي: كيفية ذلك ـ هو إدراك في حقيقة الأمر.

(٤) اليقين: هو طمأنينة القلب واستقرار العلم فيه، وهو من علم وعمل القلب؛ كما بينه ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٣/ ٣٢٩ ـ ٣٣٠) بقوله: (اليقين ينتظم منه أمران: علم القلب، وعمل القلب. فإن العبد قد يعلم علماً جازماً بأمر، ومع هذا فيكون في قلبه حركة واختلاج من العمل الذي يقتضيه ذلك العلم، كعلم العبد أن الله رب كل شيء =

ما ازددتُ يقيناً)[١]، وبهذا المعنى امتاز الصدِّيق ﷺ وغيره من الصحابة ﷺ على سائر الأمة، حتىّ كان أحدهم يجعل المُخبَرَ عنه[٢] في المستقبل وجودياً في الحال، كإخباره ﷺ عن الخاتم الذهب أنَّه جمرةٌ من نارٍ، فألقاهُ من يده وذهب، فقيل له: خذ خاتمك انتفع به، فقال: والله، لا آخذه[٣]. وما ذاك إلا أنَّ[٤] المُغيَّبَ عنه صار يقيناً عنده[٥]، فبالأثر يُستدلُّ على المؤثِّر، فإذا تمكَّن معرفةُ المؤثِّرِ، وهو الله

= ومليكه، ولا خالق غيره، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فهذا قد تصحبه الطمأنينة إلى الله، والتوكل عليه، وقد لا يصحبه العمل بذلك، إما لغفلة القلب عن هذا العلم، والغفلة هي ضد العلم التام وإن لم يكن ضداً لأصل العلم، وإما للخواطر التي تسنح في القلب من الالتفات إلى الأسباب، وإما لغير ذلك).
واليقين أحوال ودرجات، ومن درجاته ما عبر عنه المؤلف ﷺ بقوله: (واليقين قد يصير في قوته والتمسك به ككشف الغطاء) أي: يصير المخبر به لقلوبهم كالمرئي لعيونهم، فنسبة الإيمان بالغيب حينئذ إلى القلب: كنسبة المرئي إلى العين، وهذه الدرجة سماها ابن القيم ﷺ: يقين المكاشفة.
انظر: مدارج السالكين (٢/ ٣٩٧ ـ ٤٠٠).

(١) لم أقف عليه فيما بحثت فيه. وقد قال ابن القيم في مدارج السالكين (٢/ ٤٠٠): (وليس هذا من كلام رسول الله ﷺ، ولا من قول عليّ...)، وذكر أنه لعامر بن عبد قيس، وعزاه في موضع آخر (ص٣٩٨) إلى بعض السلف.

(٢) في (ظ) و(ن): المخبر عنه بشيء وليست في (ص).

(٣) أخرجه مسلم في اللباس والزينة، باب: تحريم خاتم الذهب على الرجال (٣/ ١٦٥٥) رقم (٢٠٩٠) من حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ رأى خاتماً من ذهب في يد رجل، فنزعه فطرحه، وقال: «**يعمد أحدكم إلى جمرة من نار فيجعلها في يده**»، فقيل للرجل بعد ما ذهب رسول الله ﷺ: خذ خاتمك انتفع به، قال: لا والله! لا آخذه أبداً، وقد طرحه رسول الله ﷺ.

(٤) في (ظ) و(ن): (إلّا لأنَّ).

(٥) استدلال المؤلف ﷺ بهذه الأحاديث على أن المغيبات تصير يقيناً بعيدٌ إلى حد ما، فالرجل استجاب وامتثل لنهي الرسول ﷺ، ورفض الانتفاع به، وعلل عدم أخذه بأن =

ﷻ، أُستُدِلَّ به على جميع الموجودات، وصار ﷻ عند العبد دليلَها، وهاديها، ومعطيها، ومانعَها، ومعلمَها، ومفهمَها، بواسطة النبي ﷺ، وإلهامِهِ سبحانه العبدَ/ على وفق ماجاء به النبي ﷺ. فإن خرج العبد عن هذا الطور هلك، وخُذِلَ ـ فنعوذ بالله من الخذلان، والهلاك، والحرمان ـ. ١/٢٣

فإذا كان حالهم ﷺ في الشيء التافه هذا الحالَ، وعاملوه بمعاملة[١] عين اليقين بإخباره ﷺ، فما ظنُّك بهم، فالحقُّ شهدته قلوبُهم، واطمأنت إليه أبشارُهم[٢]، وسكنت إليه جوارحهم.

لقد ظَهرْتَ فلا تخفى على أحدٍ إلا على أَكْمَهٍ[٣] لا يعرفُ القمرا[٤]

= الرسول ﷺ طرحه، فكيف يأخذه؟، فهذا المثال استدلالاً إلى الاستجابة والامتثال والسمع والطاعة أقرب منه إلى اليقين.
قال الإمام النووي في شرح صحيح مسلم (١٤/ ٦٥) معلقاً على هذا الحديث بقوله: (وأما قول صاحب هذا الخاتم حين قالوا له خذه: لا آخذه وقد طرحه رسول الله ﷺ، ففيه المبالغة في امتثال أمر رسول الله ﷺ واجتناب نهيه، وعدم الترخص فيه بالتأويلات الضعيفة).

(١) في (ظ) و(ن): (معاملة).

(٢) أبشارهم: من بشرت الرجل أبشُره إذا أفرحته، وبشِر يبشِر إذا فرح، وأبشر الرجل: فرح. وأصل هذا كله أن بشرة الإنسان تنبسط عند السرور، ومن هذا قولهم: فلان يلقاني ببشر، أي: بوجه منبسط. والأبشار: هو ظاهر جلد الإنسان.
انظر: لسان العرب (٤/ ٦٢)، والقاموس المحيط (١/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣).

(٣) الأكمه: هو الذي يولد أعمى، وفي التنزيل العزيز: ﴿وَتُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ﴾، وأصله من الكمه، وهو العمى الذي يولد به الإنسان. وكَمِهَ بصره بالكسر كمهاً، وهو أكمه؛ إذا اعترته ظلمة تطمس عليه. وقيل: الأكمه: الذي يبصر بالنهار ولايبصر بالليل. وقيل: هو الأعمى الذي لا يبصر فيتحير، ويتردد.
انظر: لسان العرب (١٣/ ٥٣٦ ـ ٥٣٧)، والقاموس المحيط (٤/ ٢٩١ ـ ٢٩٢).

(٤) القائل: ذو الرمة، وهو في ديوانه (ص١١٦٣)، والبيت من بحر البسيط التام، المخبون عروضه وضربه، ووزنه:
مفعلن فَعِلن مستفعلن فَعِلن مستفعلن فاعلن مستفعلن فَعِلن

فصـل (٢)

يجب أن نعتقد[١] أنَّ ما أثبته الله سبحانه في كتبه على لسان رسله ـ صلواتُ الله عليهم وسلامه ـ حقٌّ، وأنَّ جميع ما فيها من [الوجود][٢] والإيجاد الثابتين للإلهيَّة والتنـزيه عن الحدثِ والمحدَثِ وصفاتِهما حقٌّ. وأنَّ الكتاب العزيز المُنـزَّلَ على لسان محمدٍ ﷺ أتى بجميع ما فيها من ذلك وأبين، وأنَّه لا اختلاف بين الكتب، في ذلك، وأنَّه ناسخٌ لجميع الكتب. وأنَّ شريعة محمدٍ ﷺ ناسخةٌ لجميع الشرائعِ.

وأنَّ رسول الله ﷺ وجميعَ النبيين حقٌّ. ويجب أن نعتقدَ[٣] أنَّه يحرم التفرقة بين رسل الله وأنبيائه في التوحيد[٤]. وما أقرّه رسول الله ﷺ، وقاله، وعمل به، أو فُعِلَ بحضرته/ وسكت عليه فهو حقٌّ. ٢٣/ب

وأنَّ العقل [مذكِّرٌ][٥] لذلك لا أمر له ولا نهيَ، ولا تحريم ولا تحليل، بل تصرُّفُه الموافق لكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ في

(١) في (ظ) و(ن): (يُعتقد).
(٢) في (ص) و(ن): (الموجود)، وفي (ظ) ما أثبته.
(٣) في (ظ) و(ن): (يُعتقد).
(٤) كما في قوله تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ ٢٨٥﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وقوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٥٠].
(٥) في (ص): (مركن)، وفي (ظ) و(ن) ما أثبته.

الفروعِ [جائزٌ][١]، وأمَّا في الأصول فلا مدخل له أصلاً ألبتة سوى الوقوفِ عنده[٢].

---

(١) في (ظ) و(ن) وليست في (ص).

(٢) كلام المؤلف رحمه الله هنا موافق لمذهب أهل السنة والجماعة؛ إذ هو متجه إلى ثبوت الأمر والنهي والتحليل والتحريم بالشرع لا بالعقل، وليس متجهاً لثبوت الحسن والقبح في الأفعال.

وأما مسألة التحسين والتقبيح العقليين فقد تنازع الناس فيها على أقوال: ما بين مثبت ونافٍ لها، وذكر النزاع فيها شيخ الإسلام ابن تيمية في: منهاج السنة (١/ ٤٤٨ ـ ٤٥٠)، والرد على المنطقيين (ص٤٢٠ ـ ٤٢١) والفتاوى (٨/ ٤٣١ ـ ٤٣٤)، ودرء التعارض (٩/ ٤٩ ـ ٥٠)، وذكرها ابن النجار الحنبلي في شرح الكوكب المنير (١/ ٣٠١ ـ ٣٠٢)، وبدر الدين الزركشي في البحر المحيط (١/ ١٤٦).

وهم في الجملة على ثلاثة آراء:

(أ) ـ القول بأنهما عقليان، وأنهما يدركان عن طريق العقل، هو قول المعتزلة ومن تابعها، قالوا بإثبات الحسن والقبح العقليين في أفعال الله وأفعال العباد، وأنهما ذاتيان، على خلاف بينهم في جهتهما، وأن الثواب والعقاب يعرف ويدرك بالعقل قبل الشرع، وبالتالي قالوا بالوجوب العقلي على الله، وأن ما حسن وقبح من العباد حسن وقبح من الله.

انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٥٦٤ ـ ٥٦٥)، والمحيط بالتكليف (ص٢٤٣)، والمختصر في أصول الدين للقاضي عبد الجبار (١/ ٢٣٤) ضمن كتاب: رسائل في العدل والتوحيد، والمعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري (١/ ٣٣٦ ـ ٣٤٢)، مناهج الأدلة لابن رشد (ص٩٠ ـ ٩١)، والمعتزلة لزهدي جار الله (ص١٠٨)، والمعتزلة وأصولهم الخمسة للمعتق (ص١٦٣).

(ب) ـ القول بأنهما شرعيان لا عقليان، وأن الحسن والقبح يثبتان بالشرع لا بالعقل، هو قول النفاة من الأشاعرة ومن تبعهم كابن حزم، فالحسن والقبح بمعنى كون الفعل يتعلق به المدح أو الذم عاجلاً، والثواب والعقاب آجلاً، نفوا أن يكون بهذا المعنى عقلياً.

قال الباقلاني في الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به (ص٤٩ ـ ٥٠): وجميع قواعد الشرع تدل على أن الحسن: ما حسنه الشرع وجوّزه وسوّغه، =

فما أثبته سبحانه لنفسه في كتابه وعلى[1] لسان رسوله ﷺ أثبتناه، وما نفاه نفيناه، وما سكت عنه سكتنا عنه، وما ذكره ﷻ في الكتاب العزيز وعلى لسان نبيه[2] محمدٍ ﷺ مُفرقاً ذكرناه مفرقاً، وما ذكره مجموعاً ذكرناه مجموعاً. فإن نفى نافٍ جميعَ ذلك نفياً أدَّى إلى تعطيلها[3]، ونفي الحقائق الشرعية الثابتة عن الله تعالى ورسوله ﷺ

= والقبيح: ما قبحه الشرع وحرمه، ومنع منه، لا من حيث الصورة.

وانظر: اللمع لأبي الحسن الأشعري (ص١١٥ ـ ١١٦)، والإرشاد للجويني (ص٢٢٨)، والاقتصاد للغزالي (ص١٠٥)، والأربعين للرازي (١/ ٣٤٦)، والمواقف للإيجي (ص٣٢٣)، وشرح المقاصد للتفتازاني (٤/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣)، ومحصل أفكار المتقدمين والمتأخرين للرازي (ص٢٠٢)، والفصل لابن حزم (٣/ ١٣٧)، وابن حزم وموقفه من الإلهيات للحمد (ص٤٣٨).

(ج) ـ أما أهل السنة والجماعة فقالوا بالتحسين والتقبيح العقليين خلافاً للنفاة، وأن بعض الأشياء حسنة في نفسها، وبعض الأشياء قبيحة في نفسها، ولكن لا يوجبون شيئاً على المكلف قبل ورود الشرع، والثواب والعقاب عندهم متوقف على بعثة الرسل خلافاً للمعتزلة، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

انظر: مفتاح دار السعادة لابن القيم (ص٣٤٦)، وكذلك مدارج السالكين (١/ ٢٢٧ ـ ٢٤٤)، والفتاوى (٨/ ٤٣٤ ـ ٤٣٦)، والرد على المنطقيين (ص٤٢٢ ـ ٤٣٠)، والحكمة والتعليل للمدخلي (ص٨٩ ـ ٩١).

(١) في (ظ): (على) بدون واو.

(٢) (نبيه) ليست في (ظ) و(ن).

(٣) **التعطيل**: **لغة**: الخلو والفراغ والترك، قال تعالى: ﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾ [الحج: ٤٥]، **أي**: فارغة ومتروكة وخالية، **والمرأة العطلى**: الخالية من الحلي، كما في لسان العرب (١١/ ٤٥٣)، والصحاح (ص١٧٦٧). قال الراغب: (ويقال لمن يجعل العالم بزعمه فارغاً عن صانع أتقنه وزينه معطل) المفردات (ص٥٧٢).

والمراد بالتعطيل هنا: نفي وإنكار الأسماء والصفات عن الله ﷻ، سواء كان ذلك كلياً أو جزئياً، ولذلك فقد سمى السلف نفاة ذلك معطلة؛ لأن حقيقة قولهم تعطيل ذات الله. =

وجب ذكرها وبيانها[١] مجموعةً ومبينةً، للردِّ عليه، وعدم الكتمان المتوعد عليه بالنار الملعون متعاطيه، وما أرسل الله الرسلَ، وجعل العلماءَ ورثتهم؛ إلا لهذا، والله يعلم المفسد من المصلح.

= انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٣٢٦)، (١٣/ ١٧٧)، ودرء التعارض (٥/ ٤) وما بعدها.

(١) في (ظ) و(ن): (وإبيانها).

فصل (٣)

الوجود الذاتيُّ ثابتٌ له سبحانه، والصفات ثابتةٌ له ﷻ [أزلاً][(١)] أبداً. ووجود المخلوقين وصفاتهم منفيٌّ عنه سبحانه. فهو سبحانه قديمٌ أزليٌّ[(٢)] دائمٌ سرمديٌّ[(٣)]، ....

(١) في (ظ) و (ن) وليست في (ص).

(٢) **الفرق بين القديم والأزلي**: هو أن الأزل أعم من حيث الإطلاق، والقدم أخص من حيث الإطلاق.

قال السفاريني في لوامع الأنوار (١/ ٣٨): (القديم أخص من الأزلي؛ لأن القديم موجود لا ابتداء لوجوده، والأزلي ما لا ابتداء له وجودياً كان أو عدمياً، فكل قديم أزلي ولا عكس)، وقال في (ص٣٩) مبيناً فرقاً آخر وهو: (أن القديم يستحيل أن يلحقه تغير أو زوال بخلاف الأزلي؛ الذي ليس بقديم كقدم الحوادث المنقطع بوجودها). وانظر الفرق بينهما في: رحلة الحج إلى بيت الله الحرام للشنقيطي (ص٧٢).

وإطلاق القديم والأزلي على الله باعتبار أنهما من أسمائه لا يصح؛ لأنه لم يرد فيهما دليل، أما إذا أُطلقا من باب الإخبار فإنه يصح؛ لأن هذا الباب أوسع من باب الأسماء والصفات.

انظر: مجموع الفتاوى (١/ ٢٤٥)، (١٧/ ١٦٨)، وبدائع الفوائد (٣/ ١٦٣)، وشرح العقيدة السفارينية لابن مانع (ص٧ ـ ٨).

(٣) سرمدي: من السرمد، وهو الدائم الذي لا ينقطع، **وقيل هو**: دوام الزمان، اتصاله من ليل أو نهار، **وليل سرمد**: طويل. **انظر**: لسان العرب (٣/ ٢١٢)، وتاج العروس (٥/ ١٥).

أما إطلاق الدائم السرمدي على الله بأنه من أسمائه ﷻ فهذا لا يصح؛ لأن أسماء الله توقيفية، تقف في ثبوتها على النص، ولم يرد دليل يثبت ذلك، أما إطلاقهما على الله =

١/٢٤ والمخلوقون محدَثون[١] دائمون بإدامته، فانون/ بإفنائه، مبعوثون ببعثه، منشورون بنشره.

فإذا ثبت نصاً في الكتاب العزيز والسنة النبويَّة ـ على قائلها أفضل الصلوات[٢] والتسليم ـ أنَّه سبحانه خلق آدم بيده، وأنَّه قال لإبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وأنَّه سبحانه قال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وثبت في الصحيح في محاجَّة آدم وموسى قولُه له: «**خلقك الله بيده**»[٣]، وقال ﷺ حاكياً عن ربّه: «**لا أجعل صالحَ ذريةِ مَنْ خلقتُ بيديَّ كمن قلت له: كن فكان**»[٤]، وقوله ﷺ: «خلق

= من باب الإخبار فإنه يصح، والأكمل أن يقال: (الحي)، بدل: الدائم السرمدي.

(١) في (ظ) و (ن): (حادثون).

(٢) في (ظ) و (ن): (الصلاة).

(٣) أخرجه مسلم في القدر، باب: حجاج آدم وموسى عليهما السلام (٤/ ٢٠٤٣) رقم (٢٦٥٢) من حديث أبي هريرة بلفظه، أثناء حديث محاجّة آدم وموسى عليهما السلام، قال رسول الله ﷺ: «**احتج آدم وموسى عليهما السلام عند ربهما فحجّ آدم موسى، قال موسى: أنت آدم الذي خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وأسجد لك ملائكته وأسكنك في جنته...**» الحديث.

(٤) أخرجه الطبراني في الكبير كما في مجمع الزوائد (١/ ٢٥٤)، وفي الأوسط (٦/ ١٩٦) رقم (٦١٧٣) من حديث عبد الله بن عمرو بنحوه أثناء حديث طويل عن النبي ﷺ قال: «**إن الملائكة قالت: يا ربنا أعطيت بني آدم الدنيا يأكلون فيها ويشربون ويلبسون، ونحن نسبح بحمدك ولا نأكل ولا نلهو، فكما جعلت لهم الدنيا فاجعل لنا الآخرة، فقال: لا أجعل صالح ذرية من خلقت بيدي كمن قلت له: كن فكان**».
قال الهيثمي في المجمع (١/ ٢٥٤): (وفيه إبراهيم بن عبد الله بن خالد المصيصي، وهو كذاب متروك، وفي سند الأوسط طلحة بن يزيد، وهو كذاب أيضاً).
وأخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (٢/ ٤٦٩)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ١٢١ رقم ٦٨٨)، وفي شعب الإيمان (١/ ١٧٢ رقم ١٤٩) من طريق عروة بن رويم، عن الأنصاري: أن النبي ﷺ قال: ... فذكره بنحوه.
قال البيهقي في الشعب (١/ ١٧٢): (في ثبوته نظر). =

الله الفردوس بيده، وخلق جنَّة عدنٍ بيده، وكتب التوراة لموسى بيده»[1]، وغير ذلك من الأخبار، وجب علينا اعتقاد أنَّ ذلك حقٌّ،

= والأنصاري هذا لا يُدرى من هو، وفي بعض طرقه عند البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ١٢٢ رقم ٦٨٩): جابر بن عبد الله الأنصاري.
وذكره شارح الطحاوية عن عبد الله بن عمر، وقال: أخرجه الطبراني وأخرجه عبد الله بن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل عن عروة بن رويم، إلا أن الشارح أعلهما سنداً ومتناً. انظر: شرح العقيدة الطحاوية بتخريج الألباني (ص٣٤٢ ـ ٣٤٣)، وتعقبه أحمد شاكر في إعلاله طريق عبد الله بن الإمام أحمد، فقال بعد أن ذكره بإسناده عن عروة بن رويم يقول: أخبرني الأنصاري عن النبي ﷺ. قال: «فهذا إسناد ظاهر الصحة أيضاً، وإن لم أستطع أن أجزم بذلك؛ لأن عروة بن رويم لم يصرح فيه بأن الأنصاري الذي حدثه به صحابي، فجهالة الصحابي لا تضر، وهو يروي عن أنس بن مالك الأنصاري؛ فإن يكنه يكن الإسناد صحيحاً، وهذا محتمل جداً، وإن كنت لا أقطع به». انظر: شرح العقيدة الطحاوية بتخريج أحمد شاكر (ص٢٤١ ـ ٢٤٢).
وأخرجه الدارمي في نقضه على بشر المريسي (١/ ٢٥٦ ـ ٢٥٧) عن عبد الله بن عمرو، وصحح الذهبي إسناد الدارمي كما في العلو (ص٨٢)، وصححه ابن تيمية في السبعينية (ص٢٢٤)، وجزم بصحته ابن القيم كما في مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٣٣٤).

(١) رواه البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٤٧) مرسلاً عن عبد الله بن الحارث، عن أبيه قال: قال النبي ﷺ: «**إن الله ﷻ خلق ثلاثة أشياء بيده: خلق آدم بيده، وكتب التوراة بيده، وغرس الفردوس بيده، ثم قال: وعزتي لا يسكنها مدمن خمرٍ، ولا ديوث**»، ورواه أبو نعيم في صفة الجنة برقم (١٢٣)، وورد موقوفاً عن ابن عمر في المستدرك للحاكم (٢/ ٣١٩) وصححه، ووافقه الذهبي، وورد موقوفاً عن جابر في مصنف ابن أبي شيبة (١٣/ ٩٦)، والسنة لعبد الله بن أحمد برقم (٥٧٠)، كما ورد هذا الحديث في كتب الحديث على ثلاثة أطراف:
أما الطرف الأول، وهو قوله: «خلق الله الفردوس بيده»، فأخرجه ابن منده في الرد على الجهمية رقم (٥١)، وتمّام في الفوائد (٢/ ٧٥) رقم (١١٨١)، وأبو نعيم في الحلية (٣/ ٩٤ ـ ٩٥)، وأبو إسماعيل الهروي في الأربعين في دلائل التوحيد رقم =

وحَرُم علينا أن نقول: إنَّ الله تعالى خاطبنا بما نفهمه، ولا نفهم اليد إلا

= (٢٣)، والديلمي في مسند الفردوس كما في الضعيفة للألباني (٤/ ٢٠٩) من حديث أنس بلفظ: «إن الله تعالى بنى الفردوس بيده، وحظرها على كل مشرك ومدمن خمر».

وضعفه الألباني كما في الضعيفة (٤/ ٢٠٩) رقم (١٧١٩).

وأما الطرف الثاني، وهو قوله: «خلق جنة عدن بيده»، فأخرجه ابن عدي في الكامل (٥/ ١٨٣٧) في ترجمة علي بن عاصم، والحاكم في المستدرك (٢/ ٣٩٢)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ١٢٤) رقم (٦٩١)، والخطيب في تاريخه (١٠/ ١١٨) من حديث أنس بلفظ: «خلق الله جنة عدن وغرس أشجارها بيده، فقال لها: تكلمي، فقالت: قد أفلح المؤمنون». قال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه)، وتعقبه الذهبي بقوله: (بل ضعيف).

ورواه الطبراني في الكبير (١٢/ ١٤٧) رقم (١٢٧٢٣)، وفي الأوسط (٥/ ٣٤٩) رقم (٥٥١٨) من حديث ابن عباس بنحوه.

وضعفه الألباني كما في السلسلة الضعيفة (٣/ ٤٤٣) رقم (١٢٨٤).

وأما الطرف الثالث، وهو قوله: «وكتب التوراة لموسى بيده».

أخرجه الدارقطني في الصفات رقم (٢٨)، وأبو نعيم في صفة الجنة (١/ ٤٨) رقم (٢٣)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ١٢٥) رقم (٦٩٢) من طريق عبد الله بن عبد الله بن الحارث، عن أبيه عبد الله بن الحارث بن نوفل بلفظ: «خلق الله ﷻ ثلاثة أشياء بيده، خلق آدم بيده، وكتب التوراة بيده، وغرس الفردوس بيده»، قال البيهقي: (هذا مرسل).

قلت: لأن عبد الله بن الحارث تابعي، وليست له صحبة كما في جامع التحصيل (ص٢٠٨)، ثم إن الإسناد إليه ضعيف.

وكتابة الله تعالى التوراة لموسى ﵇ بيده، وردت فيها أحاديث صحيحة، منها: حديث محاجة آدم وموسى ﵉ وفيه: «وخط لك بيده»، يعني: التوراة، أخرجه البخاري في القدر، باب: تحاجّ آدم وموسى عند الله (١١/ ٥٠٥) رقم (٦٦١٤)، ومسلم في القدر أيضاً، باب: حجاج آدم وموسى ﵉ (٤/ ٢٠٤٢) رقم (٢٦٥٢) من حديث أبي هريرة مطولاً، وفيه: «...وخط لك بيده...»، يعني: التوراة.

ذاتَ الكفِّ والأصابع، فنشبِّهه بخلقه، فيفضي[(١)] إلى التجسيم، تبارك الله وتعالى عمَّا يقول الظالمون علوّاً كبيراً[(٢)]، أو نقولَ: المراد النعمتين أو القوتين؛ لأنَّه تعذر حمله على اليد التي نفهمها، فتعيَّن حمله[(٣)] على ذلك؛ خوفاً من التشبيه[(٤)]، وهذا تحريفٌ؛ لما فيه من التعطيل، كيف والإجماع على أنَّ الصفاتِ توقيفيةٌ، ولم يثبت [دليلٌ][(٥)] بالمراد على ما تأوَّلوه[(٦)]،

(١) في (ظ) و (ن): (فيؤدي).

(٢) يريد المؤلف ﷺ بكلامه هذا الرد على الممثلة الذين يقولون: إن الله تعالى خاطبنا بما نعقل، ولا نعقل من صفاته سوى ما هو مماثل لصفات خلقه، لا نفي حقيقة اليد والكف والأصابع؛ لإثباته صفات الله تعالى على التفصيل، كما سيأتي.

(٣) في (ظ) و (ن): (تأويله) بدل (حمله).

(٤) التشبيه: إقامة شيء مقام شيء لصفة جامعة بينهما ذاتية أو معنوية. والتشبيه المنفي عن الله هو ما كان وصفه بشيء من خصائص المخلوقين؛ بأن يجعل شيئاً من صفاته مشبهاً لصفات المخلوقين، أو العكس بأن يجعل صفة من صفات المخلوقين مشبهة لصفة من صفات الله تعالى، فالأول كقول أهل البدع: لله يد كأيدينا، والثاني كقول النصارى في عيسى، حيث شبهوه بالخالق تعالى، فعبدوه.
انظر: التعريفات للجرجاني (ص٨١)، منهاج السنة (٨/ ٢٩)، درء التعارض (٤/ ٣٢).
والصحيح أن التشبيه ليس هو التمثيل؛ إذ بينهما فرق، فالتشبيه إنما يكون في بعض الأشياء، وقد لا يكون فيها جميعاً، أما التمثيل فإنه يكون في جميع الأشياء، فإذا قلت: هذا مثل هذا، فأنت تقصد أنه مماثل له تماماً، لكن إذا قلت: هذا يشبه هذا، فأنت تقصد أن بينهما شبها وبينهما أيضاً فرقاً.
انظر: بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٧٦)، والصفدية (١/ ١٠١).

(٥) في (ص): (ذلك)، وفي (ظ) و (ن) ما أثبته.

(٦) **التأويل في اللغة**: مصدر من التفعيل من آل يؤول بمعنى الإصلاح، وقيل: هو تفسير الكلام، ورجوع الشيء إلى أصله، ورد الحكم إلى أهله، لسان العرب (١١/ ٣٢).
أما التأويل اصطلاحاً فله ثلاثة معان:
الأول: بمعنى الحقيقة التي يؤول إليها الشيء، فتأويل صفات الله أي حقيقة صفات =

٢٤/ب وهو فعل المعتزلةِ(١) والجهميّة(٢)، أعاذنا الله من ذلك/ .

= الله، وتأويل الرؤيا، أي: حقيقة الرؤيا، كما أخبر الله عن يوسف عليه الصلاة والسلام أنه قال: ﴿يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَٰيَ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَعَلَهَا رَبِّي حَقّٗا﴾ [يوسف: ١٠٠].
الثاني: بمعنى التفسير والبيان، فيقول القائل: تأويل الآية كذا، أي: تفسيرها وبيانها كذا، وهذا منهج الإمام محمد بن جرير الطبري في تفسيره.
الثالث: بمعنى صرف اللفظ من الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به. وهذا النوع الثالث هو المشتهر عند كثير من أهل أصول الفقه وغيرهم؛ فإن كان الدليل المقترن به صحيحاً، والصارف عن المعنى الراجح إلى المرجوح صحيحاً، ففي هذه الحالة يكون التأويل صحيحاً. أما إذا كان التأويل لغير دليل، أو كان مخالفاً للدليل، فهذا هو التأويل الباطل الذي قصده المؤلف، وهو الذي يعنيه المتكلمون بأنه: صرف اللفظ عن ظاهره وحقيقته إلى مجازه وما يخالف ظاهره.
انظر: التدمرية (ص٩١)، ودرء التعارض (١/ ١٤)، (٥/ ٢٣٤)، ومجموع الفتاوى (٤/ ٦٨)، (١٣/ ٣٨٢)، والصواعق المرسلة (١/ ١٧٧).
والمؤوِّلة: لهم في مذهب التأويل طريقان:
الأولى: أن ما يفضي إلى التجسيم والحدوث ـ على حد زعمهم ـ أولوا معناه، ولم يثبتوه لله ﷻ كالاستواء، والكلام، واليد، والكف، والأصابع، والقدم، والساق، وغيرها من صفات الذات والأفعال. والثانية: تأويل ما لا يدل على إثباته العقل.
انظر: توضيح المقاصد لابن عيسى (٢/ ٥٥)، وشرح القصيدة النونية للهرّاس (١/ ٣٤١).

(١) **المعتزلة**: هم أتباع واصل بن عطاء الغزال وعمرو بن عبيد، سموا بذلك لاعتزالهم الحسن البصري لما اختلفوا معه في حكم مرتكب الكبيرة، فاعتزلوا عن مجلسه في المسجد، ومذهبهم في الجملة يقوم على **الأصول الخمسة**، **وهي**: العدل، والتوحيد، والمنزلة بين المنزلتين، وإنفاذ الوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد ستروا تحت كل واحد منها جملة من المعاني الباطلة؛ التي تخالف مفهومها الشرعي.
انظر: الفرق بين الفرق (ص١١٤)، والملل والنحل للشهرستاني (١/ ٤٣)، والملل والنحل للبغدادي (ص٨٢)، ومقالات الإسلاميين (ص١٥٥)، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص٣٣).

(٢) **الجهمية**: هم أتباع جهم بن صفوان؛ الذي قتله سلم بن أحوز سنة ١٢٨هـ، وهم =

فتعيَّن القول بتنزيه الباري ﷻ عن التشبيه والتعطيل، [وعدم][١] التحريف[٢] والتكييف والتمثيل، والأخذ بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] منّاً من الله ﷻ بالتفهيم والتعريف لسلوك التوحيد والتنزيه[٣]، وكذا القول في جميع ما ثبت من ذلك، والله يعلم المفسد من المصلح.

= ينفون عن الله جميع الأسماء والصفات، ويقولون بالجبر في القدر، وهم من غالية المرجئة في الإيمان، إذ الإيمان عند جهم هو مجرد المعرفة، وقد أجمع السلف على تكفيرهم.

انظر: مقالات الإسلاميين (ص٢٧٩)، والفرق بين الفرق (ص٢١١)، والملل والنحل للشهرستاني (١/ ٨٦)، والملل والنحل للبغدادي (ص١٤٥)، والبرهان في معرفة عقائد أهل الأديان (ص٣٤).

(١) في (ص): (بكسف)، وفي (ظ) و (ن) ما أثبته.

(٢) **التحريف**: هو العدول بالكلام عن وجهه وصوابه إلى غيره، وهو نوعان: تحريف اللفظ وهو تبديله، وتحريف المعنى وهو صرف اللفظ عنه إلى غيره مع بقاء صورة اللفظ، أما الأول ـ تحريف اللفظ ـ فمثاله نصب اسم الجلالة بدل رفعه في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وأما الثاني ـ تحريف المعنى ـ فمثاله قولهم: (استوى) في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، بمعنى: استولى.

انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ١٦٥)، والصواعق المرسلة (١/ ٢١٥)، (١/ ٣٥٨)، وشرح العقيدة الواسطية لمحمد خليل الهراس (ص٦٦)، ومعارج القبول (١/ ٢٩٠).

(٣) من قوله: (أو نقول: المراد النعمتين أو القوتين) وإلى قوله: (لسلوك التوحيد والتنزيه) نقله المؤلف بتصرف من عقيدة السلف للصابوني (ص١٦١ ـ ١٦٤).

فصـل (٤)

البـاري ﷻ منـزَّهٌ عـن أن يـجـب عـلـيـه شـيءٌ أو يـلـزمـه لازم، والمخلوقون مكلَّفون، فيجب عليهم الواجب، ويلزمهم اللازم. فهو سبحانه منـزَّه عن صفات المخلوقين. فإذا نطق الكتاب العزيز ووردت الأخبار الصحيحة بإثبات السمع، والبصر، والعين، والوجه، والعلم، والقوة، والقدرة[١]، والعظمة، والمشيئة، والإرادة، والقول والكلام، والرضا، والسخط، والحبِّ، والبغض، والفرح، والضحك، وجب اعتقاد حقيقته من غير تشبيهٍ لشيءٍ من ذلك بصفات المربوبين المخلوقين، والانتهاءُ إلى ما قاله الله سبحانه ورسوله ﷺ من غير إضافةٍ، ولا زيادةٍ عليه، ولا تكييف[٢]، ولا تشبيه، ولا تحريف، ولا تبديل، ولا تغيير، ولا إزالةِ لفظٍ عمَّا تعرفه العرب وتضعه عليه، والإمساكُ عمَّا سوى ذلك[٣].

---

(١) في (ظ) و (ن): [والعزَّة] وليست في (ص).

(٢) في (ظ) و (ن): [له] وليست في (ص).

(٣) من قـوله: (فإذا نطق الكتاب العزيز) وإلى نهاية الفصـل نقله المؤلف بتصرف من: عقيـدة السـلف (ص١٦٥).

فصـل (٥)

رؤية الباري ﷻ في دار السلام واجبةُ الإيمان بها من غير/ اعتبارِ بوهم[١]، ولا تأويلٍ[٢] بفهم[٣]، ولا إحاطةٍ ولا كيفية، إذ تأويلُها وتأويلُ كلِّ معنىً يضافُ إلى الربوبية؛ [تركُه، ولزومُ][٤] التسليم، وهو دين المرسلين، إذ التنـزيه نفي التشبيه؛ لانفراده ﷻ بوصف الوحدانية والفردانية، لا يشاركه فيه أحدٌ من البريَّة؛ لتعاليه سبحانه[٥] عن ٢٥/أ

---

(١) قال شارح الطحاوية في معنى الوهم: (أي توهم أن الله تعالى يُرى على صفة كذا، فيتوهم تشبيهاً، ثم بعد هذا التوهم إن أثبت ما توهمه من الوصف فهو مشبه، وإن نفى الرؤية من أصلها لأجل ذلك التوهم فهو جاحد معطل، بل الواجب دفعُ ذلك الوهم وحده، ولا يعم بنفيه الحق والباطل، فينفيهما رداً على من أثبت الباطل، بل الواجب رد الباطل، وإثبات الحق). شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٢٥٠).

(٢) في (ظ) و (ن): (أو تأويل).

(٣) قال شارح الطحاوية في معنى (أو تأولها بفهم): (أي: ادعى أنه فهم لها تأويلاً يخالف ظاهرها، وما يفهمه كل عربي من معناها، فإنه قد صار اصطلاح المتأخرين في معنى التأويل: أنه صرف اللفظ عن ظاهره، وبهذا تسلط المحرفون على النصوص، وقالوا: نحن نؤول ما يخالف قولنا، فسموا التحريف تأويلاً، تزييناً له، وزخرفة ليقبل). شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٢٥١).

(٤) في (ص): (وتركة لزوم)، وفي (ظ) و(ن) ما أثبته.

(٥) من بداية هذا الفصل وإلى قوله: (لتعاليه سبحانه) نقله المؤلف بتصرف يسير من متن العقيدة الطحاوية (ص١٠).

الحدود، والغايات، والأركان، والأعضاء، والأدوات، ولا تحويه[١] الجهات الست كسائر المبتدعات[٢].

والمعراجُ حقٌّ، وقد أُسري بالنبي ﷺ وعُرج بشخصه في اليقظة إلى السماء، ثم إلى حيث شاء الله من العُلا، وأكرمه سبحانه[٣] بما شاء، وأوحى إليه ما أوحى[٤].

---

(١) في متن العقيدة الطحاوية: (لا تحويه) بدون واو.

(٢) قوله: (لتعاليه عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات، ولا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات)؛ هذه العبارة ألفاظها مجملة، لم يرد فيها نص بالإثبات أو النفي، وبالتالي فإن منهج السلف فيها هو التفصيل من حيث المعنى، فإن كان حقاً قبل، وعبر عنه باللفظ الشرعي وإن كان باطلاً رد.
قال ابن أبي العز في شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٢٦١) معلقاً على هذه العبارة: (فالواجب أن ينظر في هذا الباب، أعني باب الصفات، فما أثبته الله ورسوله أثبتناه، وما نفاه الله ورسوله نفيناه، والألفاظ التي ورد بها النص يعتصم بها في الإثبات والنفي، فنثبت ما أثبته الله ورسوله من الألفاظ والمعاني، وننفي ما نفته نصوصها من الألفاظ والمعاني.
وأما الألفاظ التي لم يرد نفيها ولا إثباتها، لا تطلق حتى ينظر في مقصود قائلها، فإن كان معنى صحيحاً، قبل، لكن ينبغي التعبير بألفاظ النصوص دون الألفاظ المجملة إلا عند الحاجة).
وقال ابن مانع في حاشيته على عقيدة الطحاوي (ص١١) معلقاً على هذه الألفاظ: (ولكن هذه الكلمات مجملة مبهمة، وليست من الألفاظ المتعارفة عند أهل السنة والجماعة، والرد عليهم بنصوص الكتاب والسنة أحق وأولى من ذكر ألفاظ توهم خلاف الصواب، ففي قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] رد على المشبهة والمعطلة، فلا ينبغي لطالب الحق الالتفات إلى مثل هذه الألفاظ، ولا التعويل عليها).

(٣) في متن العقيدة الطحاوية: (وأكرمه الله بما شاء).

(٤) نقله المؤلف بالنص من متن العقيدة الطحاوية (ص١٠ ـ ١١).

والعرشُ والكرسيُّ حقٌّ، والله ﷻ مستغنٍ عن العرش فما[١] دونه، محيطٌ بكلِّ شيء، وأعجز سبحانه خلقَه عن الإحاطة.

واتخذ الله إبراهيم خليلاً، وكلَّم موسى تكليماً، إيماناً وتصديقاً وتسليماً[٢]؛ إذ له سبحانه أن يكرم من يشاء بما يشاء.

ورؤية الباري ﷻ في الدنيا في المنام جائزةٌ للأنبياء وغيرهم، وهي صحيحةٌ[٣]، نقل اتفاقَ العلماء عليه القاضي عياض[٤][٥] رحمه الله

---

(١) في (ظ) و(ن): (وما).

(٢) من قوله: (والعرش والكرسي حق) وإلى (إيماناً وتصديقاً وتسليماً) نقله المؤلف بتصرف من متن العقيدة الطحاوية (ص١٣).

(٣) رؤية الله في المنام جائزة في الدنيا للأنبياء وغيرهم من المؤمنين كما ذكرها المؤلف، وهذه الرؤيا تكون بحسب ما يقوم بقلب المؤمن من الإيمان، (ولا يجوز أن يعتقد أن الله في نفسه، مثل ما رأى في المنام، فإن سائر ما يرى في المنام لا يجب أن يكون مماثلاً، ولكن لابد أن تكون الصورة التي رآه فيها مناسبة ومشابهة لاعتقاده بربه، فإن كان إيمانه واعتقاده مطابقاً أتى من الصور وسمع من الكلام ما يناسب ذلك، وإلا كان بالعكس) كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (١/ ٧٣).

وقال أيضاً في الوصية الكبرى ضمن الفتاوى (٣/ ٣٩٠): (وقد يرى المؤمن ربه في المنام في صور متنوعة على قدر إيمانه ويقينه؛ فإذا كان إيمانه صحيحاً لم يره إلا في صورة حسنة، وإذا كان في إيمانه نقص رأى ما يشبه إيمانه)، وانظر رؤية الله تعالى وتحقيق الكلام فيها لأحمد آل حمد (ص١٧٥).

(٤) هو العلامة القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي الأندلسي ثم السبتي المالكي. ولد سنة ٤٧٦هـ، وتبحر في جميع العلوم، وجمع وألف وسارت بتصانيفه الركبان، واشتهر اسمه في الآفاق ومن تصانيفه: الإكمال في شرح صحيح مسلم، ومشارق الأنوار، وترتيب المدارك، والشفا بتعريف حقوق المصطفى، توفي سنة ٥٤٤هـ. انظر: الديباج المذهب لابن فرحون (ص٢٧٠)، وشجرة النور الزكية لمخلوف (ص١٤٠)، وسير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢١٢).

(٥) انظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض (٧/ ٢٢٠).

قال: ([ولو][١] رآه[٢] الإنسان على صفةٍ [لا تليق][٣]بجلاله من صفات الأجسام؛ لأنَّ ذلك المرئيَّ غيرُ ذات الله تعالى[٤]؛ إذ لا يجوز عليه سبحانه[٥] التجسيم[٦] ولا اختلاف الأحوال[٧]، بخلاف رؤية النبي ﷺ/[٨][٩]. ٢٥/ب

(١) في (ص): (لو) والصواب ما أثبته من (ظ) و(ن).
(٢) لعل جواب لو الشرطية (لو رآه) هو: (لأن ذلك المرئي غير ذات الله).
(٣) في (ص): (لا يليق)، و في (ظ) و(ن) وإكمال المعلم ما أثبته.
(٤) في إكمال المعلم: (للتحقيق أن ذات المرئي...).
(٥) (سبحانه) ليست في إكمال المعلم.
(٦) لفظ الجسم من الألفاظ المجملة التي يحتاج في إثباتها أو نفيها عن الله تعالى إلى تفصيل؛ من حيث المعنى، مع التوقف في اللفظ، فإن كان المعنى حقاً قبل وعبر عنه باللفظ الشرعي، وإن كان باطلاً رد ـ كما سبق ـ.
وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية أن هذه الرؤيا لا نقص يتعلق بالله ﷻ فيها، وإنما ذلك بحسب حال الرائي، حيث قال في بيان تلبيس الجهمية (١/ ٧٣ ـ ٧٤): (وليس في رؤية الله في المنام نقص ولا عيب يتعلق به ﷻ، وإنما ذلك بحسب حال الرائي وصحة إيمانه وفساده، واستقامة حاله وانحرافه. وقول من يقول ما خطر بالبال أو دار في الخيال فالله بخلافه، ونحو ذلك إذا حمل على مثل هذا كان محملاً صحيحاً، فلا نعتقد أن ما تخيله الإنسان في منامه أو يقظته من الصور أن الله في نفسه مثل ذلك، فإنه ليس هو في نفسه مثل ذلك، بل نفس الجن والملائكة لا يتصورها الإنسان ويتخيلها على حقيقتها، بل هي على خلاف ما يتخيله ويتصوره في منامه ويقظته، وإن كان ما رآه مناسباً مشابهاً لها؛ فالله تعالى أجل وأعظم).
(٧) في إكمال المعلم: (ولا اختلافٌ في الحالات).
(٨) قال القاضي عياض في الإكمال: (بخلاف رؤية النبي ﷺ في النوم، فكانت رؤيته تعالى في النوم من أنواع الرؤيا من التمثيل والتخيّل).
(٩) نقله المؤلف بالنص من إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض (٧/ ٢٢٠)، وفي نفس الموضع ذكر القاضي عياض اتفاق العلماء على جواز رؤية الله مناماً في الدنيا.

وقال[١] ابن الباقلاني[٢]: (رؤية الله تعالى في المنام خواطر في القلب، وهي دلالاتٌ على أمورٍ مما كان أو يكون كسائر المرئيات[٣][٤]، والله أعلم.

ورؤية النبي ﷺ ربَّه ﷻ في اليقظة بعينيْ رأسه اختلف السلف فيها: فذهب جماعة من الفقهاء والمحدِّثين والمتكلمين إلى منعها، وهو قول عائشة، والمشهور عن ابن مسعود، وأبي هريرة قالوا: إنَّما رأى جبريل[٥].

---

(١) في (ظ) و (ن): (قال).

(٢) هو القاضي أبوبكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن قاسم البصري ثم البغدادي، ابن الباقلاني، صاحب التصانيف، وكان يضرب بفهمه وذكائه المثل، وهو من أعلام المذهب الأشعري، توفي سنة ٤٠٣هـ.
انظر: ترتيب المدارك (٢/ ٥٨٥)، والديباج المذهب (ص٣٦٣)، وشجرة النور الزكية (ص٩٢).

(٣) **في إكمال المعلم**: (قال القاضي أبو بكر: رؤية الله تعالى في النوم أوهام وخواطر في القلب بأمثال لا تليق به بالحقيقة، ويتعالى سبحانه عنها، وهي دلالات الرائي على أمور مما كان أو يكون كسائر المرئيات).

(٤) نقله المؤلف من إكمال المعلم للقاضي عياض (٧/ ٢٢٠).

(٥) قول المؤلّف في الرؤية: (وهو قول عائشة، والمشهور عن ابن مسعود، وأبي هريرة قالوا: إنما رأى جبريل)، وتخريجه على النحو الآتي:
أ ـ أما قول عائشة، فأخرجه مسلم في الإيمان، باب معنى قول الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ (١/ ١٥٩) رقم (١٧٧) من طريق مسروق عن عائشة قالت: (من زعم أن محمداً رأى ربّه فقد أعظم على الله الفرية) فقال لها مسروق: ألم يقل الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ بِٱلْأُفُقِ ٱلْمُبِينِ﴾، وقال: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾، فقالت: أنا أوّل هذه الأمة سأل عن ذلك رسول الله ﷺ فقال: «**إنما هو جبريل**».
ب ـ وأما قول ابن مسعود، فأخرجه مسلم أيضاً في الإيمان، باب في ذكر سدرة المنتهى (١/ ١٥٨) رقم (١٧٤) من طريق زرّ بن حبيش، عن عبد الله قال: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾ قال: رأى جبريل.

=

وعن ابن عباس: رأى ربَّه بعينيه[١]، وهو محكيٌّ عن جماعة من الصحابة والتابعين.

وقال عطاء[٢]: رآه بقلبه[٣]. وقال أبو العالية[٤]: رآه بفؤاده مرتين[٥]. وروي عن ابن عباس من طرق قال: (إنَّ الله تعالى اختصَّ

= وأصرح من ذلك ما رواه النسائي كما في الفتح (٨/ ٦٠٩) من طريق عبد الرحمن بن يزيد، عن ابن مسعود قال: (أبصر جبريل، ولم يبصر ربّه).

ج ـ وأما قول أبي هريرة، فأخرجه مسلم أيضاً في الإيمان، باب معنى قول الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ (١/ ١٥٨) رقم (١٧٥) قال: (رأى جبريل).

(١) قال الحافظ ابن كثير في تفسيره (٤/ ٣١٨): (ومن روى عنه ـ أي ابن عبّاس ـ أنه رآه بالبصر فقد أغرب، فإنّه لا يصح في ذلك شيء عن الصحابة ﷺ).
والصحيح عن ابن عباس ـ كما سيأتي ـ أنه قال: (رآه بقلبه).

(٢) هو أبو محمد عطاء بن أبي رباح أسلم القرشي مولاهم، المكي الأسود، مفتي أهل مكة ومحدثهم، ولد في خلافة عثمان، وقيل: في خلافة عمر. وكان أسود مفلفلاً فصيحاً كثير العلم، قال أبو حنيفة: ما رأيت أحداً أفضل من عطاء. وقال ابن عباس: يا أهل مكة تجتمعون علي وعندكم عطاء؟. مات في رمضان سنة ١١٤هـ على الأصح، وقيل: سنة ١١٥هـ بمكة.
انظر: الطبقات الكبرى (٦/ ٢٠)، وتهذيب الكمال للمزي (٢٠/ ٦٩)، وطبقات علماء الحديث (١/ ١٧١).

(٣) قول المؤلّف: (وقال عطاء: رآه بقلبه)، نقله المؤلف بتصرف من الشفا للقاضي عياض (١/ ٢٥٨) حيث قال: (وروى عطاء عنه ـ أي: ابن عباس ـ أنه رآه بقلبه).
وهذا الأثر أخرجه مسلم في الإيمان، باب قول الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ (١/ ١٥٨) رقم (١٧٦) من طريق عطاء، عن ابن عباس بلفظه.

(٤) هو رفيع بن مهران البصري، أبو العالية الرياحي، الفقيه المقرئ، مولى امرأة من بني رياح ـ بطن من تميم ـ قال أبو بكر بن أبي داود: ليس أحد بعد الصحابة أعلم بالقرآن من أبي العالية، ثم سعيد بن جبير. مات سنة ٩٣هـ على الصحيح، وقيل سنة ٩٠هـ.
انظر: طبقات علماء الحديث (١/ ١٢٤)، وتهذيب الكمال للمزي (٩/ ٢١٤)، والطبقات الكبرى (٧/ ٧٩).

(٥) قوله: (وقال أبو العالية: رآه بفؤاده مرتين)، نقله المؤلّف عن القاضي عياض في =

موسى بالكلام، وإبراهيم بالخلة، ومحمداً بالرؤية)[١]، وحجته قوله تعالى: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ ۝١١ أَفَتُمَٰرُونَهُۥ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ ۝١٢ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ [النجم: ١١ ـ ١٣].

[قال][٢] الماورديُّ[٣]: (قيل: إن الله قسم كلامه ورؤيته بين موسى ومحمد، فرآه محمد مرتين، وكلَّم[٤] موسى مرتين)[٥].

وهذا الاختلاف عند أئمة الشرع، قال القاضي عياض رحمه الله:

= الشفا (١/ ٢٨٥) بتصرّف، حيث قال: (وعن أبي العالية، عنه ـ أي: ابن عبّاس ـ: رآه بفؤاده مرتين).
وهذا الأثر أخرجه مسلم في الإيمان، باب قول الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ (١/ ١٥٨) رقم (١٧٦)، (٢٨٥) من طريق أبي العالية، عن ابن عباس قال: (رآه بفؤاده مرتين).

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١/ ١٨٩) رقم (٤٣٦)، وعبد الله بن أحمد في السنة (١/ ٢٩٨) رقم (٥٧٧) وابن خزيمة في التوحيد (ص١٩٩)، والآجري في الشريعة (٣/ ١١١٤) رقم (٦٨٦)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٥٧٥) من حديث ابن عباس بلفظه مع تقديم وتأخير، ولم يذكر الحاكم في حديثه الرؤية، قال الحاكم: (صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه)، ووافقه الذهبي.
وقال الألباني في ظلال الجنة (١/ ١٨٩): (إسناده صحيح موقوفاً).

(٢) في (ص) (وقال)، وفي (ظ) و (ن) ما أثبته.

(٣) هو أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الشافعي مصنف (الحاوي) و(الإقناع) و(أدب الدنيا والدين) وكان إماماً في الفقه والأصول والتفسير، بصيراً بالعربية، ولي قضاء بلاد كثيرة، ثم سكن بغداد، وعاش ستاً وثمانين سنة، ولد سنة ٣٦٤هـ، وتوفي سنة ٤٥٠هـ.
انظر: طبقات فقهاء الشافعية (٢/ ٦٣٦)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٥/ ٢٦٧)، وطبقات الشافعية للأسنوي (٢/ ٢٠٦).

(٤) في (ظ) و (ن): (وكلَّمه).

(٥) من قوله: (ورؤية النبي ﷺ ربه ﷻ في اليقظة) وإلى نهاية قول الماوردي: (وكلم موسى مرتين)، نقله المؤلف بتصرف من الشفا للقاضي عياض (١/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨).

(والحق الذي لا امتراء [فيه][(١)] أنَّ رؤيته تعالى في الدنيا جائزةٌ عقلاً، وليس في العقل ما يُحيلها. والدليل على جوازها في الدنيا سؤال موسى عليه السلام لها، ومحالٌ أن يجهل نبيٌّ على الله ما يجوز وما لا يجوز عليه[(٢)]، بل لم يسل إلَّا جائزاً/ غير مستحيل، ولكنَّ وقوعه ومشاهدته من الغيب الذي لا يعلمه إلا مَنْ [علَّمه][(٣)] الله، فقال له [الله][(٤)]: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] أي: لن تطيق ولا تحتمل رؤيتي، ثم ضرب له مثلاً ممَّا هو أقوى من بنية موسى ﷺ وأثبت وهو الجبل، وكلّ هذا ليس فيه ما يحيل رؤيته في الدنيا، بل فيه جوازها على الجملة، وليس في الشرع دليل قاطعٌ على استحالتها ولا امتناعها؛ إذ كلُّ موجودٍ فرؤيته جائزة غير مستحيلة[(٥)]. ولا حجة لمن استدلَّ على منعها بقوله تعالى: ﴿لَّا

١/٢٦

---

(١) في (ظ) و(ن) والشفا، وليست في (ص).

(٢) في الشفا: (ومحالٌ أن يجهل نبي ما يجوز على الله وما لا يجوز عليه).

(٣) في (ص): (علَّم)، وفي (ظ) و (ن) والشفا ما أثبته.

(٤) في (ظ) و (ن) والشفا، وليست في (ص).

(٥) قوله: (إذ كل موجود فرؤيته جائزة غير مستحيلة) هو دليل عقلي ضعيف على جواز الرؤية، ويلزمه لوازم فاسدة؛ لاتباعه طريقة الوجود المجرد المحض، فمثلاً الهواء موجود لكنه لا يرى، وكذلك الأصوات والروائح موجودة ولكن لا ترى، وبالتالي فلا يصلح أن يكون الوجود المجرد مصححاً للرؤية، إذ المصحح للرؤية أمور وجودية، لا أن كل موجود تصح رؤيته، وهو قول السلف، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (١/ ٣٥٧): (ومعلوم أن الرؤية تتعلق بالموجود دون المعدوم، ومعلوم أنها أمر وجودي محض لا يسيطر فيها أمر عدمي، كالذوق الذي يتضمن استحالة شيء من المذوق، وكالأكل والشرب الذي يتضمن استحالة المأكول والمشروب، ودخوله في مواضع من الآكل والشارب، وذلك لا يكون إلا عن استحالة وخلق. وإذا كانت أمراً وجودياً محضاً ولا تتعلق إلا بموجود، فالمصحح لها الفارق بين ما يمكن رؤيته وما لا يمكن رؤيته: إما أن يكون وجوداً محضاً، أو متضمناً أمراً عدمياً، والثاني باطل؛ لأن العدم لا يكون له تأثير في الوجود المحض، =

تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]؛ لاختلاف التأويلات في الآية، وإذ ليس يقتضي قولُ من قال في الدنيا الاستحالة. وقد استدلَّ بعضهم عليه[1] بهذه الآية نفسها على جواز الرؤية، وعدم استحالتها على الجملة[2] وقد قيل: لا تدركه[3] أبصارُ الكفار، وقيل: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[4] أي[5]: لا تحيط به، وهو قول ابن عباس، وقيل[6]:

= فلا يكون سبباً له، ولا يكون أيضاً شرطاً أو جزءاً من السبب إلا أن يتضمن وجوداً، فيكون ذلك الوجود هو المؤثر في الوجود، ويكون ذلك العدم دليلاً عليه ومستلزماً له ونحو ذلك. وهذا من الأمور البينة عند التأمل)، وقال أيضاً ﷺ في الرسالة الأكملية ضمن الفتاوى (٦/ ١٣٦): (وأكثر مثبتي الرؤية لم يجعلوا مجرد الوجود هو المصحح للرؤية، بل قالوا: إن المقتضي أمور وجودية، لا أن كل موجود تصح رؤيته، وبين الأمرين فرق؛ فإن الثاني يستلزم رؤية كل موجود؛ بخلاف الأول، وإذا كان المصحح للرؤية هي أمور وجودية لا يشترط فيها أمور عدمية، فما كان أحق بالوجود وأبعد عن العدم كان أحق بأن تجوز رؤيته).

وانظر: التدمرية (ص١٥٠)، ومنهاج السنة النبوية (٢/ ٣٣٠)، ودرء التعارض (١/ ٢٤٧)، ورؤية الله تعالى وتحقيق الكلام فيها لأحمد آل حمد (ص١٢٢).

(١) (عليه) ليست في (ظ) و (ن) والشفا.

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في التدمرية (ص٥٩): (وكذلك قوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] إنما نفى الإدراك الذي هو الإحاطة، كما قاله أكثر العلماء. ولم ينف مجرد الرؤية، لأن المعدوم لا يُرى، وليس في كونه لا يُرى مدح، إذ لو كان كذلك لكان المعدوم ممدوحاً، وإنما المدح في كونه لا يُحاط به وإن رُئي، كما أنه لا يحاط به وإن عُلم، فكما أنه إذا عُلم لا يحاط به علماً، فكذلك إذا رُئي لا يحاط به رؤية. فكان في نفي الإدراك من إثبات عظمته ما يكون مدحاً وصفة كمال، وكان ذلك دليلاً على إثبات الرؤية لا على نفيها، لكنه دليل على إثبات الرؤية مع عدم الإحاطة، وهذا هو الحق الذي اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها).

(٣) في (ظ) و (ن): (لا تدركه الأبصار أبصار الكفار).

(٤) في (ظ) و (ن): (لا يدركه).

(٥) (أي) ليست في (ظ) و (ن) والشفا.

(٦) في الشفا: (وقد قيل...).

لا تدركه الأبصار، وإنما يدركه المبصرون[١]. وكلّ هذه التأويلات [لا تقتضي][٢] منعَ الرؤية ولا استحالتها)[٣].

ومنع بعضهم الرؤية في الدنيا، وقال: من نظر إليه سبحانه مات، وعلَّل بعضهم امتناعها لضعف تركيب أهل الدنيا وقواهم، وكونها متغيرةً غرضاً[٤] للآفات والفناء، فلم يكن لهم قوةٌ على الرؤية، وفي الآخرة ليسوا كذلك، فإنَّ قواهم ثابتةٌ باقيةٌ، [ولذلك][٥]/ أنوار قلوبهم وأبصارهم قويةٌ على الرؤية. ٢٦/ب

وقد نُقلَ نَحوُ هذا عن الإمام مالك بن أنس[٦] رَحِمَهُ اللَّهُ قال: (لم يُرَ في الدنيا لأنَّه باقٍ، ولا يُرَى الباقي بالفاني، فإذا كان في الآخرة، رُزقوا أبصاراً باقيةً، فرُئيَ الباقي بالباقي)[٧][٨][٩].

(١) انظر: تفسير ابن جرير الطبري (٧/ ٢٩٩ ـ ٣٠٤)، وفتح القدير للشوكاني (٢/ ١٤٨).

(٢) في (ص): (لا يقتضي)، وفي (ظ) و(ن) والشفا ما أثبته.

(٣) نقله المؤلف بالنص من الشفا للقاضي عياض (١/ ٢٦١ ـ ٢٦٢).

(٤) وفي (ظ) و (ن): (عرضاً).

(٥) في (ص): (وكذلك)، وفي (ظ) و(ن) ما أثبته.

(٦) هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث، الإمام الحافظ، شيخ الإسلام، وفقيه الأمة أبو عبد الله الأصبحي المدني، إمام دار الهجرة، قال عبد الله بن أحمد: قلت لأبي: من أثبت أصحاب الزهري؟، قال: مالك أثبت في كل شيء. عاش مالك ستاً وثمانين سنة، ولد سنة ٩٣هـ، ومات سنة ١٧٩هـ.
انظر: طبقات علماء الحديث (١/ ٣١٢)، وتهذيب الكمال للمزي (٢٧/ ٩١)، وترتيب المدارك للقاضي عياض (١/ ١٠٧).

(٧) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٥٠٢)، وذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك (٢/ ٤٢)، والشفا (١/ ٢٦٣)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (٨/ ١٠٢).

(٨) من قوله: (ومنع بعضهم الرؤية. . .) إلى: (. . .فرئي الباقي بالباقي) نقله المؤلف من الشفا للقاضي عياض (١/ ٢٦٣) بتصرف.

(٩) قال الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ في الرد على الجهمية (ص١٢٥): (قال: (لن تراني) في الدنيا؛ =

وقال القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ: (وهذا كلام حسن مليح، وليس فيه دليل على الاستحالة إلا من حيث ضعفُ القدرة، فإذا قوّى الله من يشاء[١] من عباده وأقدره على حمل أعباء الرؤية لم يمتنع[٢] في حقه. وقد عُرف[٣] من قوة بصر موسى ومحمد ﷺ ونفوذ[٤] إدراكهما بقوةٍ إلهيةٍ مُنحاها لإدراكِ[٥] ما أدركاه، ورؤية ما رأياه، والله أعلم)[٦].

وبالجملة: ليست في الآيات نصٌّ بالمنع، وقول مَنْ قال: رآه بعينيه[٧] إنَّما بناه على اعتقاده باجتهاده[٨]، ولم يسنده إلى النبيِّ ﷺ. والأحاديث مضطربةٌ في المعنى؛ لتعارضها، وفي الإسناد؛ لضعفها، والتأويل ليس قاطعاً بشيء، وحديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في **صحيح مسلم** لمَّا سأله عنها، قال[٩]: «**رأيت نوراً**»، ورُوي: «**نورٌ أنَّى أراه**»[١٠]، فقد

= لأن بصر موسى من الأبصار التي كتب الله عليها الفناء في الدنيا، فلا تحمل النظر إلى نور البقاء، فإذا كان يوم القيامة رُكِّبت الأبصار والأسماع للبقاء، فاحتملت النظر إلى الله ﷻ بما طوقها الله).

(١) في (ظ) والشفا: (من شاء).

(٢) في الشفا: (لم تمتنع).

(٣) في الشفا: (وقد تقدم ما ذكر في قوة بصر موسى ومحمد...).

(٤) في (ظ) و (ن): (ونفود).

(٥) في (ن): (الإدراك).

(٦) نقله المؤلف بالنص من الشفا للقاضي عياض (١/ ٢٦٣).

(٧) في (ظ) و (ن): (بعينه).

(٨) مسألة رؤية النبي ﷺ ربه ﷻ من المسائل التي وقع فيها الخلاف بين أهل السنة والجماعة.

(٩) في (ظ) و (ن): (فقال)

(١٠) أخرج اللفظين مسلم في الإيمان، باب في قوله ﷺ: نور أنى أراه، وفي قوله: رأيت نوراً (١/ ١٦١) رقم (١٧٨) من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أما الأول فعن عبد الله بن شقيق قال: قلت لأبي ذر: لو رأيت رسول الله ﷺ لسألته، =

أخبر أنَّه لم يره، وإنما رأى نوراً، أو كيف أراه مع حجاب النور المغشي للبصر؟. وهذا مثل قوله ﷺ في الحديث الآخر: «**حجابه النور**»[(١)]، وفي الحديث الآخر: «**لم أره بعيني ولكن/ رأيتُه بقلبي مرتين**»[(٢)] وتلا ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾ [النجم: ٨][(٣)].

١/٢٧

= فقال: عن أي شيء كنت تسأله؟ قال: كنت أسأله هل رأيت ربك؟ قال أبو ذر: قد سألت، فقال: «رأيت نوراً». وأما الثاني فعن أبي ذر قال: سألت رسول الله ﷺ: هل رأيت ربك؟ قال: «نور أنى أراه».

(١) أخرجه مسلم في الإيمان، باب في قوله عليه السلام: «إن الله لا ينام»، وفي قوله: «حجابه النور» (١/ ١٦١ ـ ١٦٢) رقم (١٧٩) من حديث أبي موسى بلفظه، قال: قام فينا رسول الله ﷺ بخمس كلمات فقال: «إن الله عز وجل لا ينام ولا ينبغي له أن ينام يخفض القسط ويرفعه، يرفع عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل، حجابه النور»، وفي رواية أبي بكر: «النار، لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه».

(٢) أخرجه مسلم في الإيمان، باب معنى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ (١/ ١٥٨) رقم (١٧٦)، من حديث ابن عباس في قوله تعالى: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾ قال: رآه بفؤاده مرتين.

(٣) اختلفت أقوال السلف من الصحابة والتابعين وأتباعهم في رؤية النبي ﷺ لربه ليلة المعراج، وهي في مجملها على ثلاثة أضرب:

الأول: أقوال تثبت الرؤية مطلقاً.

الثاني: أقوال تنفي الرؤية مطلقاً.

الثالث: أقوال تقيد الرؤية بالرؤية القلبية لا البصرية.

ومن ثم اختلف أهل العلم بعدهم في تحرير أقوالهم على مذهبين:

المذهب الأول: من يرى أن الاختلاف بين أقوالهم اختلاف تضاد لا تنوع يوجب الترجيح بينها لا الجمع، واختلف القائلون بذلك في القول الراجح منها ووجهه.

والمذهب الثاني: من يرى أن الاختلاف بين أقوالهم اختلاف تنوع لا تضاد يوجب الجمع لا الترجيح.

والمذهب الثاني هو الصحيح ـ والله أعلم ـ واختاره جمع من المحققين منهم شيخ =

والله قادرٌ على خلق الإدراكِ الذي في البصر [في القلب][1] كيف

= الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، وابن كثير، وابن أبي العز، والسفاريني، والشنقيطي، وغيرهم.
يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ في مجموع الفتاوى (٦/ ٥٠٩ ـ ٥١٠): «وأما الرؤية فالذي ثبت في الصحيح عن ابن عباس أنه قال: «رأى محمد ربه بفؤاده مرتين» وعائشة أنكرت الرؤية.
فمن الناس من جمع بينهما فقال: عائشة أنكرت رؤية العين، وابن عباس أثبت رؤية الفؤاد، والألفاظ الثابتة عن ابن عباس هي مطلقة، أو مقيدة بالفؤاد، تارة يقول: «رأى محمد ربه»، وتارة يقول: «رآه محمد» ولم يثبت عن ابن عباس لفظ صريح أنه رآه بعينه.
وليس في الأدلة ما يقتضي أنه رآه بعينه، ولا ثبت ذلك عن أحد من الصحابة، ولا في الكتاب والسنة ما يدل على ذلك، بل النصوص الصحيحة على نفيه أدل:
كما في صحيح مسلم عن أبي ذر قال: سألت رسول الله ﷺ: هل رأيت ربك؟ فقال: «نور أنى أراه». . .
وهذه رؤيا الآيات؛ لأنه أخبر الناس بما رآه بعينه ليلة المعراج، فكان ذلك فتنة لهم، حيث صدقه قوم وكذبه قوم، ولم يخبرهم أنه رأى ربه بعينه، وليس في شيء من أحاديث المعراج الثابتة ذكر ذلك، ولو كان قد وقع ذلك لذكره كما ذكر ما دونه».
انظر: كتاب التوحيد لابن خزيمة (٢/ ٤٧٧ ـ ٥٦٣)، الرؤية للدارقطني (ص٣٠٨ ـ ٣٦١)، شرح اعتقاد أهل السنة (٣/ ٥١٢ ـ ٥٢٣)، الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢٥٢)، شرح السنة للبغوي (١٢/ ٢٢٨)، مجموع الفتاوى (٢/ ٣٣٥، ٣/ ٣٨٦، ٦/ ٥٠٩)، زاد المعاد (٣/ ٣٧)، تفسير ابن كثير (٤/ ٢٦٣)، العلو للذهبي (١/ ٧٦٥ ـ ٧٧٤)، شرح الطحاوية (١/ ٢٢٢ ـ ٢٢٥)، فتح الباري (٨/ ٦٠٨)، ضوء الساري إلى معرفة رؤية الباري لأبي شامة (ص١٨٠)، أقاويل الثقات للكرمي (ص١٩٦ ـ ١٩٧)، لوامع الأنوار البهية (٢/ ٢٥٠ ـ ٢٥٦)، أضواء البيان (٣/ ٣٦٣)، وللاستزادة: الغنية في مسألة الرؤية لابن حجر، رؤية النبي ﷺ لربه للتميمي، رؤية الله تعالى وتحقيق الكلام فيها للحمد (ص١٣٨).

(١) في (ظ) و (ن) وليس في (ص).

شاء لا إله غيره. فإن ورد حديثٌ بنصٍّ [بيِّنٍ][(١)] في الباب أُعتقد، ووجب المصير إليه؛ إذ لا استحالةَ فيه، ولا مانعَ قطعيَّ يردُّه، والله الموفق[(٢)].

ورؤية المؤمنين ربَّهم يوم القيامة بأبصارهم، وينظرون إليه كما يرون القمرَ ليلة البدر، لا يضارُون[(٣)] في رؤيته ولا يضامُون[(٤)]: حقٌّ، على ما ثبت في الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ[(٥)]. والتشبيه وقع

(١) في (ظ) و (ن) وليست في (ص).

(٢) من قوله: (ليس في الآيات نص بالمنع....) وإلى: (....والله الموفق) نقله المؤلف بتصرف من الشفا للقاضي عياض (١/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦).

(٣) **يضارون**: يروى بتشديد الراء وبالتخفيف.
فالتشديد (يضارّون) بمعنى: لا تتخالفون ولا تتجادلون في صحة النظر إليه؛ لوضوحه، ويقال: أضرَّني فلانٌ إذا دنا مني دنواً شديداً. وأما التخفيف (يضارُون) فهو من الضير، لغة في الضُّر، والمعنى فيه كالأول، أي: لا يأتيكم الضُّر من رؤيته.
انظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٣/ ٨٢)، وكتاب الإيمان من إكمال المعلم للقاضي عياض (٢/ ٧٧٢ ـ ٧٧٣).

(٤) **يضامون**: يروى بتشديد الميم وبالتخفيف.
فالتشديد (يضامُّون) معناه: لا ينضم بعضكم إلى بعض، وتزدحمون وقت النظر إليه.
وأما التخفيف (يضامُون) معناه: لا ينالكم ضيم في رؤيته، فيراه بعضكم دون بعض، والضيم: الظلم.
انظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٣/ ١٠١)، وكتاب الإيمان من إكمال المعلم للقاضي عياض (٢/ ٧٧٢ ـ ٧٧٣).

(٥) أخرجه البخاري في التوحيد، باب قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ (١٣/ ٤١٩) رقم (٧٤٣٤)، ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما (١/ ٤٣٩) رقم (٦٣٣) من حديث جرير بن عبد الله بلفظ: «إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامّون في رؤيته...».
وأما لفظ (تضارون)، فأخرجه البخاري في كتاب الرقاق، باب الصراط جسر جهنم (١١/ ٤٤٤ ـ ٤٤٥) رقم (٦٥٧٣)، ومسلم في الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية (١/ =

في هذا الحديث للرؤية بالرؤية لا للمرئي[(١)] بالمرئي[(٢)]؛ إذ الله لا يشبهه شيءٌ.

والكفار عن رؤيته ﷻ محجوبون، فإن قيل: فقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ قال: «**ما منكم من أحدٍ إلا سيُكلِّمُه ربُّه ليس بينه وبينه ترجمان**»[(٣)]، وهذا[(٤)] عام في الكفار والمسلمين، إذ الظاهر منه رؤيتُهم له سبحانه مع الغضب عليهم. قلنا: لا يلزم من الكلام الرؤية، وغضبه سبحانه عليهم حجابه عنهم، والله أعلم[(٥)].

= ١٦٣) رقم (١٨٢) بلفظ: «هل تضارون في القمر ليلة البدر ليس دونه سحاب؟» قالوا: لا. قال: «فإنكم ترونه يوم القيامة كذلك...»، وزاد مسلم: «هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب؟» قالوا: لا، يا رسول الله».

(١) في (ظ) و (ن): (لا المرئي).

(٢) من قوله (ورؤية المؤمنين ربهم..) إلى: (... لا للمرئي بالمرئي) نقله المؤلف من عقيدة السلف للصابوني بتصرف (ص٢٦٣ ـ ٢٦٤).

(٣) أخرجه البخاري في التوحيد، باب كلام الرب ﷻ يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم (١٣/ ٤٧٤) رقم (٧٥١٢)، ومسلم في الزكاة، باب الحث على الصدقة...(٢/ ٧٠٣) رقم (١٠١٦) (٦٧) من حديث عدي بن حاتم بلفظه مطولاً، قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان، فينظر أيمن منه فلا يرى إلا ما قدم من عمله، وينظر أشأم منه فلا يرى إلا ما قدم، وينظر بين يديه فلا يرى إلا النار تلقاء وجهه، فاتقوا النار ولو بشق تمرة**».

(٤) من قوله: (وهذا عام في الكفار...) يبدأ النقص في (ظ).

(٥) تنازع الناس في الكفار، هل يرون الله ﷻ يوم القيامة، ثم يحتجب عنهم؟ أم أنهم لا يرونه بالكلية على ثلاثة أقوال، والراجح عدم ذلك ـ كما هو ظاهر اختيار المؤلف ـ لأن الرؤية أعظم نعيم الجنة، ولعموم قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، وقيل: يراه المؤمنون والمنافقون فقط، دون بقية الكفار، ثم يحتجب عن المنافقين.

وهذه المسألة ـ رؤية الكفار لله تعالى يوم القيامة ـ ليست من الأمور التي تجب فيها المهاجرة والمقاطعة، فإن الذين قالوا بما سبق عامتهم من أهل السنة والجماعة، =

فصـل (٦)

أحكام المعتقدات في صفاته سبحانه قطعيَّة، لا يُتصور الاختلاف فيها. فما ثبت منها في الكتاب العزيز والأحاديث الصحيحة وجب الإيمان به، ولا نقول: إنَّه يجب الجمع بين المختلف منها ظاهراً كما ٢٧/ب يجب الجمع/ بين المختلف من الأحاديث في الأحكام الفروعيّة، لِما يلزم من الكفر في الأول دون الثاني، بل الاجتهاد في ذلك وتأليفُ الأدلة الفروعيّة مُثابٌ على الخطأ فيه، بخلاف الخطأ في الأصول فإنَّه كفرٌ[١]؛

= ويجب أن لا يهجر من سكت عنها ولم يقل بشيء كما ينبغي أن لا يجعلها أهل العلم امتحاناً وشعاراً يفرقون به بين أهل السنة والمبتدعة، كما ينبغي ألا يشغل بها عوام المسلمين.

انظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٥٠١ ـ ٥٠٤)، (٦/ ٤٨٦)، وحادي الأرواح لابن القيم (ص٣٢٩).

وقال ابن كثير في تفسيره (٤/ ٤٨٦) في تفسير هذه الآية: (وقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ أي: لهم يوم القيامة منـزل ونزل سجّين، ثم هم يوم القيامة مع ذلك محجوبون عن رؤية ربهم وخالقهم. قال الإمام أبو عبد الله الشافعي: وفي هذه الآية دليل على أن المؤمنين يرونه ﷻ يومئذ. وهذا الذي قاله الإمام الشافعي رحمه الله في غاية الحسن، وهو استدلال بمفهوم هذه الآية).

(١) اختلف العلماء في مسألة حكم وقوع الخلاف في الأصول اختلافاً كبيراً، وأجملها في الأقوال الآتية:

القول الأول: أن المخطئ في الأصول آثم، لأنه لا يجوز ولا يصح وقوع الاختلاف فيه، ونسب ذلك لجمهور العلماء.

القول الثاني: أن مخالف ملة الإسلام من المخطئين في الأصول لا إثم عليهم إن كانوا مجتهدين، أما إن كانوا معاندين فالإثم ثابت في حقهم، وهو منسوب =

= للجاحظ.
القول الثالث: أن المجتهد المخطئ في الأصول معذور إذا كان من المسلمين، وهو منسوب لعبيد الله بن الحسن العنبري، وينسب أيضاً إلى كثير من السلف وأئمة الفتوى.
وما ذكره المؤلف كَلَّلهُ من أن الخطأ في الأصول كفر، دون الخطأ في الفروع، أمر فيه نظر؛ لعدم انضباطه.
وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية كَلَّلهُ ذلك في مجموع الفتاوى (٢٣/ ٣٤٦ ـ ٣٤٧) بقوله: (فإنه يقال لمن فرق بين النوعين: ما حد مسائل الأصول التي يكفر المخطئ فيها؟ وما الفاصل بينها وبين مسائل الفروع؟ فإن قال: مسائل الأصول هي مسائل الاعتقاد، ومسائل الفروع هي مسائل العمل. قيل له: فتنازع الناس في محمد ﷺ هل رأى ربه أم لا؟ وفي أن عثمان أفضل من علي، أم علي أفضل؟ وفي كثير من معاني القرآن، وتصحيح بعض الأحاديث هي من المسائل الاعتقادية العلمية، ولا كفر فيها بالاتفاق، ووجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج وتحريم الفواحش والخمر هي مسائل عملية، والمنكر لها يكفر بالاتفاق.
وإن قال الأصول: هي المسائل القطعية، قيل له كثير من مسائل العمل قطعية، وكثير من مسائل العلم ليست قطعية، وكون المسألة قطعية أو ظنية هو من الأمور الإضافية، وقد تكون المسألة عند رجل قطعية لظهور الدليل القاطع له، كمن سمع النص من الرسول ﷺ، وتيقن مراده منه، وعند رجل لا تكون ظنية، فضلاً عن أن تكون قطعية لعدم بلوغ النص إياه، أو لعدم ثبوته عنده، أو لعدم تمكنه من العلم بدلالته).
كما ينبغي الإشارة إلى أن هناك أموراً تعلم من الدين بالضرورة بلا خلاف، وأموراً لا تعلم من الدين بالضرورة بلا خلاف، ويبقى بينهما أمور ومسائل تختلف حولها الأنظار والأفهام. ولذلك فإنه يمكن أن نقول: إن هذا التعبير ـ وهو تقسيم الدين إلى أصول وفروع يكفر المخطئ في الأول دون الثاني ـ غير دقيق؛ لأننا لا نستطيع أن نضع حداً منضبطاً لا يختلف حوله.
وللاستزادة انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ١١٨)، (١٩/ ٢١١)، ومنهاج السنة (٥/ ٨٧ ـ ٩٥)، ومختصر الصواعق المرسلة (ص٦١٣)، والبحر المحيط للزركشي (٦/ ٢٣٦)، وشرح الكوكب المنير لابن النجار (٤/ ٤٨٨)، وشرح مختصر الروضة =

ولما يلزم من قياس الغائب على الشاهد[١] وهو ضعيفٌ في الفروع، باطلٌ في الأصول.

= للطوفي (٣/ ٦٥٩، ٦١١)، والتفريق بين الأصول والفروع للدكتور سعد الشثري (٢/ ٣٠١ ـ ٣٢٣).

(١) بيَّن الغزلي في معيار العلم (ص١٣٤) ماهية قياس الغائب على الشاهد بقوله: (التمثيل وهو الذي يسميه الفقهاء قياساً، ويسميه المتكلمون رد الغائب إلى الشاهد، ومعناه: أن يوجد حكم في جزء معين واحد فينقل حكمه إلى جزء آخر يشابهه بوجه ما)، ثم وضح ذلك بمثال قائلاً: (ومثاله في العقليات أن تقول: السماء حادث لأنه جسم قياساً على النبات والحيوان، وهذه الأجسام التي يشاهد حدوثها. . . .).
والحق أن هذه عبارة مجملة، منها ما هو حق ومنها ما هو باطل، وفي ذلك يقول ابن تيمية ﷺ في نقض التأسيس (٢/ ٤٩٥): (قياس الغائب على الشاهد باتفاق الأمم ينقسم إلى حق وباطل، فإن لم يتبين أن هذا من الباطل لم يصلح رده بمجرد ذلك).
ولقد أشار ﷺ إلى اضطراب موقف المتكلمين والفلاسفة من هذه الصورة من صور الاستدلال، فإنهم يستعملونها تارة، ويرفضونها تارة. فيستعملونها لإثبات ما يوافقهم من آراء، ويرفضونها إذا استعملها خصمهم فيما يخالفهم من آراء.
يقول ابن تيمية ﷺ في بيان تلبيس الجهمية (١/ ٣٢٦): (المتكلمون والفلاسفة كلهم على اختلاف مقالتهم هم في قياس الغائب على الشاهد مضطربون، كل منهم يستعمله فيما يثبته، ويرد على منازعه ما استعمله في ذلك، وإن كان قد استعمل هو في موضع آخر ما هو دونه، وسبب ذلك أنهم لم يمشوا على الصراط المستقيم، بل صار قبوله ورده بحسب القول لا بحسب ما يستحقه القياس العقلي، كما نجدهم أيضاً في النصوص الأدبية كل منهم يقبل منها ما وافق قوله، ويرد منها ما خالف قوله.
وإن كان المردود من الأخبار المقبولة باتفاق أهل العلم بالحديث، والذي قبله من الأحاديث المكذوبة باتفاق أهل العلم والحديث، فحالهم في الأقيسة العقلية كحالهم في النصوص السمعية، لهم في ذلك من التناقض والاضطراب ما لا يحصيه إلا رب الأرباب.
وأما السلف والأئمة فكانوا في ذلك من العدل، والاستقامة، وموافقة المعقول الصريح والمنقول الصحيح؛ بحال آخر). =

إذا عرفت هذا حصل لك الشِّفاءُ، وخلَصْتَ من الشقاء، وسلمتَ من الآفات، واتَّصلتَ بالمقامات العليات، ونزَّلتَ الأمور منازلَها، وفرَّقتَ[1] بين الربوبية والعبودية، والوحدانية والمثنوية. فالوحدانية خاصةٌ به[2] في كلِّ شيء، والمثنوية خاصةٌ بنا في كل شيء، فمن قدَّم المثنوية على الوحدانية أو شبَّهها بها فقد ضلَّ وتعبَ، وأتعبَ وكَلَّ، فالحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

= ثم فصل ﷺ في لفظ الغائب والشاهد، وبين أنها ألفاظ مجملة وأمور إضافية تحتاج إلى بيان وتفصيل، ثم قال في الفتاوى (١٤/ ٥٢ ـ ٥٣): (فلو قالوا قياس الغيب على الشهادة لكانت العبارة موافقة، وأما قياس الغائب ففيه مخالفة في ظاهر اللفظ، ولكن موافقة في المعنى. فلهذا حصل في إطلاقه التنازع).

فتبين أن شيخ الإسلام ﷺ لا يعترض على هذا النوع من الاستدلال، بل صححه إذا استوفى شروطه بدليل أنه قال إن منه ما هو حق ومنه ما هو باطل. والمنهج الذي يراه هو الاستدلال بالآيات وقياس الأولى، فهذا هو منهج الأنبياء ومنهج القرآن. يقول ﷺ في الرد على المنطقيين (ص١٥٠): (ولهذا كانت طريقة الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه ـ الاستدلال على الرب تعالى بذكر آياته. وإن استعملوا في ذلك القياس استعملوا قياس الأولى، لم يستعملوا قياس شمول تستوي أفراده، ولا قياس تمثيل محض. فإن الرب تعالى لا مثل له، ولا يجتمع هو وغيره تحت كلّي تستوي أفراده. بل ما ثبت لغيره من الكمال لا نقص فيه فثبوته له بطريق الأولى، وما تنـزه عنه غيره من النقائص فتنـزهه عنه بطريق الأولى؛ ولهذا كانت الأقيسة العقلية البرهانية المذكورة في القرآن من هذا الباب، كما يذكره في دلائل ربوبيته وألوهيته).

(١) في (ن): (ففرقت).

(٢) في (ن): (به سبحانه).

فصـل (٧)

والقرآن[١] كلام الله، وكتابُه، وخطابُه، ووحيُه، وتنـزيلُه، غيرُ مخلوقٍ، من[٢] قال بخلقه فقد كفر[٣]، إذ هو صفة من صفاته، وهي قديمة[٤]، وهو الذي نزل به جبريل ﷺ قرآناً عربياً لقوم يعلمون بشيراً ونـذيـراً، كـمـا قـال ﷻ: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٣ ـ ١٩٥]، وهو الذي بلَّغه رسول الله ﷺ أمته كما أُمِرَ به في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧]./ فكان الذي بلَّغهم كلام الله، وفيه قال النبي ﷺ: **«أتمنعونني أن أُبلِّغ كلام ربي»**[٥][٦]. ٢٨/أ

---

(١) في (ن): (القرآن).

(٢) في (ن): (ومن).

(٣) في (ن): (فهو كافر).

(٤) لعل مقصوده ﷺ قديمة باعتبار نوعها، وأما أفرادها وآحادها فحادثة.

(٥) أخرجه أبو داود في السنة، باب في القرآن (٥/ ١٠٣) رقم (٤٧٣٤)، والترمذي في فضائل القرآن، باب حرص النبي ﷺ على تبليغ القرآن (٥/ ١٦٨) رقم (٢٩٢٥)، وابن ماجه في مقدمة سننه (١/ ٧٣) رقم (٢٠١) من حديث جابر بلفظ: «ألا رجل يحملني إلى قومه، فإن قريشاً قد منعوني أن أبلغ كلام ربي».
قال الترمذي: (هذا حديث غريب صحيح).
وقال الألباني في الصحيحة (٤/ ٥٩٢) رقم (١٩٤٧): (هو على شرط البخاري).

(٦) من بداية هذا الفصل وإلى قوله: (أتمنعونني أن أبلغ كلام ربي) نقله المؤلف بتصرف من عقيدة السلف للصابوني (ص١٦٥ ـ ١٦٦).

وهو الذي توعد الله سبحانه مَنْ قال: بأنه قول البشر[(١)] أن يصليه سقر في قوله تعالى ـ إخباراً عن قول الوليد بن المغيرة ـ[(٢)]: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ ﴿٢٤﴾ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴿٢٦﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا سَقَرُ﴾ [المدثر: ٢٤ ـ ٢٧] الآيات[(٣)]. وهو الذي تحفظه الصدور، وتتلوه الألسن، ويُكتب في المصاحف، كيفما تصرَّف [بقراءته][(٤)] قارئ، ولفظ لافظ،

---

(١) في (ن): (بأن).

(٢) هو الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم، أبو عبد شمس، من زعماء قريش، ومن زنادقتها، وأدرك الإسلام وهو شيخ هرم، فعاداه وقاوم دعوته، ووصف الرسول ﷺ بأنه (ساحر)، هلك بعد الهجرة بثلاثة أشهر، ودفن بالحجون، وهو والد سيف الله خالد بن الوليد.
انظر: الكامل لابن الأثير (١/ ٥٩٢)، والأعلام للزركلي (٨/ ١٢٢).

(٣) سبب نزول قوله تعالى: ﴿فَقَالَ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ ﴿٢٤﴾ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٤ ـ ٢٥]: أخرج الحاكم في المستدرك (٢/ ٥٠٦ ـ ٥٠٧)، ومن طريقه البيهقي في دلائل النبوة (٢/ ١٩٨ ـ ١٩٩) من طريق عكرمة، عن ابن عبّاس أن الوليد بن المغيرة جاء إلى النبي ﷺ فقرأ عليه القرآن، فكأنه رق له، فبلغ ذلك أبا جهل فأتاه فقال: يا عم إن قومك يريدون أن يجمعوا لك مالاً ليعطوه لك، فإنك أتيت محمداً لتعرض لما قبله. قال: قد علمت قريش أني من أكثرها مالاً. قال: فقل فيه قولاً يبلغ قومك أنك منكر، أو أنك كاره له. قال: وماذا أقول؟ فوالله ما فيكم رجل أعلم بالشعر مني ولا برجزه ولا بقصيده مني، ولا بشاعر الجن، والله ما يشبه الذي يقول شيئاً من هذا، ووالله إن لقوله الذي يقول لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإنه لمثمر أعلاه، مغدق أسفله، وإنه ليعلو وما يعلى، وإنه ليحطم ما تحته. قال: لا يرضى عنك قومك حتى تقول فيه. قال: فدعني حتى أفكر. ففكر. فلما فكر قال: هذا سحر يؤثر يأثره عن غيره، فنـزلت: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر: ١١].
قال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد على شرط البخاري، ولم يخرجاه)، وأقرّه الذهبي.
وأخرجه ابن جرير وأبو نعيم في الحلية وعبد الرزاق وابن المنذر عن عكرمة مرسلاً، كما في الدرّ المنثور للسيوطي (٨/ ٣٣٠).

(٤) في (ن): (بقراءة).

وحفظ حافظ، وحيث تُلي، وفي أي موضعٍ [قُرئ][١]، أو كُتب في مصاحف الإسلام، وألواح صبيانهم، وغيرها، [كله][٢] كلام الله، وهو القرآن[٣]، الذي نقول: إنَّه غير مخلوقٍ، فمن زعم أنه مخلوقٌ فهو كافر بالله العظيم[٤].

ويجب أن نعتقد جميع ذلك، وأنه كلام الله، منه بدأ[٥] بلا كيفيَّةٍ قولاً[٦]، وأنزله على نبيه وحياً، وصدَّقه المؤمنون على ذلك حقاً،

---

(١) في (ص): (تُلي)، وفي (ن)ما أثبته.

(٢) في (ن) وليست في (ص).

(٣) **قوله**: (وهو الذي تحفظه الصدور.... كله كلام الله وهو القرآن) فيه رد على الأشاعرة القائلين بأن القرآن العربي ليس كلام الله، وإنما خلقه في الهواء، أو في اللوح المحفوظ، أو أحدثه جبريل ﷺ أو محمد ﷺ، والقائلين أيضاً بأن القرآن المنـزل إلى الأرض ليس هو كلام الله، فما نزل به جبريل ﷺ من المعنى واللفظ، وما بلغه محمد ﷺ لأمته من المعنى واللفظ ليس هو كلام الله، لا حروفه ولا معانيه، بل هو مخلوق عندهم، وإنما يقولون هو عبارة عن كلام الله القائم بالنفس.
انظر: موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الأشاعرة للدكتور عبد الرحمن المحمود (٣/ ١٣٠٠).

(٤) من قوله: (وهو الذي تحفظه الصدور...)، وإلى: (....فهو كافر بالله العظيم) نقله المؤلف بتصرف من عقيدة السلف للصابوني (ص١٦٦).
وأقول: لعل الصابوني رحمه الله اقتبسه من الإسماعيلي رحمه الله في كتابه: اعتقاد أهل السنة، حيث قال الإسماعيلي: (ويقولون: القرآن كلام الله غير مخلوق وأنه كيفما تصرّف؛ بقراءة القارئ له، وبلفظه، ومحفوظاً في الصدور، متلواً بالألسن، مكتوباً في المصاحف؛ غير مخلوق....).
انظر: كتاب اعتقاد أهل السنة لأبي بكر الإسماعيلي (ص٣٦).

(٥) **قول السلف**: إن القرآن بدأ من الله، يعنون به أنه خرج وظهر من الله، وتكلم به، ونقل هذا المعنى شيخ الإسلام ابن تيمية في التسعينية (١/ ٣٦٤ ـ ٣٦٩) وساق كلام السلف في ذلك.

(٦) **أي**: بلا كيفية نعلمها قولاً.

وأيقنوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة[١]، وليس بمخلوقٍ ككلام البريَّة، فمن سمعه فزعم أنَّه كلامُ البشر فقد كفر، وقد ذمَّه الله تعالى وعابه وأوعده، حيث قال: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدثر: ٢٦]، وعد الله سقر لمن قال: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥] فعلمنا أنَّه قول خالق البشر، ولا يشبهه قول البشر. ومن وصف الله بمعنىً من معاني البشر فقد كفر/ ، ٢٨/ب فمن أبصر هذا اعتبر، وعن مثل قول الكفار انزجر، وعَلِم أن الله تعالى في صفاته[٢] ليس كالبشر[٣] قلتُ: ونبغتْ[٤] طائفةٌ فتكلمت في كيفية كلام الله، وهل هو بحرفٍ وصوتٍ كما نتكلم به؟، وكل هذا بدعةٌ[٥] محدَثةٌ[٦] يلزم منه الحكم في صفات الله تعالى بالقياس، وقياس الغائب على الشاهد، وهما باطلان، والله أعلم.

---

(١) الحقيقة هنا تشمل اللفظ والمعنى.

(٢) في (ن): (بصفاته).

(٣) من قوله: (منه بدأ..) وإلى: (.. ليس كالبشر) نقله المؤلف بتصرف من متن العقيدة الطحاوية (ص٩).

(٤) في (ن): (ونبعت).

(٥) لعل المؤلف يقصد بذلك: أن إطلاق الكلام في هذه المسألة من حيث النفي والإثبات بدعة محدثة، لم تكن معروفة في القرون المفضلة، وهذا ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية عندما سئل عن كلام الله: هل هو حرف وصوت أم لا؟. فأجاب: (بأن إطلاق الجواب في هذه المسألة نفياً وإثباتاً خطأ، وهي من البدع المولدة، الحادثة بعد المئة الثالثة، ثم قال: والصواب الذي عليه سلف الأمة ـ كالإمام أحمد والبخاري صاحب الصحيح، في كتاب خلق أفعال العباد وغيره وسائر الأئمة قبلهم وبعدهم ـ اتباع النصوص الثابتة، وإجماع سلف الأمة، وهو أن القرآن جميعه كلام الله حروفه ومعانيه، ليس شيء من ذلك كلاماً لغيره، ولكن أنزله على رسوله... وأن الله تعالى يتكلم بصوت كما جاءت به الأحاديث الصحاح، وليس ذلك كأصوات العباد، لا صوت القارئ ولا غيره..). انظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤).

(٦) في (ن): (محرمة).

قال الإمام أبو بكرٍ محمد بن إسحاق بن خزيمة[١]: (نقول: إن القرآن كلام الله غير مخلوقٍ، فمن قال: إنَّه مخلوقٌ[٢]، فهو كافر بالله العظيم، لا تُقبل شهادته، ولا يُعاد إن مرض، ولا يُصلى عليه إن مات، ولا يُدفن في مقابر المسلمين، يُستتاب، فإن تاب وإلا ضُربت عُنقُه)[٣].

وأمَّا اللفظ بالقرآن فقال الإمام أبو بكرٍ الإسماعيلي[٤] رحمه الله:

---

(١) هو محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر أبو بكر السلمي النيسابوري، الشافعي، الحافظ الحجة، إمام الأئمة، ولد سنة ٢٢٣هـ، كان صاحب سنة واتباع، وهو صاحب الصحيح، وكتاب التوحيد الذي قرر فيه منهج السلف رحمه الله، توفي سنة ٣١١هـ.
انظر: طبقات الشافعية للسبكي (٣/ ١٠٩)، وطبقات الشافعية للأسنوي (١/ ٢٢١)، والعقد المذهب في طبقات حملة المذهب لابن الملقن (ص٣٧)، ومرآة الجنان (٢/ ٣١٢) وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٦٥)، وديوان الإسلام لابن الغزي (٢/ ٢٤٠).

(٢) في عقيدة السلف: (فمن قال إن القرآن...).

(٣) أخرجه الصابوني في عقيدة السلف (١٦٧ ـ ١٦٨) قال: (سمعت الحاكم أبا عبد الله الحافظ يقول: سمعت أبا الوليد حسان بن محمد يقول: سمعت الإمام أبا بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول: القرآن كلام الله...).
وذكره الذهبي مختصراً في سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٧٤) من طريق أبي الوليد حسان بن محمد الفقيه عن محمد بن إسحاق بن خزيمة.
وبمثل قول ابن خزيمة قال يحيى بن أكثم: (القرآن كلام الله، فمن قال: مخلوق؛ يستتاب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه). انظر: تاريخ بغداد (١٤/ ١٩٨)، وطبقات الحنابلة (١/ ٤١٢).

(٤) هو الإمام الحافظ الحجة الفقيه أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس الجرجاني الإسماعيلي الشافعي، شيخ الشافعية، ولد ٢٧٧هـ، صنف تصانيف تشهد له بالإمامة في الفقه والحديث، ولا خلاف بين العلماء على إمامته وعلمه، توفي سنة ٣٧١هـ.
انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي(٣/ ٧)، والعقد المذهب لابن الملقن (ص٥٧) والبداية والنهاية (٦/ ٣١٧)، والوافي بالوفيات (٦/ ٢١٣)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٢٩٢).

(ومن[١] زعم أن لفظه بالقرآن مخلوقٌ ـ يريد به القرآن ـ فقد قال بخلق القرآن)[٢].

وقال ابن مهدي الطبري[٣]: ([ومن][٤] قال: إنَّ القرآن بلفظي مخلوق، أو لفظي به مخلوق، فهو جاهلٌ ضالٌّ كافرٌ بالله العظيم)[٥].

وقال إسحاق بن راهويه[٦] لما سُئل عن اللفظ بالقرآن؟ قال: (لا ينبغي أن يُناظر في هذا، القرآن كلام الله غير مخلوقٍ)[٧].

---

(١) في عقيدة السلف: (من) بدون واو.

(٢) عقيدة السلف للصابوني (ص١٦٨ ـ ١٦٩)، أما نص كلام الإسماعيلي فهو: (ومن قال بخلق اللفظ بالقرآن يريد به القرآن فقد قال بخلق القرآن).
انظر: كتاب اعتقاد أهل السنة لأبي بكر الإسماعيلي (ص٣٦).

(٣) هو أبو الحسن علي بن محمد المهدي الطبري، كان من المبرزين في علم الكلام، والقائمين على تحقيقه، وكان متفنناً في أصناف العلوم، وكان من أخص تلاميذ أبي الحسن الأشعري صحبه بالبصرة، وأخذ عنه، توفي في حدود سنة ٣٨٠هـ.
انظر: تبيين كذب المفتري لابن عساكر (ص١٩٥)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٣/ ٤٦٦)، وطبقات الشافعية للأسنوي (٢/ ٢١٢) والوافي بالوفيات للصفدي (٢٢/ ١٤٣)، وطبقات المفسرين للداودي (١/ ٤٣٦).

(٤) في (ص): (من)، وفي (ن) وعقيدة السلف ما أثبته.

(٥) عقيدة السلف للصابوني (ص١٦٩).

(٦) هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم التميمي ثم الحنظلي، المروزي، المعروف بـ: (ابن راهويه)، شيخ المشرق وسيد الحفاظ، قال عنه الإمام أحمد: (لا أعرف لإسحاق في الدنيا نظيراً)، وقال عنه سعيد بن ذؤيب: (ما أعلم على وجه الأرض مثل إسحاق)، مات سنة ٢٣٨هـ.
انظر: التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٣٧٩)، والفهرست لابن النديم (ص٣٧٩)، وطبقات الحنابلة (١/ ١٠٩)، ومختصر تاريخ دمشق لابن منظور (٤/ ٢٧١)، وطبقات علماء الحديث (٢/ ٨٥)، والكاشف للذهبي (٥٩/ ١).

(٧) عقيدة السلف للصابوني (ص١٧٠ ـ ١٧١).

وقال أبو جعفر محمد بن جرير الطبري[١] رحمه الله:

(أما القول في ألفاظ العباد بالقرآن فلا أثر فيه نعلمه عن صحابي ولا/ تابعي[٢] إلا عمَّن في قوله الغَنَاءُ[٣] والشفاءُ[٤]، وفي اتِّباعه الرشد والهدى، ومن يقوم قولـه[٥] مقامَ [قولِ][٦] الأئمة الأولى: أبي عبد الله أحمد بن حنبل[٧] رحمه الله ....

١/٢٩

(١) هو محمد بن جرير بن كثير الطبري، أبو جعفر، الإمام الحافظ، المؤرخ، شيخ المفسرين على الإطلاق، ولد سنة ٢٢٤هـ، جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره كما ذكر ذلك الخطيب البغدادي، له مصنفات كثيرة منها التفسير، والتاريخ، وتهذيب الآثار، توفي سنة ٣١٠هـ.
انظر: تاريخ بغداد (٢/ ١٦٢)، ووفيات الأعيان (٤/ ١٩١)، ومختصر تاريخ دمشق (٢٢/ ٥٩)، والوافي بالوفيات (٢/ ٢٨٤)، وطبقات القراء للذهبي (١/ ٣٢٨)، وطبقات المفسرين للداودي (٢/ ١١٠)، وطبقات المفسرين للسيوطي (ص٩٥).

(٢) في صريح السنة: (عن صحابي مضى ولا تابعي قضى، إلا ...).

(٣) الغَنَاءُ: بفتح الغين مع المد: الكفاية، يقال: لا يُغني فلان غَنَاءَ فلانٍ، أي: لا يكفي كفايته. انظر: معجم مقاييس اللغة (٤/ ٣٩٧).

(٤) في صريح السنة: (...والشفاء، رحمة الله عليه ورضوانه، وفي اتباعه...).

(٥) في صريح السنة: (قوله لدينا).

(٦) ليست في (ص) ولا في عقيدة السلف، وفي (ن) وصريح السنة ما أثبته.

(٧) هو أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني، إمام أهل السنة، صاحب المذهب المعروف، وإليه تنسب الحنابلة، ولد سنة ١٦٤هـ، كان إماماً في الحديث والفقه والزهد، امتحن في زمن المأمون والمعتصم والواثق بسبب امتناعه عن القول بخلق القرآن، توفي سنة ٢٤١هـ.
انظر: تاريخ بغداد (٤/ ٤١٢)، وتهذيب الكمال للمزي (١/ ٤٣٧)، والفهرست لابن النديم (ص٣٧٨)، ووفيات الأعيان (١/ ٦٣)، والمنتظم لابن الجوزي (١١/ ٢٨٦)، ومختصر تاريخ دمشق (٣/ ٢٤٠)، والعبر للذهبي (١/ ٣٤٢)، وشذرات الذهب (٢/ ٩٦)، والنجوم الزاهرة (٢/ ٣٦٥)، ومرآة الجنان (٢/ ٩٩)، وسير أعلام النبلاء (١١/ ١٧٧).

فإن أبا إسماعيل الترمذي[١] حدَّثني قال: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ يقول: اللفظية[٢] جهمية[٣]، يقول الله تعالى: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، ممَّن يسمع[٤][٥]؟. قال: ثم سمعت جماعةً

---

(١) هو محمد بن إسماعيل بن يوسف السلمي الترمذي، ثم البغدادي، أبو إسماعيل، الإمام الحافظ الثقة، ولد بعد سنة ١٩٠هـ، سمع منه خلق، وجمع وصنف، وطال عمره، ورحل الناس إليه، قال الخطيب البغداداي: كان فهماً، متقناً، مشهوراً بمذهب السنة، توفي في رمضان ستة ٢٨٠هـ.
انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٤٢)، وتاريخ بغداد (٢/ ٤٢)، وتهذيب الكمال (٢٤/ ٤٨٩)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٦٢)، وطبقات الحنابلة (١/ ٢٧٩).

(٢) **اللفظية نوعان**: لفظية نافية، وهم الجهمية، الذين يقولون: إن ألفاظنا وتلاوتنا للقرآن مخلوقة، وأن التلاوة غير المتلوِّ، والقراءة غير المقروء، وقد بين الإمام أحمد أن قولهم هذا يفضي إلى القول بخلق القرآن، وأول من قال بأن التلاوة مخلوقة حسين الكرابيسي، وداود الأصفهاني ـ وهم المقصودون هنا ـ.
لفظية مثبتة: وهم قوم من أهل السنة والحديث قابلوا النفاة فقالوا: تلاوتنا بالقرآن غير مخلوقة، وألفاظنا غير مخلوقة، وإن التلاوة هي المتلوّ، والقراءة هي المقروء، فردوا الباطل بباطل آخر.
انظر: الرسالة الكيلانية لشيخ الإسلام ابن تيمية ضمن الفتاوى (١٢/ ٣٧٢) وقد بحث شيخ الإسلام هذه المسألة في المجلد الثاني عشر بحثاً وافياً، وانظر: البدء والتاريخ للمقدسي (٥/ ١٤٩).

(٣) ذكره عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتابه السنة (١/ ٦٥) رقم (١٨٢ ـ ١٨٥)، قال: سئل أبي رَحِمَهُ اللهُ وأنا أسمع عن اللفظية والواقفة؟ فقال: من كان منهم يحسن الكلام فهو جهمي. وقال مرة أخرى: هم شر من الجهمية. وهو قول جهم، ثم قال: لا تجالسوهم. قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (١١/ ٢٨٩): قال أحمد بن زنجويه: سمعت أحمد يقول: اللفظية شر من الجهمية.

(٤) **في صريح السنة**: (فممن).

(٥) قال ابن تيمية في الفتاوى (١٢/ ٢٥٩): (قوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ فيه دلالة على أنه يسمع كلام الله من التالي المبلغ، وأن ما يقرؤه المسلمون هو كلام الله).

من أصحابنا - لا أحفظ أسماءهم - يذكرون عنه أنَّه كان يقول: مَنْ قال: لفظي بالقرآن مخلوقٌ، فهو جهمي، ومَنْ قال: غير[١] مخلوقٍ، فهو مبتدعٌ[٢].

قال محمد بن جرير: ولا قولَ في ذلك عندنا يجوز أن نقوله غير قوله[٣]؛ إذ لم يكن لنا فيه إمامٌ نأتمُّ به سواه، وفيه الكفاية والمَقْنَع[٤]، وهو الإمام المتبع، رحمه الله برضوانه عليه)[٥].

---

(١) في صريح السنة: (هو غير).

(٢) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (١١/ ٢٨٨): (الذي استقر الحال عليه، أن أبا عبد الله كان يقول: من قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق، فهو مبتدع، وأن من قال لفظي بالقرآن مخلوق، فهو جهمي. فكان ﷺ لا يقول هذا ولا هذا. وربما أوضح ذلك، فقال: من قال لفظي بالقرآن مخلوق، يريد به القرآن فهو جهمي).
أما بيان معنى قول الإمام أحمد فقد ذكره ابن القيم في مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٤٢٦) قائلاً: (وقال إبراهيم الحربي: كنت جالساً عند أحمد بن حنبل إذ جاءه رجل فقال: يا أبا عبد الله إن عندنا قوماً يقولون: إن ألفاظهم بالقرآن مخلوقة. قال أبو عبد الله: يتوجه العبد لله بالقرآن بخمسة أوجه وهو فيها غير مخلوق: حفظ بقلب، وتلاوة بلسان، وسمع بأذن، ونظرة ببصر، وخط بيد، فالقلب مخلوق والمحفوظ غير مخلوق، والتلاوة مخلوقة والمتلو غير مخلوق، والسمع مخلوق والمسموع غير مخلوق، والنظر مخلوق والمنظور إليه غير مخلوق، والكتابة مخلوقة والمكتوب غير مخلوق... ففرق أحمد بين فعل العبد وكسبه وما قام به فهو المخلوق، وبين ما تعلق به كسبه وهو غير مخلوق، ومن لم يفرق هذا التفريق لم يستقر له قدم في الحق).
وانظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ٢١٠، ٢٨٢).

(٣) (غير قوله) ليست في صريح السنة.

(٤) في صريح السنة: (والمنع).

(٥) نقله المؤلف من عقيدة السلف للصابوني (ص١٧١ - ١٧٢) بالنص، ونقله الصابوني بالنص من صريح السنة لمحمد بن جرير الطبري (ص٢٥ - ٢٦). وأورده اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/ ٣٩٢) رقم (٦٠٢) بلفظه، وذكر =

وقال[١] الإمام أبو عثمان الصابوني[٢] رحمه الله: (والذي حكاه ابن جرير عن أحمد بن حنبل: أنَّ اللفظية جهميةٌ، صحيحٌ عنه، وإنَّما قال ذلك؛ لأنَّ جهماً[٣] وأصحابه صرحوا بخلق القرآن، والذين قالوا باللفظ تدرَّجوا[٤] به إلى القول بخلق القرآن، وأدرجوه في هذا القول ذي اللبس؛ لئلا يُعدُّوا في زمرة جهم[٥] الذين هم شياطين الإنس يوحي

= عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه نحواً من هذا الكلام مفرقاً في السنة (١/ ١٦٤ ـ ١٦٥) بأرقام (١٨٠ أ ـ ١٨٠ب ـ ١٨١ ـ ١٨٢).

(١) في (ن): (قال).

(٢) هو أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد بن إسماعيل الصابوني النيسابوري، الحافظ المفسر المحدث الفقيه الواعظ، الملقب بشيخ الإسلام، ولد سنة ٣٧٣هـ، كان إمام المسلمين حقًّا، وشيخ الإسلام صدقاً، وأهل عصره مذعنون لعلو شأنه في الدين، وحسن الاعتقاد، وكثرة العلم، ولزوم طريقة السلف، توفي سنة ٤٤٩هـ.
انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٤/ ٢٧١)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١/ ٢٢٣)، ومعجم الأدباء (٧/ ١٦)، ومختصر تاريخ دمشق (٤/ ٣٦٠)، والعقد المذهب لابن الملقن (ص٨٨)، وطبقات المفسرين للداودي (١/ ١٠٩)، والوافي بالوفيات (٩/ ١٤٣)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٠).

(٣) هو جهم بن صفوان، أبو محرز الراسبي، مولاهم السمرقندي، رأس الضلالة والبدعة، وإليه تنسب الجهمية، قال بخلق القرآن، وإنكار الصفات، وأن الله في الأمكنة كلها، قتله سلم بن أحوز أمير خراسان سنة ١٢٨هـ.
وانظر: الفرق بين الفرق (ص٢١١)، وسير أعلام النبلاء (٦/ ٢٦)، والوافي بالوفيات (١١/ ٢٠٧).

(٤) في (ن): (يدرجوا)، وفي (ص) وعقيدة السلف ما أثبته.

(٥) قوله: (وأدرجوه في هذا القول ذي اللبس؛ لئلا يعدوا في زمرة جهم) هذه العبارة ذكرها محقق عقيدة السلف الدكتور ناصر الجديع في الحاشية على أنها زيادة من نسخة مخطوطة مصورة عن دار الكتب الأهلية الظاهرية بدمشق ورمز لها ب (ظ).

بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً، وقصدوا[١] وأرادوا[٢] به أنَّ القرآن بلفظنا مخلوق، [فلذلك][٣] سماهم أحمد جهميَّةً.

٢٩/ب وأما ما حكاه[٤] عن أحمد ﷺ أنَّ مَنْ قال: لفظي/ بالقرآن غير مخلوقٍ، فهو مبتدع، فإنما أراد به: أن السلف الصالحين من الصحابة والتابعين وأتباع التابعين لم يتكلموا في باب اللفظ، ولم يحُوجْهم الحال إليه، وإنَّما حدث هذا من أهل التعمق وذوي الحمق الذين أتوا بالمحدَثات، وعتوا[٥] عمَّا نُهُوا عنه من الضلالات[٦]، وخاضوا في مثل هذا الكلام؛ الذي[٧] لم يخض فيه السلف من علماء الإسلام، فقال أحمد[٨]: هذا القول في نفسه بدعةٌ، ومن حقِّ المتسنِّن أن يدعه وكُلَّ بدعةٍ مبتدعةٍ[٩]، ويقتصرَ[١٠] على ما قاله السلف من الأئمة المتَّبعة: بأن القرآن كلام الله غير مخلوقٍ)[١١].

---

(١) قوله: (الذين هم شياطين الإنس يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً، وقصدوا. . . .). هذه العبارة ليست موجودة في عقيدة السلف.

(٢) في عقيدة السلف: (. . . تدرجوا به إلى القول بخلق القرآن، وخافوا أهل السنة ـ في ذلك الزمان ـ من التصريح بخلق القرآن، فذكروا هذا اللفظ، وأرادوا به. . .).

(٣) في (ص): (ولذلك)، وفي (ن) وعقيدة السلف ما أثبته.

(٤) في عقيدة السلف: (وحكي عنه أيضاً أنه قال: (اللفظية شرٌّ من الجهمية). وأما ما حكاه محمد بن جرير عن أحمد).

(٥) عتوا: أي استكبروا. قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة (٤/ ٢٢٥): العين والتاء والحرف المعتل أصل صحيح يدل على استكبار.
وانظر: مفردات ألفاظ القرآن للراغب (ص٥٤٦).

(٦) في عقيد السلف: (. . . . من الضلالات، وذميم المقالات).

(٧) في عقيدة السلف: (وخاضوا فيما لم يخض فيه السلف. . .).

(٨) في عقيدة السلف: (فقال الإمام هذا القول. . .).

(٩) في عقيدة السلف: (. . . أن يدعه، ولا يتفوه به، ولا بمثله من البدع المبتدعة).

(١٠) في (ن): (ونقتصر).

(١١) نقله المؤلف من عقيدة السلف للصابوني (ص١٧٢ ـ ١٧٣).

وقد حكى البيهقي[١] عن أحمد بن حنبل نحوَ هذا الكلام بإسناده إليه، وأنَّه ترك الكلام فيه ورعاً[٢]، قال: وللسلف والخلف من أهل الحديث طريقان:

---

(١) هو أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي، الخراساني،البيهقي، الحافظ العلامة، الثبت الفقيه، المحدث صاحب التصانيف، كان مقبلاً على التأليف والجمع، ولد سنة ٣٨٤هـ، وكان من كبار أصحاب الحاكم أبي عبد الله صاحب المستدرك. توفي سنة ٤٥٨هـ.
انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٤/٨)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١/ ٢٢٠)، والعقد المذهب لابن الملقن (ص٩٣)، ووفيات الأعيان (١/ ٧٥)، والنجوم الزاهرة (٥/ ٧٩)، والوافي بالوفيات (٦/ ٣٥٤)، سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٦٣).

(٢) ذكر البيهقي للإمام أحمد قصتين تبين موقفه من مسألة (لفظي بالقرآن غير مخلوق) وبعدها علق البيهقي بقوله: (فهاتان الحكايتان تصرحان بأن أبا عبد الله أحمد بن حنبل ﷺ بريء مما خالف مذهب المحققين من أصحابنا، إلا أنه كان يستحب قلة الكلام في ذلك، وترك الخوض فيه، مع إنكار ما خالف مذهب الجماعة)، انظر: الأسماء والصفات للبيهقي (ص٣٣٨ ـ ٣٣٩)، وذكر البيهقي قول الإمام أحمد: (من قال: لفظي بالقرآن مخلوق ـ يريد به القرآن ـ فهو كافر)، وعلق على هذا القول بقوله: (فإنما أنكر قول من تذرع بهذا إلى القول بخلق القرآن، وكان يستحب ترك الكلام فيه لهذا المعنى، والله أعلم).
انظر: الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد للبيهقي (ص٦٧ ـ ٦٨).
وما ذكره البيهقي بأن الإمام أحمد ترك الكلام في هذه المسألة ورعاً واستحباباً، غير مسلم له على الإطلاق، فقد أورد الخلال في السنة (٥/ ١٣٤) رقم (١٧٩٧) ما يثبت أن الإمام أحمد لم يترك الكلام في هذه المسألة كما ذكر البيهقي، حيث قال: (أخبرني علي بن عيسى أن حنبلاً حدثهم، قال: قلت لأبي عبد الله أن يعقوب بن شيبة وزكريا الشركي ابن عمارة أنهما إنما أخذا عنك هذا الأمر الوقف.
فقال أبو عبد الله: كنا نأمر بالسكوت ونترك الخوض في الكلام في القرآن، فلما دعينا إلى أمر ما كان بُدٌّ لنا من أن ندفع ذاك ونبين من أمره ما ينبغي. قلت لأبي عبد الله: فمن وقف، فقال: لا أقول مخلوق ولا غير مخلوق؟ فقال: كلام سوء، هو ذا =

أحدهما: التَّفصيلُ بين التلاوة والمتلوِّ.

ومنهم من أحبَّ ترك الكلام فيه مع إنكارِهِ[١] قولَ من زعمَ: أنَّ لفظي بالقرآن غير مخلوقٍ[٢].

قال البيهقي: (لا أقول: القرآن خالقٌ ولا مخلوقٌ[٣]، ولكنَّه كلام الله ﷻ، ليس منه ببائنٍ[٤].

= موضع السوء وقوفه كيف لا يعلم إما حلال وإما حرام، وإما هكذا وإما هكذا، قد نزه الله ﷻ القرآن عن أن يكون مخلوقاً، وإنما يرجعون هؤلاء إلى أن يقول إنه مخلوق، فاستحسنوا لأنفسهم فأظهروا الوقف، القرآن كلام الله غير مخلوق بكل جهة وعلى كل تصريف، قلت: رضي الله عنك، لقد بينت من هذا الأمر ما قد كان تلبس على الناس، قال: لا تجالسوا ولا تكلموا أحداً منهم).

(١) في (ن): (إنكار).

(٢) نقله المؤلف بتصرف عن البيهقي في الأسماء والصفات (ص٣٣٧ ـ ٣٣٨) طبعة دار الكتب العلمية، وفي الطبعة التي حققها عبد الله الحاشدي (٢/ ١٧) رقم: (٥٨٦) نشر مكتبة السوادي.

(٣) البيهقي ﷺ وقف من رأي الجهمية والمعتزلة القائلين بأن القرآن مخلوق، موقف السلف الرافض لهذه المقالة، حيث قرر أن القرآن كلام الله غير مخلوق.
ولكنه يختلف مع السلف في حقيقة كلام الله، حيث يرى أن كلام الله إنما هو معنى قائم بذاته، يُسمع وتفهم معانيه، وأن الحروف تكون أدلة عليه، كما تكون الكتابة أمارات الكلام، ودلالات عليه، على معنى أن هذا الكلام الذي نقرؤه ونكتبه في المصاحف ليس هو كلام الله حقيقة، وإنما هو عبارة عنه.
انظر: الاعتقاد والهداية للبيهقي (ص٩٥)، والبيهقي وموقفه من الإلهيات لأحمد الغامدي (ص٢١٤).

(٤) قوله: (لا أقول: القرآن خالق ولا مخلوق، ولكنه كلام الله ﷻ، ليس ببائن منه)، هذه العبارة عزاها المؤلف ﷺ إلى البيهقي بما يفهم منه أنها من مقوله، وليس الأمر كذلك، وإنما نقلها البيهقي عن عبد الله بن المبارك ﷺ.
انظر: الأسماء والصفات للبيهقي (ص٣٣٧)، السنة لعبد الله بن أحمد (١/ ١٥٥ ـ ١٥٦) برقم (١٤٤)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٢/ ٢٥٥) رقم: (٤٢٦).

هذا[1] هو مذهب السلف والخلف من أصحاب الحديث: أنَّ القرآن كلام الله ﷻ، وهو صفةٌ من صفات ذاته[2] ليست ببائنةٍ منه.

قال[3]: وإذا كان هذا أصل مذهبهم في القرآن، فكيف يُتوهم عليهم[4] خلاف ما ذكرنا في تلاوتنا وكتابتنا وحفظنا، إلا أنَّهم في ذلك على طريقين[5][6]، وذكرهما/ كما [حكينا][7].

١/٣٠

(١) في الأسماء والصفات: (قلت: هذا هو...).

(٢) يرى البيهقي أن صفة الكلام صفة ذات، وهي ملازمة للذات أزلاً وأبداً، قديمة قدم الذات، انظر: الاعتقاد (ص٥٦)، والأسماء والصفات (ص٢٣٧)، وقد وافق البيهقي بذلك الأشاعرة حيث يقول بقدم الصفات، وعدم جواز حدوث شيء منها، انظر: البيهقي وموقفه من الإلهيات لأحمد الغامدي (ص١٨٠ ـ ٢٠٨).
ورأي البيهقي هذا يخالف ما عليه سلف الأمة من: أن كلام الله تعالى قديم النوع، حادث الآحاد، وأن الله متكلم متى شاء كيف شاء، لا ابتداء لاتصافه بها ولا انتهاء، يتكلم بها بمشيئته واختياره، فهي صفة ذاتية فعلية، فإنه باعتبار أصله صفة ذاتية؛ لأن الله تعالى لم يزل ولا يزال متكلماً، وباعتبار آحاد الكلام صفة فعلية، لأن الكلام يتعلق بالمشيئة. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في التسعينية ضمن مجموعة فتاوى ابن تيمية الكبرى (٥/ ١٤٣): (إن أحداً من السلف والأئمة لم يقل: إن القرآن قديم، وإنه لا يتعلق بمشيئته وقدرته).
انظر: لشيخ الإسلام الفتاوى (٦/ ١٧٧ ـ ١٧٩)، (١٢/ ٥٨٨ ـ ٥٩٢)، وشرح حديث النزول (ص١٥٤ ـ ١٥٥)، ورسالة في الصفات الاختيارية ضمن جامع الرسائل (٢/ ٤)، والأصبهانية تحقيق: د/ محمد السعوي (ص٢٠٢ ـ ٢٠٥)، والعقيدة السلفية في كلام رب البرية لعبد الله الجديع (ص١٥٧ ـ ١٦٥).

(٣) في (ص) تكاد تكون مطموسة، ولكن اتضحت بعد مقابلتها بـ: (ن).

(٤) في الأسماء والصفات طبعة دار الكتب العلمية: (عليه)، وفي الطبعة التي حققها عبد الله الحاشدي نشر مكتبة السوادي الطبعة الأولى ١٤١٣هـ: (عليهم) توافق الأصل و(ن).

(٥) في الأسماء والصفات: (طريقتين).

(٦) نقله المؤلف بالنص من الأسماء والصفات للبيهقي (ص٣٣٧ ـ ٣٣٨).

(٧) في (ص): (حكياه)، وفي (ن) ما أثبته.

صُور الكفر بالقرآن:

قال عبد الله بن المبارك[١] رحمه الله: (من كفر بحرفٍ من القرآن فقد كَفَرَ - يعني -[٢] بالقرآن، ومن قال: لا أومن بهذه اللام فقد كفر)[٣]. وهذا متفقٌ مجمعٌ عليه لا خلافَ عند أحدٍ من المسلمين فيه. قال القاضي عياض رحمه الله: (واعلم[٤] أنَّ من استخف بالقرآن أو المصحف أو بشيءٍ منه، أو سبَّهما، أو جحده، أو شيئاً[٥] منه، أو آيةً، أو كذَّب به، أو نفى ما أثبته على علم منه، [أو كذَّب بشيءٍ منه][٦]، أو كذَّب بشيءٍ

---

(١) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي مولاهم التركي، ثم المروزي، شيخ الإسلام، ولد سنة ١١٨هـ، هو عالم زمانه، ثقة ثبت، فقيه عالم جواد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير. قال عنه إسماعيل بن عياش: (ما على وجه الأرض مثل ابن المبارك، ولا أعلم أن الله خلق خصلة من خصال الخير إلا وقد جعلها في عبد الله بن المبارك). توفي سنة ١٨١هـ.
انظر: التاريخ الكبير للبخاري (٥/ ٢١٢)، وتاريخ بغداد (١٠/ ١٥٢)، وطبقات خليفة بن خياط (ص٣٢٣)، وسير أعلام النبلاء (٨/ ٣٧٨)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٣٨٢)، وتقريب التهذيب (ص٣٢٠)، والتاج المكلل (ص٤٦).

(٢) (يعني) ليست موجودة في عقيدة السلف.

(٣) أخرجه الصابوني في عقيدة السلف (ص١٧٥). وذكر ابن تيمية قول ابن المبارك هذا بنصه في نقض المنطق (ص١٤٩) نقلاً عن أبي الحسن الكرجي، ومجموع الفتاوى (٤/ ١٨٢)، وقال ابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ١٣٧) رقم: (٣٠١٠٠): حدثنا الثقفي عن شعيب قال: كان أبو العالية يقرئ الناس القرآن، فإذا أراد أن يغير لم يقل: ليس كذا وكذا، ولكنه يقول: اقرأ آية كذا، فذكرته لإبراهيم - يعني النخعي - فقال: أظن صاحبكم قد سمع أنه من كفر بحرف منه فقد كفر به كله.
وأخرجه اللالكائي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (٢/ ٢٥٨) رقم (٣٧٩)، وذكره ابن تيمية عنه في التسعينية (١/ ٢٨٩).

(٤) في الشفا: (واعلم).

(٥) في (ن) والشفا: (أو حرفاً).

(٦) في (ن) وليست في (ص)، وفي الشفا: (أو بشيء منه).

ممَّا صُرح به فيه من حكم أو خبرٍ، أو شك في شيءٍ من ذلك، فهو كافرٌ عند أهل العلم بإجماعٍ[١])[٢]، وقد قال[٣] ﷺ: «**المراء في القرآن كفر**»[٤]، والمراء يكون بمعنى الشكِّ، ويكون بمعنى الجدال بالباطل. وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنَّه قال: «**من جحد آية من القرآن من المسلمين، فقد حلَّ ضرب عنقه**»[٥].

وكذلك من[٦] جحد التوراة والإنجيل وكتب الله المنـزلة، أو كفر بها، أو لعنها، أو سبها، أو استخف[٧] فهو كافر.

---

(١) هذه العبارة من قوله (... أو كذب به، أو نفى ما أثبته على علم منه... ـ إلى ـ... فهو كافر...) فيها زيادة وتقديم وتأخير في الشفا، حيث قال القاضي عياض: (... أو كذب به أو بشيء منه، أو كذب بشيء مما صرح به فيه من حكم أو خبر، أو أثبت ما نفاه أو نفى ما أثبته على علم منه بذلك، أو شك في شيء من ذلك فهو كافر...).

(٢) نقله المؤلف بالنص من الشفا للقاضي عياض (٢/ ١١٠١).

(٣) في الشفا: (عن النبي ﷺ قال...).

(٤) أخرجه أبو داود في السنة، باب النهي عن الجدال في القرآن (٥/ ٩) رقم (٤٦٠٣)، وأحمد في مسنده (٢/ ٢٨٦ ـ ٤٢٤)، و(٣٠٥ ـ ٥٢٨)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٠/ ٥٢٩)، وابن حبان في صحيحه (٤/ ٣٢٤) رقم (١٤٦٤)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٢٢٣) من حديث أبي هريرة بلفظه، وفي رواية: (الجدال).
قال الحاكم: (صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه)، ووافقه الذهبي.
وقال الألباني كما في صحيح سنن أبي داود (٣/ ٨٧٠) رقم (٤٦٠٣): (حسن صحيح). وصححه أيضاً في مشكاة المصابيح رقم (٢٣٦).

(٥) أخرجه ابن ماجه في الحدود، باب إقامة الحدود (٢/ ٨٤٨) رقم (٢٥٣٩)، وابن عدي في الكامل، ترجمة حفص بن عمر بن ميمون (٢/ ٣٨٦) من حديث ابن عباس بلفظه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من جحد آية من القرآن فقد حل ضرب عنقه، ومن قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله، فلا سبيل لأحد عليه؛ إلا أن يصيب حدًّا فيقام عليه**».
وضعفه الألباني كما في السلسلة الضعيفة (٣/ ٦١٠) رقم (١٤١٦) وقال: (منكر).

(٦) في (ن) والشفا: (وكذلك إن جحد).

(٧) في (ن) و الشفا: (أو استخف بها).

وقد أجمع المسلمون على[(١)] أنَّ[(٢)] المتلو في جميع الأقطار، المكتوبَ في المصحف بأيدي المسلمين ممَّا جمعه الدفتان من أول: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] إلى آخر: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ١]، أنَّه كلام الله ووحيه المنزل على نبيه محمد ﷺ، وأنَّ جميع/ما فيه حقٌّ، وأنَّ مَنْ نقص منه حرفاً قاصداً لذلك، أو بدَّله بحرفٍ آخر مكانه، أو زاد فيه حرفاً ممّا لم يشتمل عليه المصحف الذي وقع عليه الإجماع، وأجمع على أنَّه ليس من القرآن، عامداً لكلِّ هذا، أنَّه كافرٌ.

/٣٠ب

ولهذا رأى مالكٌ رحمه الله[(٣)] قتل من سبَّ عائشة رضي الله عنها بالفرية؛ لأنه خالف القرآن[(٤)]، ومن خالفه قُتل، أي: لأنه كذَّب بما فيه[(٥)].

---

(١) (على) ليست في (ن) ولا في الشفا.

(٢) في (ن) والشفا: (أن القرآن المتلو...).

(٣) في (ص): (ولهذا رأى مالك رحمه الله أنه قتل..)، فحذفت (أنه) ليستقيم المعنى، وهي ليست موجودة في (ن).

(٤) أنزل الله في براءة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها من الإفك المفترى، قرآناً يتلى إلى قيام الساعة، فأظهر الله براءتها من فوق سبع سموات فهي البريئة من كل فرية، والعفيفة من كل قذف، والطاهرة من كل إفك، ثم إن الله قد أبان حقيقة هذه الحادثة ـ حادثة الإفك ـ حيث قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ ۚ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم ۖ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُم مَّا ٱكْتَسَبَ مِنَ ٱلْإِثْمِ ۚ وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١١] وقال بعدها: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُۥ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٌ ﴿١٥﴾ وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ ﴿١٦﴾ يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُوا۟ لِمِثْلِهِۦٓ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [النور: ١٥ ـ ١٧]، وقد انعقد الإجماع على كفر من قذف عائشة رضي الله عنها؛ وذلك لمخالفته القرآن أولاً، ولأنه ثانياً سبٌّ وأذى للنبي ﷺ بسبِّ زوجته، وحليلته.

انظر: الشفا للقاضي عياض (٢/ ١١٠٣)، (٢/ ١١٠٩ ـ ١١١٠)، ومجموع الفتاوى (١٥/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣)، (٣٢/ ١٤٥)، (٣٥/ ١٢٣).

(٥) نقله المؤلف بالنص من الشفا للقاضي عياض (٢/ ١١٠٢ ـ ١١٠٣).

قال القاضي عياض ﷺ: (ووقع[١] الإجماعُ على تكفير [كل][٢] مَنْ دافع نصَّ الكتاب، أو خصّ حديثاً مجمعاً على نقله، مقطوعاً به، مجمعاً على حمله على ظاهره)[٣].

وقال ابن القاسم[٤]: من قال: إن الله لم يكلِّم موسى تكليماً؛ يُقتل.

[وقاله][٥] عبد الرحمن بن مهديٍّ[٦].

وقال محمد بن سحنون[٧] فيمن قال: المعوذتان ليستا من كتاب

(١) في الشفا: (وكذلك وقع).
(٢) في (ن) والشفا، وليست في (ص).
(٣) انظر الشفا للقاضي عياض (٢/ ١٠٧١).
(٤) هو أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة، العتقي مولاهم المصري، عالم الديار المصرية ومفتيها، صاحب الإمام مالك بن أنس، وكان ذا مال ودنيا، فأنفقها في العلم، وله قدم في الورع والتأله، ولد سنة ١٣٢هـ، وتوفي سنة ١٩١هـ.
انظر: ترتيب المدارك (٣/ ٢٤٤)، والديباج المذهب (ص٢٣٩)، وشجرة النور الزكية (ص٥٨)، وتهذيب الكمال (١٧/ ٦٤٤)، وحسن المحاضرة (١/ ٢٦٣)، والكاشف (٢/ ١٦٠)، وسير أعلام النبلاء (٩/ ١٢٠).
(٥) في (ص): (وقال)، وفي (ن) والشفا ما أثبته.
(٦) هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري، البصري، ولد سنة ١٣٥هـ، وكان من كبار أئمة السلف، ومن أئمة الحديث الثقات المتقنين، ومن أهل الورع والصلاح، قال فيه الشافعي: (لا أعرف له نظيراً في الدنيا)، توفي بالبصرة سنة ١٩٨هـ.
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٢١٨)، وطبقات خليفة بن خياط (ص٢٢٧)، وتاريخ خليفة بن خياط (ص٤٦٨)، والتاريخ الكبير للبخاري (٥/ ٣٥٤)، وحلية الأولياء لأبي نعيم (٩/ ٣)، وسير أعلام النبلاء (٩/ ١٩٢).
(٧) هو أبو عبد الله محمد بن عبد السلام الملقب بسحنون بن سعيد التنوخي، فقيه المغرب وابن فقيه المغرب، القيرواني، شيخ المالكية، وكان محدثاً بصيراً بالآثار، واسع العلم، متحرياً متقناً، علامة كبير القدر، تفقه على أبيه، توفي سنة ٢٦٥هـ. =

الله، يضرب[١] عنقُه، إلا أن يتوب. وكذلك كلّ من كذَّب بحرفٍ منه. قال: وكذلك إن شهد شاهدٌ على من قال: إن الله لم يُكلم موسى تكليماً، وشهد آخرُ عليه أنَّه قال: ما اتَّخذ[٢] اللهُ إبراهيمَ خليلاً؛ لأنّهما اجتمعا على أنَّه كذّب النّبي ﷺ.

وقال أبو عثمان[٣] بنُ الحداد[٤]: جميع من ينتحلُ التوحيدَ متَّفقون على[٥] أنّ الجحد لحرفٍ من التنـزيل كفرٌ[٦].

قُلتُ: ومن كفر بحرفٍ منه كفر به كلّه، وبه قال ابن مسعودٍ[٧]، وأصبغُ بن الفرجِ[٨]. ومن كفر به أو ببعضه فقد كفر بالله، وليس هذا

= انظر: ترتيب المدارك (٤/ ٢٠٤)، والديباج المذهب (ص٣٣٣)، وشجرة النور الزكية (ص٧٠)، والوافي بالوفيات (٣/ ٨٦)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٦٠)، والعبر للذهبي (١/ ٣٨١).

(١) في (ن): (تضرب)، وفي الأصل والشفا ما أثبته.

(٢) في الشفا: (...قال: إن الله ما اتخذ إبراهيم خليلاً...).

(٣) هو أبو عثمان سعد بن محمد بن الصبيح بن الحداد المغربي، الإمام، شيخ المالكية، صاحب سحنون، وهو أحد المجتهدين، كان بحراً في الفروع، ورأساً في لسان العرب، وبصيراً بالسنن، ويقال: لم ير أغزر دمعة من سعيد بن الحداد، وكان كريماً حليماً. توفي سنة ٣٠٢هـ.
انظر: ترتيب المدارك (٥/ ٧٨)، وإنباه الرواة (٢/ ٥٣)، ومرآة الجنان (٢/ ١٨٠)، والعبر للذهبي (١/ ٤٤٣)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٠٥)، والوافي بالوفيات (١٥/ ٢٥٦).

(٤) في (ن): (الجداد).

(٥) (على) ليست في (ن) ولا في الشفا.

(٦) نقله المؤلف بالنص من الشفا للقاضي عياض (٢/ ١١٠٣ ـ ١١٠٤).

(٧) قول عبد الله بن مسعود ﷺ أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/ ٢٥٨) رقم (٣٧٩) حيث قال: (قال عبد الله: من حلف بالقرآن فعليه بكل آية يمين، ومن كفر بحرف منه فقد كفر به أجمع).

(٨) هو أصبغ بن الفرج بن سعيد بن نافع، مولى عبد العزيز بن مروان، الشيخ الإمام =

مختصاً بالقرآن، بل كلُّ من كفر بشيءٍ مما يجبُ الإيمان به فقد كفر بالله[١]/ ؛ لأنَّ الكفر بالله[٢] لا يتجزأ بالإجماع[٣]، بخلاف الفسق بالمعاصي فإنه يتجزأ عند أهل السنة؛ ولهذا من تاب من ذنبٍ قبلت توبتهُ عندهم، وليست التوبة من جميع الذنوب شرطاً في صحة التوبة من الذنب الواحد خلافاً للمعتزلة[٤]، بخلاف الكفر؛ فإن التوبة من كلِّ كفرٍ شرطٌ في صحة التوبة منه بالإسلام إجماعاً، والله أعلم. ١/٣١

= الكبير مفتي الديار المصرية وعالمها، أبو عبد الله مولاهم المصري المالكي، ولد بعد سنة ١٥٠هـ، قال ابن معين: كان من أعلم خلق الله برأي مالك، يعرفها مسألة مسألة، متى قالها مالك؟، ومن خالفه فيها؟. وكان ثقة صاحب سنة، توفي سنة ٢٢٥هـ.

انظر: التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٣٦)، وترتيب المدارك (٤/ ١٧)، والديباج المذهب (ص١٥٨)، وشجرة النور الزكية (ص٦٦)، وحسن المحاضرة (١/ ٢٦٧)، وتهذيب الكمال (٣/ ٣٠٤)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٦٥٦)، والكاشف (١/ ٨٤).

(١) انظر الشفا للقاضي عياض (٢/ ١١٠٤).

(٢) (بالله) ليست في (ن).

(٣) قوله: (لأن الكفر بالله لا يتجزأ بالإجماع): لعل مقصوده بذلك يتضح بما قبله بأن من كفر بحرف من القرآن فقد كفر به كله، وكذلك من كذب رسولاً فقد كذب سائر المرسلين، ومع ذلك فإن الكفر يقابل الإيمان، والإيمان شعب وكذا الكفر شعب أيضاً.

(٤) هل التوبة من جميع الذنوب شرط في صحة التوبة من الذنب الواحد؟ أو هل تصح التوبة من ذنب مع الإصرار على غيره؟. هذه المسألة اختلف فيها العلماء على قولين، وأصلها وسرها هو: هل التوبة تتبعض مثل المعاصي والذنوب، فيكون التائب تائباً من وجه دون وجه؟ كما ذكر ذلك ابن القيم ﷺ في مدارج السالكين (١/ ٢٧٣ ـ ٢٧٦) حيث بين أن الراجح هو تبعض التوبة بقوله (١/ ٢٧٤): (والراجح تبعضها، فإنها كما تتفاضل في كيفيتها كذلك تتفاضل في كميتها. ولو أتى العبد بفرض وترك فرضاً آخر، لاستحق العقوبة على ما تركه دون ما فعله. فهكذا إذا تاب من ذنب وأصر على آخر؛ لأن التوبة فرض من الذنبين، فقد أدى أحد الفرضين وترك =

قال[١] القابسيُّ[٢] حين سُئل عمَّن خاصم يهودياً، فحلف له بالتوراة، فقال الآخر: لعن الله التوراةَ، وشهد عليه بذلك شاهدٌ، ثم شهد آخر أنَّه سأله عن القصة[٣]؟ فقال: إنّما لعنتُ توراة اليهود؛ فقال أبو الحسن القابسيُّ[٤]: الشاهد الواحد لا يوجب القتل، والثاني علَّق

= الآخر، فلا يكون ما ترك موجباً لبطلان ما فعل، كمن ترك الحج وأتى بالصلاة والصيام والزكاة).

وقال أيضاً (١/ ٢٧٥): (والذي عندي في هذه المسألة: أن التوبة لا تصح من ذنب مع الإصرار على آخر من نوعه، وأما التوبة من ذنب مع مباشرة آخر لا تعلق له به، ولا هو من نوعه فتصح، كما إذا تاب من الربا ولم يتب من شرب الخمر مثلاً، فإن توبته من الربا صحيحة. وأما إذا تاب من ربا الفضل ولم يتب من ربا النسيئة وأصر عليه، أو بالعكس، أو تاب من تناول الحشيشة، وأصر على شرب الخمر، أو بالعكس، فهذا لا تصح توبته. وهو كمن يتوب عن الزنى بامرأة وهو مصر على الزنى بغيرها غير تائب منها، أو تاب من شرب عصير العنب المسكر وهو مصر على شرب غيره من الأشربة المسكرة، فهذا في الحقيقة لم يتب من الذنب، وإنما عدل عن نوع منه إلى نوع آخر).

(١) في الشفا: (وقد سئل القابسيُّ عمن خاصم يهودياً فحلف له بالتوراة، فقال الآخر....).

(٢) هو أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المعافري، القروي، القابسي، المالكي، الإمام الحافظ الفقيه، العلامة عالم المغرب، كان عارفاً بالعلل والرجال، والفقه والأصول والكلام، مصنفاً يقظاً ديناً، وكان ضريراً، ولد سنة ٣٢٤هـ، توفي بالقيروان سنة ٤٠٣هـ.

انظر: ترتيب المدارك (٧/ ٩٢)، والديباج المذهب (ص٢٩٦)، وشجرة النور الزكية (ص٩٧)، ووفيات الأعيان (٣/ ٣٢٠)، والوافي بالوفيات (٢١/ ٤٥٧)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ١٥٨).

(٣) في الشفا: (القضية).

(٤) (القابسيُّ) ليست في الشفا.

القتل[١] بصفةٍ [تحتمل][٢] التأويل؛ إذ لعله لا يرى اليهود متمسكين بشيءٍ من عند الله؛ لتبديلهم وتحريفهم، ولو اتفق الشاهدان على لعن التوراة مجرّداً لضاق التأويل[٣].

قال القاضي عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقد اتفق فقهاء بغداد على استتابة ابن شنبوذٍ[٤] المُقرئ ـ أحد أئمة المقرئين المتصدِّرين بها مع ابن مجاهدٍ[٥] ـ؛ لقراءته وإقرائِه بشواذّ من الحروف ممَّا ليس في المصحف، وعقدوا عليه بالرجوع عنه والتوبة منه[٦] سجلّاً أشهد فيه[٧] على نفسه في مجلس الوزير أبي علي ابن مقلة[٨] ....

(١) في الشفا: (الأمر).

(٢) في (ص): (يحتمل)، وفي (ن) والشفا ما أثبته.

(٣) نقله المؤلف من الشفا للقاضي عياض بالنص (٢/ ١١٠٤ ـ ١١٠٥).

(٤) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت بن شنبوذ، المقرئ، أكثر الترحال في الطلب، ووثق به الكبار بنقله وإتقانه، وكان له رأي في القراءة بالشواذ التي تخالف رسم الإمام، فنقموا عليه لذلك وعزروه، توفي سنة ٣٢٨هـ.
انظر: طبقات القراء (١/ ٣٤٣)، والفهرست لابن النديم (ص٤٩)، والكامل لابن الأثير (٧/ ١٥٠)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٦٤)، والعبر للذهبي (٢/ ٣٠).

(٥) هو أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، وكان واحد عصره غير مدافع، وكان من فضله وعلمه وديانته ومعرفته بالقراءات وعلوم القرآن، حسن الأدب، رقيق الخلق، كثير المداعبة، ثابت الفطنة، جواداً، انتهت إليه الرئاسة بمدينة السلام في عصره، ولد سنة ٢٤٥هـ، وتوفي سنة ٣٢٤هـ.
انظر: طبقات القراء (١/ ٣٣٣)، والفهرست لابن النديم (ص٤٩)، والكامل لابن الأثير (٧/ ١٢٦)، والعبر للذهبي (٢/ ٢٢)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٧٢).

(٦) في الشفا: (عنه).

(٧) في الشفا: (أشهد فيه بذلك على...).

(٨) هو أبو علي محمد بن علي بن الحسين بن عبد الله، المعروف بابن فضلة، الوزير الكبير، ولد سنة ٢٧٢هـ، قربه الوزير ابن الفرات، ثم أشير به على المقتدر بالله فوزّره، ثم صار وزيراً للقاهر بعد مقتل المقتدر، ووزّر بعدها للراضي الذي قطع يده =

سنة ثلاثٍ وعشرين وثلاثمئةٍ[١].

قال: (وأفتى أبو محمد ابن أبي زيد[٢] بالأدب فيمن قال لصبيٍّ: لعن الله معلّمك/ وما علّمك، وقال: أردتُ سوء الأدب ولم أُرد القرآن، قال أبو محمد: وأمَّا من لعن المصحفَ فإنَّه يُقتل)[٣]. هذا آخر كلامه.

٣١/ب

وعند الإمام أبي حنيفة[٤] رحمه الله: أنّ كلّ من قال قولاً لزم منه استنقاصٌ بالدين، أو استهانةٌ[٥] به، أو بما هو مضافٌ إليه ممّا هو مضافٌ إلى الله تعالى ورسوله ﷺ، فإنه يكفُر؛ حتى لو قال للمسجد: مُسَيجِدٌ[٦]، وللفقيه فقيّهٌ، أو استهانَ بالعلم أو بأهله، أو بالصالحين،

= ولسانه، وتوفي سنة ٣٢٨هـ.
انظر: المنتظم لابن الجوزي (١٣/ ٣٩٣)، والكامل لابن الأثير (٧/ ١٥٠)، والعبر لابن خلدون (٣/ ٤٩٥)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٢٤)، والعبر للذهبي (٢/ ٢٩).

(١) نقله المؤلف من الشفا للقاضي عياض بالنص (٢/ ١١٠٥).

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن (أبي زيد) القيرواني، كان إمام المالكية في وقته، وجامع مذهب مالك، وشارح أقواله. كان واسع العلم، كثير الحفظ والرواية، وجمع إلى ذلك صلاحاً وورعاً وعفة، توفي سنة ٣٨٦هـ.
انظر: ترتيب المدارك (٦/ ٢١٥)، والديباج المذهب (ص٢٢٢)، وشجرة النور الزكية (ص٩٦)، والفهرست لابن النديم (ص٣٤١)، والوافي بالوفيات (١٧/ ٢٤٩)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ١٠).

(٣) نقلها المؤلف من الشفا للقاضي عياض بالنص (٢/ ١١٠٥).

(٤) هو الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت التيمي مولاهم الكوفي، فقيه العراق، وأحد أئمة الإسلام، والسادة الأعلام، وأحد أركان العلماء، وأحد الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب، وهو أقدمهم وفاة؛ لأنه أدرك عصر الصحابة، ورأى أنس بن مالك وغيره، ثقة عالم زاهد ورع، ولد سنة ٨٠هـ، وتوفي سنة ١٥٠هـ. انظر: الجواهر المضيّة في طبقات الحنفية (١/ ٤٩)، والتاريخ الكبير للبخاري (٨/ ٨١)، والطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٣٦٨).

(٥) في (ن): (أو استهانته أو بما...)، و(به) ليست في (ن).

(٦) في (ن): (مسيجيد).

أو استهزأ بالصلاة أو بأهلها، فإنَّه يكفر في جميع ذلك، ولم يخالفه أحدٌ في جميع ذلك[١].

وينبغي استنقاصُ المحرِّفين من العلماء، والمغيِّرين العلمَ[٢]، والمذلِّين له، والبائعين له بثمنٍ بخسٍ من عرض الدنيا وشهواتها. ومقتضى الكتاب العزيز والسنة النبوية تكفيرهم سواء إن[٣] كانوا متأوِّلين أو متعمِّدين[٤]، ولا يُكفَّر منتقصُهم ولا يُفسَّق، بل هو مثابٌ عليه،

---

(١) من استهزأ بآيات الله، مستهيناً بالدين، ومستنقصاً له ولأهله فقد كفر بالله، وقد دل على كفره قوله تعالى: ﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَهْزِءُوا إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ ﴿٦٤﴾ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِن نَّعْفُ عَن طَائِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ﴾ [التوبة: ٦٤ ـ ٦٦].
يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (فدل على أنهم لم يكونوا عند أنفسهم قد أتوا كفراً، بل ظنوا أن ذلك ليس بكفر، فبين أن الاستهزاء بالله وآياته ورسوله كفر، يكفر به صاحبه بعد إيمانه) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٧٣).
ومن الاستهزاء بالدين الاستهزاء بالعلماء والصالحين؛ فإن كان على سبيل الاستهزاء بأشخاصهم من الاستهزاء بأوصافهم الخُلقية والخَلقية فهذا محرم، وإن كان الاستهزاء بهم لكونهم علماء، أو لما قام بهم من العلم والفقه والصلاح فهذا كفر ينقل عن الملة؛ لأنه استهزاء بدين الله.
وانظر: فتاوى اللجنة الدائمة (١/ ٢٥٦ ـ ٢٥٧)، الاستهزاء بالدين وأهله لمحمد بن سعيد القحطاني (ص٤٤ ـ ٤٥)، نواقض الإيمان القولية والعملية (ص ٤٣٦ ـ ٤٤٩).

(٢) في (ن): (للعلم).

(٣) (إن) ليست في (ن).

(٤) ما ذكره المؤلف رحمه الله من تكفير العلماء المغيرين للعلم، سواء كانوا متأولين أو متعمدين، هذا ليس على إطلاقه، فالعالم إذا اجتهد فأخطأ، وكان اجتهاده مبنيًّا على تأويل سائغ؛ فإنه لا يكفر بقوله واجتهاده وتأويله؛ إذ من موانع تكفير المسلم أن يكون ذلك الكفر صدر عن خطأ، ومن **أنواع الخطأ**: الخطأ في التأويل، قال شيخ =

خصوصاً إذا قصد التنفير عمّا هم عليه، وإظهارَ الدين، والقيامَ به، والله تعالى أعلم.

= الإسلام بن تيمية رحمه الله: (لكن ليس كل مخطئ يكفر، لاسيما إذا قاله متأولاً باجتهاد أو تقليد)، الرد على البكري (ص٣٢٩)، وقال أيضاً رحمه الله: (وقد اتفق أهل السنة والجماعة على أن علماء المسلمين لا يجوز تكفيرهم بمجرد الخطأ المحض، بل كل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا الرسول ﷺ، وليس كل من يترك بعض كلامه لخطأ أخطأه يكفر ولا يفسق، بل ولا يأثم) مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٠٠).

قاعـــدة

يجب أن نعتقد[1] أن القديم قديمٌ، وأن الحادث حادثٌ. وأن تعلق الحادثِ بالقديمِ لا يُكسبه القدمَ، ولا يخرجه عن حدوثه، وأن القديم إذا ظهر على مظهر الحادث لا يُخرجه عن القدم[2]، بل يُكسبه شرفاً وإعظاماً، ويطلق عليه اسمه وحكمه شرعاً، وليس حكمٌ إلا للشرع، والله أعلم/ .

٣٢/أ

فإذا تعلّق المحدَثُ بالقديم تعلُّقاً افتقاريًّا حصل له الإدناءُ[3] فمن قُرِّب وأُدني ينبغي له أن لا يخرج عن وصفه، فإن خيَّل[4] له الهوى أنّه مُفتقَرٌ إليه أو مُستعانٌ به،

أو له شركةٌ ما بحلولٍ، أو اتحادٍ، أو اتصافٍ بوصف القدم في شيءٍ ما من [وجود غيره][5]، أو حدوثِه من حيث علمُ الله ﷻ به ضلَّ وخرج عن الإسلام. والله يعلمُ المفسد من المصلح، والجاهل من العالمِ، والله أعلم.



(١) في (ن): (يعتقد).

(٢) قد يقصد المؤلف ﷺ بالحادث هنا صفات الله الاختيارية التي يفعلها متى شاء، وقد يقصد به القرآن الكريم الذي هو من كلامه سبحانه، فإنه متى ظهر على مظهر الحادث كتلاوة التالي، وكتابة الكاتب أكسبه شرفاً وإعظاماً، وحينئذ يطلق عليه اسمه، ولا يخرجه ذلك عن وصفه.

(٣) قوله: (فإذا تعلق المحد ث بّالقديم تعلقاً افتقارياً حصل له الإدناء):
لعل مقصوده ﷺ أن المخلوق إذا تذلل، وأظهر عجزه وفقره بين يدي ربه؛ حصل له القرب من الله ﷻ.

(٤) في (ن): (خُيِّلَ) مبني للمجهول.

(٥) في (ص): (وجوده وغيره)، وفي (ن) ما أثبته.

فصل (٨)

الفوقية ثابتةٌ له ﷻ من كلِّ وجهٍ يليق به ﷻ، دون ما نفهمه من مواجيدِ ذواتنا، تبارك وتعالى عمَّا يقول الظالمون [والجاحدون][1] علوًّا كبيراً، بل هو سبحانه محيطٌ بكلِّ شيءٍ.

والفوقيةُ المطلقة[2] صفةٌ تفرَّد بها الربُّ ﷻ، فهو ﷻ فوقَ كلِّ شيءٍ، وليس فوقه شيءٌ. والكتاب العزيز ناطقٌ بها، وكذلك السنةُ النبوية، والفِطَرُ شاهدةٌ بذلك، قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]، وقال تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٧]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] في ستة[3] مواضع من القرآن العظيم[4].

وقد تقدّم أن الكيفية لا سبيل لأحدٍ إلى الكلام فيها، ولا إلى معرفتها، ولا إلى تصورها، ولا يحلُّ الفكرُ فيها ولا في غيرها من

---

(١) في (ن) ليست في (ص).

(٢) يثبت السلف رحمهم الله فوقية وعلو الله بأنواعه: علو الذات، والقدر، والقهر.

(٣) قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾، وردت في ستة مواضع من القرآن كما تقدم، وهي:
أ ـ [الأعراف: ٥٤]، ب ـ [يونس: ٣]، ج ـ [الرعد: ٢]،
د ـ [الفرقان: ٥٩]، هـ ـ [السجدة: ٤]، و ـ [الحديد: ٤].
وهنالك موضع سابع ذكر فيه الاستواء في سورة: [طه: ٥]، وهو قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾.

(٤) (العظيم) ليست في (ن).

الذات وصفاتها، فاسترح أيها المُحاذي[١] من ذلك/ واشتغل بما ينفعك ٣٢/ب [مما][٢] هنالك، واسلك أحسن المسالك، تنج من المهالك.

قال[٣] الله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، وقال تعالى: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ﴾ [المعارج: ٤][٤] الآية، وقال تعالى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥]، وأخبر الله ﷻ عن فرعون اللعين إقامةً للحجة عليه: ﴿... يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٣٦ ـ ٣٧] يعني [في قوله][٥]: إنَّ في السماء إلهاً.

وعلماء الأمة وأعيان الأئمة من السلف رحمهم الله لم يختلفوا أن الله تعالى على عرشه فوق سمواته.

قال عبد الله بن المبارك: (نعرف ربنا فوق سبع سمواته، على العرش استوى، بائناً من خلقه، ولا نقول كما قالت الجهمية: إنَّه هاهنا ـ وأشار إلى الأرض ـ)[٦].

---

(١) **المحاذي**: من حَوَذَ، والحاء والواو والذال أصل واحد، وهو من الخفة والسرعة وانكماش في الأمر. **والأحوذي قيل**: هو المنكمش، والحادّ، والخفيف في أموره، **وقيل**: هو المشمر في الأمور، القاهر لها.
والحِواذ بالكسر: هو البعد، واستحوذ: غلب واستولى. ولعل معنى المحاذي هنا المشمر لمعرفة ذلك.
انظر: معجم مقاييس اللغة (٢/ ١١٥)، ولسان العرب (٣/ ٤٨٦)، والقاموس المحيط (١/ ٣٥٢).

(٢) في (ص): (بما)، وفي (ن) ما أثبته.

(٣) في (ن): (وقال).

(٤) قوله: [(... في يوم كان مقداره) الآية] ليست في (ن).

(٥) في (ن) وليست في (ص).

(٦) أثر عبد الله بن المبارك أخرجه:

=

وروينا بإسنادنا إلى الشيخ الزاهد أبي الفتح نصر بن إبراهيم بن نصر المقدسيّ[(١)] ﷺ المتفق على إمامته وجلالته ودينه وورعه وتفرّده بذلك في زمنه بالشام وغيره، في كتابه **الحجة على تارك المحجَّة**[(٢)]، في عقيدته التي أجمع عليها علماء الإسلام، ـ ممَّن لقيه أو بلغه قوله من غيرهم ممّن هو موصوفٌ بالقدوة، والزعامة، والعلم الصائب، والفهم الثاقب، مشهورٌ بالأمانة القوية، والديانة الأصلية، والإمامة العلية، ناطقٌ/ عن الكتاب والسنة، وإجماع علماء الأمة، مجانبٌ للبدعة والضلالة والأهواء والجهالة ـ: (إنَّه لا يجوز اعتقاد ما لم يكن له أصلٌ

١/٣٣

= ـ أبو سعيد الدارمي في الرد على الجهمية (ص٤٧) برقم (٦٧)، وفي النقض على بشر المريسي (١/ ٢٢٤).
ـ وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة (١/ ١١١ ـ ١٧٤ ـ ٣٠٧) بأرقام (٢٢ ـ ٢١٦ ـ ٥٩٨).
ـ والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٣٣٥ ـ ٣٣٦) برقمي (٩٠٥ ـ ٩٠٣).
ـ والصابوني في عقيدة السلف (ص١٨٦).
ـ والذهبي في العلو (ص١٤٩) برقمي (٣٩٨ ـ ٣٩٩)، وفي المختصر (ص١٥١) برقم (١٥٠)، وقد صححه الذهبي.
ـ وابن قدامة في إثبات صفة العلو (ص١٧١) برقمي (٨٣ ـ ٨٤).
وقد صحح شيخ الإسلام ابن تيمية هذا الأثر كما في الحموية ضمن الفتاوى (٥/ ٥٢ ـ ١٨٤). وقال ابن القيم كما في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص٢١٣ ـ ٢١٤): (وقد صح عنه صحة قريبة من التواتر).

(١) هو أبو الفتح نصر بن إبراهيم بن نصر بن إبراهيم النابلسي المقدسي، الفقيه الشافعي، الإمام العلامة، القدوة المحدث، مفيد الشام، شيخ الإسلام صاحب التصانيف والأمالي، ولد قبل سنة ٤١٠هـ، وتوفي سنة ٤٩٠هـ.
انظر: مرآة الزمان لسبط ابن الجوزي (١/ ٣٠٢)، وطبقات الشافعية الكبرى (٥/ ٣٥١)، وطبقات الشافعية للأسنوي (٢/ ٢٠٧)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١/ ٢٧٤).

(٢) ٢/ ٢٧٢ ـ ٢٩٦.

في كتاب الله تعالى، ولا سُنَّة رسول الله ﷺ، وإجماع أهل العلم من الصحابة التابعين لهم بإحسان. وأنَّ الله تعالى مستوٍ على عرشه، بائنٌ من خلقه، كما قال في كتابه: ﴿أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢]، ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن: ٢٨]، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

ثم نقل ذلك عن أبي حاتم[١] وأبي زرعة[٢] الرازيين المتفق على إمامتهما، وجلالتهما، وورعهما عن مذاهب أئمة الأمصار والعلماءِ في جميع الأقطار، قالا: (أدركنا العلماء: حجازاً، وعراقاً، ومصراً، وشاماً، ويمناً يقولون ذلك)[٣].

---

(١) هو أبو حاتم محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الرازي، الإمام الحافظ، الناقد، شيخ المحدثين، الحنظلي، الغطفاني، كان من بحور العلم، طوف البلاد، وبرع في المتن والإسناد، وجمع وصنف، وجرح وعدل، وصحح وعلل. ولد سنة ١٩٥هـ، وتوفي سنة ٢٧٧هـ.
انظر: الفهرست لابن النديم (ص٣٢٧)، وتهذيب الكمال (٢٤/ ٣٨١)، وطبقات علماء الحديث (٢/ ٢٦٠)، والعبر للذهبي (١/ ٣٩٨)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٤٧)، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال (ص٣٢٦).

(٢) هو أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فرّوخ، الإمام، سيد الحفاظ، محدث الري، كان آية في الحفظ والإتقان، قال ابن أبي شيبة: ما رأيت أحفظ من أبي زرعة. وقال ابن راهويه: كل حديث لا يحفظه أبو زرعة فليس له أصل. توفي سنة ٢٦٤هـ.
انظر: تهذيب الكمال (١٩/ ٨٩)، وطبقات علماء الحديث (٢/ ٢٤٦)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٦٥)، والعبر للذهبي (١/ ٣٧٩)، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال (ص٢٥١)، والوافي بالوفيات (٢/ ١٨٣).

(٣) هذا الأثر أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٧٦ ـ ١٧٧) برقم (٣٢١)، والذهبي في العلو (ص١٨٨)، برقمي (٥٠٢ ـ ٥٠٣)، وصححه الألباني في المختصر (ص٢٠٤)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو (ص١٨٢ ـ ١٨٣) =

وقال الإمام أبو عثمان الصابونيُّ رحمه الله فيما رواه عن الحاكم(١) أبي عبد الله الحافظ سماعاً منه بإسناده إلى [أبي](٢) عبد الله الرباطيِّ(٣)، قال: (حضرت مجلس الأمير عبد الله بن طاهر(٤) ذات يوم، وحضر

= رقم (٩٤)، وذكره ابن القيم في الصواعق المرسلة (٤/ ١٢٩٠ ـ ١٢٩١)، واجتماع الجيوش الإسلامية (ص٢٣٣) من طريق عبد الرحمن بن أبي حاتم: (سألت أبي وأبا زرعة رضي الله عنهما عن مذهب أهل السنة، وما أدرك عليه العلماء في الأمصار، وما يعتقدان ذلك؟ فقال: أدركنا العلماء في جميع الأمصار: حجازاً، وعراقاً، ومصراً، وشاماً، ويمناً، فكان من مذهبهم: ...... وأن الله تعالى على عرشه بائن من خلقه ـ كما وصف نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ ـ بلا كيف....).

(١) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الضبي النيسابوري، الحاكم الحافظ الكبير، ويعرف أيضاً بابن البيّع، ولد سنة ٣٢١هـ، اعتنى به أبوه، وكتب عن نحو ألفي شيخ، قرأ القراءات، وبرع في معرفة الحديث وفنونه، وصنف التصانيف، وهو ثقة حجة، توفي سنة ٤٠٥هـ.
انظر: طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح (١/ ١٩٨)، وطبقات الشافعية الكبرى (٤/ ١٥٥)، والعقد المذهب (ص٧٠)، وطبقات علماء الحديث (٣/ ٢٣٧)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ١٦٢)، والعبر للذهبي (٢/ ٢١٠).

(٢) في (ص) و(ن): (إلى عبد الله الرباطي)، وهذا الخطأ لعله من النساخ، فأضفت (أبي) ليوافق ما في عقيدة السلف، وهو الذي تؤيده كتب التراجم، على ما سيأتي من ترجمته ـ إن شاء الله ـ.

(٣) هو أبو عبد الله أحمد بن سعيد بن إبراهيم المروزي الرباطي الأشقر، نزيل نيسابور، الإمام الحافظ الحجة، أمير الرباط، سمع وكيعاً وعبد الرزاق وطبقتهم، وروى عنه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم، توفي سنة ٢٤٣هـ.
انظر: التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٦)، وتهذيب الكمال (١/ ٣١٠)، وطبقات علماء الحديث (٢/ ٢٢٠)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٢٠٧)، والعبر للذهبي (١/ ٣٤٥).

(٤) هو عبد الله بن طاهر بن الحسين بن مصعب بن زريق بن أسعد، أبو العباس الخزاعي، الأمير، ولاه المأمون دمشق والشام، وكان حاكماً عادلاً، جواداً، شاعراً، بارع الأدب، تنقل في الأعمال شرقاً وغرباً، قلده المأمون مصر والمغرب، ثم نقله إلى خراسان، توفي سنة ٢٣٠هـ. =

إسحاق[١] ـ يعني: ابن راهويه ـ فسُئل عن حديث النـزول، أصحيحٌ هو؟ قال: نعم، فقال له بعض قُوّاد عبد الله: يا أبا يعقوب، [أتزعم][٢] أن الله ينـزل كلّ ليلةٍ؟ قال: نعم، قال: كيف ينـزل؟ قال: أثبته[٣] فوق؛ حتى أصف لك النـزول، فقال له الرجل: أثبته فوق. فقال له إسحاق: قال الله ﷻ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، قال[٤] الأمير عبد الله[٥]/ : يا أبا يعقوبَ هذا يوم القيامة، قال إسحاق: أعز الله الأمير! ومن يجيء يوم القيامة؛ من يمنعه اليوم؟)[٦]. ٣٣/ب

وقال الإمام أبو بكر ابن خزيمة رحمه الله: (من لم يقرَّ بأن الله ﷻ على عرشه قد استوى فوق سبع سمواته فهو كافرٌ به[٧]، حلالُ الدم[٨]، يُستتاب فإن تاب وإلا ضرب[٩] عنقه، وأُلقيَ على بعض المزابل؛

= انظر: كتاب بغداد لابن طيفور (ص٢٥)، وتاريخ بغداد (٩/ ٤٨٣)، وتحفة ذوي الألباب للصفدي (١/ ٢٦٩)، ومآثر الإنافة في معالم الخلافة للقلقشندي (١/ ٢١٤)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٦٨٤).

(١) في عقيدة السلف: (وحضر إسحاق بن إبراهيم).
(٢) في (ص): (تزعم)، وفي (ن) وعقيدة السلف ما أثبته.
(٣) أي: أثبت واعتقد أن الله مستو على عرشه فوق سمواته.
(٤) في (ن) وعقيدة السلف: (فقال).
(٥) في (ن): (عبد الله بن طاهر)، وفي (ص) وعقيدة السلف ما أثبته.
(٦) أخرجه الصابوني في عقيدة السلف (ص١٩٧ ـ ١٩٨)، والذهبي في العلو (ص١٧٩) رقم (٤٨٦)، وقال الألباني معلقاً عليه في مختصر العلو (ص١٩٣): (هذا إسناد صحيح)، وذكر هذا الأثر ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٥/ ٣٩١ ـ ٣٩٢) وعزاه إلى الصابوني، وذكره أيضاً في شرح حديث النـزول (ص ١٤٨ ـ ١٤٩).
(٧) في عقيدة السلف ومعرفة علوم الحديث: (بربه).
(٨) قوله: (حلال الدم) ليست في معرفة علوم الحديث.
(٩) في عقيدة السلف ومعرفة علوم الحديث: (ضُربت).

حتى[١] لا يتأذى به[٢] المسلمون ولا [المعاهدون][٣] بنتن رائحة جثته[٤]، وكان ماله فيئاً[٥]، لا يرثه أحد من المسلمين؛ إذ المسلم لا يرث الكافر، [كما][٦] قال[٧] ﷺ: «**لا يرث الكافرُ المسلم، ولا المسلمُ الكافر**»[٨][٩][١٠].

وإمامنا أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعيُّ[١١] رضي الله عنه احتجَّ في

---

(١) في معرفة علوم الحديث: (حيث).
(٢) (به) ليست في عقيد السلف ولا معرفة علوم الحديث.
(٣) في (ص) و(ن): (المعاندون)، وفي عقيدة السلف ومعرفة علوم الحديث ما أثبته، وفي معرفة علوم الحديث: (.. لا يتأذى المسلمون والمعاهدون. . .).
(٤) في عقيدة السلف ومعرفة علوم الحديث: (جيفته)، وعبارة معرفة علوم الحديث: (بنتن ريح جيفته).
(٥) **الفيء**: غنائم تؤخذ من المشركين أفاءها الله على المسلمين، **أي**: ترجع عليهم. انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٤/ ٤٣٥)، والمصباح المنير للفيومي (٢/ ١٤٣).
(٦) في (ن) وعقيدة السلف ومعرفة علوم الحديث، وليست في (ص).
(٧) في عقيدة السلف: (قال النبي ﷺ).
(٨) من قوله: (لا يرث الكافر المسلم، ولا المسلم الكافر) ليس موجوداً في معرفة علوم الحديث، وفي عقيدة السلف: (لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم).
(٩) أخرجه البخاري في الفرائض، باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (١٢/ ٥٠) رقم (٦٧٦٤)، ومسلم في الفرائض أيضاً (٣/ ١٢٣٣) رقم (١٦١٤) من حديث أسامة بن زيد بلفظه، مع تقديم وتأخير.
(١٠) قول الإمام ابن خزيمة أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص٨٤)، والصابوني في عقيدة السلف (ص١٨٧)، والذهبي في العلو بنحوه (ص٢٠٧) رقم (٥٢٨)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو (ص١٨٥) رقم (٩٦)، وذكره ابن تيمية في الفتوى الحموية (ص٣٣٩ ـ ٣٤٠) من رواية الحاكم وصحح إسناده.
(١١) هو أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع، القرشي ثم المطلبي، الشافعي، المكي، صاحب المذهب المعروف، إمام أهل زمانه في الفقه، =

كتابه المبسوط[١] **في مسألة إعتاق الرقبة المؤمنة في الكفّارة: وأن الرقبة الكافرة**[٢] **لا يصح التكفيرُ بها؛ لخبر**[٣] **معاوية بن الحكم: وأنه أراد أن يعتق الجارية السوداء في**[٤] **الكفارة، وسأل رسول الله ﷺ عن إعتاقه إيَّاها، فامتحنها رسول الله ﷺ؛ ليعرف أنها مؤمنةٌ أو لا، فقال: «أين ربك؟» فأشارت إلى السماء؛ إذ كانت أعجمية**[٥]**، فقال لها ﷺ: «من أنا؟» فأشارت إليه وإلى السماء ـ يعني: أنك رسول الله الذي في السماء ـ فقال النبي**[٦] **ﷺ: «أعتقها، فإنها مؤمنة»**[٧]**. فحكم/ رسول الله ﷺ** ٣٤/أ

= روى عن مالك بن أنس ومحمد بن الحسن وإسماعيل بن عليّة وغيرهم كثير، وروى عنه الحميدي وأحمد بن حنبل وأبو عبيد القاسم بن سلّام وغيرهم، ألف (الرسالة)، و(الأم)، توفي سنة ٢٠٤هـ.
انظر: التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٤٢)، وحلية الأولياء لأبي نعيم (٩/ ٦٣)، وطبقات الشافعية الكبرى (١/ ١٩٢)، وطبقات الشافعية للأسنوي (١/ ١٨)، وطبقات المفسرين للداودي (٢/ ١٠٢)، وبرنامج التجيبي (ص١١٩).
وانظر كذلك: آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حكم، والانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء
(ص٦٥)، ومناقب الإمام الشافعي للرازي، ومناقب الإمام الشافعي للمناوي.

(١) هو كتاب الأم، وذكر هذه المسألة في كتاب الظهار، باب: عقد المؤمنة في الظهار (١١/ ٤٨٦ ـ ٤٨٧) برقمي (٢٠٤١٧)، (٢٠٤١٩)، حيث قال: (فإذا وجبت كفارة الظهار على الرجل وهو واجد لرقبة أو ثمنها، لم يجزه فيها إلا تحرير رقبة، ولا تجزئه رقبة على غير دين الإسلام، لأن الله ﷻ يقول في القتل: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]).

(٢) في (ن): (الكفارة)، وفي عقيدة السلف (وأن غير المؤمنة لا يصح...).

(٣) في عقيدة السلف: (بخبر).

(٤) في (ن): (عن)، وفي عقيدة السلف: (السوداء لكفارة).

(٥) قوله: (ليعرف أنها مؤمنة أو لا، فقال: أين ربك؟ فأشارت إلى السماء؛ إذ كانت أعجمية) هذه العبارة ليست في عقيدة السلف.

(٦) في (ن): وعقيدة السلف: (فقال ﷺ).

(٧) أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة.... =

بإسلامها وإيمانها لما أقرت بأنَّ ربها في السماء، وعرفت ربَّها بصفة العلوِّ والفوقية.

وإنما احتجَّ الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ على المخالفين في قولهم: يجوز[(١)] إعتاق الرقبة الكافرة [في الكفارة][(٢)] بهذا الخبر؛ لاعتقاده أن الله تعالى فوق خلقه[(٣)] وفوق سبع سمواته على عرشه، كما هو معتقد المسلمين من أهل السنة والجماعة سلفهم وخلفهم، إذ كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يروي خبراً صحيحاً، ثمّ لا يقول به[(٤)].

واعلم أن الظرفية[(٥)] ليست مرادةً في هذا الحديث بإجماع العلماء، وإنما معناها العلو بإجماع.

= (١/ ٣٨١ ـ ٣٨٢) رقم (٥٣٧)، من حديث معاوية بن الحكم مطولاً، وفيه: «. . . .فقال لها: «أين الله؟» قالت: في السماء، قال: «من أنا؟» قالت: أنت رسول الله. قال: «أعتقها فإنها مؤمنة»».

(١) في عقيدة السلف: (بجواز).

(٢) ليست في (ص)، وفي (ن) وعقيدة السلف ما أثبته.

(٣) إلى قوله: (لاعتقاده أن الله تعالى فوق خلقه) ينتهي السقط في (ظ).

(٤) نقله المؤلف من عقيدة السلف للصابوني (ص١٨٧ ـ ١٨٨).

(٥) من المعلوم أن المراد بأن الله في السماء، أي: في العلو ﷻ، لا بمعنى أن السماء تحويه وتحيط به، وهذا ضلال وكذب وافتراء، فالله ﷻ لا يحيط به أي شيء.
وقد ناقش شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ شبهة من يقول بأن السماء تحويه، وبيّن زيفها، فقال في الفتاوى (٥/ ١٠٦): (من توهم أن كون الله في السماء بمعنى أن السماء تحيط به وتحويه فهو كاذب ـ إن نقله عن غيره ـ، ضال ـ إن اعتقده في ربه ـ، وما سمعنا أحداً يفهم هذا من اللفظ، ولا رأينا أحداً نقله عن واحد، ولو سئل سائر المسلمين هل يفهمون من قول الله ورسوله: (إن الله في السماء) أن السماء تحويه؟ لبادر كل أحد منهم إلى أن يقول: هذا شيء لعله لم يخطر ببالنا.
وإذا كان الأمر هكذا، فمن التكلف أن يجعل ظاهر اللفظ شيئاً محالاً لا يفهمه الناس منه، ثم يريد أن يتأوله، بل عند الناس (أن الله في السماء)، (وهو على العرش) =

وقال إمام الحرمين[(١)] في نهايته[(٢)] في مسألة إذا قال لزوجته: إن [طرت][(٣)] أو صعدت إلى[(٤)] السماء، فأنت طالقٌ، في أثناء بحثٍ له: (ومن قال إن الله ﷻ في السماء على سبيل التحيّز فهو كافرٌ بإجماع المسلمين)، والله أعلم.

وقال الرّبيع بن سليمان[(٥)]: سمعت الشافعي ﷺ يقول: (إذا

= واحد؛ إذ السماء إنما يراد به العلو، فالمعنى أن الله تعالى في العلو، لا في السفل، وقد علم المسلمون أن كرسيه ﷻ وسع السموات والأرض، وأن الكرسي في العرش كحلقة ملقاة بأرض فلاة، وأن العرش خلق من مخلوقات الله لا نسبة له إلى قدرة الله وعظمته، فكيف يتوهم بعد هذا أن خلقاً يحصره ويحويه؟وقد قال سبحانه: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ ﴿٧١﴾﴾، وقال: ﴿فَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ بمعنى (على)، ونحو ذلك، وهو كلام عربي حقيقة لا مجازاً، وهذا يعلمه من عرف حقائق معاني الحروف، وأنها متواطئة في الغالب لا مشتركة).

(١) هو أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله الجويني، إمام الحرمين، الفقيه الشافعي، ضياء الدين، أحد الأئمة الأعلام، تفقه على والده، وجاور بمكة في شبابه أربعة أعوام، ومن ثم قيل له إمام الحرمين، كان من أذكياء العالم، وأحد أوعية العلم، ولد سنة ٤١٩هـ، وتوفي سنة ٤٧٨هـ.
انظر: ذيل تاريخ بغداد لابن النجار (١٥/ ٨٥)، وتبيين كذب المفتري (ص٢٧٨)، وطبقات الشافعية الكبرى (٥/ ١٦٥)، وطبقات الشافعية للأسنوي (١/ ١٩٧)، والعقد المذهب (ص١٠١)، والعبر للذهبي (٢/ ٣٣٩).

(٢) هو: (نهاية المطلب في دراية المذهب)، وهو من أفضل كتبه في الفقه، وهو من مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية القطرية. وانظر كلام صاحب المطلب في النهاية (١٤/ ٨١).

(٣) في (ص): (ظهرت)، وفي (ظ) و(ن) ما أثبته.

(٤) في (ص) وليست في (ظ) و(ن).

(٥) هو أبو محمد الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي، مولاهم المصري المؤذن، الإمام المحدث الفقيه الكبير، بقية الأعلام، صاحب الإمام الشافعي، وناقل علمه، وشيخ المؤذنين بجامع الفسطاط، ومستملي مشائخ وقته، ولد سنة ١٧٤هـ، توفي سنة ٢٧٠هـ. =

رأيتموني أقول قولاً، وقد صحَّ عن النبي ﷺ خلافه، فاعلموا أن عقلي قد ذهب)[١].

وقال الزعفرانيُّ[٢]: (روى الشافعي رحمه الله يوماً[٣] حديثاً، فقال السائل: يا أبا عبد الله تقول به؟ قال: تراني في بيعةٍ أو كنيسةٍ ترى عليَّ [زيَّ][٤] الكفار/ ! هو ذا تراني في مسجد المسلمين علي زيُّ المسلمين ٣٤/ب

= انظر: تهذيب الكمال (٩/ ٨٧)، وطبقات علماء الحديث (٢/ ٢٨٤)، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال (ص١١٥)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٨٧)، والعبر للذهبي (١/ ٣٩٠)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٢٤٥).

(١) أخرجه الصابوني في عقيدة السلف (ص١٨٩)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٩/ ١٠٦).
وأخرجه ابن أبي حاتم في (آداب الشافعي ومناقبه) (ص٦٧ ـ ٩٣) عن الربيع قال: سمعت الشافعي يقول: (متى سمعتني: حدثت بحديث عن رسول الله ﷺ صحيح؛ فلم آخذ به، فأنا أشهدكم أن عقلي قد ذهب).
وذكره السبكي في طبقات الشافعية في ترجمة الربيع بن سليمان (٢/ ١٣٨)، والهروي في (ذم الكلام وأهله) (٢/ ٣٠٢) برقم (٣٩٨)، وابن حجر في توالي التأسيس (ص١٠٧)، والمناوي في مناقب الإمام الشافعي (ص٩٦)، والفلاني في إيقاظ همم أولي الأبصار (ص١٦١).
وانظر: منهج الإمام الشافعي في إثبات العقيدة لمحمد العقيل (١/ ٩٧).

(٢) هو أبو علي الحسن بن محمد بن الصبّاح، البغدادي الزعفراني، يسكن محلة الزعفراني قرب بغداد، الإمام العلامة، شيخ الفقهاء والمحدثين، كان مقدماً في الفقه والحديث، ثقة جليلاً، عالي الرواية، كبير المحملة، قرأ على الشافعي كتابه القديم، توفي سنة ٢٦٠هـ.
انظر: تهذيب الكمال (٦/ ٣١٠)، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال (ص٨٠)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٢٦٢)، والعبر للذهبي (١/ ٣٧٣)، وطبقات علماء الحديث (٢/ ٢٠٢)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٣١٨).

(٣) في عقيدة السلف: (أن الشافعي رحمه الله روى يوماً حديثاً).

(٤) في (ص): (ثياب)، وفي (ظ) و(ن) وعقيدة السلف ما أثبته.

مستقبل قبلتهم، أروي حديثاً عن النبي ﷺ ثم لا أقول به !)[(١)].

وقال الشافعي رحمة الله عليه: (إذا رأيتم قولي مخالفاً لحديث رسول الله ﷺ فاضربوا بقولي الحائط، وخذوا بحديث رسول الله ﷺ)[(٢)]. وقال رضي الله عنه: (إذا صح الحديث فهو مذهبي)[(٣)].

وقد أجمع المسلمون ونصوص الكتاب والسنة على وجوب الرجوع إليهما عند الاختلاف، وأنه لا يجوز العمل بالقياس في صفات الباري عز وجل، ولا الرجوع إليه فيها، وكذلك حكم أسمائه تبارك وتعالى، بل كلُّ ذلك توقيفيٌّ يجب الرجوع فيه إلى وجود النصّ في الكتاب العزيز، والسُّنة الصحيحة. فأمَّا السُّنة الضعيفة [السند][(٤)] فقد رجحها أحمد رحمه الله وجماعةٌ على القياس الجليِّ، وأوجبوا العمل بها[(٥)]، وأما السُّنة

(١) أخرجه الصابوني في عقيدة السلف (ص١٨٩)، وذكره بهذا اللفظ السبكي في طبقات الشافعية الكبرى في ترجمة الربيع بن سليمان عن الزعفراني (٢/ ١٣٨)، وذكر نحوه أبو نعيم في حلية الأولياء عن الحميدي (٩/ ١٠٦)، وذكره الهروي في (ذم الكلام وأهله) عن الحميدي (٢/ ٣٠٠) رقم (٣٩٢)، وابن حجر في توالي التأسيس (ص١٠٨)، والمناوي في مناقب الإمام الشافعي (ص٩٧)، والفلاني في إيقاظ الهمم (ص٢٦٣). وانظر: منهج الإمام الشافعي في إثبات العقيدة (١/ ٩٧).

(٢) ذكره ابن القيم في إعلام الموقعين (٢/ ٢٥٠) وحكم عليه بالتواتر، والذهبي في السير (١٠/ ٣٥).

(٣) ذكره النووي في المجموع شرح المهذب (١/ ١٠٤)، وابن حجر في توالي التأسيس (ص١٠٩)، وقد ألف السبكي رسالة بعنوان: (معنى قول الإمام المطلبي: إذا صح الحديث فهو مذهبي) طبعت ضمن مجموعة الرسائل المنيرية (٣/ ٩٨)، وذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٠/ ٣٥).
انظر: صفة صلاة النبي ﷺ للألباني (ص٢٦)، وإيقاظ همم أولي الأبصار للفلاني (ص٢٦٧).

(٤) في (ظ) و(ن) وليست في (ص).

(٥) يقصد الإمام أحمد رحمه الله بالحديث الضعيف: هو ما ارتفع إلى درجة الحسن أو =

الصَّحيحة [الثابتة][(١)] بخبر الواحد فقد رجَّح أبو حنيفة رحمه الله [العمل بـ][(٢)] القياس الجليّ عليها، وإذا تعارض عنده حديثٌ صحيحٌ ثابتٌ بخبرٍ واحدٍ وقياسٌ جليٌّ يخالفه، قدّم العمل به على الحديث الصحيح الثابت بخبر الواحد[(٣)]، وخالفه جمهور أصحابه في ذلك، واعتذروا عنه بأنَّه لم يبلغهُ الحديث، والله أعلم. وأما المتواترُ فلا يقدِّم عليه أحدٌ من المسلمين شيئاً.

١/٣٥ وقال[(٤)] مالكٌ رحمه الله: (كل أحدٍ مأخوذٌ/ من قوله ومتروكٌ إلا

= الحسن لغيره، قال ابن القيم رحمه الله في إعلام الموقعين (١/ ٦٥) ـ في ذكره لأصول مذهب الإمام أحمد ـ: (الأصل الرابع: الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه، وهو الذي رجحه على القياس، وليس المراد بالضعيف عنده الباطل، ولا المنكر، ولا ما في روايته متهم بحيث لا يسوغ الذهاب إليه والعمل به، بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح، وقسم من أقسام الحسن، ولم يكن يقسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، بل إلى صحيح وضعيف، وللضعيف عنده مراتب، فإذا لم يجد في الباب أثراً يدفعه، ولا قول صاحب، ولا إجماعاً على خلافه، كان العمل به عنده أولى من القياس).
وانظر: أصول مذهب الإمام أحمد للتركي (ص٣٠٣ ـ ٣١٢).

(١) في (ظ) و(ن) وليست في (ص).

(٢) في (ظ) و(ن) وليست في (ص).

(٣) حقيقة مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله هو الأخذ بالحديث الصحيح وتقديمه على القياس، كما ذكر ذلك المحققون من أهل العلم، وأن ما اشتهر عنه من تقديم القياس على خبر الآحاد الصحيح لا يصح عنه. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٢٠/ ٣٠٤): (من ظن بأبي حنيفة أو غيره من أئمة المسلمين أنهم يتعمدون مخالفة الحديث الصحيح لقياس أو غيره، فقد أخطأ عليهم، وتكلم إما بظن وإما بهوى)، وقال ابن القيم في إعلام الموقعين (١/ ٧٧): (وأصحاب أبي حنيفة رحمه الله مجمعون على أن مذهب أبي حنيفة: أن ضعيف الحديث عنده أولى من القياس والرأي، وعلى ذلك بنى مذهبه) ثم ساق الأمثلة على ذلك.

(٤) في (ظ) و(ن): (قال) بدون واو.

صاحب هذا القبر - يعني: النبي ﷺ -)[١]. ونُقِل عنه ترجيح عمل أهل المدينة على الحديث الثابت بخبر الواحد[٢] كحديث: «**البيّعان بالخيار ما لم يتفرقا**»[٣] ولم يقل به مع ما صحَّ[٤] وثبت بروايته.

والشافعيُّ رضي الله عنه لم يعرّج على شيءٍ من ذلك كلِّه، وإنما رجع إلى الحديث الصحيح مطلقاً ما لم يكن منسوخاً، أو مخصوصاً، أو ورد على سببٍ مخصوصٍ، أو في واقعة عينٍ، ونحو ذلك. فرضي الله عنه وعنهم، فكل مقاصدهم صالحةٌ، وإنما[٥] قصدوا الوصول إلى المطلوب على ما يرضي الله سبحانه ورسوله ﷺ على ما أدَّى إليه اجتهادهم من

---

(١) أخرجه بمعناه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١/ ٧٧٥)، ورواه قريباً من لفظه عن مجاهد والحكم بن عتيبة في الجامع أيضاً (٢/ ٩٢٥ - ٩٢٦)، وذكره الفلاني في إيقاظ الهمم (ص ٧٧).

(٢) اشترط الإمام مالك رحمه الله للعمل بالخبر الواحد أن لا يخالف عمل أهل المدينة؛ لأن هذا العمل بمنـزلة الرواية عن رسول الله ﷺ، ورواية جماعة عن جماعة أحق أن يعمل بها من رواية فرد عن فرد، ومن ثم يعد عمل أهل المدينة في حكم المتواتر، والمتواتر مقدم على الآحاد، أضف إلى هذا أن أهل المدينة أدرى بآخر الأمرين من أحوال الرسول ﷺ. أما إذا كان مستند أهل المدينة رأياً اجتهاديًّا ففيه خلاف في المذهب، فيقدم البعض عمل أهل المدينة، ويقدم البعض الآخر - كالبغداديين - خبر الواحد.

انظر: إحكام الفصول للباجي (ص٤٨٠)، وأصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي لمحمد رياض (ص ٣٧٣).

(٣) أخرجه البخاري في البيوع، باب البيعان بالخيار مالم يتفرقا (٤/ ٣٢٨) رقم (٢١١٠) عن حكيم بن حزام رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «البيعان بالخيار مالم يتفرقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما، وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما»، وأخرجه مسلم في البيوع، باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين (٣/ ١١٦٣) رقم (١٥٣١) من حديث عبد الله بن عمر بنحوه.

(٤) في (ظ) و(ن): (مع أنه ثبت بروايته).

(٥) في (ظ) و(ن): (إنما).

غير قصد مخالفةٍ، فهم مثابون على ذلك، مكتوبٌ به[١] لهم الحسنات، مرفوعٌ لهم به الدرجات، والله أعلم.

قال الأستاذ أبو عثمان الصابونيُّ رحمه الله: (والفرق بين أهل السنة وبين أهل البدع: أنهم إذا سمعوا حديثاً[٢] في صفات الربِّ جل جلاله ردُّوه أصلاً ولم يقبلوه، أو قبلوه[٣] في الظاهر[٤]، ثم تأولوه بتأويل يقصدون به رفعَ الخبر من أصله وإبطالَ معناه[٥]، وأهل السنة يقبلونه ويصدقون به، ولا[٦] يتهمون رسول الله ﷺ فيما قال[٧]منه، بل يتّهمون عقولهم وآراءهم فيه، ويعلمون حقاً يقيناً أن ما قاله رسول الله ﷺ/ فعلى ما قاله؛ إذ هو كان أعرف بالربِّ جل جلاله من غيره، ولم يقل فيه إلا حقّاً وصدقاً ووحياً، قال الله عز وجل: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣ ـ ٤].

٣٥/ب

وقال[٨] الزهري[٩][١٠] التابعي.................

(١) (به) ليست في (ظ) و(ن).

(٢) في عقيدة السلف: (خبراً).

(٣) (قبلوه) هذه الكلمة قال محقق عقيدة السلف: كلمة غير واضحة، ولم يثبتها في الكتاب.

(٤) في عقيدة السلف: (للظاهر).

(٥) جملة: (... معناه، وأهل السنة يقبلونه ويصدقون به، ولا يتهمون رسول الله ﷺ فيما قال منه بل يتهمون...) غير موجودة في عقيدة السلف؛ وذلك لوجود بياض مقداره سطر، كما ذكر ذلك المحقق.

(٦) في (ظ) و(ن): (فلا).

(٧) في (ظ) و(ن): (قاله).

(٨) في عقيدة السلف: (قال).

(٩) في (ظ) و(ن): (الزبيري).

(١٠) هو أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، التابعي، حافظ زمانه، القرشي المدني، نزيل الشام.

=

الجليل[١] إمام الأئمة وغيره من علماء الأمة رضي الله عنه وعنهم وعن[٢] الجملة: على الله البيان، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التسليم[٣][٤].

وقال العلماء: يجب التسليم في أحاديث[٥] الصفات وآياتها، بإقرارها وإمرارها من غير تصورٍ لمعانيها[٦]، أو فكرٍ في كيفيتها، فإن

= ولد سنة ٥٠هـ، وقيل ٥١هـ، سمع من سهل بن سعد وأنس بن مالك رضي الله عنهما.
وعنه عطاء بن أبي رباح وعمر بن عبد العزيز وغيرهم كثير، توفي سنة ١٢٤هـ.
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/ ٣٤٨)، وتاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص١٨٦ ـ ١٨٩)، والأنساب للسمعاني (٣/ ١٨٠)، وتهذيب الكمال (٢٦/ ٤١٩)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص٥٣).

(١) (التابعي الجليل) ليست موجودة في عقيدة السلف.

(٢) في (ظ) و(ن): (وعلى)، وقوله: (وعنهم وعن الجملة) ليست موجودة في عقيدة السلف.

(٣) قول الزهري: (على الله البيان، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التسليم).
أخرجه البخاري في التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ (١٣/ ٥٠٣) تعليقاً جازماً عن الزهري بلفظ: (من الله ﷻ الرسالة، وعلى رسول الله ﷺ البلاغ، وعلينا التسليم).
ووصله الحميدي في النوادر كما في الفتح (١٣/ ٥٠٤)، ومن طريقه الحافظ في تغليق التعليق (٥/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦) عن سفيان قال: قال رجل للزهري: يا أبا بكر! قول النبي ﷺ: «ليس منّا من شقّ الجيوب» ما معناه؟، فقال الزهري: (من الله العلم، وعلى رسوله البلاغ، وعلينا التسليم).
قال الحافظ: (هذا الرجل هو الأوزاعي) يعني: الذي سأل الزّهري. ثم ذكره الحافظ من طريق ابن أبي عاصم في ذكر الدنيا لـه، بتسمية الرجل الذي سأل الزهري، وهو الأوزاعي.
وأخرجه أيضاً الخلال في السنة (٣/ ٥٧٩) رقم (١٠٠١).

(٤) نقله المؤلف بالنص من عقيدة السلف (ص١٨٩ ـ ١٩٠).

(٥) هكذا في جميع النسخ، ولعل الصواب: (بأحاديث).

(٦) لعل مقصوده رحمه الله بنفي تصور معاني الصفات، أي: نفي تصور كيفيتها، كما مر سابقاً =

التصور والفكر فيها يؤدي إلى محظوراتٍ، وما أدّى إلى المحظور محظورٌ.

(وروى يونس بنُ عبد الصمد بن معقلٍ[(١)] عن أبيه[(٢)]: أن الجعد بن درهم[(٣)] قدم على وهب بن منبهٍ[(٤)] يسأله عن صفات الله

= من عباراته التي صرحت بنفي الإحاطة والكيفية والتصور، والتي قصد بها أن العبد لا يمكنه معرفة كيفية صفات الله ﷻ.
ثم إن السلف رحمهم الله قد وردت عنهم عبارات تصرح بنفي معاني الصفات، ولكنهم لا يقصدون بذلك أن الصفات لا معاني لها، بل يريدون من ذلك نفي التأويلات الفاسدة.

(١) هو يونس بن عبد الصمد بن معقل بن منبه بن كامل اليماني، روى عن أبيه. ولم أجد له في ترجمته غير هذا القدر، وغالبا يذكر مع أبيه.
انظر: تهذيب الكمال (١٨/ ١٠٤)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٣٢٨).

(٢) هو عبد الصمد بن معقل بن منبه بن كامل اليماني، ابن أخي وهب بن منبه وهمام بن منبه، وأخوه عقيل بن معقل، روى عن عكرمة مولى ابن عباس، وعمه وهب، روى عنه عبد الرزاق بن همام وأخوه عبد الوهاب بن همام، وابناه: يحيى ويونس، وقال عنه يحيى بن معين: ثقة، مات سنة ١٨٣هـ.
انظر: التاريخ الكبير للبخاري (٦/ ١٠٤)، والطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٧٣)، وتهذيب الكمال (١٨/ ١٠٤)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٣٢٨).

(٣) هو الجعد بن درهم، من الموالي أصله من خراسان، مؤدب أمير المؤمنين مروان الأموي، متبوع ضال، وأول من قال بخلق القرآن، وأن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً، وقد قتله على ذلك خالد القسري في الكوفة كما روى ذلك الأئمة، منهم: البخاري، وابن أبي حاتم، والبيهقي، وغيرهم. كان هلاكه سنة ١٢٤هـ.
انظر: لسان الميزان لابن حجر (٢/ ١٠٥)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ٤٣٣)، والأنساب للسمعاني(٢/ ٦٦).

(٤) هو وهب بن منبه بن كامل، العلامة القصصي، أبو عبد الله الأبناوي، اليماني، الذماري، الصنعاني، أخو همام بن منبه. مولده في زمن عثمان سنة أربع وثلاثين. أخذ عن ابن عباس، وأبي سعيد الخدري، حدث عنه ولداه عبد الله، وعبد الرحمن، =

تعالى، فقال: ويلك يا جعدُ!! [تعضُّ][(١)][(٢)] المسألة؟ إني لأظنك من الهالكين، يا جعد، لو لم يخبر[(٣)] الله تعالى في كتابه أن له عيناً ويداً[(٤)] ووجهاً لما قلنا ذلك، فاتق الله. ثم لم يلبث جعدٌ أن قُتِلَ وصُلِب[(٥)].

وخطب خالد بن عبد الله القسريُّ[(٦)] يوم الأضحى بالبصرة، فقال في آخر خطبته: انصرفوا إلى منازلكم وضحُّوا بارك الله لكم في ضحاياكم، فإنِّي مضحٍّ اليوم بالجعد بن درهم، فإنَّه يقول: (لم يتخذ الله

= وعمرو بن دينار. روايته للمسند قليلة، وإنما غزارة علمه في الإسرائيليات، ومن صحائف أهل الكتاب. وثقه أحمد بن حنبل، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والعجلي، وغيرهم. توفي على الأرجح سنة ١١٠هـ.
انظر: التاريخ الكبير للبخاري (٨/ ١٦٤)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ٥٤٤)، وتهذيب التهذيب (١١/ ١٦٦).

(١) في (ص) و(ن) **وعقيدة السلف**: (بعض)، وفي (ظ) ما أثبته.

(٢) **تعضُّ**: العين والضاد أصل واحد صحيح، وهو الإمساك على الشيء بالأسنان. ثم يقاس منه كل ما أشبهه؛ حتى يسمى الشيء الشديد والصلب والداهي بذلك.
انظر: معجم مقاييس اللغة (٤/ ٤٨)، ولسان العرب (٧/ ١٨٨).

(٣) **في عقيدة السلف**: (يخبرنا).

(٤) في (ظ) و(ن) **وعقيدة السلف**: (يداً وعيناً ووجهاً).

(٥) روى هذه القصة الصابوني في عقيدة السلف (ص١٩٠ ـ ١٩١)، وذكرها ابن كثير في البداية والنهاية (٩/ ٣٥٠) وعزاه إلى ابن عساكر في تاريخه، والذهبي في سير أعلام النبلاء (٥/ ٤٣٣).

(٦) هو خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد القسري من بجيلة، أبو الهيثم. ولد سنة ٦٦هـ، يماني الأصل من أهل دمشق، وهو الذي قتل الجعد بن درهم، وكان فيه مروءة وكرم وشدة على أهل البدع، قتل في أيام الوليد بن يزيد سنة ١٢٦هـ.
انظر: الجرح والتعديل (٣/ ٣٤٠)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ٤٢٥)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٥٢٠).

١/٣٦ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً)، ﷻ عمَّا يقول/ الجعدُ علواً كبيراً، ونزل عن المنبر فذبحه بيده، وأمر بصلبه[١][٢].

واعلم أنه[٣] من كذب على الله تعالى في خبره، أو ضادَّه في فعله، أو عانده في أمره ونهيه، فهو كافرٌ مرتدٌّ يُسْتَتَابُ عند جمهور العلماء، فإن تاب وإلا قتل.

وقالت طائفةٌ: لا يُقبل له توبةٌ، فإن[٤] قُبلت يجب قتله حدّاً، وخصَّ مالكٌ وأصحابه وقول السلف وجمهور العلماء وبعض أصحاب الشافعيِّ، عدمَ قبول توبته [وقتلَه][٥] حتماً [بسبِّ][٦] النبيِّ ﷺ فقط،

---

(١) هذه القصة أخرجها البخاري في التاريخ الكبير (١/ ٦٤)، وفي خلق أفعال العباد (ص٨)، والدارمي في الرد على الجهمية (ص٢١) رقم (١٣)، و(ص٢٠٩) رقم (٣٨٨)، والصابوني في عقيدة السلف (ص١٩١)، وذكرها الذهبي في العلو (ص١٣١) رقم (٣٦٠) وعزاه في رقم (٣٦١) لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في كتابه (الرد على الجهمية)، وذكر الألباني في مختصر العلو (ص١٣٣ ـ ١٣٤) بعد ما ساق طريقين لهذه القصة: أن الإسنادين يشد أحدهما الآخر، ويقويه، قال ابن قيم في نونيته:

ولأجل ذا ضحى بجعد خالد الـ ... ـقسريُّ يوم ذبائح القربانِ
إذ قال إبراهيم ليس خليله ... كلا ولا موسى الكليم الداني
شكر الضحيَّة كلُّ صاحب سنة ... لله درك من أخي قربانِ

شرح القصيدة النونية للهراس (١/ ٢٥)، وذكرها ابن القيم أيضاً في الصواعق المرسلة (٣/ ١٠٧١).

(٢) نقله المؤلف بالنص من عقيدة السلف للصابوني (ص١٩٠ ـ ١٩١).

(٣) في (ظ) و(ن): (أن من كذّب الله تعالى...).

(٤) في (ظ) و(ن): (وإن).

(٥) في (ظ) و(ن) وليست في (ص).

(٦) في (ص): (بسب)، وفي (ظ) و(ن) ما أثبته.

وغير ذلك يجري فيه [على][١] أحكام المرتدين. وهو الذي أعتقده، وأدين الله تعالى به، فقد ثبت [فيه][٢] حديث عن رسول الله ﷺ أنَّه قال: «من سبَّ نبيّاً فاقتلوه»[٣]، وأهدر رسول الله ﷺ دم من سبَّه ﷺ، ولم يوجب فيه قوداً[٤] ولا ديةً، رواه أبو داود[٥] في سننه،

(١) في (ظ) و(ن) وليست في (ص).

(٢) في (ص): (في)، وفي (ظ) و(ن) ما أثبته.

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٥/ ٣٧ ـ ٣٨) رقم (٤٦٠٩)، وفي الصغير (١/ ٣٩٣) رقم (٦٥٩) من حديث علي بلفظ: «من سب الأنبياء قتل، ومن سب الصحابة جلد».
قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/ ٢٦٠): (رواه الطبراني في الصغير والأوسط عن شيخه عبيد الله بن محمد العمري، رماه النسائي بالكذب).
وقال الألباني في الضعيفة (١/ ٢٤٤) رقم (٢٠٦): (موضوع).
وقال ابن تيمية عن هذا الحديث في الصارم المسلول (٢/ ١٩١): (وفي القلب منه حزازة، فإن هذا الإسناد الشريف قد ركب عليه متون منكرة).

(٤) القود: القصاص، وقتل القاتل بدل القتيل، وقد أقدته به أقيده إقادةً، واستقدت الحاكم: سألته أن يقيدني، واقتدت منه، أقتاد. والقود نقيض السوق، وهو من أمام وذاك من الخلف كالقيادة والمقادة.
انظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٤/ ١١٩)، والقاموس المحيط (١/ ٣٣٠).

(٥) هو سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، أبو داود. ولد سنة اثنتين ومئتين، صاحب السنن، روى عن أبي الوليد الطيالسي، وأحمد بن حنبل، وغيرهما كثير. وعنه الترمذي، والخلال، وغيرهما كثير.
قال عنه الذهبي: (الإمام شيخ السنة مقدم الحفاظ). وقال أيضاً: (وكان على مذهب السلف في اتباع السنة والتسليم لها، وترك الخوض في مضائق الكلام). وقال عنه ابن حبان: (أبو داود أحد أئمة الدنيا فقهاً، وعلماً، وحفظاً، ونسكاً، وورعاً، وإتقاناً، جمع وصنف، وذبّ عن السنن). توفي سنة ٢٧٥هـ.
انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٠٣)، والبداية والنهاية (١١/ ٥٨)، وطبقات الحنابلة (١/ ١٥٩).

وبوَّب عليه[١]، ولا أعلم له ناسخاً ولا مخصِّصاً ولا معارضاً، والله أعلم.

وعمَّم بعض المالكية المسألةَ في سبِّ الله ﷻ وسبِّ رسوله ﷺ، أو تكذيبهما، أو ما يلزم منه استنقاصٌ ونحو ذلك، في أنَّه يُقتل حتماً، وأنا أعتقده، والله أعلم.

---

(١) أخرجه أبو داود في الحدود، باب الحكم فيمن سب النبي ﷺ (٤/ ٥٢٩ ـ ٥٣٠) رقم (٤٣٦٢) من حديث علي: «أن يهودية كانت تشتم النبي ﷺ وتقع فيه، فخنقها رجل حتى ماتت، فأبطل رسول الله ﷺ دمها».
ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في السنن الكبرى (٩/ ٢٠٠).
قال الألباني في إرواء الغليل (٥/ ٩١) رقم (١٢٥١): (إسناد صحيح على شرح الشيخين).

فصـل (٩)

تقدَّم أنه يجب الإيمان بحديث النـزول بلا كيفيَّةٍ، وما قيل فيه، ويجب/ تنـزيه الربِّ سبحانه عن الانحدار بعد الصعود[١]، وهو حديثٌ ٣٦/ب

(١) الانحدار من حَدَرَ، ومن معاني حدر الأصلية: الهبوط، تقول: حدرت الشيء؛ إذا أنزلتَه، والحُدور فعل الحادر، ذكر ذلك ابن فارس في معجم مقاييس اللغة (٢/ ٣٢)، وذكر ابن الأثير أيضاً في النهاية في غريب الحديث (١/ ٣٥٣) أن الهبوط من معاني الحدور، كما ذكر ذلك ابن منظور أيضاً في لسان العرب (٤/ ١٧٢) وبين أن كل شيء تحدره من علو إلى سفل هو هبوط، والحُدور: الهبوط، وبفتح الحاء (حَدور) المكان ينحدر منه، والانحدار: الانهباط.

وبين شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أن الهبوط من صفات وأفعال الرب جل جلاله، حيث قال في شرح حديث النـزول (ص٢٠٢): (وقد تأول قوم من المنتسبين إلى السنة والحديث: حديث النـزول وما كان نحوه من النصوص التي فيها فعل الرب اللازم: كالإتيان والمجيء والهبوط، ونحو ذلك). كما بين أيضاً رحمه الله أن فعل الهبوط ورد في بعض روايات حديث النـزول، حيث قال في شرح حديث النـزول (ص١٩٨): (وفي لفظ: «إذا بقي من الليل ثلثاه يهبط الرب إلى سماء الدنيا»)، وهذه الرواية بهذا اللفظ لم أجدها فيما بحثت فيه، ولكن أخرج الدارقطني في النـزول (ص١٣٣) من طريق يونس بن إسحاق عن أبيه عن الأغر بن مسلم عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما ولفظه: «إن الله عز وجل يمهل حتى إذا ذهب ثلث الليل يهبط إلى هذه السماء. . . .» وأخرجه قريباً من لفظه الصابوني في عقيدة السلف (ص٢١٨ ـ ٢١٩)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٤٩٨) رقم (٧٦٦) عن ابن عباس موقوفاً بلفظ: (إن الله يمهل في شهر رمضان كل ليلة إذا ذهب الثلث الأول هبط إلى سماء الدنيا. . . .)، وأورد ابن كثير في تفسيره (١/ ٣٧٣) أثراً عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما في تفسير قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ =

ثابتٌ في الصحيحين(١) وقد رواه جماعةٌ من طرقٍ كثيراتٍ عن أبي هريرة، وعبادة بن الصامت(٢)، ....

= ﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠] قال: (يهبط حين يهبط وبينه وبين خلقه سبعون ألف حجاب). ورى ابن أبي يعلى بسنده في طبقات الحنابلة (١/ ٢٨٤) عن الإمام الشافعي قوله: (وأنه يهبط كل ليلة إلى سماء الدنيا بخبر رسول الله ﷺ).
وشبيه بهذه العبارة التي أوردها المؤلف ﷺ ما قاله ابن تيمية في شرح حديث النـزول (ص٢٣٢) منـزهاً الله تبارك وتعالى: (وليس نـزوله كنـزول أجسام بني آدم من السطح إلى الأرض بحيث يبقى السقف فوقهم، بل الله منـزه عن ذلك).
ومقصود المؤلف ﷺ بهذه العبارة ظاهر من حيث تنـزيه الله ﷻ، ولكن كان من الأفضل والأليق الإعراض عنها؛ لأنه لم يرد بها نص لا نفياً ولا إثباتاً، والالتزام بما قرره من السكوت حيث سكت النص.
أما لفظ الصعود فقد ورد في بعض روايات حديث النـزول، كما عند الدارقطني في النـزول (ص١٣٣)، وقد سبق ذكره، وجاء في آخره: «.....ثم يصعد إلى السماء»، وقال ابن تيمية في شرح حديث النـزول (ص٢٣٤): (قد روي في عدة أحاديث: «ثم يعرج» وفي لفظ: «ثم يصعد»).

(١) متفق عليه من حديث أبي هريرة، رواه البخاري في الدعوات، باب دعاء نصف الليل (١١/ ١٢٨ ـ ١٢٩) رقم (٦٣٢١)، وفي التوحيد، باب قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَٰمَ ٱللَّهِۚ﴾ (١٣/ ٤٦٤) رقم (٧٤٩٤)، ومسلم في صلاة المسافرين......، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل (١/ ٥٢١) رقم (٧٥٨) بلفظ: «يتنـزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر، فيقول: من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له».
واللفظ للبخاري، ولفظ مسلم: «ينـزل» بدل «يتنـزل»، والباقي بلفظه.

(٢) أخرجه الآجري في الشريعة (ص٣١٢)، والصابوني في عقيدة السلف (ص٢١٣) عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله ﷺ: **«ينزل الله تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا؛ حتى يبقى ثلث الليل الأخير فيقول: ألا عبد من عبادي يدعوني فأستجيب له، ألا ظالم لنفسه يدعوني فأغفر له، ألا مُقتَّر عليه رزقه فيدعوني فأرزقه، ألا مظلوم يذكرني فأنصره، ألا عانٍ يدعوني فأفكّه، قال: فيكون كذلك إلى أن يطلع الصبح، ويعلو على كرسيه»**.

وجابر بن عبد الله[١]، وعلي بن أبي طالب[٢]، وعبد الله بن مسعودٍ[٣]، وفضالة بن عبيد عن أبي الدرداء[٤]، وعبد الله بن عباسٍ[٥] وأُمّ المؤمنين عائشة[٦]، وأمّ سلمة[٧]، كلُّهم عن رسول الله ﷺ، وهو حديثٌ [مشهورٌ][٨] صحيحٌ لا [مطعن][٩] فيه لا من حيث لفظُه، ولا معناه، بل يجب الإيمان به من غير تفكُّرٍ في معناه، بل حظ المؤمن منه أن يشتغل بطاعة الله تعالى في ذلك الوقت، ودعائه، وسؤاله، واستغفاره ﷻ، لا معرفة كيفيَّة النـزول.

وفي بعض رواياته عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ: «إن الله

---

(١) سيأتي تخريجه قريباً ـ إن شاء الله ـ.

(٢) أخرج هذا الطريق الدارمي في سننه (١/ ٣٤٨)، والدارقطني في كتاب النزول (ص٨٩ ـ ٩٢)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٤٣٨)، وأشار إلى هذا الطريق الصابوني في عقيدة السلف (ص٢٠٧).

(٣) أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية (ص٢٨٦)، والإمام أحمد في مسنده (١/ ٣٨٨، ٤٠٣)، والآجري في الشريعة (ص٣١٢)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٤٤٣)، والدارقطني في كتاب النزول (ص٩٨ ـ ١٠٠)، وأشار إليه الصابوني في عقيدة السلف (ص٢٠٨).

(٤) أخرج هذا الطريق الدارمي في الرد على الجهمية (ص٢٨٥)، وابن خزيمة في التوحيد (ص١٣٥)، والدارقطني في كتاب النزول (ص١٥١)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٤٤٢)، وأشار إليه الصابوني في عقيدة السلف (ص٢٠٩).

(٥) أخرجه موقوفاً ابن أبي عاصم في السنة (ص٢٢٤)، والدارمي في الرد على الجهمية (ص٢٨٧)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٤٤٩)، وأشار إليه الصابوني في عقيدة السلف (ص٢١٠).

(٦) سيأتي ـ إن شاء الله ـ تخريجه قريباً.

(٧) سيأتي ـ إن شاء الله ـ تخريجه قريباً.

(٨) في (ظ) و(ن) وليست في (ص).

(٩) في (ص): (ينطعن) وما أثبته (ظ) و(ن).

تعالى ينـزل إلى[١] **السماء الدنيا في ثلث الليل الأخير، فينادي: هل من سائلٍ فأعطيه؟ هل من مستغفرٍ فأغفر له؟ فلا يبقى شيءٌ فيه الروح إلا علم به إلا الثقلين الجن والإنس، قال: فلذلك تصيح الديوك، وتنهق الحمير، وتنبح الكلاب»**[٢].

وروى الحسن بن سفيان[٣] في مسنده[٤] بإسناد صحيح، بروايةٍ عن[٥] جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: «**إن عشيّة عرفة ينـزل الله فيه إلى السماء الدنيا، فيباهي بأهل الأرض أهل السماء/ ويقول: انظروا إلى عبادي شعثاً**[٦] **غبراً**[٧]**........................**

١/٣٧أ

(١) (إلى) ليست في (ن).

(٢) حديث أبي هريرة في نزول الرب ﷻ إلى السماء الدنيا..... في الصحيحين بنحوه، وتقدم تخريجه قريباً (ص٢٣٩) حاشية رقم (١).
وأما آخر الحديث: «فلا يبقى شيء فيه الروح......» فذكره الصابوني ذكره في عقيدة السلف (ص٢١١ ـ ٢١٢)، ولم أقف عليه في حديث أبي هريرة بهذا السياق.

(٣) هو الحسن بن سفيان بن عامر بن عبد العزيز بن النعمان بن عطاء، أبو العباس الشيباني الخراساني النسوي، الإمام الحافظ صاحب المسند، ولد سنة بضع وثمانين ومئتين. ارتحل إلى الآفاق، وروى عن أحمد بن حنبل، وإبراهيم بن يوسف. وحدث عنه ابن خزيمة وأبو حاتم بن حبان.
قال الحاكم: كان محدث خراسان في عصره، مقدماً في التثبت، والكثرة، والفهم، والفقه، والأدب. توفي في شهر رمضان سنة ٣٠٣هـ.
انظر: الجرح والتعديل (٣/ ١٦)، وطبقات الشافعية للسبكي (٣/ ٢٦٣)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ١٥٧).

(٤) في (ن): (مسند).

(٥) في (ظ) و(ن): (من).

(٦) **شعثاً**: الشعث (محركة) هو انتشار الأمر أو الشيء، يقولون: لم الله شعثكم، وجمع شعثكم، **أي**: ما تفرق من أمركم، **والأشعث**: هو المغبر الرأس. انظر: القاموس المحيط (١/ ١٦٨).

(٧) **غبراً**: هو لون من الألوان، والغبر (محركة) التراب، والغبار كالغبرة بالضم، واغبر =

ضاحين[1]، جاؤوا من كلِّ فجٍّ عميقٍ، أشهدكم أنِّي قد غفرت لهم»[2][3].

= اليوم اغبراراً: اشتد غباره، وغبّره تغبيراً لطّخه به، والغبرة بالضم لونه. انظر: القاموس المحيط (٢/ ٩٩).

(١) ضاحين: جمع ضحى، يقال: ضحيت للشمس، أي: برزت لها دون حائل، واعتزلت الظل، ويقال للمحرم: أضح لمن أحرمت له، أي: اظهر واعتزل الظلَّ. انظر: النهاية في غريب الحديث (٣/ ٧٧).

(٢) لعل المؤلف نقله من عقيدة السلف (ص٢١٤)، وقد ذكر محقق الكتاب الدكتور ناصر الجديع بأن آخر الحديث غير واضح، وأكمله من صحيح ابن حبان، وأقول: لعل عبارة: (أشهدكم أني قد غفرت لهم)، هي العبارة التي لم تتضح في عقيدة السلف (ص٢١٤) حاشية (٦).

(٣) لم أقف على مسند الحسن بن سفيان، حيث إنه مفقود، وقد جمع الحافظ ابن حجر في المطالب العالية زوائده ـ أو بعضها ـ على كتب السنة.
لكن أخرجه ابن حبان في صحيحه (٩/ ١٦٤) رقم (٣٨٥٣) عن الحسن بن سفيان، عن محمد بن عمر بن جبلة، عن محمد بن مروان، عن هشام الدستوائي، عن أبي الزبير، عن جابر مطولاً نحوه.
وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٤/ ٢٦٣) رقم (٢٨٤٠) من طريق مرزوق، عن أبي الزبير به بلفظ مقارب، وفيه زيادة.
قال ابن خزيمة: (أنا أبرأ من عهدة مرزوق).
ورواه أيضاً من حديث جابر بنحوه البزار كما في كشف الأستار (٢/ ٢٨) رقم (١١٢٨)، وأبو يعلى في مسنده (٤/ ٦٩) رقم (٢٠٩٠) وعندهم في آخره: «ولم يروا رحمتي ولا عذابي، فلم أر يوماً أكثر عتيقاً من النار من يوم عرفة» بدل: «أشهدكم أني غفرت لهم».
قال ابن منده في التوحيد كما في هامش صحيح ابن حبان ـ بقلم شعيب الأرناؤوط ـ (٩/ ١٦٥): (هذا إسناد متصل حسن، من رسم النسائي).
ولم أقف على كلام ابن منده في المطبوع من كتاب التوحيد.
والحديث ذكره الهيثمي في المجمع (٣/ ٢٥٣) وقال: (رواه أبو يعلى وفيه محمد بن مروان العقيلي، وثقه ابن معين وابن حبان، وفيه بعض كلام، وبقية رجاله رجال =

وروى الحاكم أبو عبد الله من رواية أمِّ سلمة رضي الله عنها يظنُّ محمد بن المنكدر[١] الراوي عنها رفعه، [قالت][٢]: (نعم اليوم، يومٌ ينـزل الله فيه إلى السماء الدنيا، قالوا: وأيُّ يومٍ ذاك[٣]؟ قالت: يوم عرفة)[٤].

= الصحيح).

والحديث ضعفه الألباني كما في الضعيفة (٢/ ١٢٥) رقم (٦٧٩) وقوى إسناده شعيب الأرناؤوط كما في هامش الإحسان (٩/ ١٦٤).

وهو الراجح عندي إن شاء الله لتصحيح ابن منده له، ويشهد له أيضاً حديث عائشة رضي الله عنها عند مسلم (٢/ ٩٨٢) رقم (١٣٤٨)، والنسائي (٥/ ٢٥١ ـ ٢٥٢)، وابن ماجه (٢/ ١٠٠٢) رقم (٣٠١٤) بلفظ: «ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبداً من النار من يوم عرفة، وإنه ليدنو، ثم يباهي بهم الملائكة، فيقول: ما أراد هؤلاء...» الحديث.

(١) هو محمد بن المنكدر بن عبد الله الهدير بن عبد العزى، أبو عبد الله التيمي. روى عن أبي هريرة، وعائشة، وأبي أيوب، وغيرهم. وروى عنه ابناه يوسف والمنكدر، وعمرو بن دينار، والزهري. كان ثقة، ورعاً عابداً، قليل الحديث.

قال ابن عيينة: كان من معادن الصدق، ويجتمع إليه الصالحون، ولم ندرك أحداً أجدر أن يقبل الناس منه إذا قال: قال رسول الله ﷺ قُبِل منه. وقال الذهبي: مجمع على ثقته وتقدمه في العلم والعمل.

انظر: تذكرة الحفاظ (١/ ١٢٧)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ٣٥٣)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٤٤٤).

(٢) في (ص) و(ظ): (قال)، وفي (ن) ما أثبته.

(٣) في (ظ) و(ن): (ذلك).

(٤) لم أقف عليه عند الحاكم، والمصنف نقل الخبر بواسطة أبي عثمان الصابوني عن الحاكم كما في عقيدة السلف (ص٢٢٣). والخبر أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية (ص٨٥) رقم (١٣٧) من طريق عاصم بن أبي النجود قال: قالت أم سلمة.... فذكره.

وأخرجه أيضاً الدارقطني في كتاب النزول (ص١٧٤) رقم (٩٥)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٤٥٠) رقم (٧٦٨) كلاهما من طريق الأعمش، عن أبي صالح قال: قالت أم سلمة.... فذكره. ورجال إسناده ثقات. =

وفي روايةٍ عن عائشة رضي الله عنها عن النبيّ ﷺ قال: «**ينـزل الله تعالى في النصف من شعبان إلى السماء الدنيا ليلاً إلى آخر النهار من الغد، فيعتق من النار بعدد شعر معز كلبٍ[1]، ويكتب الحاجَّ، وينـزِّل[2] أرزاق السنة، ولا يترك أحداً إلا غفر له، إلا مشركاً، أو قاطع رحمٍ، أو عاقاً، أو مشاحناً**»[3][4].

= وعلق الخبر ابن بطة في الإبانة (قسم الرد على الجهمية) (٣/ ٢٣٦) رقم (١٧٨). والخبر صحيح بمجموع طرقه، وقد رواه جماعة من الصحابة.

(١) **عدد شعر معز كلب**: أي قبيلة بني كلب، وخصهم لأنهم كانوا أكثر غنماً من سائر العرب، وعليه قيل بأن المراد بغفران أكثر عدد من الذنوب المغفورة لأعداد أصحابها.

انظر: تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي للمباركفوري (٣/ ٤٤١).

(٢) في (ظ) و(ن): (وتنزل).

(٣) **المشاحن**: المعادي، والشحناء: العداوة، والتشاحن تفاعلٌ من الشحناء، وهي العداوة، وقيل: المشاحنة: ما دون القتال من السب والتعاير. وقال الأوزاعي ـ تعليقاً على هذا الحديث كما نقله ابن الأثير ـ: (أراد بالمشاحن هاهنا صاحب البدعة المفارق لجماعة الأمة). انظر النهاية في غريب الحديث (٢/ ٤٤٩)، ولسان العرب (١٣/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥).

(٤) أخرجه الترمذي في الصوم، باب ما جاء في ليلة النصف من شعبان (٣/ ١١٦) رقم (٧٣٩)، وابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها (١/ ٤٤٤) رقم (١٣٨٩)، وأحمد في المسند (٦/ ٢٣٨) والدارقطني في النـزول (ص٨٩ ـ ٩١)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٤٤٨) من حديث عائشة مرفوعاً بلفظ: «**إن الله ﷻ ينزل ليلة النصف من شعبان إلى السماء الدنيا، فيغفر لأكثر من عدد شعر غنم كلب**».

قال الترمذي: (حديث عائشة لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث الحجاج، وسمعت محمداً ـ يعني البخاري ـ يضعف هذا الحديث).

وهذا الحديث قد روي عن جمع من الصحابة من طرق مختلفة، فقد روي عن أبي بكر وأبي ثعلبة وأبي موسى الأشعري وعبد الله بن عمرو ومعاذ بن جبل رضي الله عنهم، كما =

قلت: حديث ليلة نصف شعبان ضعيفٌ باتفاق الحفاظ[١][٢]، والله أعلم.

قال الإمام أبو عثمان رحمه الله: ([فلما][٣] صحَّ الخبر في النزول[٤] عن الرسول ﷺ أقرَّ به أهل السنة، وأثبتوه[٥]، ولم يعتقدوا تشبيهاً له بنزول الخلق[٦]، ولم يبحثوا عن كيفيته؛ إذ لا سبيل إليها بحال)[٧].

وقال الحافظ أبو بكر الإسماعيليُّ رحمه الله: (النزول صحَّ الخبر به عن رسول الله[٨] ﷺ، وقد قال الله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ

= في السلسلة الصحيحة (٣/ ١٣٥) رقم (١١٤٤)، وذكر الألباني قبل الحكم عليه طرقاً كثيرة، منها: حديث معاذ: «يطّلع الله تبارك وتعالى إلى خلقه ليلة النصف من شعبان، فيغفر لجميع خلقه، إلا لمشرك أو مشاحن»، وحديث أبي هريرة: «إذا كان ليلة النصف من شعبان يغفر الله لعباده إلا لمشرك أو مشاحن»، وحديث عائشة الذي مرّ بنا قريباً في هذه الإحالة، ولذا قال الألباني في الصحيحة (٣/ ١٣٨) بعدما ساق هذه الطرق بهذه الألفاظ: (وجملة القول أن الحديث بمجموع هذه الطرق صحيح بلا ريب)، فحكمه بالصحة كان على هذه الأحاديث التي ذكرها بمجموع طرقها وألفاظها.

(١) في (ظ): (الحافظ).

(٢) قول المؤلف رحمه الله بأن حديث ليلة النصف من شعبان ضعيف باتفاق الحفاظ، فيه نظر، فالحديث محل خلاف بين العلماء.

(٣) في (ص): (لما)، وفي (ظ) و(ن) وعقيدة السلف ما أثبته.

(٤) **في عقيدة السلف:** (فلما صح خبر النزول).

(٥) في عقيدة السلف: (أقر به أهل السنة، وقبلوا الخبر، وأثبتوا النزول، على ما قاله رسول الله ﷺ، ولم يعتقدوا...).

(٦) **في عقيدة السلف:** (خلقه).

(٧) نقله المؤلف بالنص من عقيدة السلف (ص٢٣٢).

(٨) **في عقيدة السلف:** (أن الله سبحانه ينزل إلى السماء الدنيا، على ما صح به الخبر عن الرسول ﷺ، وقد قال الله).

ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وقال تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] فتؤمن[(١)] بذلك كلّه/ ، على ما جاء بلا كيفٍ، فلو شاء سبحانه أن يبين لنا كيفية ذلك فعل، فانتهينا إلى ما أحكمه، وكففنا عن الذي يتشابه؛ إذ كنا قد أُمرنا به، قال[(٢)] الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُولُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧])[(٣)].

٣٧/ب

قال الشيخ أبو عثمان رَحِمَهُ اللَّهُ: (فأصحاب الحديث يؤمنون بالمحكم[(٤)] والمتشابه[(٥)]، ....

---

(١) في عقيدة السلف: (ونؤمن).

(٢) في عقيدة السلف: (في قوله عَزَّ وَجَلَّ).

(٣) نقله المؤلف بالنص من عقيدة السلف (ص١٩٢)، أما قول الحافظ أبي بكر الإسماعيلي فلم أجده في رسالته (اعتقاد أهل السنة).

(٤) **المحكم في اللغة**: مأخوذ من الإحكام، وهو: إتقان الشيء وإحسانه. **وفي الاصطلاح**: البين الواضح المعنى الظاهر الدلالة، إما باعتبار نفسه، أو باعتبار غيره، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ١١٠]، وكذلك آيات الصفات وأحاديثها، فهي من المحكم الواضح البين المعنى.
انظر: لسان العرب (١٢/ ١٤٠ ـ ١٤٤) ومجموع الفتاوى (٣/ ٦٠ ـ ٦٢)، (١٣/ ١٧٢)، ومنهج الاستدلال لعثمان علي حسن (٢/ ٤٧٢ ـ ٤٧٧)، والتعريفات الاعتقادية لسعد العبد اللطيف (ص٢٩٠).

(٥) **المتشابه في اللغة: الشبه والشبيه**: المثيل والنظير، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ﴾ [الأنعام: ١٤١]، والمشتبهات من الأمور: المشكلات، **واشتبه الأمر**: اختلط.
وفي الاصطلاح: هو ما احتمل عدة أوجه، وقيل كل ما غمض ودق معناه، ويحتاج إلى تفكر وتأمل، واحتمل معاني كثيرة، وقيل: ما كان غير معقول المعنى، **وقيل**: ما =

وينتهون في المتشابه إلى الإيمان به والعلم بأنه من عند الله، لا ينازعون فيه ولا يمارون)[١].



= استأثر الله بعلمه.
انظر: لسان العرب (١٣/ ٥٠٣ ـ ٥٠٥)، ومجموع الفتاوى (٣/ ٦٠ ـ ٦٢)، ومنهج الاستدلال لعثمان علي حسن (٢/ ٤٧٣ ـ ٤٧٧)، والتعريفات الاعتقادية لسعد العبد اللطيف (ص٢٩٠ ـ ٢٩١).

(١) قول الإمام أبي عثمان الصابوني: لم أجده في عقيدة السلف المطبوعة، وأرجح أن يكون هذا القول في نسخة عقيدة السلف التي كانت بحوزة المؤلف ـ ابن العطار ـ بدليل أنه أتى به كتعليق من الصابوني على قول الإمام أبي بكر الإسماعيلي الآنف الذكر؛ الذي ساقه الصابوني في كتابه عقيدة السلف (ص١٩٢)، خاصة وأن ابن العطار يكثر في كتابه هذا النقل من كتاب الصابوني، والله أعلم.

قاعـــدة

العلم علمان: علم في الخلق موجودٌ، وعلمٌ فيهم مفقودٌ. فعلم القدر [وسرُّه][(١)] في خلقه مفقودٌ طواه الله تعالى عن الخلق، لم يطّلع عليه ملَكٌ مقربٌ، ولا نبيٌّ مرسلٌ، ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، فمن سأل لم فعل؟ فقد ردَّ حكم الكتاب، واستحق العقاب، ومن ادعى العلم المفقود فقد كفر، ومن أنكر العلم الموجود فقد كفر، لا يصحُّ الإيمان إلا بقبول العلم الموجود، وترك طلب العلم المفقود[(٢)].

فإذا كان هذا فيما يتعلق بالقدر والصفات، فالحذر كلَّ الحذر ممن يطلب معرفة علم الذات/ أو يتعرض [لذلك][(٣)]!، فنعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات[(٤)] أعمالنا، والله يقول الحق، وهو يهدي السبيل.

١/٣٨

---

(١) في (ص): (وسيره)، وفي (ظ) و(ن) ما أثبته.

(٢) من قوله: (العلم علمان: . . . . .) وإلى: (. . . . وترك طلب العلم المفقود) استفاده المؤلف من متن العقيدة الطحاوية (ص١٢).

(٣) في (ص): (للملك)، وفي (ظ) و(ن) ما أثبته.

(٤) في (ظ) و(ن): (وسيئات) دون (من).

فصل (١٠)

يجب الإيمانُ بجميع رسل الله وأنبيائه. وأن جميع ما جاؤوا به حقٌّ وصدقٌ، قال الله تعالى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ﴾ [البقرة: ١٣٦][1] الآية، والآية التي في آل عمران: ﴿قُلۡ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا﴾ [آل عمران: ٨٤][2].

قال العلماء: لا يكون الرجل مؤمناً حتى يؤمن بجميع الأنبياء السابقين وجميع الكتب؛ التي أنزلها الله ﷻ على جميع الرسل[3][4].

قال الواحديُّ[5]: (فيجب على الإنسان أن يعلِّمَ صبيانه ونساءه

---

(١) (وإسحاق ويعقوب) ليست في (ظ)، و(ويعقوب) ليست في (ن).

(٢) من بداية هذا الفصل وإلى قوله تعالى: ﴿قُلۡ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا﴾ نقله المؤلف بتصرف من الوسيط للواحدي (١/ ٢١٩) ونسب الواحدي هذا القول للضحاك.

(٣) كما قال الله ﷻ: ﴿قُلۡ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ عَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٤]، وقوله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِن قَبۡلُۚ وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦].

(٤) هذا القول نقله المؤلف بتصرف من الوسيط للواحدي (١/ ٢٢١)، وهو منسوب لقتادة كما في تفسير الطبري (٣/ ١١١).

(٥) هو علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري، أبو الحسن الشافعي، صاحب التفسير، وإمام علماء التأويل، وأصله من ساوة، لزم الأستاذ أبا إسحاق الثعلبي. صنف التفاسير الثلاثة: البسيط، والوسيط، والوجيز. ومن كتبه: التحبير =

أسماء الأنبياء، ويأمرهم بالإيمان بجميعهم؛ إذ لا يبعد أن يظنوا أنَّهم كُلِّفوا بالإيمان[١] بمحمدٍ ﷺ فقط، فيلقَّنوا قوله تعالى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾ [البقرة: ١٣٦][٢].

قال الحسن البصريُّ[٣] رحمه الله: (علّموا أولادكم وأهاليكم وخدمكم أسماء الأنبياء؛ الذين ذكرهم الله تعالى في كتابه حتى يؤمنوا بهم، ويصدِّقوا بهم، وبما جاؤوا به)[٤].

قال الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاويُّ[٥] رحمه الله:

= في الأسماء الحسنى، وشرح ديوان المتنبي. وكان طويل الباع في العربية واللغات. مات بنيسابور في جمادى الآخر ة سنة ٤٦٨هـ.
انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/ ٣٣٩)، وطبقات المفسرين للسيوطي (ص٢٣)، وشذرات الذهب (٣/ ٣٣٠).

(١) في (ظ) و(ن) **والوسيط**: (كلفوا الإيمان...).

(٢) نقله المؤلف بالنص من الوسيط للواحدي (١/ ٢٢١).

(٣) هو الحسن بن أبي الحسن يسار، أبو سعيد، مولى زيد بن ثابت، وكان مولده لسنتين بقيتا من خلافة عمر، وكان سيد زمانه علماً وعملاً وزهداً. روى عن عمران بن حصين، والمغيرة، وسمرة بن جندب، وغيرهم. وعنه حميد الطويل، وثابت البناني، ومالك بن دينار، وغيرهم، وكان يرسل كثيراً ويدلس. قال حميد الطويل: رأينا الفقهاء فما رأينا أحداً أكمل مروءة من الحسن. وقال سلمان التيمي: الحسن شيخ أهل البصرة. مات سنة ١١٠هـ، وله ثمان وثمانون سنة.
انظر: طبقات ابن سعد (٧/ ١٥٦)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ٥٦٣)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٢٤٦).

(٤) ذكره الواحدي في الوسيط (١/ ٢٢١)، وذكره السيوطي في الدر المنثور عن الضحاك (١/ ١٤٠).

(٥) هو أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك، أبو جعفر الأزدي المصري الطحاوي الحنفي، من أهل قرية طحا من أعمال مصر، صاحب التصانيف، مولده سنة ٢٣٩هـ. سمع من عبد الغني بن رفاعة، ويونس بن عبد الأعلى. وحدث عنه يوسف بن القاسم، وأبو القاسم الطبراني. برز في علم الحديث، وفي الفقه. =

(وكلُّ ما جاء من[(١)] الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ [فهو][(٢)] كما قال، ومعناه [على ما][(٣)] أراد، لا ندخل في ذلك متأوِّلين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا/ ، فإنَّه ما سلم في دينه إلا من سلَّم لله تعالى ولرسوله ﷺ، وردَّ[(٤)] ما اشتبه إلى عالمه، ولا يثبت[(٥)] قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام، فمن رام[(٦)]،[(٧)] ما حُظر عن علمه، ولم يقنع بالتسليم فهمه، حجبه مرامه عن خالص التوحيد، وصافي المعرفة، وصحيح الإيمان، فيتذبذب بين الكفر والإيمان، والتصديق والتكذيب، والإقرار والإنكار، موسوساً تائهاً شاكّاً زائغاً، لا مؤمناً مصدِّقاً، ولا جاحداً مكذِّباً)[(٨)]. وهذا كلامٌ نفيسٌ يجب التمسكُّ به لوضوحه، وما فيه من النور المبين، والرجوع من الشك إلى اليقين، والله أعلم.

٣٨/ب

قال الإمام أبو بكر ابن العربيِّ[(٩)] رحمه الله: . . . .

= وقال أبو سعيد بن يونس: كان ثقة ثبتاً، فقيهاً، عاقلاً، لم يخلف مثله. ومن مصنفاته: شرح معاني الآثار وشرح مشكل الآثار. قال الذهبي: من نظر في تواليف هذا الإمام، علم محله من العلم، وسعة معارفه. توفي سنة ٣٢١هـ.
انظر: تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٠٨)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٧)، والبداية والنهاية (١١/ ١٧٤).

(١) في متن العقيدة الطحاوية: (وكل ما جاء في ذلك من...).

(٢) في (ظ) و(ن) ومتن العقيدة الطحاوية وليست في (ص).

(٣) في (ص) (كما)، وفي (ظ) و(ن) ومتن العقيدة الطحاوية ما أثبته.

(٤) في متن العقيدة الطحاوية: (ورد علم ما اشتبه عليه إلى عالمه).

(٥) في متن العقيد الطحاوية: (تثبت).

(٦) في متن العقيدة الطحاوية: (فمن رام علم ماحظر عنه علمه).

(٧) رام: طلب، والروم الطلب كالمرام، وهو: المطلب، تقول: رمت الشيء أرومه روماً ومراماً، أي: طلبته وأردته. انظر: القاموس المحيط (٤/ ١٢٣).

(٨) نقله المؤلف بالنص من متن العقيدة الطحاوية (ص١٠).

(٩) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد المعافري، أبو بكر ابن العربي، =

(نبغت[١] طائفةٌ[٢] تستَّرت بالإسلام وهي تبطن عقائد الأوائل، فقالت: لا نفتقر في معرفة الله تعالى ولا في وجوب ذلك على [كلِّ][٣] أحدٍ إلى شرع.

وقالت مؤكدةً لذلك: إن القول: بأن معرفة الله تعالى تقفُ على الشرع يبطل[٤] الشرع، وذلك أن نبيّاً لو عرض دعواه، وأظهر آيته، ودعا الخلق إلى النظر في قوله والإيمان به، وكان لا واجب إلا

= الإمام العلامة، الحافظ القاضي، ولد في سنة ٤٦٨هـ. سمع من خاله الحسن بن عمر، ومن طراد بن محمد الريني. وحدث عنه عبد الرحمن بن صابر، وأحمد بن سلامة الأبار. قال الذهبي: صنف وجمع، وفي فنون العلم برع، وكان فصيحاً بليغاً خطيباً، ثاقب الذهن، عذب المنطق، كريم الشمائل، ولي قضاء إشبيلية فحمدت سياسته. له مصنفات كثيرة، منها: عارضة الأحوذي، وإحكام القرآن، والعواصم من القواصم وغيرها. توفي في سنة ٥٤٣هـ بمدينة فاس.
انظر: تذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٩٤)، وسير أعلام النبلاء (٢٠/ ١٩٧)، والبداية والنهاية (١٢/ ٢٢٨).

(١) نبغ: بمعنى خرج، تقول العرب: نبغ الدقيق من خَصاص المنخل ينبُغ إذا خرج. ونبغ الشيء: ظهر، ونبغ فيهم النفاق إذا ظهر بعدما كانوا يخفونه، ونبغت لنا منك أمور، أي: ظهرت، وفشت.
انظر: لسان العرب (٨/ ٤٥٢ ـ ٤٥٣)، وتاج العروس (١٢/ ٦٣).

(٢) المقصود بهذه الطائفة هم الفلاسفة الإسلاميون؛ الذين تستروا بعقائد الفلاسفة القدماء السوفسطائيين، وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية عقائد هؤلاء السوفسطائيين في مجموع الفتاوى (١٩/ ١٣٥).
وقد ذكر ابن العربي في كتابه قانون التأويل (ص٦٤٨) ما يؤيد ذلك بعد ما ذكر أن العقول لا تستقل بإدراك العلم الشرعي، كما أنه لا يصح أن يأتي في الشرع ما يضاد العقل، حيث قال: (أما إنه نبعت طائفة أرادوا أن يلفقوا بين موارد الشرع وأغراض الفلاسفة، وادعوا أنها متلائمة).

(٣) في (ظ) و(ن) وليست في (ص).

(٤) في (ظ) و(ن): (تبطل).

بالشرع، لقالوا له: لا يجب علينا في معجزتك نظرٌ؛ لأنه لا واجب[١] إلا بالشرع متقررٌ، ولم يتقرر بعد شرعك/ ، ولا ظهر صدقك، فآل إيجاب الوقوف على الشرع إلى نفي الشرع، وهذا أعظم شبهةٍ لهم. ٣٩/أ

قال علماؤنا[٢] قولا بديعاً: إذا ظهرت المعجزة فقد صحَّ الشرع، واستقرَّ الوجوب، ووجب على الخلق النظر والإيمان[٣]، وليس من شرط الوجوب على المكلف فيما أوجبناه عليه في[٤] ذلك: علمه

---

(١) في (ظ) و(ن): (لأنه واجب).

(٢) يقصد بذلك الأشاعرة.

(٣) حصر الأشاعرة صحة الشرع وصدق النبي عن طريق المعجزة، فإذا ظهرت المعجزة علم بذلك صدق الرسول وصحة الشرع الذي جاء به. وقد بين أبو المعالي الجويني في كتابه الإرشاد (ص٢٧٨) أنه لا دليل على صدق النبي غير المعجزة، وحجتهم في ذلك الإجماع.

ومن المعلوم أن الحق خلاف ما ذكروه، فجمهور أهل السنة يقولون: إن دلائل ثبوت نبوة النبي وصحة شرعه كثيرة، ومن ضمنها المعجزة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في النبوات (١/ ٢٣٨) موضحاً أن استدلالهم بالإجماع لا يصح من وجهين: (**أحدهما**: أنه لا إجماع في ذلك، بل كثير من الطوائف **يقولون**: إن صدقهم بغير المعجزات. **الثاني**: إنه لا يصح الاحتجاج بالإجماع في ذلك؛ فإن الإجماع إنما يثبت بعد ثبوت النبوة، والمقدمات التي يُعلم بها النبوة لا يحتج عليها بالإجماع، **وقولكم**: لا دليل سوى المعجزة: مقدمة ممنوعة).

وردُّ ابن العربي على الفلاسفة فيه ضعف من وجهين:

١ ـ أن هذا الرد ليس حاسماً في القضية، ولا يسلم به الفلاسفة.

٢ ـ إن تقرر صحة الشرع بالمعجزة عند أول مجيئها سيكون تصديقاً بأول الشرع دون بقيته.

وعليه فإن تقرر الشرع سبق ظهور المعجزة، والمعجزة ليست الدليل الوحيد، بل هي من الدلائل الكثيرة، ثم إن تقرر شرع الله إنما هو بخطاب الله لعباده، وإرساله لرسله.

(٤) في (ظ) و(ن): (من).

بوجوبه[١]، وإنما الشرط تمكُّنه من ذلك، وكونه بصفةٍ من يصحُّ ذلك منه[٢] على معنى نفي الآفات المضادة للقدرة والعلم عنه، ولهذا قال علماؤنا: لا يصحُّ قصدُ التقرُّبِ إلى الله بهذا الواجب الأول؛ لأن من شرطه معرفة المتَقرَّبِ إليه ولمّا يحصل بعدُ)[٣]، هذا آخر كلامه، وهو نفيسٌ[٤].

---

(١) أي علمه بوجوب ما كلف به.

(٢) في (ظ) و(ن): (منه ذلكَ).

(٣) قول ابن العربي هذا لم أقف عليه فيما بحثت فيه، ولكن وجدت كلاماً له قريباً من قوله هذا في كتابه قانون التأويل (ص٦٤٦ ـ ٦٤٨).
وقد ذكر محمد السليماني محقق كتاب قانون التأويل (ص١١٥) أن لابن العربي كتاباً مخطوطاً بعنوان (المتوسط في الاعتقاد)، وهذه المخطوطة موجودة في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم: (٢٩٦٣ك)، ومن ضمن أبواب الكتاب الخمسة: **الباب الرابع**: ذكر السمعيات التي لا سبيل إلى معرفتها إلا بالشرع. ومن المتوقع أن يكون كلام ابن العربي موجوداً في هذا الباب، ولم أتمكن من الحصول على المخطوطة.

(٤) الكلام الذي نقله المؤلف عن الإمام أبي بكر ابن العربي رحمهما الله يوهم بنفي التحسين والتقبيح العقليين، ويدل على تقديم دلالة العقل على دلالة النقل، وقد مر سابقاً الحديث عن ذلك، وبيان أقوال الناس في (ص ١٤٤) حاشية رقم (٣)، وقد بينت أن القول: بأن العقل لا يدل على حسن شيء، ولا على قبحه قبل ورود الشرع، وإنما يتلقى التحسين والتقبيح من موارد الشرع، وموجب السمع ـ هو قول الأشاعرة ومن وافقهم، وزيادة في التوضيح، فهذا شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ يبين مذهب أهل الحق في هذه المسألة بياناً واضحاً ـ وأنهم وسط بين المعتزلة القائلين: بأن الحسن والقبح صفتان ذاتيتان، والحاكم بالحسن والقبح هو العقل، وبين الأشاعرة النفاة القائلين بأنهما شرعيان لا عقليان ـ فيقول موضحاً أن الفعل ثلاثة أنواع:
(**أحدها**: أن يكون الفعل مشتملاً على مصلحة أو مفسدة، ولو لم يرد الشرع بذلك، كما يعلم أن العدل مشتمل على مصلحة العالم، والظلم يشتمل على فساده، فهذا النوع هو حسن أو قبيح، وقد يعلم بالعقل والشرع قبح ذلك لا أنه ثبت للفعل صفة لم =

= تكن، لكن لا يلزم من حصول هذا القبح أن يكون فاعله معاقباً في الآخرة إذا لم يرد شرع بذلك، وهذا ما غلط فيه غلاة القائلين بالتحسين والتقبيح، فإنهم قالوا: إن العباد يعاقبون على أفعالهم القبيحة، ولو لم يبعث الله لهم رسولاً، وهذا خلاف النص قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].
النوع الثاني: أن الشارع إذا أمر بشيء صار حسناً، وإذا نهى عن شيء صار قبيحاً، واكتسب الفعل صفة الحسن والقبح بخطاب الشارع.
النوع الثالث: أن يأمر الشارع بشيء ليمتحن العبد، هل يطيعه أم يعصيه، ولا يكون المراد فعل المأمور به، كما أمر إبراهيم ﷺ بذبح ابنه: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾ [الصافات: ١٠٣]، حصل المقصود، ففداه بالذبح. . .. فالحكمة منشؤها من نفس الأمر لا من نفس المأمور به. وهذا النوع والذي قبله لم يفهمه المعتزلة، وزعمت أن الحسن والقبح لا يكون إلا لما هو متصف لذلك بدون أمر الشارع، والأشعرية ادعوا أن جميع الشريعة من قسم الامتحان، وأن الأفعال ليست صفة لا قبل الشرع ولا بالشرع، وأما الحكماء والجمهور فأثبتوا الأقسام الثلاثة، وهو الصواب)، **انظر**: مجموع الفتاوى (٨/ ٤٣٤ ـ ٤٣٦).

فصـل (١١)

(من اعترفَ بالوحدانية[١] والإلهية، وجحد[٢] النبوةَ من أصلها عموماً، أو نبوة نبيِّنا خصوصاً، أو [أحدٍ][٣] من الأنبياء الذين نُصَّ[٤] عليهم بعد علمه بذلك، فهو كافرٌ بلا ريب، كالبراهمة[٥]، ومعظم اليهود[٦]، والأروسيّة[٧] ....

---

(١) في الشفا: (بالإلهية والوحدانية).

(٢) في الشفا: (ولكنه جحد...).

(٣) في (ص): (واحد)، وفي (ظ) و(ن) والشفا ما أثبته.

(٤) في الشفا: (نصَّ الله).

(٥) البراهمة: هم أمة من أمم الهند، ينسبون إلى رجل يقال له (براهما)، وهو ملك من ملوكهم القدماء، قالوا: بنفي النبوات، وقرروا استحالة ذلك في العقول، وهم أصناف وفرق منهم: أصحاب البددة، وأصحاب الفكرة، وأصحاب التناسخ.
انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل (١/ ١٣٧)، والملل والنحل (٢/ ٢٥٢).

(٦) اليهود، من هاد الرجل: أي تاب ورجع، ويقال إن هذا الاسم لزمهم لقول موسى عليه السلام: ﴿إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، وهم أمة موسى عليه السلام، وكتابهم التوراة والذي حرف فيما بعد. أما أشهر وأقدم فرقهم فهي: الصدوقيون، والفريسيون، والربانيون، والقرائيون، وهناك أيضاً: السامرة، والضانية.
انظر: الملل والنحل (١/ ٢١٠ ـ ٢١١)، والفصل في الملل والأهواء والنحل (١/ ٢٨٧ ـ ٢٩١).

(٧) الأروسية: هم أصحاب (أريوس) وكان قسيساً بالإسكندرية، ومن قوله: التوحيد المجرد، وأن عيسى عليه السلام عبد مخلوق، وأنه كلمة الله تعالى التي بها خلق السموات والأرض، وكان في زمن قسطنطين الأول، باني القسطنطينية، وأول من تنصر من ملوك الروم، وكان على مذهب (أريوس) هذا، وهم من فرق الموحدين. انظر: =

من النصارى[1]، والغُرابية[2] من الروافضِ[3] الزاعمين: أن علياً كان

= الفصل في الملل والأهواء والنحل (١/ ١٠٩).
وقال الخفاجي شارح الشفا للقاضي عياض في كتابه المسمى (نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض) (٤/ ٥٣٨) ـ عن (أريوس): قيل: إنه زعم أن لله روحاً أكبر من سائر الأرواح، وقال: إن المسيح جوهر لطيف روحاني خالص، غير مركب ولا ممزوج بالطبائع.

(١) **النصارى**: قيل سموا بذلك:
أ ـ **نسبة إلى قرية تسمى**: ناصرة، كان ينزلها عيسى عليه السلام فنسبوا إليها،
ب ـ وقيل: سمو بذلك لقوله تعالى: ﴿كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّـۧنَ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾ [الصف: ١٤]. وهم أمة المسيح ابن مريم عليه السلام رسول الله وكلمته، المبعوث بعد موسى عليه السلام، وأنزل الله عليه الإنجيل، ولكنه حُرِّف وبدل منه فيما بعد، وهم من أهل الكتاب، وجماهيرهم لا يقرون بالتوحيد المجرد، بل يقولون بالتثليث، أما أشهر وأقدم فرقهم، **فهي**: اليعقوبية، والنسطورية، والملكانية.
انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل (١/ ١٠٩)، والملل والنحل (؟/ ٢٠٩ ـ ٢٢٢).

(٢) **الغرابية**: هم فرقة من الرافضة، سموا بذلك لادعائهم أن الله عز وجل أرسل جبريل عليه السلام إلى علي رضي الله عنه فغلط في طريقه، فذهب إلى محمد؛ لأنه كان يشبهه، وادعوا أنه كان أشبه به من الغراب بالغراب، والذباب بالذباب. وزعموا أن علياً رضي الله عنه كان الرسول وأولاده بعده هم الرسل، ويلعن أتباع هذه الفرقة جبريل عليه السلام، ومحمداً صلى الله عليه وسلم.
انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل (٥/ ٤٢)، والفرق بين الفرق (ص٢٥٠).

(٣) **الروافض**: جمع رافضة، **وهم**: من غلاة الشيعة الذين غلوا في علي وآل البيت، حتى دعوهم من دون الله، وكفّروا سائر الصحابة إلا قليلاً منهم، وسموا بذلك؛ لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر، وقيل: هم الذين كانوا مع زيد بن علي بن الحسين ثم تركوه؛ لأنهم طلبوا منه أن يتبرأ من الشيخين، فقال: لقد كانا وزيري جدي فلا أتبرأ منهما، فرفضوه، وتفرقوا عنه. ويقال لهم: الإمامية؛ لأنهم يقولون إن إمامة علي رضي الله عنه بالنص من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكانوا قبل ذلك يسمون بالخشبية. =

المبعوثَ إليه جبريلُ ﷺ، وكالمعطلةِ[1]، والقرامطةِ[2]، والإسماعيلية[3]، والعنبرية[4] من الرافضة، وإن كان بعضُ هؤلاء قد

= انظر: مقالات الإسلاميين (١/ ١٦، ٦٤) والفرق بين الفرق (ص٢١)، والملل والنحل (١/ ١٤٧، ١٩٠).

(١) المعطلة: المقصود بهم هنا كما قال الخفاجي في نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض (٤/ ٥٣٨): هم الذين جحدوا الألوهية والرسالة والأحكام. وقال الملا علي قاري في شرح الشفا للقاضي عياض (٢/ ٥١٥٨): (وكالمعطلة) أي: للوجود بنفي صانعه كالدهرية، أو النافية لحقيقة الأشياء، القائلة بأن الأشياء كلها خيالات وتمويهات كالمنامات، وهم السوفسطائية.

(٢) القرامطة: من الفرق الباطنية، وهم ينسبون إلى حمدان بن الأشعث؛ الذي كان يلقب بـ (قرمط)، وكانوا سبباً في كثير من الفتن والقلاقل والحروب على أهل الإسلام، ويزعمون أن النبي ﷺ نصَّ على إمامة علي رضي الله عنه وتعاقب هذا التنصيص حتى وصل إلى محمد بن إسماعيل، وزعموا أنه حي إلى اليوم لم يمت، ولا يموت حتى يملك الأرض، وأنه هو المهدي المنتظر، ويقول عنهم شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة (٨/ ٢٥٨): وهم ملاحدة في الباطن، خارجون عن جميع الملل، أكفر من الغالية، ومذهبهم مركب من المجوس، والصابئة، والفلاسفة، مع إظهار التشيع، وجدهم رجل يهودي كان ربيباً لرجل مجوسي، وكان لهم دولة وأتباع.
انظر: مقالات الإسلاميين (ص٢٦)، والفرْق بين الفِرَق (ص٢٨٢).

(٣) الإسماعيلية: هم القائلون بإمامة إسماعيل بن جعفر بعد أبيه الصادق، ومن بعده ابنه محمد، وهو الإمام السابع عندهم؛ ولذا سميت بالسبعية تمييزاً لها عن الاثني عشرية، وهم من غلاة الشيعة، ومن أشهر ألقابهم (الباطنية)، ولزمهم هذا اللقب لقولهم: بأن لكل ظاهر باطناً، ولكل تنزيل تأويلاً، ومذهبهم يدور على تأويل النصوص، وتفسيرها تفسيراً باطنياً بعيداً عن مقاصد الشرع.
انظر: الملل والنحل (١/ ١٩١)، والفرق بين الفرق (ص٦٢).

(٤) العنبرية: هم المنسوبون إلى عبيد الله ـ وقيل عبد الله ـ بن الحسن العنبري نسبة لقبيلة بني العنبر، ولد سنة ١٠٥هـ، قاضي البصرة؛ الذي جوز التقليد في العقليات والعقائد، كما ذكر ذلك الملا علي قاري في شرح الشفا للقاضي عياض (٢/ ٥١٦)، والخفاجي في نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض (٤/ ٥٣٨). =

٣٩/ب أشركوا في كفرٍ آخرَ مع من قبلهم. وكذلك من دان/ بالوحدانية، وصحة نبوة[(١)] نبيِّنا ﷺ، ولكن جوّز على الأنبياء الكذبَ فيما أتوا به، وادّعى في ذلك المصلحة بزعمه أو لم يدَّعِها، فهو كافرٌ بإجماعٍ، كالمتفلسفين[(٢)]، وبعض الباطنية[(٣)]، والروافضِ، وغلاة

= وفي نسخة أخرى للشفا (العبيدية) بدل (العنبرية)، **والعبيدية**: هم أتباع عبيد الله من بني عبيد ابن بنت القداح؛ الذين ملكوا مصر من الفاطميين.
والذي يظهر لي أن ما في النسخة الأخرى وهي العبيدية أصح من العنبرية؛ لأن القاضي عياض نسبهم إلى الرافضة والعبيدية لا شك أنهم من طوائف الرافضة، وأما القاضي عبيد الله بن الحسن العنبري فهو من أهل السنة؛ إذ وثقه غير واحد من الأئمة، واشتهر بقوله: تصويب أقوال المجتهدين في أصول الدين، ونقل ابن حجر في التهذيب عن محمد بن إسماعيل الأزدي أنه رجع عن مقالته التي ذُكرت عنه؛ لما تبين له الصواب.
انظر: مجموع الفتاوى (١٩/ ١٣٨)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٧ ـ ٨).

(١) **في الشفا**: (وصحة النبوة، ونبوة نبينا...).

(٢) **المتفلسفون**: وهم الفلاسفة الذين ينسبون إلى الفلسفة، وهي كلمة يونانية **بمعنى**: محب الحكمة، مركبة من كلمتين: (فيلا) **بمعنى**: محب، و(سوفيا) **بمعنى**: الحكمة، ويرى معظمهم: القول بقدم العالم، وإنكار النبوات، وإنكار البعث الجسماني، ويرون أن الملائكة هي العقول، وبالجملة فهم عُرفوا بخروجهم عن ديانات الأنبياء.
انظر: الملل والنحل (٢/ ٥٨)، والصفدية لابن تيمية (١/ ٨ ـ ٩)، ودرء التعارض (٥/ ٣٨٤ ـ ٣٨٦).

(٣) **الباطنية**: هم جماعة ترى أن لظواهر النصوص والأخبار بواطناً، وهم طوائف عديدة تلجأ إلى الرموز والإشارات في تفسير النصوص، وإخراجها عن معانيها الظاهرة، وهم بذلك يهدمون الدين، ويبطلون شعائره وأحكامه، وقد أظهر معظمهم التشيع، **ومن طوائف الباطنية**: إخوان الصفا وخلان الوفا، والقرامطة، والخرمية، والإباحية، وغيرهم.
انظر: الفرق بين الفرق (ص٢٨١)، والفصل في الملل والأهواء والنحل (٥/ ٩٨).

المتصوفة[١]، وأصحاب الإباحة[٢]، فإن هؤلاء زعموا أن ظواهر الشرعِ، وأكثر ما جاءت به الرسلُ من الإخبار عمّا كان ويكون من أمور الآخرة والحشر والقيامة والجنة والنار، ليس منها شيءٌ على مقتضى لفظها، ومفهوم خطابها، وإنما خاطبوا بها الخلق على جهة[٣] المصلحةِ

(١) **غلاة المتصوفة**: الغالية من الصوفية ممن يقول بالحلول وأن الباري يحل في الأشخاص، وأنه يجوز أن يحل في إنسان، وسبع، وغير ذلك من الأشخاص. وأصحاب هذه المقالة إذا رأوا شيئاً يستحسنونه قالوا: لا ندري لعل الله حالّ فيه، ومالوا إلى اطراح الشرائع، وزعموا أن الإنسان ليس عليه فرض، ولا يلزمه عبادة إذا وصل إلى معبوده.
ومن الغلاة من يدعي أن العبادة تبلغ بهم إلى أن يروا الله، ويأكلوا من ثمار الجنة، ومنهم من يزعم أن العبادة تبلغ بهم إلى أن يكونوا أفضل من النبيين والملائكة المقربين. **وأشهر غلاة الصوفية**: أهل الحلول والاتحاد كالحلاجية، وأهل وحدة الوجود، والمباحية الذين أسقطوا الشرائع، وأحلوا المحرمات.
انظر: مقالات الإسلاميين (ص٢٧٨ ـ ٢٨٨)، والفرق بين الفرق (ص٢٦٠ ـ ٢٦٤).

(٢) **أصحاب الإباحة**: هم الذين استباحوا المحرمات، وهم صنفان:
أ ـ **صنف منهم كانوا قبل دولة الإسلام كالمزدكية الذين استباحوا المحرمات**، وزعموا أن الناس شركاء في الأموال والنساء، ودامت فتنة هؤلاء إلى أن قتلهم أنوشروان في زمانه.
ب ـ **الصنف الثاني**: الخرمدينية، ظهروا في دولة الإسلام، **وهم فريقان: بابكية**: أتباع بابك الخرمي، **ومازيارية**: أتباع مازيار الذي ظهر بجرجان، وكلتاهما معروفة بالمحمِّرة.
وقيل في أصحاب الإباحة: هم فرقة من غلاة المتصوفة وجهلتهم، **وقيل**: هم المباحية، يدّعون محبة الله، يخالفون الشريعة، ويزعمون أن العبد إذا بلغ في الحب غاية المحبة يسقط عنه التكليف. **وقيل**: هم الملاحدة.
انظر: الفرق بين الفرق (ص٢٦٦)، ونسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض للخفاجي (٤/ ٥٣٩)، وشرح الشفا للقاضي عياض لملا علي قاري (٢/ ٥١٦ ـ ٥١٧).

(٣) في (ظ): (وعلى وجهه للمصلحة لهم)، وفي (ن): (على وجهة المصلحة).

لهم؛ إذ لم يمكنهم التصريح لقصور أفهامهم، فمُضَمَّنُ مقالاتهم إبطال الشرائع، وتعطيل الأوامر والنواهي، وتكذيب الرسل، والارتيابُ فيما أتوْا به.

وكذلك من أضاف إلى نبيّنا ﷺ تعمُّدَ الكذبِ فيما بلّغه، وأخبر به، أو شكّ في صدقه، أو سبَّهُ، أو قال: إنه لم يبلِّغْ، أو استخفَّ به أو بأحدٍ من الأنبياء، أو أزرى عليهم، أو آذاهم، أو قتل نبيّاً، أو حاربهُ، فهو كافرٌ بإجماع.

وكذلك نُكفِّرُ من ذهب مذهَبَ بعض القدماءِ[1] في أن في كلِّ جنسٍ من الحيوان نذيراً ونبياً[2]: من القردة والخنازيرِ والدوابِّ والدود، ويحتجُّ بقوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤]؛ إذ ذلك يؤدي[3] أن يوصف[4] أنبياءُ هذه الأجناسِ/ بصفاتهم المذمومةِ. ١/٤٠ وفيه من الإزراء على هذا المنصب المُنيف ما فيه، مع إجماع المسلمين على خلافه، وتكذيبِ قائله[5].

وكذلك نكفِّر من اعترفَ من الأصول الصحيحةِ بما تقدّمَ [وبنبوّةِ][6] نبيِّنا ﷺ، ولكن قال: كان أسودَ، أو مات قبل أن يلتحيَ، أو[7] ليس الذي كان بمكةَ والحجازِ، أو ليس بقرشيٍّ؛ لأن وصفه بغير

---

(١) ذكر الخفاجي في نسيم الرياض بأن هؤلاء هم الفلاسفة والحكماء الخارجون عن ملة الإسلام.
انظر: نسيم الرياض (٤/ ٥٤٠)، وشرح الشفا لملا علي قاري (٢/ ٥١٧).
(٢) في الشفا: (أو نبياً).
(٣) في الشفا: (يؤدي إلى).
(٤) في (ظ): (أن تصوف)، وفي (ن): (توصف)، وفي (ص)، والشفا ما أثبته.
(٥) في (ظ) و(ن): (من قاله)، وفي (ص) والشفا ما أثبته.
(٦) في (ص) و(ظ): (ونبوة)، في (ن) والشفا ما أثبته.
(٧) في (ظ) و(ن) والشفا: (وليس).

صفاتهِ المعلومةِ [نفيٌ له، وتكذيبٌ به](١).

وكذلك من ادّعى نبوَّةَ أحدٍ مع نبينا ﷺ أو بعده كالعيسوية(٢) [من](٣) اليهود القائلين: بتخصيص رسالته إلى العرب، وكالخرَّمية(٤) القائلين: بتواتر الرسل(٥)، وكأكثر الرافضة القائلين: بمشاركة عليٍّ في الرسالةِ للنبيِّ ﷺ(٦) وكذلك كلُّ إمامٍ عند هؤلاء يقوم مقامه في النبوةِ

---

(١) وفي (ص): (نفيٌ أو تكذيبٌ)، وفي (ظ): (جحد نفيٍ له) أما عبارة: (وتكذيب به، وكذلك من ادّعى نبوة أحدٍ مع نبينا ﷺ أو بعده كالعيسوية) فقد سقطت من أصل (ظ) ومصححة في الهامش، وفي (ن): (جحد نفيٍ له، أو تكذيب به)، وفي الشفا ما أثبته.

(٢) العيسوية: أصحاب أبي عيسى إسحاق بن يعقوب الأصفهاني، كان في زمن المنصور، وقد بدأ دعوته أيام مروان بن محمد، وادَّعى أنه نبي، وأنه المسيح المنتظر، ويقول بنبوة عيسى عليه السلام إلى بني إسرائيل، وبنبوة محمد ﷺ إلى بني إسماعيل عليه السلام إلى سائر العرب، وكان من مذهب أبي عيسى تجويز حدوث النبوة بعد نبينا محمد ﷺ، وقد قتل بالري مع أصحابه من قبل جنود المنصور.
انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل (١/ ١٧٩)، والملل والنحل (١/ ٢١٥).

(٣) في (ظ) و(ن) والشفا، وليست في (ص).

(٤) الخرَّمية: هم أتباع بابك الخرمي الذي خرج على المأمون، وظهر في جبل البدين بناحية أذربيجان سنة ٢٠١هـ، وكثر أتباعه، واستحلوا المحرمات، واستباحوها، وقتلوا الكثير من المسلمين، وسفكوا الدماء، وقد تربصت به جيوش بني العباس إلى أن تم أسره، ثم قتله المعتصم سنة ٢٢٣هـ، وأمر بصلبه، وهو يعتبر أحد زعماء الباطنية.
انظر: الفرق بين الفرق (ص٢٦٦ ـ ٢٦٧)، والفصل في الملل والأهواء والنحل (١/ ٨٧).

(٥) أي: تواتر الرسل بعد المصطفى ﷺ.

(٦) في الشفا: (للنبي ﷺ وبعده)، أي: حال وجوده ﷺ وبعد مماته، وقد ذكر شراح الشفا أن أكثر الرافضة يقولون بذلك.
انظر: شرح الشفا لملا علي قاري (٥/ ٤٢٢).

والحجّة، [وكالبزيعيّة][(١)(٢)] والبيانيَّة[(٣)] منهم القائلين: بنبوة بزيعٍ وبيانٍ وأشباه هؤلاء. أو من ادّعى النبوة لنفسهِ، أو جوّز اكتسابها والبلوغ بصفاء القلب إلى مرتبتها، كالفلاسفة، وغلاة المتصوِّفة[(٤)].

وكذلك من ادّعى منهم أنه يوحى إليه[(٥)] وإن لم يدّع النبوةَ، أو أنَّه

---

(١) في (ص) و(ظ) و(ن): (كالبزيعية) بدون واو، وفي الشفا ما أثبته.

(٢) البزيعيّة: وهم أصحاب بزيع بن موسى، يزعمون أن جعفر الصادق بن محمد هو الله، وأنه ليس بالذي يرون، وأنه تشبَّه للناس بهذه الصورة، وزعموا أن كل ما يحدث في قلوبهم وحي، وأن كل مؤمن يوحى إليه. وزعموا أن منهم من هو خير من جبريل وميكائيل ﷺ ومحمد ﷺ، وزعموا أنه لا يموت منهم أحد، وأن أحدهم إذا بلغت عبادته رفع إلى الملكوت.
انظر: مقالات الإسلاميين (ص١٢)، والفرق بين الفرق (ص٢٤٨)، والفصل في الملل والأهواء والنحل (١/ ١٨٠).

(٣) البيانية: هم أتباع بيان بن سمعان التميمي؛ الذي ظهر بالعراق أوائل القرن الثاني الهجري. ويزعم أتباعه أن الإمامة صارت من محمد ابن الحنفية إلى ابنه أبي هاشم عبد الله بن محمد، ثم صارت من أبي هاشم إلى بيان بن سمعان بوصيته، وقد اختلف أصحابه في نبوته وألوهيته، وقد زعم أن الإله الأزليّ رجل من نور، وأنه يفنى كله غير وجهه، وهذه الفرقة خارجة عن جميع فرق الإسلام، ووصل خبر بيان إلى خالد القسريّ في زمان ولايته في العراق، فاحتال على بيان حتى ظفر به وصلبه.
انظر: مقالات الإسلاميين (ص٥ ـ ٦)، والفرق بين الفرق (ص٢٣٦)، والملل والنحل (٢/ ١٥٢).

(٤) أما من ادعى النبوة فكالمختار بن أبي عبيد الثقفي، أما من جوّز اكتسابها أي: أجاز تحصيل النبوة بالمجاهدة والرياضة والبلوغ بصفاء القلب إلى مرتبة النبوة عن طريق الفيض من الله إلى القلب، فهذا كحال الفلاسفة الحكماء ومنهم ابن سينا صاحب الشفاء، وكذلك كحال غلاة المتصوفة الجهال، ومنهم ابن عربي، حيث جعل نفسه خاتم الأولياء، وادَّعى أن خاتم الأنبياء يستفيض من خاتم الأولياء.
انظر: شرح الشفا لملا علي قاري (٥/ ٤٢٢ ـ ٤٢٣).

(٥) كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّـٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ =

أُصعد[١] إلى السماء، ويدخل الجنة، ويأكل من ثمارها، ويعانق الحورَ العين، فهؤلاء كلهم كفارٌ مكذِّبون [للنبي][٢] ﷺ؛ لأنه أخبر[٣] ﷺ/ أنه خاتم النبيين، وأنه[٤] لا نبيَّ بعده[٥]، وأخبر عن الله ﷻ أنه خاتمُ النبيين، وأُرسل[٦] كافةً للناس، وأجمعت الأمة على حمل هذا الكلام على ظاهره، وأن مفهومَه المراد به[٧] دون تأويلٍ ولا تخصيصٍ، ٤٠/ب

= ﴿أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ ءَايَٰتِهِۦ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنعام: ٩٣]، قال الشيخ السعدي ﷺ في تيسير الكريم الرحمن (ص٢٦٥): (لا أحد أعظم ظلماً، ولا أكبر جرماً ممن كذب على الله، بأن نسب إلى الله قولاً أو حكماً، وهو تعالى بريء منه، وإنما كان هذا أظلم الخلق؛ لأن فيه من الكذب وتغيير الأديان أصولها وفروعها، ونسبة ذلك إلى الله، ماهو أكبر من المفاسد.

ويدخل في ذلك ادعاء النبوة، وأن الله يوحي إليه وهو كاذب في ذلك، فإنه مع كذبه على الله، وجرأته على عظمته وسلطانه يوجب على الخلق أن يتبعوه، ويجاهدهم على ذلك، ويستحل دماء من خالفه وأموالهم. ويدخل في هذه الآية كل من ادعى النبوة كمسيلمة الكذاب، والأسود العنسي، والمختار، وغيرهم ممن اتصف بهذا الوصف).

(١) في (ظ) و(ن) والشفا: (يصعد).
(٢) في (ص): (النبي)، وفي (ظ) و(ن) والشفا ما أثبته.
(٣) في الشفا: (أخبر النبي).
(٤) (وأنه) ليست في الشفا.
(٥) أخرجه البخاري في المغازي، باب غزوة تبوك (٨/ ١١٢ رقم ٤٤١٦)، ومسلم في فضائل الصحابة، باب من فضائل عليّ بن أبي طالب (٤/ ١٨٧٠ رقم ٢٤٠٤) أن النبي ﷺ قال مخاطباً عليّ بن أبي طالب: «**أنت منّي بمنـزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبيّ بعدي**».
(٦) في الشفا: (وأنه أرسل).
(٧) في الشفا: (منه).

ولا[١] شكَّ في كفر هؤلاء الطوائف كلِّها قطعاً، إجماعاً وسمعاً)[٢]، والله أعلم.

---

(١) في (ظ) و(ن) والشفا: (فلا).
(٢) نقله المؤلف بالنص من الشفا للقاضي عياض (٢/ ١٠٦٨ ـ ١٠٧١).

فصل (١٢)

ومما يجب اعتقاده أن الإيمانَ قولٌ وعملٌ ومعرفةٌ[١]، يزيد بالطاعةِ، وينقص بالمعصية.

قال عمير بن حبيب [بن خُماشة][٢] الأنصاريُّ الصحابيُّ جدُّ أبي جعفر الخطميِّ المحدّثِ[٣]، وعميرٌ من أصحاب الشجرة مدنيٌّ، وليس

---

(١) تعددت عبارات السلف رحمهم الله في تعريف الإيمان، وهي لا تخرج عن كونه اعتقاد بالقلب، وقول باللسان، وعمل بالجوارح.
يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الإيمان (ص١٤٦): (ومن هذا الباب أقوال السلف وأئمة السنة في تفسير الإيمان، فتارة يقولون هو قول وعمل، وتارة يقولون هو قول وعمل ونية، وتارة يقولون قول وعمل ونية واتباع السنة، وتارة يقولون قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح، وكل هذا صحيح).
وعليه فقول المصنف رحمه الله: الإيمان قول وعمل ومعرفة؛ موافق لقول السلف رحمهم الله إذ المعرفة يراد بها الاعتقاد.

(٢) في (ظ) و(ن) وليست في (ص).

(٣) هو عمير بن يزيد بن عمير بن حبيب الأنصاري، أبو جعفر الخطمي بفتح المعجمة وسكون الطاء، المدني، نزيل البصرة، أمه بنت عقبة بن الفاكه بن سعد. روى عن أبيه، وأبي أمامة بن سهل بن حنيف، وسعيد بن المسيب. وعنه هشام الدستوائي، وشعبة. وثقه ابن معين والنسائي، والعجلي. وقال عبد الرحمن بن مهدي: كان أبو جعفر وأبوه وجده قوماً يتوارثون الصدق بعضهم عن بعض.
انظر: الجرح والتعديل (٦/ ٣٧٩)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٢٦٠).

هو عميرَ الخطميَّ الأنصـاريَّ الأعمى[١]؛ الذي كانت له أختٌ تشتمُ النبيَّ ﷺ فقتلها[٢]، فقال ﷺ: «**أبعدها الله**»[٣].

قال عميرٌ: (الإيمان يزيد وينقص، فقيل: ما زيادتُه وما نقصانُه؟ فقال: إذا ذكرنا اللهَ فحمدناه وسبحناه فتلك زيادته، فإذا غفلنا[٤]وضيعنا ونسينا [فذلك][٥] ....

---

(١) (الأعمى) ليست في (ظ).

(٢) الصحابي الذي كانت له أخت تشتم النبي ﷺ فقتلها هو عمير بن أمية الأنصاري، وليس هو عمير بن عدي بن خرشة الخطمي كما ذكره المؤلف، وهذا وهم، فعمير بن أمية الأنصاري كانت له أخت، فكان إذا خرج إلى النبي ﷺ آذته، وشتمت النبي ﷺ، وكانت مشركة، واشتمل لها يوماً على السيف، ثم أتاها فوقف عليها فقتلها، فقام بنوها فصاحوا، فذهب إلى النبي ﷺ فأخبره، فأهدر دمها.
ولعل سبب وهم المصنف رحمه الله كون عمير بن عدي الخطمي قتل عصماء بنت مروان؛ التي كانت تعيب الإسلام وأهله ولم تكن أختاً له.
انظر: الإصابة (٣/ ٢٩)، وأسد الغابة (٤/ ١٤٠).

(٣) أخرجه ابن عدي في الكامل (٦/ ١٤٥) في ترجمة محمد بن الحجاج اللخمي، والخطيب في تاريخ بغداد (١٣/ ٩٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥١/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ١٨٠) من طريق محمد بن الحجاج، عن إبراهيم الواسطي، عن مجالد، عن الشعبي، عن ابن عباس قال: (هجت امرأة من بني خطمة النبي ﷺ. . . .) فذكره مطولاً، وفيه قصة الرجل الذي قتلها ـ وهو من بني خطمة ـ فقال له النبي ﷺ: «**أما إنه لا ينتطح فيه عنـزان**» بدل «أبعدها الله»، ولم يصرح في الرواية باسم الرجل الذي قتلها، لكن أورد هذه القصة ابن سعد في الطبقات (٢/ ٢٧ ـ ٢٨)، وابن عبد البر في الاستيعاب (٣/ ٢٩٢) في ترجمة عمير بن عدي الخطمي.

(٤) في (ظ) و(ن): (وإذا أغفلنا).

(٥) في (ص): (فتلك)، وفي (ظ) و(ن) ما أثبته.

نقصانه)[(١)(٢)(٣)].

قال الشيخ أبو الفتحِ نصرُ المقدسيُّ وغيره من الأئمة: أجمع علماءُ السنة والجماعةِ على أن الإيمانَ قولٌ وعملٌ، يزيدُ وينقصُ[(٤)].

---

(١) من بداية هذا الفصل وإلى: (. . . .فذلك نقصانه) نقله المؤلف بتصرف من عقيدة السلف للصابوني (ص٢٦٤ ـ ٢٦٦).

(٢) أخرجه ابن سعد في الطبقات (٤/ ٣٨١)، وابن أبي شيبة في الإيمان (ص٧) رقم (١٤)، وعبد الله بن أحمد في السنة (١/ ٣١٥) رقم (٦٢٤ ـ ٦٢٥)، والطبري في صريح السنة (ص٢٥) رقم (٢٨)، والبغوي في معجم الصحابة كما في الإصابة (٧/ ١٦١)، والآجري في الشريعة (٢/ ٥٨٣ ـ ٥٨٤) رقم (٢١٥ ـ ٢١٦)، وابن بطة في الإبانة (٢/ ٨٤٥) رقم (١١٣١)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٤/ ٢٠٨٨) رقم (٥٢٥٣)، والصابوني في عقيدة السلف (ص٢٦٦)، جميعهم من طريق حماد بن سلمة، عن أبي جعفر الخطمي عن أبيه، عن جده عمير بن حبيب أنه قال: . . . . . . فذكره بنحوه.

وهو عند الآجري في إسناده: (عن أبي جعفر، عن جده) بإسقاط أبيه، وهو يزيد بن عمير بن حبيب، ولم أجد له ترجمة فيما بحثت فيه.

ووقع الشك في إسناده من حماد بن سلمة كما في طبقات ابن سعد، فمرة يقول: (عن أبيه، عن جده) ومرة: (عن جده مباشرة).

وقد توقف الشيخ ناصر الدين الألباني في الحكم على إسناده، كما في تعليقه على كتاب الإيمان لابن أبي شيبة (ص٧)؛ لأنه لم يجد ترجمة لوالد أبي جعفر؛ كما نص هو على ذلك.

والذي يترجح لي أن إسناده حسن، فقد قال عبد الرحمن بن مهدي كما في تهذيب التهذيب (٨/ ١٥١): (كان أبو جعفر وأبوه وجده قوماً يتوارثون الصدق بعضهم عن بعضهم)، وكلامه محمول على التوثيق، لا مجرد العدالة فقط؛ لأنه ممن عرف بالتشدد في الرجال.

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ في الأصفهانية (ص٢٣٠) معقباً على هذا الأثر بقوله: (فذكر زيادته بالطاعات وإن كانت مستحبة، ونقصانه بما أضاعه من واجب وغيره).

(٤) قول أبي الفتح المقدسي لم أجده فيما بحثت فيه، ولعله موجود في كتابه المفقود: =

وأنكرَ الأوازعيُّ[١]، ومالكٌ، وسعيدُ بن عبد العزيز[٢]، وغيرهم رحمهم الله قولَ من يقولُ: إن الإيمان/[إقرارٌ][٣] بلا عملٍ[٤]، ويقولون[٥]: لا إيمان إلا بعمل[٦]. ١/٤١

= الحجة على تارك المحجة)، كما مرّ بنا سابقاً في (ص١٨٠) حاشية (٢).

(١) هو عبد الرحمن بن عمرو بن يَحْمَد، أبو عمرو الأوزاعي، عالم أهل الشام. روى عن عطاء، ومكحول، وقتادة، وغيرهم. وعنه الزهري، وشعبة، والثوري وغيرهم كثير. ولد سنة ثمان وثمانين يتيماً في حجر أمه. وكان إماماً في العلم، والزهد، والرواية، بل كان أعلم أهل زمانه. قال ابن كثير: وأجمع المسلمون على عدالته وإمامته. كانت وفاته سنة ١٥٧هـ.
انظر: سير أعلام النبلاء (٧/ ١٠٧)، والبداية والنهاية (١٠/ ١٨).

(٢) هو سعيد بن عبد العزيز بن أبي يحيى التنوخي، أبو محمد الدمشقي، ثقة ثبت، قرين الأوزاعي. قال أحمد بن حنبل: ليس بالشام أصح حديثاً منه. وقال ابن معين: الحجة عبيد الله بن عمر، ومالك، وسعيد بن عبد العزيز. وذكر في ترجمته أنه اختلط في آخر عمره.
انظر: تذكرة الحفاظ (٤/ ٥٣)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٥٣).

(٣) في (ص): (قول)، وفي (ظ) و(ن) ما أثبته، وهو موافق لما في عقيدة السلف.

(٤) لعل المقصود بذلك مرجئة الفقهاء، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الإيمان (ص ٣١٣) نقلاً عن ابن عبد البر: (أجمع أهل الفقه والحديث على أن الإيمان قول وعمل، ولا عمل إلا بنية، والإيمان عندهم يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والطاعات كلها عندهم إيمان، إلا ما ذكر عن أبي حنيفة وأصحابه، فإنهم ذهبوا إلى أن الطاعات لا تسمى إيماناً، قالوا: إنما الإيمان التصديق والإقرار، ومنهم من زاد المعرفة).

(٥) في (ظ) و(ن): (ويقول).

(٦) من قوله: (وأنكر الأوزاعي...) وإلى: (....لا إيمان إلا بعمل) نقله المؤلف بتصرف من عقيدة السلف للصابوني (ص٢٧١).
وهذا الأثر أخرجه عبد الله ابن الإمام أحمد في السنة (١/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣) رقم (٦٨٧)، (١/ ٣٤٦) رقم (٧٣٧) بنحوه عن الوليد بن مسلم، وأخرجه اللالكائي في شرح =

وقال أبو عثمان الصابونيُّ الحافظ رحمه الله: (ومن[1] كانت [طاعاته][2] وحسناته أكثر، كان[3] أكمل إيماناً ممن كان قليلَ الطاعةِ، كثير[4] الإضاعةِ)[5].

وقال إسحاق بن إبراهيم الحنظليُّ: (قدِمَ ابنُ المبارك الريَّ[6]، فقام إليه رجلٌ من العُبّاد، الظنُّ به أنه يذهب مذهب الخوارج[7]، فقال

= أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/ ٩٣٠ ـ ٩٣١) رقم (١٥٨٦) بلفظه عن الوليد بن مسلم.

(١) في عقيدة السلف: (فمن).

(٢) في (ص): (طاعته)، وفي (ظ) و(ن) وعقيدة السلف ما أثبته.

(٣) في عقيدة السلف: (فإنه أكمل).

(٤) في عقيدة السلف: (كثير المعصية والغفلة والإضاعة).

(٥) نقله المؤلف بالنص من عقيدة السلف للصابوني (ص٢٧١).

(٦) الرَّيّ: هي مدينة مشهورة من أمهات البلاد، وأعلام المدن، كثيرة الفواكه والخيرات، عجيبة الحسن، مبنية بالآجر المنمق المحكم الملمع بالزرقة. وفتحت في عهد عمر رضي الله عنه على يد عروة سنة ٢٠هـ، وقد نسب إليها كثير من العلماء، منهم: أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، وغيرهما.
وهي الآن مدينة قديمة في شمالي إيران (جنوب شرقي طهران) فتحها العرب في زمن عمر على يد عروة بن زيد الخيل، وفيها ولد هارون الرشيد.
انظر: معجم البلدان (٣/ ١١٦ ـ ١٢١)، والموسوعة التاريخية الجغرافية لمسعود الخوند (٤/ ٢٠٢).

(٧) الخوارج: سموا بذلك لخروجهم على عليّ رضي الله عنه لأنه رضي بتحكيم الحكمين ـ في زعمهم ـ فكفروا علياً ومعاوية وعثمان وكل من رضي بالتحكيم، ويقولون بتكفير مرتكب الكبيرة، وتخليده في النار، والخروج على الأئمة بالسيف، ويقال لهم: الحرورية، والشراة. من أشهر فرقهم: النجدات، والأزارقة، والإباضية. انظر: مقالات الإسلاميين (ص٧٥)، والفرق بين الفرق (ص٧٣)، والملل والنحل (١/ ١١٤).

له: يا أبا عبد الرحمن، ما تقول فيمن يزني [ويسرق][١] ويشرب الخمر؟ فقال[٢]: لا أخرجه[٣] من الإيمان، فقال: يا أبا عبد الرحمن على كبر السنِّ صرت مرجئاً، فقال: لا تقبلني المرجئةُ[٤]، المرجئةُ[٥] تقول: حسناتنا مقبولةٌ وسيئاتنا مغفورةٌ، ولو علمتُ أنه قُبلتْ[٦] منّي حسنةٌ لشهدت أني في الجنة)[٧].

وقال عمر رضي الله عنه: (لو وزن إيمان أبي بكر رضي الله عنه بإيمان أهل الأرض لرجح)[٨].

---

(١) في (ظ) و(ن) وهو موافق لما في عقيدة السلف وليس في (ص).

(٢) في (ظ) و(ن): (قال) وهو موافق لما في عقيدة السلف.

(٣) في (ظ) و(ن): (لا أخرجه به).

(٤) **المرجئة**: نسبة إلى الإرجاء، والإرجاء له معنيان:
أ ـ **بمعنى التأخير**؛ لأنهم يؤخرون العمل عن مسمى الإيمان.
ب ـ **إعطاء الرجاء**، فهم يقولون: لا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة.
وهم أربعة أصناف: مرجئة الخوارج، ومرجئة القدرية، ومرجئة الجبرية، والمرجئة الخالصة، وهم فرق كذلك مثل: اليونسية، والغسانية، والثوبانية، والتومنيّة، والمريسية، والصالحية.
انظر: مقالات الإسلاميين (ص١٣٢)، والفرق بين الفرق (ص٢٠٢)، والملل والنحل (١/ ١٤٢).

(٥) في (ظ) و(ن): (والمرجئة).

(٦) في عقيدة السلف: (ولو علمت أني قبلت).

(٧) نقله المؤلف بالنص من عقيدة السلف للصابوني (ص٢٧٣ ـ ٢٧٤)، حيث سمعه الصابوني من الحاكم، وأشار الذهبي إلى هذه القصة في سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٠٥) في ترجمته لعبد الله بن المبارك.

(٨) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (١/ ٣٧٨) رقم (٨٢١ ـ ٨٢٣)، وفي زياداته على فضائل الصحابة (١/ ٤١٨) رقم (٦٥٣)، والخلال في السنة (٤/ ٤٤) رقم (١١٣٤)، والبيهقي في الشعب (١/ ٦٩) رقم (٣٦)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٠/ =

قلت: وقولُ عمرَ رضي الله عنه من مشكاة النبوة، حيث قال ﷺ[(١)]: «**وزنتُ الأمة فرجحتُها، ووزنها أبو بكرٍ فرجحها**»[(٢)]، وهو عامٌّ في كلِّ شيءٍ من أعمال القلوب والجوارح.

قال[(٣)] أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمةَ: (سمعتُ أحمدَ بنَ [سعيد][(٤)] الرباطيَّ يقول: قال لي[(٥)] ....

= ١٢٧)، من طرق، عن عبد الله بن شوذب، عن سلمة بن كهيل، عن هزيل بن شرحبيل قال: قال عمر...... فذكره بلفظه. وقد صحح هذا الأثر موقوفاً على عمر، جماعة من الأئمة، منهم الدارقطني في العلل (٢/ ٢٢٣)، والسخاوي في المقاصد الحسنة رقم (٩٠٨)، وابن طولون الدمشقي في الشذرة في الأحاديث المشتهرة (٢/ ٨٣) رقم (٧٧٨)، والعجلوني في كشف الخفاء (٢/ ١٦٥) رقم (٢١٣٠)، والشوكاني في الفوائد المجموعة (ص٢٣٥) رقم (١٠٥٤).

(١) في (ظ) و(ن) وليست في (ص).

(٢) أخرجه ابن عدي في الكامل (٦/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦) من حديث ابن عباس مرفوعاً: «وزنت بالخلق كلهم فرجحت بهم، ثم وزن أبو بكر فرجح بهم.....» الحديث.
قال ابن عدي: (غير محفوظ).
وفي إسناده معروف بن أبي معروف البلخي، قال ابن عدي في الكامل (٦/ ٣٢٥): (يسرق الحديث).
وأخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٧٦)، وعبد بن حميد في المنتخب (٢/ ٥١) رقم (٨٤٨)، وعبد الله في زوائده على فضائل الصحابة (١/ ٢٠٦) رقم (٢٢٨)، وابن أبي عاصم في السنة (٢/ ٥٢٥) رقم (١١٣٨) من حديث ابن عمر مطولاً، وفيه أن النبي ﷺ قال: «**فوضعت في كفة، ووضعت أمتي في كفة، فوزنت بهم فرجحت، ثم جيء بأبي بكر، فوزن بهم فوزن، ثم جيء بعمر، فوُزن، فوزَن......**» الحديث.
قال أحمد شاكر في تعليقه على المسند (٧/ ٢٣٢) رقم (٥٤٦٩): (إسناده صحيح).
وقال الألباني في ظلال الجنة (٢/ ٥٢٥): (حديث صحيح).

(٣) في (ظ) و(ن): (وقال).

(٤) في (ص): (سعد)، وفي (ظ) و(ن): (السعيد) وفي عقيدة السلف ما أثبته.

(٥) في (ص) وفي عقيدة السلف وليست في (ظ) و(ن).

عبد الله بن [طاهر][(١)]: يا أحمد إنكم تبغضون هؤلاء القومَ جهلاً، وأنا أبغضهم عن معرفةٍ، إن أوّل أمرهم: أنهم لا يرون للسلطان طاعةً[(٢)].

والثاني: أنه ليس للإيمان عندهم قدرٌ/، والله لا [أستجيز][(٣)] أن أقول: إيماني كإيمان يحيى بن يحيى[(٤)]، ولا كإيمان أحمد بن حنبل، وهم يقولون: إيماننا كإيمان جبريلَ وميكائيل)[(٥)].

٤١/ب

وقال ابن خزيمة أيضاً: (سمعت الحسين بن حربٍ[(٦)] أخا أحمد بن حرب الزاهدِ[(٧)] يقول: أشهدُ أن دين أحمد بن حربٍ الذي

---

(١) في (ص): (ظاهر)، وفي (ظ) و(ن) وعقيدة السلف ما أثبته.

(٢) ذكر الأشعري في مقالات الإسلاميين (١/ ٢٠٤) أن القول بالخروج على أئمة الجور وعدم طاعتهم قول كثير من المرجئة، كالجهم بن صفوان، والحارث بن شريح. كما نقل عبد الله بن أحمد في السنة (١/ ٢١٧) رقم (٣٦٣) عن سفيان بن عيينة والأوزاعي أنهما قالا: (إن قول المرجئة يخرج إلى السيف).

(٣) في (ص): (أستخير)، وفي (ظ) و(ن) وعقيدة السلف ما أثبته.

(٤) هو يحيى بن يحيى بن بكر بن عبد الرحمن، أبو زكريا التميمي المنقري النيسابوري، شيخ الإسلام، وعالم خراسان، كتب ببلده وبالحجاز والعراق والشام ومصر، لقي صغار التابعين منهم كثير بن سليم. وسمع من الليث بن سعد، وسليمان بن بلال. وحدث عنه البخاري، ومسلم. ولد سنة ١٤٢هـ. قال إسحاق ابن راهويه: ما رأيت مثل يحيى بن يحيى، ولا أحسب أنه رأى مثل نفسه، وبمثله قال أحمد بن حنبل عنه. وأجمعوا على أنه ثقة حافظ قدوة. توفي سنة ٢٢٦هـ.
انظر: الجرح والتعديل (٩/ ١٩٧)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٥١٢)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٣١٢).

(٥) أخرجه الصابوني في عقيدة السلف (ص٢٧٢).

(٦) هو الحسين بن حرب بن عبد الله بن سهل بن فيروز النيسابوري، الفقيه المحدث. قال الذهبي في ترجمة أخيه أحمد بن حرب قال: زكريا بن حرب: فلما راهق أحمد بن حرب، حج مع أخيه الحسين بن حرب، فأقام بالكوفة وبالبصرة وبغداد للطلب.
انظر: معرفة علوم الحديث (ص١٥٧)، وسير أعلام النبلاء (١١/ ٣٣).

(٧) هو أحمد بن حرب بن عبد الله بن سهل بن فيروز أبو عبد الله النيسابوري، الإمام =

يدين الله به: أن الإيمان قولٌ وعملٌ، ويزيد[1] وينقص)[2].

= القدوة شيخ نيسابور. سمع من سفيان بن عيينة، وأبي داود الطيالسي وغيرهما. وروى عنه أحمد بن الأزهر وسهل بن عمار، والعباس بن حمزة وغيرهم. له مصنفات كثيرة منها: كتاب الأربعين، وكتاب عيال الله، وكتاب الزهد وغيرها، رغب الناس في سماع كتبه، قال الذهبي: كانت تنتحله الكرامية وتعظمه؛ لأنه أستاذ محمد بن كرَّام، ولكنه سليم الاعتقاد بحمد الله. مات سنة ٢٣٤هـ.

انظر: تاريخ بغداد (٤/ ١١٨)، وسير أعلام النبلاء (١١/ ٣٢)، وشذرات الذهب (٢/ ٨٠).

(١) في عقيدة السلف: (يزيد) بدون واو.

(٢) أخرجه الصابوني في عقيدة السلف (ص٢٧٥ ـ ٢٧٦).

فصل (١٣)

يجب اعتقاد أن المؤمنَ إذا أذنبَ ذنوباً كثيرةً، صغائر كانت أو كبائر، لا يكفَّرُ بها وإن خرج من الدنيا غير تائبٍ منها، ومات على الإخلاص والتوحيد[1]، إلا أن يعتقد تحليلَ ما حرّم اللهُ، أو تحريم ما أحلّ الله، فإنه يكفر بذلك؛ لأنه ذنبٌ من الذنوب القلبيّة المكفّرة[2].

قال بعض العلماء: إلا أن يكون متأوّلاً في ذلك، قلنا: إن أردت التأويل المصادم فلا سمع ولا طاعة لك ولا لنا، وإن أردت التأويل الملائم فليس في ذلك كلامنا[3]، والله يعلم المفسدَ من المُصلح.

---

(١) من بداية الفصل وإلى قوله: (على الإخلاص والتوحيد)، نقله المؤلف بتصرف من عقيدة السلف (ص٢٧٦).

(٢) الكفر يقع بالاعتقاد والقول والعمل، وليس منحصراً في الاعتقاد ـ كما يقول به قوم ـ كما أنه ليس شرط التكفير الاعتقاد ـ كما يقول به آخرون ـ.
يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الصارم المسلول (ص٥١٢): (إن سب الله، أو سب رسوله كفر ظاهراً وباطناً، سواء كان الساب يعتقد أن ذلك محرم، أو كان مستحلاً له، أو كان ذاهلاً عن اعتقاده، هذا مذهب الفقهاء، وسائر أهل السنة القائلين بأن الإيمان قول وعمل).
والمصنف رحمه الله موافق لأهل السنة والجماعة في قولهم هذا، وكلامه هنا لا يراد به اشتراط الاعتقاد في التكفير عموماً، وإنما أراد به اشتراط ذلك في وقوع التكفير بالمعاصي بأن يعتقد تحليل ما حرم الله، أو تحريم ما أحل سبحانه، وهذا ظاهر.

(٣) ما ذكره المؤلف من تفصيله للتأويل المقبول والمردود حق؛ إذ ليس كل تأويل يعتبر سائغاً ومقبولاً، فهناك من التأويل ما يعتبر سائغاً، ومنه ما ليس كذلك، فلابد من مراعاة ذلك، وعدم الخلط بينهما.

وأمر كلِّ من ارتكب ذنباً ـ لا نكفِّره به ـ إلى الله، إن شاء عفا عنه، وأدخله الجنة يومَ القيامةِ سالماً غانماً غير مبتلىً بالنار ولا يعاقب على ما [ارتكبه][1] من الذنوب، واكتسبه، ثم استصحبه إلى القيامةِ من الآثام والأوزار، وإن شاء عاقبه وعذّبه مدّةً بعذاب النار، فإن عذّبه لم يخلدْه فيها، بل يعتقه/ ويخرجه منها إلى نعيم دار القرار[2].

1/42

وكان الشيخ[3] الإمام أبو الطيب سهل بن محمد الصعلوكيُّ[4]

= يقول قوام السنة الأصفهاني في الحجة في بيان المحجة (٢/ ٥١٠ ـ ٥١١): (المتأول إذا أخطأ، وكان من أهل عقد الإيمان، نظر في تأويله، فإن كان قد تعلق بأمر يفضي به إلى خلاف بعض كتاب الله أو سنة يقطع بها العذر، أو إجماع فإنه يكفر ولا يعذر؛ لأن الشبهة التي يتعلق بها من هذا ضعيفة لا يقوى قوة يعذر بها؛ لأن ما شهد له أصل من هذه الأصول، فإنه في غاية الوضوح والبيان، فلما كان صاحب هذه المقالة لا يصعب عليه درك الحق، ولا يغمض عنده بعض موضع الحجة لم يعذر في الذهاب عن الحق، بل عمل خلافه في ذلك على أنه عناد وإسرار، ومن تعمد خلاف أصل من هذه الأصول، وكان جاهلاً لم يقصد إليه من طريق العناد فإنه لا يكفر؛ لأنه لم يقصد اختيار الكفر، ولا رضي به، وقد بلغ جهده، فلم يقع له غير ذلك، وقد أعلم الله سبحانه أنه لا يؤاخذ إلا بعد البيان، ولا يعاقب إلا بعد الإنذار، فقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾. فكل من هداه الله ﷺ ودخل في عقد الإسلام، فإنه لا يخرج إلى الكفر إلى بعد البيان). وانظر: نواقض الإيمان القولية والعملية للدكتور عبد العزيز العبد اللطيف (ص٧٥ ـ ٩٢)، ونواقض الإيمان الاعتقادية للدكتور محمد الوهيبي (١/ ٢٧).

(١) في (ص): (ارتكب)، وفي (ظ) و (ن) ما أثبته.

(٢) من قوله: (وأمر كل من ارتكب ذنبا.....)، وإلى قوله: (..... إلى نعيم دار القرار) نقله المؤلف بتصرف من عقيدة السلف (ص٢٧٦).

(٣) (الشيخ) ليست في (ظ) و (ن).

(٤) هو سهل بن محمد بن سليمان بن محمد العجلي، أبو الطيب الصعلوكي النيسابوري، الفقيه الشافعي، تفقه على والده، وسمع من أبي العباس الأصم. قال الحاكم: هو من أنظر من رأيناه، تخرج به جماعة، وبلغني أنه كان في مجلسه أكثر =

ﷺ يقول: (المؤمن المذنبُ وإن عذِّب بالنار فإنه لا يُلقى فيها إلقاء الكفار، ولا يَلقى فيها لقاء[١] الكفار[٢]، ولا يشقى فيها[٣] شقاء الكفار، ولا يبقى فيها بقاء الكفار[٤][٥].

قال الشيخ الإمام[٦] أبو عثمان الصابوني ﷺ تلميذ أبي الطيب الصعلوكي المذكور: (معنى[٧] ذلك أن الكافر يُجرُّ[٨] على وجهه إلى النار، ثم يُلقى[٩] في النار منكوساً في السلاسل، والأغلال، والأنكال الثقال.

والمؤمن المذنب إذا ابتُلِيَ بالنار؛ فإنه يدخل كما يدخل المجرم السجن في الدنيا[١٠] [على الرِّجْل][١١] من غير تنكيسٍ وإلقاءٍ[١٢].

= من خمسمئة محبرة. قال الذهبي: كان بعض العلماء يعد أبا الطيب المجدد للأمة دينها على رأس الأربعمئة. توفي في رجب سنة ٤٠٤هـ.
انظر: طبقات الشافعية للسبكي (٤/ ٣٩٣)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٠٧)، والبداية والنهاية (١١/ ٣٢٤).

(١) في (ن): (إلقاء).
(٢) عبارة: (ولا يلقى فيها لقاء الكفار) ليست في (ظ).
(٣) في (ظ) و(ن): (بها).
(٤) في عقيدة السلف: (المؤمن المذنب وإن عذب بالنار، فإنه لا يلقى فيها إلقاء الكفار، ولا يبقى فيها بقاء الكفار، ولا يشقى فيها شقاء الكفار).
(٥) نقله المؤلف بالنص من عقيد السلف (ص٢٧٦ ـ ٢٧٧).
(٦) في (ظ) و (ن): (قال شيخ الإسلام أبو عثمان).
(٧) في عقيدة السلف: (ومعنى).
(٨) في عقيدة السلف: (يسحب).
(٩) في عقيدة السلف: (ويلقى فيها منكوساً).
(١٠) في عقيدة السلف: (في الدنيا السجن).
(١١) في (ظ) و (ن) وعقيدة السلف وليست في (ص).
(١٢) في عقيدة السلف: (من غير إلقاء وتنكيس).

ومعنى قوله: لا يلقى[(١)] من النار لقاء [الكفار][(٢)]: أن الكافر يُحرق بدنُه كلُّه، وكلما[(٣)] نضُجَ جلده بدِّل جلداً غيرَه ليذوق العذاب[(٤)]. وأما المؤمنون فلا تلفح وجوهَهم النارُ، ولا تحرق أعضاء السجود منهم[(٥)]، وحرم[(٦)] الله على النار أعضاء سجوده. ومعنى قوله: لا[(٧)] يبقى في النار بقاء الكفار؛ أن الكافر يخلدُ[(٨)] ولا يخرج منها [أبداً][(٩)]، ولا يخلّد الله من مذنبي المؤمنين في النار أحداً. وقوله[(١٠)]: ولا يشقى بالنار شقاء الكفار فمعناه[(١١)]: [أن الكفّار][(١٢)] يؤيسون[(١٣)] من رحمة الله، ولا[(١٤)] يرجون راحة بحالٍ، وأما المؤمنون فلا ينقطع طمعهم من رحمة الله في كل حال. وعاقبة المؤمنين[(١٥)] كلهم الجنةُ؛ لأنهم خلقوا

---

(١) في عقيدة السلف: (لا يلقى في النار إلقاء الكفار).

(٢) في (ص): (الكافر)، وفي (ظ) و (ن) ما أثبته.

(٣) في عقيدة السلف: (كلما) بدون واو.

(٤) بعد قوله (ليذوق العذاب) قال الصابوني في عقيدة السلف: (كما بينه الله في كتابه في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ﴾ [النساء: ٥٦]).

(٥) في (ظ) و (ن): (منه).

(٦) في عقيدة السلف: (إذ حرم الله).

(٧) في (ظ) و (ن): (ولا).

(٨) في عقيدة السلف: (يخلد فيها).

(٩) في (ظ) و (ن) وعقيدة السلف وليست في (ص).

(١٠) في عقيدة السلف: (ومعنى قوله).

(١١) (فمعناه) ليست في عقيدة السلف.

(١٢) في (ظ) و (ن) وعقيدة السلف وليست في (ص).

(١٣) في عقيدة السلف: (فيها من رحمة الله).

(١٤) في (ظ) و (ن): (فلا).

(١٥) في (ظ): (وعاقبة المؤمنون)، وهو خطأ.

٤٢/ب لها، وخلقت لهم/ فضلاً من الله ومنةً.

واختلف العلماء من أصحاب الحديث، وغيرهم(١) في ترك المسلمِ صلاةَ الفرضِ متعمّداً، فكفّره بذلك أحمدُ بنُ حنبل(٢) وجماعة من [علماء](٣) السلف، وأخرجوه [به](٤) عن(٥) الإسلام)(٦)(٧)، وبه

(١) في عقيدة السلف: (واختلف أهل الحديث في ترك...).
(٢) ممن ذكر هذا القول عن الإمام أحمد ﷺ ابن هانئ في مسائل الإمام أحمد (٢/ ١٥٦)، والخلال في أحكام أهل الملل (ص٢٠٩)، والمروزي في تعظيم الصلاة (٢/ ٩٢٨).
(٣) في (ظ) و (ن) وليست في (ص).
(٤) في (ظ) و (ن) وعقيدة السلف وليست في (ص).
(٥) في عقيدة السلف: (من).
(٦) نقله المؤلف بالنص من عقيد السلف (ص٢٧٧ ـ ٢٧٩).
(٧) إذا ترك المكلف الصلاة منكراً لوجوبها وجاحداً لها كفر بالاتفاق، أما إن كان معتقداً وجوبها، ولكنه تركها كسلاً حتى خرج الوقت، ففي ذلك خلاف بين أهل العلم على أقوال:
القول الأول: أنه كفر بذلك كفراً مخرجاً عن الملة، يقتل إذا لم يتب ولم يصل، وذهب إليه جماعة من السلف، وهو مرويّ عن علي بن أبي طالب، وهو إحدى الروايتين عن أحمد بن حنبل، وبه قال عبد الله بن المبارك، وإسحاق بن راهويه، وهو قول لبعض أصحاب الشافعي.
القول الثاني: أنه لا يكفر، بل هو فاسق، فإن تاب وإلا قتل حداً، وذهب إليه الإمام مالك والشافعي وكثير من أصحابهما.
القول الثالث: أنه لا يكفر، ولا يقتل، بل يعزر ويحبس حتى يصلي أو يموت، وذهب إليه أبو حنيفة وجماعة من أهل الكوفة والمزني صاحب الشافعي.
انظر: نيل الأوطار للشوكاني (١/ ٣٤٠ ـ ٣٤١)، وكتاب الصلاة وحكم تاركها لابن القيم (ص١٦).
والقول الذي تدل عليه نصوص الكتاب والسنة، والأقرب إلى الصواب هو القول الأول إذ قال بتكفير من تعمد ترك الصلاة تهاوناً وكسلاً جمع من الصحابة ﷺ وكثير =

قال من أصحاب الشافعي منصورُ الفقيه[(١)(٢)] في كتابه: المستعمل في الفقه[(٣)] رحمهما الله للخبر الصحيح المعنى[(٤)] المرويِّ في ذلك عن النبي ﷺ أنه قال: «**بين العبد وبين[(٥)] الكفر ترك الصلاة**»[(٦)]، وقال ﷺ: «**العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر**»[(٧)].

= من أئمة أهل العلم، وممن ذكر ذلك المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٦٣٦) حيث قال: (وهذا مذهب جمهور أصحاب الحديث)، وذكره ابن تيمية في الفتاوى (٢٨/ ٣٠٨) حيث قال: (وهل يُقتل كافراً أو مسلماً أو فاسقاً؟ فيه قولان، وأكثر السلف على أنه يقتل كافراً، وهذا كله مع الإقرار بوجوبها).
انظر: مجموع الفتاوى (٢٢/ ٤٧)، (٢٨/ ٣٥٩ ـ ٣٦٠)، والحموية (ص٤٤٥) بتحقيق الدكتور حمد التويجري، ونواقض الإيمان القولية والعملية للدكتور عبد العزيز العبد اللطيف (ص٤٥٠ ـ ٤٩٨).

(١) هو أبو الحسن منصور بن إسماعيل التميمي، المصري، الشافعي، الضرير، كان فقيهاً متصرفاً في علوم كثيرة لم يكن في زمانه في مصر مثله. قرأ على أصحاب الشافعي وأصحاب أصحابه، له مصنفات مليحة في الفقه، منها: الهداية، والسافر، والواجب، والمستعمل، وغيرها. وله شعر مليح، توفي سنة ست وثلاثمئة.
انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٣/ ٤٧٨)، وطبقات الشافعية للأسنوي (١/ ٢٩٩) رقم (٢٧٤)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٣٨).

(٢) ذكر الإمام النووي رحمه الله من قال بكفر تارك الصلاة من أئمة الشافعية، ومنهم منصور الفقيه، في المجموع شرح المهذب (٣/ ١٥).

(٣) هذا الكتاب من الكتب المعتمدة في الفقه الشافعي، وبحثت عنه مطبوعاً أو مخطوطاً فلم أجده، ويبدو أنه مفقود، وكل من ترجم لمنصور الفقيه نسب هذا الكتاب إليه.

(٤) في (ظ) و (ن): (المرضي).

(٥) في (ظ) و (ن): (بين العبد والكفر).

(٦) أخرجه أبو داود في السنة، باب في رد الإرجاء (٥/ ٥٨) رقم (٤٦٧٨)، وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب فيمن ترك الصلاة (١/ ٣٤٢) رقم (١٠٧٨).

(٧) أخرجه الترمذي في الإيمان، باب ما جاء في ترك الصلاة (٥/ ١٥) رقم (٢٦٢١)، والنسائي في الصلاة، باب الحكم في تارك الصلاة (١/ ٢٣١)، وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب ما جاء فيمن ترك الصلاة (١/ ٣٤٢) رقم (١٠٧٩)، وأحمد في المسند =

وقال شقيق بن سلمة أبو وائل[١] التابعيّ الإمام الجليل، وأدرك زمان النبي ﷺ: (ما كان أصحابُ النبي[٢] محمد[٣] ﷺ يعدُّون شيئاً تركُه كفرٌ غير الصلاة)[٤].

= (٣٤٦/٥)، وابن أبي شيبة في الإيمان (ص١٤) رقم (٤٦) من حديث بريدة بلفظه.
قال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح غريب).
وقال الألباني في هامش كتاب الإيمان لابن أبي شيبة (ص١٥): (إسناده صحيح على شرط مسلم).

(١) هو شقيق بن سلمة الأسدي، أبو وائل الكوفي، مخضرم، أدرك النبي ﷺ وما رآه. روى عن عمر بن الخطاب، وعثمان، وعلي ﷺ. وروى عنه حبيب بن أبي ثابت، والحكم بن عتيبة. كان من أعلم أهل الكوفة بحديث ابن مسعود. وقال ابن معين: أبو وائل ثقة لا يُسأل عن مثله. وقال الذهبي: كان رأساً في العلم والعمل. توفي سنة ٨٢هـ.
انظر: طبقات ابن سعد (٩٦/٦)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ١٦١)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٦٤٩).

(٢) (النبي) ليست في (ن).

(٣) (محمد) ليست في (ظ).

(٤) أخرجه الترمذي في الإيمان، باب ما جاء في ترك الصلاة (٥/ ١٥) رقم (٢٦٢٢) من طريق الجريري، عن عبد الله بن شقيق العقيلي قال: (كان أصحاب محمد ﷺ لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر غير الصلاة).
قال الألباني في صحيح سنن الترمذي رقم (٢٦٢٢): (صحيح)، وكذا في المشكاة رقم (٥٧٩).
ووصله الحاكم بذكر أبي هريرة فيه، أخرجه في المستدرك (٧/١) من طريق الجريري، عن عبد الله بن شقيق العقيلي، عن أبي هريرة قال: ...... فذكره بلفظ الترمذي السابق.
تنبيه: قول المؤلف (شقيق بن سلمة) وهمٌ منه، وإنما هو عبد الله بن شقيق العقيلي، والله أعلم.
وعبد الله بن شقيق العقيلي هو أبو عبد الرحمن، ويقال أبو محمد البصري، روى عن أبيه على خلاف فيه، وعن عمر وعثمان وعلي ﷺ، وعنه محمد بن سيرين وقتادة. =

وذهب الشافعي وجمهور أصحابه وجماعة من علماء السلف رحمهم الله إلى أنه لا يكفُرُ[بها][1] ما دام يعتقد وجوبها، وإنما يستوجب القتل كما يستوجبه المرتدُّ عن الإسلام.

وتأوّلوا الأحاديث على من ترك الصلاة جاحداً لها[2]؛ كما أخبر الله تعالى عن يوسف عليه السلام أنّه قال: ﴿إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَهُم بِٱلْآخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٣٧][3] ولم يكن تلبّس بكفرٍ، ولكن تركه تَرْكَ[4] . . . .

= وهو من تابعي أهل البصرة، ثقة في الحديث، وثقه أحمد بن حنبل، وأبو حاتم، وابن معين.
انظر: الجرح والتعديل (٥/ ٨١)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٣٣٦).

(١) في (ص): (به)، وفي (ظ) و(ن) ما أثبته.

(٢) الأحاديث الواردة في هذه المسألة علقت الكفر بترك الصلاة، فمناط الحكم بالكفر فيها ترك الصلاة، وقد يكون هذ الترك جحوداً، أو تهاوناً أو كسلاً. فمن قال إن تارك الصلاة لا يكفر إلا إذا كان جاحداً لوجوبها، فقد جعل مناط الحكم في هذه المسألة غير ما حدده الرسول ﷺ، ثم إنه على هذا التأويل لا فرق بين الصلاة وغيرها، فلا تكون إقامتها عهداً وحداً يعرف به المسلم من الكافر؛ لأن من ترك شيئاً من شعائر الإسلام وفرائضه الظاهرة جحوداً لوجوبها فهو كافر بالإجماع، فجحد الوجوب لا يختص بالصلاة وحدها، مع أن الصحابة رضي الله عنهم قد جعلوا ترك الصلاة هو مناط الكفر دون بقية الأعمال. فعلم من كل هذا أنه لا اعتبار بقول من يخصص الترك بالجحود.
وأخرج الخلال في أهل الملل والردة من كتابه الجامع (٢/ ٥٣٥) رقم (١٣٦٣) قولاً للإمام أحمد في تارك الصلاة، حيث قال: (لا أعرفه إلا هكذا من ظاهر الحديث، فأما من فسره جحوداً فلا نعرفه).
انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٦١٤)، والدرر السنية في الأجوبة النجدية (٤/ ١٠٢)، ونواقض الإيمان القولية والعملية للدكتور عبد العزيز العبد اللطيف (ص٤٩٥ ـ ٤٩٦)، وضوابط التكفير للدكتور عبد الله القرني (ص١٥٥ ـ ١٥٦).

(٣) في (ظ) و (ن): بدون قوله تعالى: ﴿وَهُم بِٱلْآخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٣٧].

(٤) في (ظ): (نزل).

جاحدٍ له[(١)][(٢)].



(١) من قوله: (وذهب الشافعي...)، وإلى: (...ترْك جاحدٍ له) نقله المؤلف بتصرف من عقيدة السلف (ص٢٧٩).

(٢) قياس المؤلف رحمه الله الترك في آية يوسف بالترك الوارد في الأحاديث الدالة على كفر تارك الصلاة، قياس مع الفارق، وبالرجوع إلى تفسير هذه الآية نجد أن ابن كثير فسر الترك بالاجتناب والهجر؛ كما في تفسيره (٢/ ٧٤٠)، وبين الشيخ السعدي في تفسيره لهذه الآية (ص٣٩٨): (والترك كما يكون للداخل في شيء ثم ينتقل عنه، يكون لمن لم يدخل فيه أصلاً، فلا يقال: إن يوسف كان من قبل على غير ملة إبراهيم).

فصل (١٤)

ويجب أن يُعتقد أن أكسابَ العباد مخلوقةٌ لله تعالى[١] من غير مريةٍ فيه، ولا أعلمُ أحداً/ من أهل الحقِّ والهدى يُنكر هذا القول، وينفيه. ١/٤٣

وأن الله تعالى يهدي من يشاء لدينه، ويضلّ من يشاء عنه، لا حجة لمن أضلّه الله ﷻ عليه، ولا عذرَ له لديه[٢]، قال الله ﷻ: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَأٰتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة: ١٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ [الأعراف: ١٧٩]، فسبحانه خلق الخلق بلا حاجةٍ [منه][٣] إليهم، فجعلهم فريقين: فريقاً للنعيم فضلاً، وفريقاً في الجحيم عدلاً، وجعل منهم غويّاً ورشيداً، وشقياً وسعيداً، وقريباً من رحمته وبعيداً، ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤]. قال الله ﷻ: ﴿... كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴿٢٩﴾ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ [الأعراف: ٢٩ -

(١) قوله هذا فيه رد على القدرية القائلين بأن العباد هم الذين يخلقون أفعالهم.

(٢) قوله هذا فيه رد على الجبرية القائلين بالجبر، وأن العباد مجبورون على أفعالهم، ولا اختيار لهم في ذلك، وأن الفاعل الحقيقي هو الله، والعباد فاعلون بالمجاز لا قدرة لهم، ولا اختيار.

(٣) في (ص): (فيه)، وفي (ظ) و (ن) ما أثبته.

٣٠]، وقال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الأعراف: ٣٧]، وقال ابن عباس رضي الله عنهما: (هو ما سبق لهم من السعادة والشقاوة)(١).

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: حدثنا رسول الله ﷺ - وهو الصادق المصدوق -: «**إن خلق أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوماً، ثم يكون علقةً مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث الله إليه الملك بأربع كلمات: رزقه، وعمله، وأجله، وشقيّ أو سعيد/ ، فوالذي نفسي بيده إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، ثم يدركه ما سبق له في الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، ثم يدرك ما سبق له في الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها**»(٢) رواه البخاري ومسلم، وهذه الرواية لفظ أبي العباس محمد بن إسحاق [السراج](٣)(٤) ....

٤٣/ب

---

(١) ذكره الصابوني في عقيدة السلف (ص٢٨٠) عن ابن عباس بلفظه، دون إسناد.
وأخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (٨/ ١٦٩) من طريق مجاهد، عن ابن عباس: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ قال: من الشقاوة والسعادة.
ورواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٤٧٤) رقم (٨٤٤٠) من طريق مجاهد، عن ابن عباس أيضاً بلفظ: (ما قدر لهم من خير وشر).
ولم يتكلم عليه الشيخ أحمد شاكر في القسم الذي حققه من تفسير الطبري (١٢/ ٤١٠) رقم (١٤٥٦٦).

(٢) أخرجه البخاري في بدء الخلق، باب ذكر الملائكة (٦/ ٣٠٣) رقم (٣٢٠٨)، ومسلم في القدر، باب كيفية الخلق الآدمي (٤/ ٢٠٣٦) رقم (٢٦٤٣) من حديث عبد الله بن مسعود.

(٣) في (ص): (السراح) وفي (ظ) و (ن) ما أثبته.

(٤) هو محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران، الإمام الحافظ الثقة، أبو العباس الثقفي، مولاهم الخرساني النيسابوري، صاحب المسند الكبير على الأبواب، والتاريخ. ولد سنة ٢١٦هـ. سمع من إسحاق بن راهويه، وقتيبة بن سعيد. حدث عنه =

عن يوسف بن موسى[١].

وعن عائشة رضي الله عنها عن رسول الله ﷺ قال: «**إنَّ الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة، وإنه لمكتوب في الكتاب أنه من أهل النار، فإذا كان عند موته تحول فعمل بعمل أهل النار فمات فدخل النار، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل النار، وإنه لمكتوب في الكتاب أنه من أهل الجنة، فإذا كان قبل موته عمل بعمل أهل الجنة فمات فدخل الجنة**»[٢] حديث صحيح[٣].

= البخاري ومسلم، خارج الصحيحين، وأبو حاتم الرازي، وأبو حاتم البستي. قال الخطيب: كان من الثقات الأثبات، عنى بالحديث، وصنف كتباً كثيرة وهي معروفة. وثقه ابن أبي حاتم.
انظر: الجرح والتعديل (٧/ ١٩٦)، وتاريخ بغداد (١/ ٢٤٨)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٨٨).

(١) هو يوسف بن موسى بن راشد بن بلال القطان، أبو يعقوب الكوفي، سكن الري. روى عن أبيه، وابن إدريس، وجرير بن عبد الحميد وغيرهم. وعنه البخاري، وأبو داود، والترمذي وغيرهم.
قال أبو حاتم وابن معين: صدوق. وقال النسائي: لا بأس به. وقال الخطيب: وصفه غير واحد بالثقة، وأخرج له البخاري في صحيحه. مات ببغداد سنة ٢٥٣هـ في شهر صفر.
انظر: تاريخ بغداد (١٤/ ٣٠٤)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٥٤٨)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٤٤٦).

(٢) هذا الفصل كله نقله المؤلف بتصرف من عقيدة السلف (ص٢٧٩ ـ ٢٨٣).

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٦/ ١٠٧)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (٢/ ٣١٢) رقم (٨٣٧)، وعبد بن حميد في المنتخب (٣/ ٢٣٠) رقم (١٤٩٨)، وأبو يعلى في مسنده (٨/ ١٢٨) رقم (٤٦٦٨)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ١١٢) رقم (٢٥٢)، وابن حبان في صحيحه (٢/ ٥٧) رقم (٣٤٦)، والبيهقي في الاعتقاد (ص٢٣٥) من حديث عائشة بلفظه مطولاً، ولفظ عبيد بن حميد وابن حبان مختصراً، وبعضهم بنحوه.
قال الألباني في ظلال الجنة (١/ ١١٢): (حديث صحيح).

فصل (١٥)

ويجب[١] اعتقادُ أن الخيرَ والشرَّ، والنفع والضرَّ، والحلوَ والمرَّ، بقضاء الله تعالى وقدره، لا مردّ لهما ولا محيص ولا محيد عنهما. ولا يصيب المرءَ إلا ما كتب له ربُّه. ولو جهد الخلائق أن ينفعوا المرء بما لم يقضه الله له لم يقدروا عليه، ولو جهدوا أن يضروه بما لم يقضه الله عليه لم يستطيعوه؛ كما ثبت في الحديث الحسن الصحيح عن تعليم/ النبي ﷺ ابن عباسٍ رضي الله عنهما: «**واعلم أنَّ الأمةَ لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيءٍ لم ينفعوك إلا بشيءٍ قد كتبه الله لك، ولو[٢] اجتمعوا على أن يضروك بشيءٍ لم يضروك إلا بشيءٍ قد كتبه الله عليك، رفعت الأقلام وجفت الصحف**»[٣]، وقال الله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ۚ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۚ﴾ [يونس: ١٠٧].

١/٤٤

(١) في (ظ) و(ن): (يجب) بدون واو.

(٢) في (ظ) و (ن): (وإن).

(٣) أخرجه الترمذي في صفة القيامة (٤/ ٥٧٥) رقم (٢٥١٦)، وأحمد في مسنده (١/ ٢٩٣)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ١٣٨) رقم (٣١٦)، وأبو يعلى في مسنده (٤/ ٤٣٠) رقم (٢٥٥٦)، والطبراني في الكبير (١٢/ ٢٣٨) رقم (١٢٩٨٨)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص٢٠١) رقم (٤٢٥)، والبيهقي في شعب الإيمان (١/ ٢١٦) رقم (١٩٥) من حديث ابن عباس بلفظه مطولاً.
قال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح).
وقال الألباني رحمه الله في ظلال الجنة (١/ ١٣٨): (حديث صحيح).

ويجب أن لا يضاف إلى الله تعالى ما يُتوهمُ أنه نقصٌ على الإفراد، فلا يقال: يا خالق القردة والخنازير والخنافس، وإن كان لا مخلوق إلا والربُّ ﷻ خالقُه، وفي ذلك صحَّ عن رسول الله ﷺ في دعاء استفتاح الصلاةِ: «**تباركت وتعاليتَ، والخير كلُّه في يديك، والشرُّ ليس إليك**»[1] ومعناه، والله أعلم: والشر ليس يضاف إليك إفراداً قصداً فيقال لك: يا خالق الشرِّ، أو يا مقدِّر الشرِّ، وإن كان هو الخالق المقدِّر لهما جميعاً[2]؛ ولذلك[3] في أسماء الله تعالى لم يذكر الضارَّ بانفراده، بل قال: الضارُّ النافع، المعزُّ المذل، الخافض الرافعُ،

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه (١/ ٥٣٤) رقم (٧٧١)، من حديث عليّ مطولاً: «**لبيك وسعديك، والخير كله في يديك، والشر ليس إليك، أنا بك وإليك، تباركت وتعاليت، أستغفرك وأتوب إليك**».

(٢) بين شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٨/ ٩٤ ـ ٩٥) أن إضافة الشر وحده إلى الله لم يأت في كلام الله ولا كلام رسوله ﷺ، ثم قال: (لا يذكر الشر إلا على أحد وجوه ثلاثة: إما أن يدخل في عموم المخلوقات، فإنه إذا دخل في العموم أفاد عموم القدرة والمشيئة والخلق، وتضمن ما اشتمل عليه من حكمة تتعلق بالعموم، وإما أن يضاف إلى السبب الفاعل، وإما أن يحذف فاعله.
فالأول كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢] ونحو ذلك، ومن هذا الباب أسماء الله المقترنة كالمعطي المانع، والضار النافع، المعز المذل، الخافض الرافع....... وأما حذف الفاعل فمثل قول الجن: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن: ١٠] وقوله تعالى في سورة الفاتحة: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] ونحو ذلك. وإضافته إلى السبب كقوله: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ٢] وقوله: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: ٧٩] مع قوله: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا﴾ [الكهف: ٨٢]).

(٣) في (ظ) و (ن): (وكذلك).

القابضُ الباسط، المحي المميت، المنتقم العفو[١]، وقد أضاف الخضرُ عليه السلام إرادة العيب إلى نفسه، وإرادة الخير والبرِّ والرحمة إلى الله تعالى في قصة سورة الكهف فقال في/ السفينة: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: ٧٩]، وفي الغلامين اليتيمين: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ [الكهف: ٨٢]، وقال تعالى مخبراً عن إبراهيم ﷺ أنه قال: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٨٠]، أضاف المرضَ إلى نفسه، والشفاء إلى الله تعالى، وإن كان[٢] الجميع منه[٣] جلّ جلاله، وأضاف النعمة إليه سبحانه، والغضبَ أتى به سبحانه بصيغة المفعوليةِ من غير ذكر الفاعل فقال تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧].

٤٤/ب

(١) عبارة: (ولذلك في أسماء الله تعالى لم يذكر الضار بانفراده بل قال: الضار النافع، والمعز المذل، الخافض الرافع، القابض الباسط، المحي المميت، المتنقم العفو) ليست في عقيدة السلف للصابوني.

(٢) (كان) ليست في (ظ) و(ن).

(٣) هذا الفصل كله وإلى قوله: (...وإن كان الجميع منه) نقله المؤلف بتصرف من عقيدة السلف (ص٢٨٤ ـ ٢٨٥).

فصل (١٦)

ويجب اعتقاد أن الله تعالى مريدٌ لجميع أعمال العبادِ، خيرها وشرها.

لم يؤمن أحدٌ إلا بمشيئته، ولم يكفُر إلا بمشيئته[١]، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [هود: ١١٨][٢]، ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]، ولو شاء سبحانه أن لا يُعصى ما خلق إبليس.

وكفْرُ الكافرين، وإيمان المؤمنين، وإلحاد الملحدين، وتوحيد الموحدين، وطاعة المطيعين، ومعصية العاصين، كلها بقضاء الله[٣] وقدره وإرادته ومشيئته، أرادها، وشاءها، وقدّرها، وقضاها. ويرضى سبحانه الإيمان والطاعة، ويسخط الكفر والمعصية ولا يرضاها، قال الله تعالى: ﴿إِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧][٤].

---

(١) قوله: (ولم يكفر إلا بمشيئته) ذُكرت في (ظ) و(ن) بعد آية ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾.

(٢) في (ص) و (ظ) و (ن): (ولو شاء الله لجعل الناس أمة واحدة) وهذه الآية بهذا اللفظ لم ترد في القرآن، والآية الصحيحة هي ما أثبت.

(٣) في (ظ) و (ن): (بقضائه).

(٤) هذا الفصل كله نقله المؤلف بتصرف من عقيدة السلف (ص٢٨٥ ـ ٢٨٦).

فصـل (١٧)

١/٤٥ ويجب اعتقاد أن عواقب العباد مبهمةٌ، لا يدري أحدٌ بم يُختمُ له/ ، ولا يحكمون لواحدٍ بعينه أنه من أهل الجنة، ولا على واحدٍ[١] بعينه أنه من أهل النار[٢]؛ لأن ذلك مغيّبٌ عنهم لا يعرفون على ما يموت عليه الناس، أعلى إسلامٍ أم على كفرٍ؟[٣] ولذلك[٤] يقولون: نحن مؤمنون إن شاء الله[٥] أي: نحن من المؤمنين الذين يُختم لهم بخيرٍ إن شاء الله[٦].

---

(١) في (ظ) و(ن): (أحدٍ).

(٢) قال الطحاوي رحمه الله في متن العقيدة الطحاوية (ص١٥): (ولا ننزل أحداً منهم جنة ولا ناراً).

(٣) لأن حقيقة باطنه وما مات عليه لا نحيط به.

(٤) في (ظ) و(ن): (وكذلك).

(٥) هذه المسألة تسمى مسألة الاستثناء في الإيمان، وذلك أن يقول الرجل: أنا مؤمن إن شاء الله، وقد اختُلف فيها على ثلاثة أقوال: فمنهم من يوجبها، ومنهم من يحرمها، ومنهم من يجيزها باعتبار ويمنعها باعتبار، أي: يفصّل فيها حسب مقصد قائلها، وهذا أصح الأقوال، فإن أراد المستثني الشكَّ في أصل إيمانه منع من الاستثناء، وإن أراد أنه مؤمن من المؤمنين الذين وصفهم الله في كتابه بصفات الإيمان، أو أراد بالاستثناء عدم علمه بالعاقبة، أو استثنى تعليقاً للأمر بمشيئة الله لا شكّاً في إيمانه، فكل ذلك جائز.

انظر: شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (٢/ ٤٩٤ ـ ٤٩٨).

(٦) من أول الفصل وإلى قوله: (...إن شاء الله) نقله المؤلف بتصرف من عقيدة السلف (ص٢٨٦).

ونقل الشيخ نصر المقدسيُّ ﷀ عن أبي حاتم وأبي زرعة الرازيّيين عن جميع علماء الأمصار أنهم قالوا: (إن الناس مؤمنون في أحكامهم ومواريثهم، لا يدرى ما هم عليه عند الله تعالى، فمن قال: إنه مؤمن حقاً فهو مبتدعٌ، ومن قال، هو مؤمن عند الله فهو من الكاذبين، ومن قال إنه[1] مؤمن بالله حقاً فهو مصيب)[2].

---

(١) في (ظ) و (ن): (إني).

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٩٩ ـ ٢٠٠) رقم (٣٢١) ضمن اعتقاد أبي زرعة وأبي حاتم رحمهما الله.

فصل (١٨)

ومما يجب الإيمان به البعث بعد الموت يوم القيامة، وبكلٍّ ما أخبر الله سبحانه ورسوله ﷺ من أهوال ذلك اليوم، وأنه الحق، واختلاف أحوال العباد فيه والخلق مما يرونه ويلقونه هنالك في ذلك الموقف الهائل، من أخذ الكتب بالأيمان والشمائل، والإجابةِ عن المسائل، وغيرها من الزلازل الموعودة والبلابل، ومن الصراط والميزانِ ونشر الصحف التي فيها مثاقيلُ الذرِّ من الخير والشرِّ.

٤٥/ب ويجب الإيمان بشفاعة النبي ﷺ لمذنبي أهل التوحيد/ .

وبالحوض، والكوثرِ.

وإدخال فريقٍ من الموحدين الجنة بغير حساب، ومحاسبةِ فريقٍ حساباً يسيراً، وإدخالهم الجنة دون سوءٍ يمسُّهم وعذابٍ يلحقهم، وإدخال فريقٍ النارَ من المؤمنين، ثم إعتاقِهم وإخراجهم منها، وإلحاقهم بإخوانهم الذين سبقوهم إليها.

ونعلم حقّاً يقينا أن مذنبي الموحدين لا يخلّدون في النار[1]، ولا يُتركون فيها أبدا[2]، وأما الكفار فإنهم يبقوْن فيها أبدَ الآبدين: ﴿لَا

---

(١) قوله هذا فيه رد على الوعيدية من الخوارج والمعتزلة؛ الذين يقولون بأن مرتكب الكبيرة إذا مات ولم يتب من كبيرته؛ فهو خالد مخلد في نار جهنم، والمذهب الحق الذي عليه سلف هذه الأمة هو ما ذكره المؤلف رحمه الله.

(٢) من بداية الفصل وإلى قوله: (...ولا يتركون فيها أبداً)، نقله المؤلف بتصرف من عقيدة السلف (ص٢٥٧ ـ ٢٦٣).

﴿يُخْرَجُونَ مِنْهَا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾ [الجاثية: ٣٥][1]، ﴿لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ﴾ [الزخرف: ٧٥].

ونعلم ونشهد ونعتقد أن الجنة والنار مخلوقتان قبل الخلق، وأنهما باقيتان لا يفنيان أبداً[2].

ولا يُخرِجُ اللهُ من الجنةِ أحداً، ولا يسلِّط عليهم الموت فيها، ولا يزيل عنهم نعيمها، ويأمر بالموت فيُذبَحُ على سورٍ بين الجنة والنار، وينادي المنادي: «**يا أهل الجنةِ خلودٌ ولا موت**[3]، **ويا أهل النارِ خلودٌ ولا**[4] **موتَ**»، على ما ورد به الخبرُ الصحيح[5] ....

---

(١) في (ظ) و (ن): (ولا يستعتبون).

(٢) أنكرت المعتزلة والقدرية خلق الجنة والنار، وقالوا: إنما يخلقان يوم القيامة، أما أهل السنة والجماعة فيؤمنون بأن الجنة والنار مخلوقتان لورود الأدلة على ذلك، قال تعالى: ﴿وَسَارِعُوٓا۟ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَـٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، وقال سبحانه: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِىٓ أُعِدَّتْ لِلْكَـٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٣١].

والقول بأبدية الجنة والنار وأنهما باقيتان لا تفنيان، هو قول أهل السنة والجماعة وسلف هذه الأمة؛ لثبوت ذلك في الكتاب والسنة، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَـٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَـٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [هود: ١٠٨]، وقال عن أهل الجنة: ﴿لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ [الحجر: ٤٨]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَـٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ﴿٦٤﴾ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ لَّا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ [الأحزاب: ٦٤ ـ ٦٥]، وقال عن أهل النار: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا۟ مِنَّا ۗ كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَـٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ ۖ وَمَا هُم بِخَـٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧].

انظر: حادي الأرواح لابن القيم (ص١١).

(٣) في (ظ) و (ن): (لا موت).

(٤) في (ظ) و (ن): (لا موت).

(٥) أخرجه البخاري في التفسير، باب ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ﴾ (٨/ ٤٢٨) رقم (٤٧٣٠)، ومسلم في باب الجنة وصفة نعيمها.... (٤/ ٢١٨٨) رقم (٢٨٤٩) من حديث أبي =

عن رسول الله ﷺ[(١)].

ويجب الإيمان بملَك الموت الموكَّل بقبض أرواح العالمين، وبعذاب القبر [لمن][(٢)] كان له أهلاً.

وكذلك يجب الإيمان بالملائكة جميعهم، وبالكرام الكاتبين، وأن الله تعالى قد جعلهم علينا حافظين. وبسؤال منكَرٍ ونكير/ الميت في قبره عن ربّه ودينه ونبيِّه على ما جاءت به الأخبار[(٣)] عن رسول الله ﷺ، ١/٤٦

= سعيد الخدري بنحوه، قال: قال رسول الله ﷺ: «يؤتى بالموت كهيئة كبش أملح، فينادي مناد: يا أهل الجنة، فيشرئبون، وينظرون، فيقول: هل تعرفون هذا؟ فيقولون: نعم هذا الموت، وكلهم قد رآه، ثم ينادي: يا أهل النار فيشرئبون وينظرون، فيقول: هل تعرفون هذا؟ فيقولون: نعم هذا الموت، وكلهم قد رآه، فيذبح، ثم يقول: يا أهل الجنة خلود فلا موت، ويا أهل النار خلود فلا موت، ثم قرأ ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾» [مريم: ٣٩].
وما أورده المؤلف من لفظ: «فيذبح على سور بين الجنة والنار» ليس في الصحيحين، وإنما هي عند الترمذي في سننه، كتاب صفة الجنة، باب ما جاء في خلود أهل الجنة وأهل النار (٤/ ٥٩٦) رقم (٢٥٥٧) من حديث أبي هريرة مطولاً. وصححه الألباني كما في صحيح الترمذي برقم (٢٠٧٢).

(١) من قوله: (ونعلم ونشهد ونعتقد أن الجنة. . . .) وإلى قوله: (. . . . .على ما ورد به الخبر الصحيح عن رسول الله ﷺ) نقله المؤلف بتصرف من عقيدة السلف (ص٢٦٤).

(٢) في (ص): (إنْ)، وفي (ظ) و (ن) ما أثبته.

(٣) حديث سؤال منكر و نكير ثابت في الصحيح. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر. . . (٣/ ٢٣١) رقم (١٣٦٩)، ومسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها. . . . (٤/ ٢٢٠١) رقم (٢٨٧١)، والترمذي في التفسير (٥/ ٢٧٦) رقم (٣١٢٠)، وابن ماجه في الزهد، باب ذكر القبر والبلى (٢/ ١٤٢٧) رقم (٤٢٦٩) من حديث البراء بن عازب.
ولفظ الترمذي: (عن النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، قال: «في القبر إذا قيل له: من =

وعن أصحابه رضي الله عنهم أجمعين[(١)].

والقبر روضةٌ من رياض الجنة، أو حفرةٌ من حفر النار[(٢)].

وفي دعاء الأحياء المؤمنين نفعٌ[(٣)] للأموات المؤمنين[(٤)]، والله تعالى يستجيب الدعوات، ويقضي الحاجات، ويملك كلَّ شيء ولا يملكه شيءٌ، ولا غنى عنه طرفة عين، ومن[(٥)] استغنى عنه[(٦)] طرفة عين فقد كفر، وكان من أهل الحَين[(٧)(٨)].

= ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟»).

(١) من قوله: (ويجب الإيمان بملك الموت....) وإلى قوله: (.... وعن أصحابه رضي الله عنهم أجمعين) نقله المؤلف بتصرف من عقيدة السلف (ص١٧).

(٢) في (ظ) و(ن): (النيران).

(٣) في (ظ) و(ن): (منفعة).

(٤) اتفق أهل السنة على أن الأموات ينتفعون بدعاء الأحياء؛ خلافاً لأهل البدع من المتكلمين ونحوهم، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِي شِيَعِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الحشر: ١٠] فأثنى الله عليهم باستغفارهم للمؤمنين قبلهم، فدل على انتفاعهم باستغفار الأحياء، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو ولد صالح يدعو له، أو علم ينتفع به من بعده» [أخرجه مسلم في كتاب الوصية]، باب: ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، عن أبي هريرة رضي الله عنه برقم (١٦٣١).

انظر: شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (٢/ ٦٦٤ ـ ٦٦٥).

(٥) في (ظ): (ولمن).

(٦) في (ظ) و(ن): (عن الله).

(٧) الحَيْن: بالفتح الهلاك، والمحنة. وقد حان الرجل: هلك. وأحانه الله تعالى: أهلكه. وكل ما لم يوفق للرشاد فقد حان.

انظر: لسان العرب (١٣/ ١٣٦)، وتاج العروس (١٨/ ١٦٩ ـ ١٧٠).

(٨) من قوله: (وفي دعاء الأحياء...) وإلى قوله: (.....وكان من أهل الحين)، نقله المؤلف بتصرف يسير من متن العقيدة الطحاوية (ص١٧).

فصـل (١٩)

(من أنكر الجنة أو النار أو البعث أو الحساب أو القيامة فهو كافر بإجماع؛ [للنص][١] عليه، وإجماع الأمة على صحة نقله متواتراً، وكذلك من اعترف بذلك، ولكنه قال: إن المراد بالجنة والنار، والحشر والنشر، والثواب والعقاب معنىً غير ظاهره[٢]، وإنها لذَّاتٌ[٣] روحانيَّة، ومعانٍ باطنة، كقول النصارى، والفلاسفة، والباطنية، وبعض المتصوفة، وزعم[٤] أن معنى القيامة الموت أو فناءٌ محضٌ، [وانتقاض][٥] هيئة الأفلاك، وتحليل العالم، كقول بعض الفلاسفة.

وكذلك نقطع بتكفير غلاة الرافضة في قولهم: (إن الأئمة أفضل من الأنبياء)[٦]، والله تعالى أعلم.

---

(١) في (ص): (النص)، وفي (ظ) و (ن) والشفا ما أثبته.

(٢) في (ظ) و(ن): (ظاهر).

(٣) في (ظ) و (ن): (لذوات).

(٤) في الشفا: (وزعمهم).

(٥) في (ص) و (ظ) و (ن): (وانتفاء ظنٍّ) وهو تصحيف، وفي الشفا ما أثبته.

(٦) هذا الفصل بتمامه نقله المؤلف بالنص من الشفا للقاضي عياض (٢/ ١٠٧٧ - ١٠٧٨).

فصل (٢٠)

ونشهد لمن مات على الإسلام أن عاقبته الجنة[١]، وإن كان/ من ٤٦/ب جملة الذين قضى الله تعالى تعذيبهم وتهذيبهم بالنار، فإنهم مردودون إلى نعيم دار القرار آخراً، ومن مات ـ والعياذ بالله تعالى ـ على الكفر فمردُّه إلى النار لا ينجو منها، وليس لبلائه وعذابه منتهى.

ونشهد لمن شهد له رسول الله ﷺ بالجنة من أصحابه أنَّه من أهل الجنة، ونقطع بذلك اتِّباعاً له ﷺ، فإنَّه لم يشهد لهم بالجنة إلا بعد أن أطلعه الله سبحانه عليه، وتبيَّن له حالهم ومآلهم، فإنه سبحانه يطلع رسوله ﷺ على ما يشاء[٢] من غيبه، قال الله تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ﴾ [الجن: ٢٦ ـ ٢٧]، فقد بشَّر رسول الله ﷺ العشرة المعروفين من أصحابه بالجنة[٣] وهم: أبو

---

(١) هذه الشهادة على سبيل العموم لا على سبيل التعيين.

(٢) في (ظ) و(ن): (ما شاء).

(٣) أخرجه الترمذي في المناقب، باب مناقب عبد الرحمن بن عوف (٥/ ٦٠٥) رقم (٣٧٤٧)، والنسائي في الكبرى (٥/ ٥٦) رقم (٨١٩٤)، وأحمد في المسند (١/ ١٩٣)، وابن حبان في صحيحه (١٥/ ٤٦٣) رقم (٧٠٠٢)، وغيرهم من حديث عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً بلفظ: «**عشرة من قريش في الجنة**: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن مالك، وسعيد بن زيد ابن عمرو بن نفيل، وأبو عبيدة بن الجراح».
وصححه أحمد شاكر في تعليقه على مسند أحمد (١/ ١٣٦) رقم (١٦٧٥).

بكر، وعمر، وعثمان، وعليّ، وطلحة، والزبير، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد، وسعيد، وأبو عبيدة بن الجراح[١].

وفي روايةٍ صحيحة: وابن مسعود[٢]، وبشّر خديجة رضي الله عنها ببيتٍ في الجنة من قصب لا صخب[فيه][٣] ولا نصب[٤].

وقال لبلال رضي الله عنه: «**سمعت خشف[٥] نعليك أمامي في الجنة**»[٦]،

---

(١) من أول الفصل وإلى قوله: (..وأبو عبيدة بن الجراح) نقله المؤلف بتصرف من عقيدة السلف (ص٢٨٦ ـ ٢٨٧).

(٢) أخرج ابن أبي عمر العدني في مسنده كما في المطالب العالية (١٦/ ٤٤٦) رقم (٤٠٥٦) عن المقرئ، عن المسعودي، عن معمر بن عبد الرحمن، قال: صليت إلى جنب رجل، فجعلت أدعو وأنا ممسك بحصاة، فالتفت إلي فقال: إن عبد الله بن مسعود كان يقول: . . . . فذكر خبراً، وفيه: (أن أبا بكر استأذن على رسول الله ﷺ فأذن له وبشره بالجنة . . . . ثم جاء عبد الله بن مسعود فأذن له، وبشره. . . .) الحديث.
وسكت عنه الحافظ ابن حجر، وكذا البوصيري، كما في مختصر إتحاف الخيرة (٩/ ١٤٣) رقم (٧٣٣١).
وفي إسناده معمر بن عبد الرحمن، وشيخه ـ وهو الراوي عن ابن مسعود ـ لم يتبين حالهما.

(٣) في (ظ) و(ن) وليست في (ص).

(٤) أخرجه البخاري في مناقب الأنصار، باب تزويج النبي ﷺ خديجة. . . (٧/ ١٣٣) رقم (٣٨١٩)، ومسلم في فضائل الصحابة، باب فضائل خديجة (٤/ ١٨٨٧) رقم (٢٤٣٣) من حديث عبد الله بن أبي أوفى بلفظه.

(٥) قال ابن الأثير: (**الخشْفة بالسكون وهو: الحس والحركة، وقيل: هو الصوت. والخشَفة بالتحريك: الحركة، وقيل: هما بمعنى، وكذلك الخشف**). النهاية في غريب الحديث (٢/ ٣٤).

(٦) أخرجه البخاري في التهجد، باب فضل الطهور بالليل والنهار. . . . (٢/ ٣٤) رقم (١١٤٩)، ومسلم في فضائل الصحابة باب من فضائل بلال (٤/ ١٩١٠) رقم (٢٤٥٨) من حديث أبي هريرة مطولاً، وفيه: «. . .**فإني سمعت الليلة خشف نعليك** =

قال مالك رضي الله عنه: **الخشف**[١]: الوطء، والحسّ.

وقال ﷺ: «**الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة**»[٢].

وكذلك قال عن عبد الله بن سلّام: «**إنه من أهل الجنة**»[٣]، وقال لثابت بن قيس بن الشمّاس[٤]/ : «**ليس هو من أهل النار، بل هو من أهل الجنة**»، قال أنس: (فلقد كان يمشي بين أظهرنا، ونحن نقول: إنه في الجنة)[٥]. ١/٤٧

= بين يدي في الجنة»، هذا لفظ مسلم، وعند البخاري: «دفّ نعليك» بدل «خشف نعليك».

(١) في (ظ) و(ن): (والخشف).

(٢) أخرجه الترمذي في المناقب، باب مناقب الحسن والحسين (٥/ ٦١٤) رقم (٣٧٦٨)، وأحمد في المسند (٣/ ٣، ٦٢، ٦٤)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٢/ ٩٦)، وأبو يعلى في مسنده (٢/ ٣٩٥) رقم (١١٦٩)، والطبراني في الكبير (٣/ ٣٨) رقم (٢٦١٢)، وابن حبان في صحيحه (١٥/ ٤١١ ـ ٤١٢) رقم (٦٩٥٩)، والحاكم في المستدرك (٣/ ١٦٦ ـ ١٦٧)، وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدري بلفظه، وعند بعضهم زيادة في آخره.
قال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح).
وصححه الألباني كما في الصحيحة (٢/ ٤٣٨) رقم (٧٩٦).

(٣) أخرجه البخاري في مناقب الأنصار، باب مناقب عبد الله بن سلام (٧/ ١٢٨) رقم (٣٨١٢)، ومسلم في فضائل الصحابة، باب من فضائل عبد الله بن سلام (٤/ ١٩٣٠) رقم (٢٤٨٣) من حديث سعد بن أبي وقاص قال: (ما سمعت النبي ﷺ يقول لأحد يمشي على الأرض: إنه من أهل الجنة إلا لعبد الله بن سلام).

(٤) في (ظ): (السماس)، وفي (ن): (الشماش).

(٥) أخرجه مسلم في الإيمان، باب مخافة المؤمن أن يحبط عمله (١/ ١١٠) رقم (١١٩) من حديث أنس بنحوه أثناء حديث طويل.
والقصة أخرجها البخاري في التفسير، باب سورة الحجرات (٨/ ٥٩٠) رقم (٤٨٤٦) دون قول أنس.

ومن أهل الجنة: سعد بن معاذ، قال رسول الله ﷺ: **«لمناديل سعد في الجنة خيرٌ من هذا»**[١].

جعفر[٢] بن أبي طالب، قال رسول الله ﷺ: **«دخلتُ الجنة البارحة فإذا فيها جعفر يطير مع الملائكة»**[٣].

وكذلك زيد بن أرقم، وعبد الله بن رواحة، وحمزة في الجنة[٤]،

---

(١) أخرجه البخاري في مناقب الأنصار، باب مناقب سعد بن معاذ (٧/ ١٣٣) رقم (٣٨٠٢)، ومسلم في فضائل الصحابة، باب من فضائل سعد بن معاذ (٤/ ١٩١٦) رقم (٢٤٦٨) من حديث البراء قال: (أهديت للنبي ﷺ حلة حرير، فجعل أصحابه يمسونها، ويعجبون من لينها، فقال: **«أتعجبون من لين هذا؟ لمناديل سعد بن معاذ خير منها أو ألين»**)، واللفظ للبخاري.

(٢) كذا في جميع النسخ الخطية، وأتوقع أن يكون هنالك سقط، ومن المناسب أن يقال: (وكذلك جعفر بن أبي طالب)، أو: (وجعفر بن أبي طالب).

(٣) أخرجه الطبراني في الكبير (٢/ ١٠٧) رقم (١٤٦٦)، والحاكم في المستدرك (٣/ ١٩٦) من حديث ابن عباس بلفظ المؤلف.
قال الحاكم: (صحيح الإسناد ولم يخرجاه).
وتعقبه الذهبي بقوله: (سلمة ضعفه أبو داود)، يعني راويه عن عكرمة، عن ابن عباس، وهو سلمة بن وهرام.
وأخرجه الحاكم أيضاً (٣/ ٢١٢) من حديث أبي هريرة بلفظ: **«مر بي جعفر الليلة في ملإ من الملائكة، وهو مخضب الجناحين بالدم»**.
قال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه)، ووافقه الذهبي.
وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (٧/ ٧٦): (إسناده قوي على شرط مسلم).

(٤) **قال المؤلف:** (وكذلك زيد بن أرقم، وعبد الله بن رواحة، وحمزة في الجنة)، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:
أ ـ ذكر المؤلف زيد بن أرقم بأنه مبشر بالجنة على التعيين، وهذا خطأ؛ لأن الصحيح زيد بن حارثة.
أما كون زيد بن حارثة وعبد الله بن رواحة من أهل الجنة؛ فلأنهما من شهداء غزوة مؤتة، وقد ورد في تبشيرهما بالجنة أحاديث، منها: ما رواه عبد الرزاق في المصنف =

وفاطمة[1] بنت رسول الله ﷺ في الجنة[2]، وعمير[3] بن الحمام في الجنة[4]، ....

= مرسلاً (٥/ ٢٦٦) رقم (٩٥٦٢)، ومن طريقه الطبراني في الكبير ـ قطعة من الجزء ١٣ ـ (ص١٨٣) رقم (٤٣١) وأبو نعيم في الحلية (١/ ١٢٠ ـ ١٢١) عن ابن عيينة، عن ابن جدعان، عن ابن المسيب قال: قال النبي ﷺ: «**مثّلوا لي في الجنة في خيمة من درّ، كل واحد منهم على سرير، فرأيت زيداً وابن رواحة في أعناقهما صدوداً، وأما جعفر فهو مستقيم...**» الحديث.

قال الهيثمي في المجمع (٦/ ١٦٣): رواه الطبراني، وفيه علي بن زيد وحديثه حسن، وبقية رجاله رجال الصحيح، إلا أنه مرسل).

ب ـ وأما كون حمزة في الجنة، فقد روى الحاكم في المستدرك (٣/ ٢٠٩) من حديث ابن عباس مرفوعاً: «**دخلت الجنة البارحة، فإذا فيها جعفر يطير مع الملائكة، وإذا حمزة متكئ على سرير**».

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الاسناد، ولم يخرجاه. وتعقبه الذهبي بقوله: (فيه سلم بن وهرام، ضعفه أبو داود)، وصححه الشيخ ناصر الألباني كما في صحيح الجامع (١/ ٦٣٤) رقم (٣٣٦٣). وهناك أحاديث تدل على أن حمزة من أهل الجنة، منها: حديث علي: «**سيد الشهداء حمزة**»، أخرجه الطبراني في الكبير (٣/ ١٥١) رقم (٢٩٥٨)، والحاكم (٣/ ١٩٥)، والحديث صححه الألباني كما في السلسلة الصحيحة (١/ ٦٨٤) رقم (٣٧٤).

(١) في (ظ) و(ن): (فاطمة) بدون واو.

(٢) كما رواه الترمذي من حديث حذيفة مطولاً، وفيه: «**فاطمة سيدة نساء أهل الجنّة**»، أخرجه الترمذي في المناقب، باب مناقب الحسن والحسين (٥/ ٦١٩) رقم (٣٧٨١)، وقال الألباني في المشكاة (٣/ ١٧٣٩): (سنده جيّد).

(٣) في (ظ): (عمير) بدون واو.

(٤) لحديث أنس يرفعه: «**قوموا إلى جنّة عرضها السموات والأرض**... قال عمير: بخ بخ، فقال رسول الله ﷺ: «**ما يحملك على قول بخ بخ؟**» قال: رجاء أن أكون من أهلها، قال: «**فإنّك من أهلها**»».

أخرجه مسلم في الإمارة، باب ثبوت الجنّة للشهيد (٣/ ١٥٠٩ رقم ١٩٠١).

والشهداء من أهل بدرٍ[١]، وأحدٍ[٢]، والقرَّاء الذين قُتِلُوا ببئر معونة في الجنة[٣]، وعكاشة بن محصن في الجنة[٤]، والأولياء، والصديقون، والشهداء، والصالحون في الجنة.

واعلم أن تعيين الجنة من رسول الله ﷺ لأمته ـ الصحابة وغيرهم ـ على ضربين: ضربٍ عيّن فيه الأشخاص، وهو المراد بقول أهل العلم: ولا نقطع لأحدٍ بالجنة إلا لمن قطع له رسول الله ﷺ بها وقد ذكرنا منهم قطعةً، وضربٍ عيّن فيه الأوصاف، فيتعينون لها بشهادة رسول الله ﷺ لهم بالوصف؛ الذي نصَّ عليه رسول الله[٥] ﷺ أنه سبب

---

(١) لحديث جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «**لن يدخل النار أحدٌ شهد بدراً والحديبية**». أخرجه مسلم في فضائل الصحابة، باب من فضائل أصحاب الشجرة (٤/ ١٩٤٢ رقم ٢٤٩٦)، وأحمد في المسند (٣/ ٣٩٦) واللفظ لأحمد.

(٢) لقوله ﷺ ردًّا على أبي سفيان يوم أحد: «**لا سواء، أما قتلانا فأحياء يرزقون، وقتلاكم في النّار يعذّبون**». أخرجه أحمد في مسنده (١/ ٤٦٢) من حديث ابن مسعود، وقال أحمد شاكر في تعليقه على المسند (٦/ ١٩١ رقم ٤٤١٤): (إسناده صحيح).

(٣) لحديث أنس: (.... فأتى النبي ﷺ خبرهم فنعاهم فقال: «**إن أصحابكم قد أصيبوا، وأنّهم سألوا ربهم فقالوا: ربنا أخبر عنّا إخواننا بما رضينا عنك، ورضيت عنّا...**») الحديث، وعددهم سبعون شهيداً.
أخرجه البخاري في المغازي، باب غزوة الرجيع (٧/ ١٨٨ رقم ٤٠٩٨).

(٤) لحديث أبي هريرة يرفعه: «**يدخل الجنّة من أمّتي زمرة هم سبعون ألفاً تضيء وجوههم إضاءة القمر ليلة البدر**» فقام عكاشة بن محصن الأسدي فقال: يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم، قال: «**اللهم اجعله منهم**»...» الحديث.
أخرجه البخاري في الرقاق، باب يدخل الجنّة سبعون ألفاً بغير حساب (١١/ ٤٠٦ رقم ٦٥٤٢)، ومسلم في الإيمان (١/ ١٩٨ رقم ٢١٨) من حديث أبي هريرة، واللفظ للبخاري.

(٥) (رسول الله) ليست في (ظ) و(ن).

لدخول الجنة كأهل بدرٍ [لقوله][1] ﷺ: **«إن الله اطّلع على أهل بدرٍ فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»**[2]، ولا معنىً لذلك إلا دخول الجنة.

وكذلك من عمل عملاً جعل/له ﷺ عليه الجنة من قولٍ، أو فعلٍ، أو نيّةٍ، فإنّا نقطع له بالجنة عليه من غير امتراءٍ ولا شكٍّ بالنسبة إلى الاتصاف بالفعل، أو القول، أو النية، لا بالنسبة إلى الشخص، فإن تحققنا الوصف جاز لنا القطع لصاحبه بالجنة تصديقاً لرسول الله ﷺ، بشرط مطابقته الوصف ظاهراً وباطناً، والله يعلم المفسد من المصلح، والله أعلم.

٤٧/ب



---

(١) في (ص): (كقوله)، وفي (ظ) و(ن) ما أثبته.

(٢) أخرجه أبو داود في السنة، باب في الخلفاء (٥/ ٤٢) رقم (٤٦٥٤)، وأحمد في مسنده (٢/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٧٧ ـ ٧٨) من حديث أبي هريرة باللفظ الذي أورده المصنف.
قال الحاكم: (صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بهذا اللفظ على اليقين إنما أخرجاه على الظن).
وأخرجه البخاري في المغازي، باب فضل من شهد بدراً (٧/ ٣٠٤) رقم (٣٩٨٣)، ومسلم في فضائل الصحابة، باب من فضائل أهل بدر... (٤/ ١٩٤١) رقم (٢٤٩٤) من حديث علي مطولاً، وفيه:
«..... **لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم**»، واللفظ للبخاري.
قال ابن حجر في الفتح (٧/ ٣٠٥): قال العلماء: (إن الترجي في كلام الله وكلام رسوله للوقوع).

فصل (٢١)

ونشهد ونعتقد أن أفضل أصحاب رسول الله ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم عليّ، وأنهم الخلفاء الراشدون الذين ذكر النبي ﷺ خلافتهم بقوله ﷺ فيما رواه الحافظ أبو حاتم بن حبان[١] في صحيحه بإسناده إلى سفينة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**الخلافة ثلاثون سنة**[٢]، **وسائرهم ملوك، والخلفاء والملوك اثنا عشر**»[٣].

---

(١) هو محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي الدارمي أبو حاتم البستي صاحب الصحيح والكتب المشهورة، سمع من أبي خليفة الفضل الجمحي وزكريا الساجي، وحدث عنه ابن منده والحاكم صاحب المستدرك. قال الحاكم: كان من أوعية العلم في الفقه واللغة والحديث والوعظ، ومن عقلاء الرجال، **ومن أعظم مؤلفاته**: كتاب الصحيح، وكتاب الثقات والمجروحين. توفي ابن حبان سنة ٣٥٤هـ.
انظر: طبقات الشافعية للسبكي (٣/ ١٣١)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٩٢)، والبداية والنهاية (١١/ ٢٥٩).

(٢) من أول الفصل وإلى قوله في الحديث: (الخلافة ثلاثون سنة) نقله المؤلف بتصرف من عقيدة السلف (ص٢٨٩).

(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه (١٥/ ٣٤ ـ ٣٥) رقم (٦٦٥٧) من حديث سفينة بلفظه.
وأخرجه أيضاً أبو داود في السنة، باب في الخلفاء (٥/ ٣٦) رقم (٤٦٤٦)، والترمذي في الفتن، باب ما جاء في الخلافة (٤/ ٤٣٦) رقم (٢٢٢٦)، وأحمد في مسنده (٥/ ٢٢١)، والحاكم (٣/ ١٤٥)، والبيهقي في الدلائل (٦/ ٣٤١) من حديث سفينة أيضاً بلفظ: «**خلافة النبوة ثلاثون سنة، ثم يؤتي الله الملك، أو ملكه من يشاء...**»، وفيه زيادة، واللفظ لأبي داود.
قال الترمذي: (هذا حديث حسن، قد رواه غير واحد عن سعيد بن جهمان ـ وهو راويه عن سفينة ـ ولا نعرفه إلا من حديث سعيد بن جهمان). =

قال أبو حاتم رحمه الله معنى الخبر: أن من بعد[1] الثلاثين سنةً يجوز أن يقال لهم خلفاء أيضاً على سبيل الاضطرار، وإن كانوا ملوكاً في الحقيقة، وآخر الاثني[2] عشر من الخلفاء كان عمر بن عبد العزيز[3].

فلما ذكر المصطفى ﷺ: (الخلافة ثلاثون سنة) وكان آخر الاثني[2] عشر عمر بن عبد العزيز، وكان من[4] الخلفاء الراشدين المهديين أُطلق على من بينه وبين الأربع الأُول اسم الخلفاء/ ، وذاك أن المصطفى ﷺ قبضه الله إلى جنته يوم الإثنين لثنتي عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة[5] من الهجرة، واستخلف الصديق ثاني وفاته، وتوفي أبو بكر [الصديق][6] ليلة الإثنين لسبع عشرة ليلة

١/٤٨أ

= وقد حسنه الألباني من هذا الطريق كما في السلسلة الصحيحة (١/٧٤٨) رقم (٤٥٩).
وقواه أيضاً قبله ابن تيمية في الفتاوى (٣٥/١٨)، وله عليه كلام جيد.

(١) في (ظ): (أن بعد).
(٢) في (ظ) و(ن): (الاثنا).
(٣) هو عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، الإمام الحافظ، العلامة المجتهد، الزاهد العابد، أمير المؤمنين، أبو حفص، القرشي الأموي، الخليفة الزاهد الراشد.
حدث عن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، والسائب بن يزيد، وسهل بن سعد، وغيرهم. وحدث عنه رجاء بن حيوة، وابن المنكدر، والزهري، وغيرهم. وهو تابعي من أهل المدينة، كان ثقة مأموناً، له فقه وعلم وورع، وروى حديثاً كثيراً، وكان إماماً عادلاً. وعده الشافعي خامس الخلفاء الراشدين. مات يرحمه الله بدير سمعان من أرض حمص سنة ١٠١هـ.
انظر: طبقات ابن سعد (٥/ ٣٣٠)، والتاريخ الكبير (٦/ ١٧٤)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ١١٤).
(٤) (من) ليست في (ظ) و(ن).
(٥) في (ص): (سنة إحدى عشرة من الهجرة) فحذفت (سنة) الثانية لكي تستقيم الجملة.
(٦) في (ظ) و(ن) وليست في (ص).

مضت من جمادى الآخرة، وكانت خلافته سنتين وثلاثة أشهر واثنين وعشرين يوماً، ثم استُخْلِفَ عمر [بن الخطاب][١] ﷺ اليوم الثاني من موت أبي بكر ﷺ ثم قتل عمر، وكانت خلافته عشر سنين وستة أشهر وأربع ليال، ثم استخلف عثمان بن عفان ﷺ ثم قتل عثمان، وكانت خلافته اثنتي عشرة[٢] سنة إلا اثني عشر[٣] يوماً، ثم استخلف عليّ بن أبي طالب ﷺ [وقتل][٤] وكانت خلافته وخلافة ابنه الحسن خمس سنين وثلاثة أشهر إلا اثني عشر يوماً.

فلما قتل عليّ ﷺ وذلك يوم السابع عشر من رمضان سنة أربعين بايع أهل الكوفة الحسن بن عليّ بالكوفة، وبايع [أهل][٥] الشام معاوية بن أبي سفيان [بإيليا][٦]،[٧] ﷺ ثم سار معاوية يريد الكوفة وسار [إليه][٨] الحسن بن عليّ، فالتقوا بناحية الأنبار[٩]، واصطلحوا

(١) في (ظ) و(ن) وليست في (ص).
(٢) في (ظ) و(ن): (عشر).
(٣) في (ن): (عشرة).
(٤) في (ص): (وقيل) وفي (ظ) و(ن) ما أثبته.
(٥) في (ظ) و(ن) وليست في (ص).
(٦) في (ظ) وليست في (ص) و(ن).
(٧) **إيليا**: بكسر أوله واللام، وياء، وألف ممدودة، اسم مدينة بيت المقدس. **قيل**: معناه بيت الله، وحكى الحفصي: فيه القصر، **وفيه لغة ثالثة**: حذف الياء الأولى، فيقال: إلياء بسكون اللام والمد، قال أبو علي: وقد سمي البيت المقدس إيلياء لقول الفرزدق:

وبيتان بيت الله نحن ولاته ... وقصر بأعلى إيلياء شُرّف

انظر: معجم البلدان (١/ ٢٩٣).
(٨) في (ظ) و(ن) وليست في (ص).
(٩) **الأنبار** بفتح أوله مدينة على الفرات في غربي بغداد، بينهما عشرة فراسخ، وكانت الفرس تسميها: فيروز سابور، إذ كان أول من عمرها سابور بن هرمز ذو الأكتاف، =

على كتابٍ بينهم بشروطٍ فيه، وسلّم الحسن الأمر إلى معاوية، وذلك يوم الإثنين لخمس ليال بقين من [شهر][1] ربيع الأول سنة إحدى وأربعين، وذلك تكملة خلافة النبوة ثلاثين سنة، وسمّيت[2]/ هذه السنة سنة[3] الجماعة[4]. ٤٨/ب

ثم ذكر الخلفاء والملوك بين الحسن وعمر بن عبد العزيز واحداً بعد واحدٍ وتاريخ مدته[5]، وآخرهم سليمان بن عبد الملك[6] مات سنة تسع وتسعين يوم الجمعة لعشر ليال بقين من صفر بدابق[7]. قال: ثم

= ثم جددها أبو العباس السفاح.
وفتحت الأنبار في أيام أبي بكر الصديق رضي الله عنه سنة ١٢هـ على يد خالد بن الوليد. ينسب إليها خلق كثير من أهل العلم. وهناك أنبار أخرى، وهي مدينة أيضاً قرب بلخ ناحية جوزجان.
انظر: معجم البلدان (١/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨).

(١) في (ظ) و(ن) وليست في (ص).
(٢) في (ظ) و(ن): (سمّي).
(٣) (سنة) ليست في (ظ) و(ن).
(٤) من قوله: (معنى الخبر أن من بعد الثلاثين سنة. . .)، وإلى: (. . . . . .وسميت هذه السنة سنة الجماعة) نقله المؤلف بتصرف يسير من صحيح ابن حبان (١٥/ ٣٦ ـ ٣٨) تعليقاً على حديث سفينة رضي الله عنه رقم (٦٦٥٧).
(٥) ذكر ابن حبان ذلك في صحيحه (١٥/ ٣٩ ـ ٤٠).
(٦) هو سليمان بن عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، الخليفة، أبو أيوب القرشي الأموي. بويع بعد أخيه الوليد سنة ٩٦هـ. كان ديِّناً، فصيحاً، مفوّهاً، عادلاً، محبًّا للغزو. وولّى بعده عمر بن عبد العزيز، **قيل**: عاش أربعين سنة، وخلافته سنتان وتسعة أشهر وعشرون يوماً. توفي في العاشر من صفر سنة ٩٩هـ.
انظر: سير أعلام النبلاء (٥/ ١١١)، ووفيات الأعيان (٢/ ٤٢٠)، ومروج الذهب (٢/ ١٢٧).
(٧) دابِق بكسر الباء وقد روي بفتحها، وآخره قاف: قرية قرب حلب من أعمال عَزَاز، بينها وبين حلب أربع فراسخ، عندها مرج معشب كان ينزله بنو مروان. ودابق =

بايع الناس عمر بن عبد العزيز في اليوم الذي مات فيه سليمان، وتوفي بديْر سمعان[(١)] من أرض حمص يوم الجمعة لخمس ليال بقين من رجب الفرد[(٢)] سنة إحدى ومئة، وله يوم مات إحدى وأربعون سنة، وكانت خلافته سنتين[(٣)] وخمسة أشهر وخمس ليال، وهو آخر الخلفاء الاثني عشر؛ الذين خاطب النبي ﷺ أمته بهم[(٤)]، وذكر البيان في باب جواز إطلاق اسم الخلفاء عليهم للضرورة، وروى أحاديث في ذلك[(٥)]، والله تعالى أعلم.



= الأغلب عليه التذكير والصرف؛ لأنه في الأصل اسم نهر وقد يؤنث. **انظر**: معجم البلدان (٢/ ٤١٦ ـ ٤١٧).

(١) **دير سمعان**: ذكر الحموي أنه من نواحي دمشق، لا كما ذكره المؤلف من أنه من أرض حمص.
ويقال: بكسر السين وفتحها، وذكر أنه موضع نُزَهٍ وحوله بساتين محدقة به، وعنده قصور ودور، وعنده قبر عمر بن عبد العزيز رحمه الله. وسمعان هذا الذي ينسب الدير إليه، أحد أكابر النصارى، وله عدة أديرة في انحاء مختلفة.
انظر: معجم البلدان (٢/ ٥١٧).

(٢) (الفرد) ليست في (ظ) و(ن).

(٣) في (ظ) و(ن): (سنتان).

(٤) من قوله: (ثم بايع الناس عمر بن عبد العزيز. . . .)، وإلى: (. . . . . الذين خاطب النبي ﷺ أمته بهم)، نقله المؤلف بتصرف يسير من صحيح ابن حبان (١٥/ ٤٠ ـ ٤١).

(٥) انظر صحيح ابن حبان (١٥/ ٤١ ـ ٤٩).

فصـل (٢٢)

خلافة أبي بكر رضي الله عنه[١] بعد وفاة رسول الله ﷺ ثابتة باختيار الصحابة، واتفاقهم عليه، وقولهم: (رضيه رسول الله ﷺ لديننا فرضيناه لدنيانا)[٢] يعني: أنه استخلفه في إقامة الصلوات المفروضات بالناس

---

(١) خلافة الصديق رضي الله عنه هل ثبتت باختيار المسلمين، أم بالنص من النبي ﷺ، سواء كان ذلك النص خفيًّا أم جليًّا؟. على أقوال:
أ ـ أنها ثبتت بالاختيار، وهو قول جمهور العلماء، والفقهاء، وأهل الحديث، والمتكلمين وغيرهم.
ب ـ أنها ثبتت بالنص الخفي، وهو قول طوائف من أهل الحديث، والمتكلمين، كما يروى ذلك عن الحسن البصري، وبعض أهل هذا القول يقولون بالنص الجلي.
انظر: مجموع الفتاوى (٣٥/ ٤٧ ـ ٤٩)، ومنهاج السنة النبوية (١/ ٤٨٦).

(٢) **قول المؤلّف:** (وقولهم: رضيه رسول الله ﷺ لديننا، فرضيناه لدنيانا).
رُوي هذا من قول عليّ رضي الله عنه، رواه عنه جماعة من التابعين منهم:
أ ـ النـزّال بن سبرة قال لعلي بن أبي طالب: أخبرنا عن أبي بكر بن أبي قحافة، قال عليّ: (... كان خليفة رسول الله ﷺ رضيه لديننا، فرضيناه لدنيانا).
أخرجه الخلعي، وابن السّمان في الموافقة، كما في الرياض النّضرة لمحب الدين الطبري (١/ ٧٠) رقم (١٥٢).
ب ـ وعن الحسن قال: قال لي عليّ: لما قبض رسول الله ﷺ نظرنا في أمرنا، فوجدنا النبي ﷺ قد قدّم أبا بكر في الصلاة، فرضينا لدنيانا ما رضيه رسول الله ﷺ لديننا.
ج ـ وعن قيس بن عبادة قال: قال لي عليّ: ... فذكر نحو الكلام السابق بأطول منه.

=

أيام مرضه ـ وهي الدين ـ، فرضيناه خليفةً للرسول ﷺ في أمور دنيانا، وقولهم: (قدّمك رسول الله ﷺ فمن ذا الذي يؤخرك)[1].

وكان رسول الله ﷺ يتكلم في شأن أبي بكر في حال حياته بما

= أخرج ذلك أبو عمر ابن عبد البرّ، وابن السّمان في الموافقة، وابن خيرون كما في الرياض النضرة لمحبّ الدين الطبري (١/ ١٨٩) رقم (٤٩٨ ـ ٤٩٩).
وانظر الاستيعاب لابن عبد البرّ (٣/ ٩٧)، والتمهيد (٢٣/ ١٢٦ ـ ١٢٩).
وخبر قيس بن عبادة عن عليّ، أخرجه ابن عبد البرّ في التمهيد (٢٣/ ١٢٩).

(١) قول المؤلّف: (وقولهم: قدّمك رسول الله ﷺ، فمن ذا الذي يؤخّرك؟).
رُوي هذا عن عليّ ؓ، رواه عنه غير واحد، منهم سويد بن غفلة قال: (لما بايع النّاس أبا بكر قام خطيباً... فقام إليه علي بن أبي طالب ومعه السيف، فدنا منه، وقال: والله لا نقيلك، ولا نستقيلك، قدّمك رسول الله ﷺ، فمن ذا الذي يؤخّرك؟).
أخرجه ابن السّمان في الموافقة كما في الرياض النضرة (١/ ٢١٦) رقم (٥٣٨) وقال: (هو أسند حديث رُوي في هذا المعنى، وسويد بن غفلة أدرك الجاهلية، وأسلم في حياة النبي ﷺ).
وأخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في طبقات المحدّثين (٣/ ٥٧٦) رقم (٧٢٦) عن داود بن أبي عوف بنحوه.
وأخرج ابن سعد في الطبقات (٣/ ١٧٨ ـ ١٧٩)، وأحمد في المسند (١/ ٣٩٦) والنسائي في المجتبى (٢/ ٧٤)، وابن أبي عاصم في السنة (٢/ ٥٣٩) رقم (١١٥٩)، والحاكم في المستدرك (٣/ ٦٧) من طريق زرّ بن حبيش، عن عبد الله بن مسعود قال: (لما قبض رسول الله ﷺ قالت الأنصار: منّا أمير ومنكم أمير، فأتاهم عمر فقال: يا معشر الأنصار، ألستم تعلمون أن رسول الله ﷺ أمر أبا بكر أن يصلي بالنّاس، فأيّكم تطيب نفسه أن يتقدّم أبا بكر؟، فقالوا: نعوذ بالله أن نتقدّم أبا بكر)، واللفظ لأحمد.
قال الحاكم: (صحيح الإسناد، ولم يخرجاه)، ووافقه الذهبي.
وقال الألباني في ظلال الجنّة (٢/ ٥٣٩): (إسناده حسن).

٤٩/أ تبين [للصحابة][١] أنه أحقُّ/ الناس بالخلافة بعد وفاته، فلذلك أجمعوا على خلافته، وانتفعوا، وارتفقوا[٢]، وارتفعوا به، وعزّوا، وعلوا بسببه؛ حتى قال أبو هريرة رضي الله عنه: (والله الذي لا إله إلا هو لولا أن أبا بكر استخلف ما عبد الله، فقيل له: مَهْ يا أبا هريرة ما تقول؟)[٣]، فأقام الحجة، وأوضح المحجة حتى صدقوه فيه، وشهدوا له بما ذكره فيه[٤].

ومما استدل به أبو بكر رضي الله عنه على الأنصار في تقديم المهاجرين عليهم ما قاله في خطبته التي خطبها عندهم: (نحن الصادقون وأنتم المفلحون، والله جعل المفلحين مع الصادقين)[٥]، أما وصف[٦]

---

(١) في (ص): (الصحابة)، وفي (ظ) و(ن) ما أثبته.

(٢) **ارتفقوا**: جمع ارتفق، **والرفق هو**: اللطف وحسن الصنيع، وأرفقه: رفق به ونفعه، يقال: رفقت أرفق، **وارتفق الرجل**: إذا اتكأ على مرفقه؛ لأنه يستريح في الاتكاء عليه، والرفق بالكسر ما استعين به، **واللطف**: رَفَقَ به.
انظر: معجم مقاييس اللغة (٢/ ٤١٨)، ولسان العرب (١٠/ ١١٨ ـ ١٢١).

(٣) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢/ ٦٠) من طريق أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة بلفظه مطولاً جدًا.
وذكره الصابوني في عقيدة السلف (ص٢٩١)، والسيوطي في تاريخ الخلفاء (ص٧٣).

(٤) من بداية الفصل وإلى قوله: (....وشهدوا له بما ذكره فيه) نقله المؤلف بتصرف يسير من عقيدة السلف (ص٢٩٠ ـ ٢٩١).

(٥) أخرجه الواقدي في كتاب الردة (ص٣٦) **ولفظه**: (فلما فرغ ثابت بن قيس من كلامه أقبل عليه أبو بكر فقال: يا ثابت أنتم لعمري كما وصفت به قومك، لايدفعهم عن ذلك دافع، ونحن الذين أنزل الله فينا: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ﴾ [الحشر: ٨]، في كتاب الله عز وجل، وقد أكرمكم الله أن تكونوا الصادقين لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩].
والنص الذي نقله المصنف مأخوذ عن ابن العربي المالكي كما في العواصم من القواصم (ص٤٤ ـ ٤٥) ولم يعزه ابن العربي لمصدر.

(٦) في (ظ): (وصفهم).

المهاجرين[(١)] بالصادقين؛ ففي قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ﴾ [الحشر: ٨] الآية ثم قال: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [الحشر: ٨][(٢)].

وأمّا وصف الأنصار بالمفلحين ففي الآية التي بعدها: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ [الحشر: ٩] إلى قوله: ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٩][(٣)].

وأمّا كون المفلحين مع الصادقين ففي قوله تعالى للأنصار في براءة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَكُونُوا۟ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩].

ثم خلافة عمر رضي الله عنه باستخلاف أبي بكرٍ إياه، واتفاق الصحابة بعده عليه، وإنجاز وعد الله سبحانه مكانه[(٤)] في إعلاء الإسلام، وإعظام شأنه[(٥)].

ثم خلافة عثمان بن عفان[(٦)] رضي الله عنه بإجماع[(٧)] أهل الشورى،

---

(١) (المهاجرين) ليست في (ظ).

(٢) والآية بتمامها هي قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾.

(٣) والآية بتمامها هي قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾.

(٤) أي: بمكانته أو لمكانته، وفي عقيدة السلف (ص٢٩١): (بمكانه).

(٥) في عقيدة السلف: (وإنجاز الله سبحانه ـ بمكانه في إعلاء الإسلام وإعظام شأنه ـ وعده) وهذه الجملة أوضح، وأكثر استقامة.

(٦) (بن عفان) ليست في (ظ) و(ن).

(٧) في (ظ) و(ن): (باجتماع).

وجملة الصحابة عليه، وسكون قلوبهم به/ حين جعل الأمر إليه. ٤٩/ب

ثم خلافة عليّ رضي الله عنه ببيعة الصحابة إياه، حين عرفه ورآه كلٌّ منهم رضي الله عنهم أحق الخلق وأولاهم في ذلك الوقت بالخلافة، ولم يستجيزوا عصيانه وخلافه.

فكان هؤلاء الأربعة الخلفاء الراشدين؛ الذين [نصر][1] الله بهم الدين، وقصر الإلحاد، وقسر وقهر الملحدين، وقوّى بمكانهم الإسلام، ورفع له بنهيهم الأعلام، ونوّر بضيائهم وبهائهم الظلام، وفيهم أنزل قوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾ [النور: ٥٥]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩][2]، فمن أحبهم، وتولاهم، ودعا لهم؛ فاز في الفائزين، ومن أبغضهم، وسبّهم، ونسبهم إلى ما نسبهم إليه الروافض والخوارج ـ لعنهم الله ـ؛ فقد هلك في الهالكين، قال رسول الله ﷺ: «**لاتسبوا**

---

(١) في (ص) (نضّر)، وفي (ظ) و(ن) ما أثبته.

(٢) قال الإمام مالك رحمه الله مستدلاً بهذه الآية: (من غاظه أصحاب محمد فهو كافر؛ قال تعالى: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩]) كما ذكر ذلك القاضي عياض في الشفا (٢/ ٦١٦)، وقال الخفاجي في نسيم الرياض (٣/ ٤٧٢) موضحاً ما ذكره القاضي عياض: (وهذا رواه الخطيب البغدادي عن عروة الزبيري قال: كنا عند مالك بن أنس فذكر عنده رجل انتقص الصحابة، فتلا قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ [الفتح: ٢٩] إلى آخره، وقال: من أصبح في قلبه غيظ على أصحاب محمد فقد أصابته هذه الآية).

أصحابي؛ فمن سبّهم فعليه لعنة الله»[١][٢].



(١) أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (١/ ٥٢) رقم (٨)، والخطيب البغدادي في تاريخه (١٤/ ٢٤١) من حديث أنس بلفظ: «**من سب أصحابي فعليه لعنة من الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه صرفاً ولا عدلاً**».
وضعفه الخطيب، وكذا الألباني كما في الصحيحة (٥/ ٤٤٨).
وروي من حديث ابن عباس.
أخرجه الطبراني في الكبير (١٢/ ١٤٢) رقم (١٢٧٠٩)، وابن عدي في الكامل (٣/ ٢٣٩) في ترجمة أبي يحيى القتات من حديث ابن عباس.
وضعفه الألباني كما في الصحيحة أيضاً (٥/ ٤٤٦). والحديث حسنه الألباني كما في الصحيحة (٥/ ٤٤٨) بمجموع طرقه وشواهده.

(٢) **من قوله**: (ثم خلافة عمر رضي الله عنه...) وإلى نهاية الفصل، نقله المؤلف بتصرف من عقيدة السلف (ص٢٩١ ـ ٢٩٣).

فصل (٢٣)

لا[١] نكفّر أحداً من أهل القبلة بذنبٍ[٢]، ونكفّره به إذا اعتقد حلّه[٣]، أو جواز ارتكابه، أو أنه مأمور به/ أو أفضل من غيره؛ لأنه أضاف إلى الله تعالى ورسوله ﷺ ما لا يجوز إضافته، ومن أضاف إليهما أو إلى أحدهما ما لا يجوز عليه فقد[٤] كفر؛ إذ أوامر الرسول ﷺ من أوامر الله؛ ولهذا[٥] قال الله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾ [النساء: ٨٠]. وكذلك من أضاف إلى إجماع المسلمين المعتدِّ بهم ما لا يجوز إضافته إليه كفر[٦]؛ لإخبار الله تعالى ورسوله ﷺ بعصمتهم

١/٥٠

(١) في (ظ): (ولا).

(٢) مقصود المؤلف رحمه الله الرد على الخوارج الذين يكفرون بمطلق الذنوب، ولو قال: (لا نكفّر أحداً من أهل القبلة بكل ذنب) لكانت العبارة أحكم؛ لأن هناك من الذنوب ما إن يقترفها العبد فإنه يكفر بذلك؛ حتى لو لم يعتقد استحلال ذلك الذنب، كسب الله تعالى، والسجود للصنم.

(٣) لعل المؤلف استفاده من أبي جعفر الطحاوي، حيث قال في عقيدته: (ولا نكفّر أحداً من أهل القبلة بذنب، ما لم يستحله). انظر: متن العقيدة الطحاوية (ص١٤).

(٤) (فقد) ليست في (ظ) و(ن).

(٥) في (ظ) و(ن): (لهذا) بدون واو.

(٦) يقصد بالإضافة هنا مخالفة الإجماع، أما مخالف الإجماع فقد اختلف العلماء في تكفيره على قولين، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى (١٩/ ٢٧٠): (والتحقيق: أن الإجماع المعلوم يكفر مخالفه كما يكفر مخالف النص بتركه، لكن هذا لا يكون إلا فيما علم ثبوت النص به. وأما العلم بثبوت الإجماع في مسألة لا نص فيها فهذا لا يقع، وأما غير المعلوم فيمتنع تكفيره). وسيتحدث المؤلف رحمه الله إن =

من الخطأ[١].

إذا عرفت هذا، فاعلم أنه من كفّر مسلماً بغير حقٍّ أو قال له: يا كافر، من غير استنادٍ إلى ما يكفر ظاهراً هل يكفر بذلك؟ اختلف قول أصحاب الشافعيّ المتأخرين فيه على وجهين:

أحدهما: وهو قول جمهورهم أنه لا يكفر بل هو عاصٍ بذلك؛ لأن النبي ﷺ قال: «**من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها، فإن كان كما قال، وإلا [حار][٢] عليه**»[٣]، فلم يصرّح ﷺ بكفره، **وإنما معناه**: رجع

= شاء الله عن هذه المسألة بشيء من التفصيل.

انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٣٨ ٣٩)، وإحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد (٤/ ٨٤)، ونواقض الإيمان القولية والعملية (ص٢٤٣ ـ ٢٤٥).

(١) **قول المؤلّف**: (لإخبار الله تعالى ورسوله ﷺ بعصمتهم من الخطأ). لعله يشير إلى حديث أبي بصرة الغفاري يرفعه: «**سألت الله ﷻ أن لا يجمع أمّتي على ضلالة، فأعطانيها**».

أخرجه أحمد في المسند (٦/ ٣٩٦)، والطبراني في الكبير (٢/ ٢٨٠) رقم (٢١٧١)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١/ ٧٥٦) رقم (١٣٩٠) من طريق الليث، عن أبي وهب الخولاني، عن رجل، عن أبي بصرة به. وإسناده ضعيف لإبهام الراوي عن أبي بصرة.

ورُوِي من حديث ابن عمر بلفظ: «**إن الله لا يجمع أمّتي على ضلالة**».

أخرجه الترمذي في الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة (٤/ ٤٠٥) رقم (٢١٦٧)، والحاكم في المستدرك (١/ ١١٦). قال الترمذي: (هذا حديث غريب من هذا الوجه).

وللحديث شواهد كثيرة، ولذا صحّحه الألباني في آداب الزّفاف (ص٢٤٠).

(٢) في (ص): (جار)، والمثبت من (ظ) وهو الموافق لنص الحديث؛ كما في مصادر التخريج السابقة.

(٣) أخرجه البخاري في الأدب، باب من أكفر أخاه بغير تأويل، فهو كما قال: (١٠/ ٥١٤) رقم (٦١٠٤)، ومسلم في الإيمان، باب بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم: يا كافر (١/ ٧٩) رقم (٦٠) من حديث عبد الله بن عمر بلفظ: «**أيما امرئ** =

عليه إثم قوله[١].

والثاني: وهو قول أصحاب الحديث منهم[٢] والمحققين أنه يكفر؛ لأنه ﷺ جعل الكفر راجعاً عليه عند عدم المحلّ في المدعوّ بالكفر، وذلك يقتضي الحكم بكفره، واختار هذا صاحبا التتمة[٣]

= قال لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما، إن كان كما قال، وإلا رجعت عليه»، هذا لفظ مسلم، ولفظ البخاري بمعناه.
وفي رواية عند مسلم (١/ ٧٩ ـ ٨٠) رقم (٦١)، وأحمد في المسند (٥/ ١٦٦) من حديث أبي ذر: «. . . .ومن دعا رجلاً بالكفر، أو قال: عدو الله، وليس كذلك، إلا حار عليه». وحار: بالحاء المهملة، ومعناه: رجع وباء.

(١) هذا القول هو القول الراجح؛ لأن المعروف عند المحققين أن النصوص الواردة في ذلك إنما هي من نصوص الوعيد التي يستحق صاحبها العقوبة الشديدة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٠١ ـ ١٠٢) في معرض ذبه عن أعراض بعض الأئمة من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة وغيرهم ـ: (ومع هذا فقد اتفق المسلمون على أنه لا يكفر أحد من هؤلاء الأئمة، ومن كفرهم بذلك استحق العقوبة الغليظة التي تزجره وأمثاله عن تكفير المسلمين).
انظر: مجموع الفتاوى (١/ ١٠٦)، (٣٥/ ١٠٣ ـ ١٠٤)، والاستقامة (١/ ١٦٥ ـ ١٦٦).

(٢) يقصد بذلك أهل الحديث من أصحاب الشافعي المتأخرين، كما صرح بذلك سابقاً.

(٣) هو أبو سعيد عبد الرحمن بن مأمون النيسابوري، المتولي، الشافعي، صاحب التتمة، تفقه بمرو على الفوراني، وببخارى على أبي سهل الأبيوردي، وبرع في الفقه والأصول والخلاف، وصنف كتاباً في أصول الدين، وكتاباً في الخلاف، كان مولده سنة ٤٢٦هـ، وتوفي ليلة الجمعة من شوال سنة ٤٧٨هـ.
انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٥/ ١٠٦)، وطبقات الشافعية للأسنوي (١/ ٣٠٥)، وشذرات الذهب (٣/ ٣٥٨).
أما كتاب (التتمة) فقال محقق كتاب طبقات الشافعية للأسنوي عبد الله الجبوري (١/ ٣٠٦) رقم (٢٧٧) حاشية (٣): (التتمة، كتبها تعليقاً على كتاب شيخه أبي القاسم عبد الرحمن الفوراني الإبانة ـ، ومنها أجزاء كثيرة من نسخ متفرقة، في الأزهرية، =

والبحر[١]، والله أعلم.

إذا عرفت هذا في أحد المسلمين، فاعلم أنه من كفّر نبيًّا أو صحابيًّا أو وليّاً من أولياء الله تعالى، أو أحداً من آل بيت النبي ﷺ/ ، أو أزواجه، أو ضللهم؛ فإنه يكفر بذلك بلا شكٍّ[٢].

٥٠/ب

وقد تقدم الكلام[٣] على من سبّ الله أو رسوله أو غيرهما من الرسل والأنبياء، وأما من سبّ صحابيًّا أو تنقصه؛ فالمشهور من مذاهب العلماء عدم تكفيره، والرجوع في أمره إلى الاجتهاد والأدب، وهو المشهور من قول مالك رحمه الله قال: (من شتم أحداً من أصحاب النبي ﷺ: أبا بكر، أو عمر، أو عثمان، أو عليّاً، أو معاوية، أو

= ودار الكتب، وأحمد الثالث، ومنها مصورات في معهد المخطوطات المصورة. قال الإسنوي: لم يكمل التتمة، بل وصل فيها إلى الحدود، فكملها جماعة).

(١) هو جمال الدين عبد الحميد بن عبد الرحمن بن عبد الحميد الشيرازي، الشافعي، صاحب كتاب البحر.
كان فقيهاً كبيراً، ذا حظ من كثير من العلوم، ورعاً زاهداً. توفي بشيراز سنة نيف وثلاثين وسبعمئة.
أما كتابه (البحر) فقال عنه الإسنوي: هو مختصر أوضح من الحاوي الصغير، ومتضمن لزيادات، **ويقال عنه**: بحر الفتاوى.
انظر: طبقات الشافعية للأسنوي (١/ ٢٩١)، وشذرات الذهب (٦/ ٩٥)، وكشف الظنون (١/ ٢٢٤).

(٢) قول المصنف رحمه الله بأن من كفر نبياً أو صحابياً، أو إحدى زوجات النبي ﷺ؛ فإنه يكفر ظاهر لا ريب في صحته؛ لدلالة النصوص عليه.
وأما قوله بأن من كفر ولياً من أولياء الله تعالى، أو أحداً من آل بيت النبي ﷺ؛ فإنه يكفر فليس على إطلاقه؛ لعدم ورود النص بنفي الكفر عنهم من جهة، وإمكان وقوعه منهم من جهة أخرى.

(٣) **انظر**: (ص ٢٣٥).

عمرو بن العاص، فإن قال: كانوا على ضلالٍ وكفرٍ قتل، وإن شتمهم بغير هذا من مشاتمة الناس نكّل نكالاً شديداً)[١].

وقال ابن حبيب[٢]: (من غلا من الشيعة إلى بغض عثمان والبراءة منه أُدّب أدباً شديداً، ومن زاد إلى بغض أبي بكر، أو عمر[٣] فالعقوبة عليه أشدّ، ويكرر ضربه ويطال سجنه حتى يموت، ولا يبلغ به القتل إلا في سبّ النبي ﷺ)[٤]. وقال أبو محمد بن أبي زيد[٥] عن سحنون[٦]:

---

(١) ذكره القاضي عياض في الشفا (٢/ ١١٠٨)، والزواوي في مناقب الإمام مالك (ص١٤٣).

(٢) هو موسى بن عبد الرحمن بن حبيب الإفريقي القطان المالكي، أخذ عن محمد بن سحنون، وشجرة بن عيسى، وغيرهما، وروى عنه تميم بن أبي العربي، وأبو محمد بن مسرور، وجماعة.
قال الذهبي: كان من أوعية العلم والفقه.
انظر: طبقات المفسرين للداودي (٢/ ٣٤١)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٢٦).

(٣) في (ظ) و(ن): (وعمر).

(٤) من قوله: (وأما من سب صحابيا أو تنقصه. . . .) وإلى: (. . .ولا يبلغ به القتل إلا في سب النبي ﷺ) نقله المؤلف بتصرف يسير من الشفا للقاضي عياض (٢/ ١١٠٨).

(٥) هو عبد الله بن عبد الرحمن، أبو محمد القيرواني، المعروف بابن أبي زيد، شيخ المغرب، انتهت إليه رئاسة المذهب المالكي، سمع من أبي سعيد بن الأعرابي ومحمد بن الفتح، وأخذ عنه خلق كثير منهم: الفقيه عبد الرحيم بن العجوز السبتي، وعبد الله بن الوليد الأنصاري.
قال القاضي عياض: حاز رئاسة الدين والدنيا، ورُحِل إليه من الأقطار، ونجب أصحابه، وكثر الآخذون عنه، وهو الذي لخص المذهب، وملأ البلاد من تواليفه، وهو صاحب كتاب الرسالة، توفي ٣٨٩هـ.
انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٠)، وشذرات الذهب (٣/ ١٣١)، وترتيب المدارك (٤/ ٤٩٢).

(٦) هو عبد السلام بن حبيب بن حسان بن هلال، أبو سعيد التنوخي، حمصي الأصل، المغربي، القيرواني، المالكي، قاضي القيروان، وصاحب المدونة، ويلقب =

(من قال في أبي بكر، أو عمر، أو عثمان، أو علي[١] - ﷺ: إنهم كانوا على ضلالةٍ وكفر قتل، ومن شتم غيرهم من الصحابة بمثل هذا نكّل النكال الشديد)[٢].

وروي عن مالك: من سبّ أبا بكر جلد، ومن سبّ عائشة قتل، قيل له: لم؟ قال: (من رماها فقد خالف القرآن[٣])[٤]، قلت: قوله: فقد خالف القرآن، أي: كذّبه.

وبهذا المعنى تمسك من كفّر بسبِّ الصحابة/ السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، قال: لأن الله تعالى أخبر بأنه رضي عنهم ورضوا عنه[٥]، ومعلوم أن الله ﷻ لا يرضى الكفر، ولا يرضى عن أصحابه، فمن كفّر من أخبر الله سبحانه برضاه

٥١/أ

= بسحنون، سمع من سفيان بن عيينة، وعبد الله بن وهب، وأخذ عنه ولده محمد، وأصبغ بن خليل القرطبي، وبقي بن مخلد.

قال أشهب: ما قدم علينا أحد مثل سحنون، وقال يونس بن عبد الأعلى: سحنون سيد أهل المغرب، وقال عيسى بن مسكين: سحنون راهب هذه الأمة، ولم يكن بين مالك وسحنون أحد أفقه منه.

انظر: ترتيب المدارك (٢/ ٥٨٥)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٦٣)، وفيات الأعيان (٣/ ١٨٠).

(١) في (ظ) و(ن): (وعمر وعثمان وعليّ).

(٢) ذكره القاضي عياض في الشفا (٢/ ١١٠٩).

(٣) ذكره القاضي عياض في الشفا (٢/ ١١٠٩)، والزواوي في مناقب مالك (ص١٤٤).

(٤) من قوله: (وقال أبو أحمد بن أبي زيد..) وإلى: (...من رماها فقد خالف القرآن)، نقله المؤلف بتصرف يسير من الشفا للقاضي عياض (ص٢/ ١١٠٩).

(٥) والآية التي عناها المؤلف هي قوله تعالى: ﴿وَالسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

عنه فقد كذّب الله في خبره، ومن كذّب الله تعالى في خبره فهو كافرٌ إجماعاً[١]، والله أعلم.

وقال ابن شعبان[٢] عن مالك رَحِمَهُ اللهُ في قتل من سبّ عائشة: (لأن الله تعالى يقول: ﴿يَعِظُكُمُ اللَّهُ أَن تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [النور: ١٧] فمن عاد لمثله فقد كفر)[٣].

---

(١) لشيخ الإسلام ابن تيمية تفصيل جميل في حكم سابّ الصحابة متى يكفر؟ ومتى لا يكفر؟ في الصارم المسلول (ص٥٨٦ ـ ٥٨٧)، حيث بين أن من اقترن بسبه دعوى الألوهية لأحد من الصحابة أو دعوى النبوة لأحدهم أو القول بأن جبريل غلط في الرسالة، وكذلك من زعم أن القرآن نُقص منه آيات أو له تأويلات باطنة تسقط الشرع الظاهر، أو زعم أنهم ارتدّوا بعد رسول الله ﷺ إلا نفراً قليلاً، أو أن عامتهم فسّاق، ونحو ذلك، فهذا لا شك في كفره ولا خلاف في تكفيره.
أما من سبهم سبًّا لا يقدح في عدالتهم ولا في دينهم، مثل وصف بعضهم بالبخل، أو الجبن، أو قلة العلم، أو عدم الزهد، ونحو ذلك، فهذا يستحق التأديب والتعزير، ولا نحكم بكفره بمجرد ذلك.
وأما من لعن وقبّح مطلقاً فهذا محل الخلاف فيهم؛ لتردد الأمر بين لعن الغيظ ولعن الاعتقاد.

(٢) هو محمد بن قاسم بن شعبان، أبو إسحاق المصري، المعروف بابن القرطبي الحافظ، انتهت إليه رئاسة المالكية في مصر، أخذ عن ابن صدقة وغيره، وأخذ عنه الغافقي، والخولاني، وجماعة.
وله مؤلفات منها: المختصر بما ليس في المختصر، والزاهي في الفقه ومناقب مالك، وكتاب الأشراط.
قال الذهبي: كان صاحب سنة واتباع، وباع مديد في الفقه مع بصر بالأخبار وأيام الناس، مع الورع والتقوى، وسعة الرواية، مات سنة (٣٥٥هـ).
انظر: ترتيب المدارك (٣/ ٢٩٣)، وميزان الاعتدال (٤/ ١٤)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٧٨).

(٣) ذكره القاضي عياض في الشفا (٢/ ١١٠٩)، والزواوي في مناقب مالك (ص١٤٤).

وحكى [أبو الحسن][(١)] الصقلي[(٢)] أن القاضي [أبا بكر بن الطيب][(٣)][(٤)] قال: (إن الله تعالى إذا ذكر في القرآن ما نسبه إليه المشركون سبّح نفسه لنفسه؛ كقوله ﷻ: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا﴾ [الأنبياء: ٢٦][(٥)] في آيٍ [كثيرةٍ][(٦)].

وذكر تعالى ما نسبه المنافقون إلى عائشة، فقال: ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَا أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَانَكَ﴾ [النور: ١٦] سبّح نفسه في تبرئتها من السوء كما سبّح نفسه في تبرئته[(٧)] من السوء)[(٨)]. وهذا يشهد لمالك في قتل من سبّ عائشة، ومعنى هذا ـ والله أعلم: أن الله سبحانه

---

(١) في (ص): (الحسن) وفي (ظ) و(ن): (ابن أبي الحسن)، والصواب (أبو الحسن) كما في الشفا.

(٢) هو أبو الحسن علي بن المفرج بن عبد الرحمن الصقلي، القاضي بمكة، سمع أبا بكر محمد بن أبي سعيد الإسفرايني صاحب أبي بكر الإسماعيلي الجرجاني، وأبا ذر الهروي المالكي الحافظ. روى عنه الحافظان أبو القاسم هبة الله بن عبد الوارث الشيرازي، وأبو الفتيان عمر بن عبد الكريم بن سعدويه الرواسي. وكانت وفاته سنة نيف وسبعين وأربعمئة، وذكر عبد الله المالكي صاحب (رياض النفوس) أنه توفي سنة تسع عشرة وثلاثمئة، ولم يذكر اسمه وإنما قال: أبو الحسن الصقلي الجزيري، وسرد له بعض القصص.
انظر: الأنساب للسمعاني (٣/ ٥٤٩)، ورياض النفوس (٢/ ٢٠٤ ـ ٢٠٦) رقم (٢١٣).

(٣) في (ص): (أبا الطيب)، وفي (ظ) و(ن) ما أثبته.

(٤) هو القاضي أبو بكر بن الطيب الباقلاني، كما ذكر ذلك الخفاجي في نسيم الرياض (٤/ ٦١٠)، وملا علي قاري في شرح الشفا (٢/ ٥٥٧).

(٥) والآية هي: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَانَهُ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾.

(٦) في (ص): (كثير)، وفي (ظ) و(ن) ما أثبته.

(٧) في (ظ) و(ن): (تنزيهه).

(٨) ذكره القاضي عياض في الشفا (٢/ ١١٠٩).

لما عظّم سبّها كما [عظّم][١] نفسه، وكان سبّها سبّاً لنبيه ﷺ، وقرن سبّ نبيه ﷺ وأذاه بأذاته تعالى[٢]، وكان حكم مؤذيه تعالى/ القتل كان مؤذي نبيه كذلك[٣]، ولهذا قال ابن شعبان: (ومن سبّ غير عائشة من أزواج النبي ﷺ ففيها قولان: أحدهما: يقتل؛ لأنه سبَّ النبي ﷺ بسبّ حليلته[٤]. ٥١/ب

والآخر: أنها كسائر أصحابه يجلد حدّ المفتري، قال: وبالأول أقول)[٥]. وشتم رجلٌ عائشة بالكوفة، فَقُدِّم إلى موسى بن عيسى العباسي[٦] فقال: من أحضر هذا؟ قال ابن أبي ليلى[٧]: أنا، فَجُلد

---

(١) في (ص): (يعظم)، وفي (ظ) و(ن) ما أ ثبته.

(٢) لعله يشير إلى قوله تعالى: [الأحزاب: ٥٧ ـ ٥٨]: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿٥٧﴾ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾.

(٣) من قوله: (وقال ابن شعبان عن مالك.....) وإلى: (.....كان مؤذي نبيه كذلك) نقله المؤلف بتصرف يسير من الشفا للقاضي عياض (ص٢/ ١١٠٩ ـ ١١١٠).

(٤) في (ظ) و(ن): (خليلته).

(٥) قول ابن شعبان نقله المؤلف بتصرف يسير من الشفا للقاضي عياض (ص٢/ ١١١٢ ـ ١١١٣).

(٦) قال الخفاجي في نسيم الرياض (٤/ ٦١١) معلقاً على موسى بن عيسى العباسي أنه: (منسوب إلى عباس بن عبد المطلب عم النبي ﷺ، والذي في التواريخ أنه عيسى بن موسى بن علي بن عبد الله بن العباس، وأول من وليَ الخلافة من بني العباس السفاح، وجعل ولي العهد بعده أخاه المنصور، وبعده عيسى بن موسى حين خلع نفسه كرهاً، وقيل عوضه عشرة آلاف درهم، وجعل ابنه المهدي بعده، وبعده عيسى ابن موسى، فمات قبل المهدي سنة ١٦٨هـ، ومات المهدي بعده بسنة).

(٧) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، أبو عبد الرحمن الكوفي، الفقيه، قاضي الكوفة. روى عن عطاء بن أبي رباح، وإسماعيل بن أمية. وروى عنه شعبة، ووكيع. =

ثمانين، وحُلِق رأسه، وأسلمه في الحجّامين[(١)][(٢)].

وقال رسول الله ﷺ: «الله الله في أصحابي، الله الله في أصحابي، لا تتخذوهم غرضاً[(٣)]،[(٤)] بعدي، فمن أحبهم فبحبِّي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله، ومن آذى الله يوشك أن يأخذه»[(٥)]. وقال ﷺ[(٦)]: «لا تسبوا

= قال العجلي: كان فقيهاً، صاحب سنة، صدوقاً، جائز الحديث، وكان عالماً بالقرآن. وضعفه الجمهور في الحديث لسوء حفظه، توفي سنة ١٤٨هـ.
انظر: الجرح والتعديل (٧/ ٣٢٢)، وميزان الاعتدال (٣/ ٦١٣)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٢٢٤).

(١) **الحجّامين**: جمع حجام، **والحجام**: المصاص، يقال للحاجم الحجَّام لامتصاصه فم المِحْجَمة. **وأصله الحجم**: وهو المص، يقال: حجم الصبي ثدي أمه؛ إذا مصّه.
انظر: لسان العرب (١٢/ ١١٦ ـ ١١٧)، وتاج العروس (١٦/ ١٢٩).

(٢) نقل المؤلف هذه القصة من الشفا للقاضي عياض (ص٢/ ١١١٠ ـ ١١١١).

(٣) في (ظ) و(ن): (عرضا).

(٤) الغرض: هو الهدف الذي يرمى فيه، وجمعه أغراض، والغُرض: شدة النزاع نحو الشيء والشوق إليه.
انظر: النهاية في غريب الحديث (٣/ ٣٦٠)، ولسان العرب (٧/ ١٩٣).

(٥) أخرجه الترمذي في المناقب، باب في من سب أصحاب النبي ﷺ (٥/ ٦٥٣) رقم (٣٨٦٢)، وأحمد في المسند (٥/ ٥٤)، وفي فضائل الصحابة (١/ ٤٧) رقم (١،٢) وابن أبي عاصم في السنة (٢/ ٤٦٥) رقم (٩٩٢)، والمقدسي في النهي عن سب الأصحاب (ص٦٥) رقم (٤) من حديث عبد الله بن مغفل بنحوه.
قال الترمذي: (هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه).
والحديث ضعفه الألباني كما في ظلال الجنة (٢/ ٤٦٥)، وفي السلسلة الضعيفة برقم (٢٩٠١).

(٦) في (ظ) و(ن): (وقال رسول الله ﷺ).

أصحابي، فمن سبهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً»[(١)][(٢)].

وروي في حديثٍ: **«لا تسبوا أصحابي فإنه يجيء قومٌ في آخر الزمان يسبون أصحابي، فلا تصلّوا عليهم، ولا تصلّوا معهم، ولا تناكحوهم، ولا تجالسوهم، وإن مرضوا فلا تعودوهم»**[(٣)]، وقال ﷺ: **«من سبّ أصحابي فاضربوه»**[(٤)].

وقد أعلم النبي ﷺ أن سبهم وأذاهم يؤذيه، وأذى النبي ﷺ حرامٌ. وقال: **«لا تؤذوني في أصحابي، ومن آذاهم فقد آذاني»**[(٥)]. وقال

---

(١) قال ابن الأثير في الصرف: (أي: التوبة)، وقيل: النافلة، والعدل: الفدية، وقيل: الفريضة.
انظر: النهاية في غريب الحديث (٣/ ٢٤).

(٢) تقدم تخريجه في (ص٣٢٧) حاشية رقم (٣) وهو حديث حسن بمجموع طرقه وشواهده.

(٣) أخرجه الخلال في السنة (٢/ ٤٨٣) رقم (٧٦٩)، والخطيب في الكفاية في علم الرواية (ص٩٦) وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤/ ٣٤٤) من حديث أنس بنحوه.
وذكره ابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ١٦٢)، وقال: (قال ابن حبان: خبر باطل لا أصل له).
وأشار شيخ الإسلام في الصارم المسلول (٣/ ١٠٩٩) إلى ضعفه، حيث قال: (في هذا الحديث نظر).
وضعفه الشيخ الألباني ﷺ كما في ضعيف الجامع الصغير (٢/ ٦٨) رقم (١٥٣٧).

(٤) تقدم تخريجه في (ص ٢٣٦) حاشية رقم (٢)، من حديث علي بلفظ: «من سب الأنبياء قُتل، ومن سب الأصحاب جُلد»، قال عنه الألباني في السلسلة الضعيفة (١/ ٢٤٤) رقم (٢٠٦): (موضوع).

(٥) أخرجه الترمذي في المناقب (٥/ ٦٥٣) رقم (٣٨٦٢)، وأحمد في المسند (٥/ ٥٤)، وفي فضائل الصحابة (١/ ٤٧) رقم (١)، وابن أبي عاصم في السنة (٢/ ٤٧٩) رقم (٩٩٢)، والمقدسي في النهي عن سب الأصحاب (ص٦٥) رقم (٤) من حديث عبد الله بن مغفل بلفظ: «الله، الله في أصحابي.....»، وفيه: «ومن آذاهم فقد =

ﷺ: «لا تؤذوني في عائشة»[(١)].

وقال: «فاطمة بضعة منّي، يؤذيني ما آذاها»[(٢)(٣)].

وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه نذر[(٤)] قطع لسان عبيد الله ابن [عمر][(٥)]؛ إذ شتم المقداد بن الأسود، فكلّم في ذلك فقال: (دعوني أقطع لسانه حتى لا يشتم أحداً[(٦)] بعد أصحاب النبي ﷺ)[(٧)].

= آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله، ومن آذى الله فيوشك أن يأخذه» واللفظ للترمذي. والحديث ضعفه الألباني كما في ظلال الجنة (٢/ ٤٧٩)، وفي السلسلة الضعيفة برقم (٢٩٠١).

(١) هذه الرواية جزء من حديث طويل، أخرجه البخاري في الهبة، باب من أهدى إلى صاحبه، وتحرّى بعض نسائه دون بعض (٥/ ٢٠٥) رقم (٢٥٨١)، وفيه: «لا تؤذوني في عائشة فإن الوحي لم يأتني وأنا في ثوب امرأة إلا عائشة».

(٢) أخرجه مسلم في فضائل الصحابة، باب فضائل فاطمة بنت النبي ﷺ (٤/ ١٩٠٣) رقم (٢٤٤)، (٩٤) من حديث المسور بن مخرمة بلفظه.
وهو عند البخاري في فضائل الصحابة، باب ذكر أصهار النبي ﷺ..... (٧/ ٨٥) رقم (٣٧٢٩) بنحوه.

(٣) من قوله: (وقال رسول الله ﷺ: «الله، الله في أصحابي.........) وإلى: (......يؤذيني ما آذاها») نقله المؤلف بتصرف من الشفا للقاضي عياض (ص٢/ ١١٠٦ ـ ١١٠٨).

(٤) في (ظ) و(ن): (ندر).

(٥) هو عبيد الله بن عمر بن الخطاب القرشي رضي الله عنهما ـ، ولد على عهد رسول الله ﷺ، وكان من أنجاد قريش وفرسانهم، قُتل بصفين مع معاوية رضي الله عنه ـ.
انظر: الاستيعاب لابن عبد البر (٣/ ١٠١٠).

(٦) في (ظ) و(ن): (أحدٌ)، بالرفع، وبالتالي يكون الفعل (يشتم) مبنيًّا للمجهول.

(٧) أخرجه اللالكائي في شرح اعتقاد أهل السنة (٧/ ١٢٦٣ ـ ١٢٦٤) رقم (٢٣٧٦ ـ ٢٣٧٧)، وابن بشران في أماليه (ص١٢٥) رقم (٢٧١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٨/ ٦٠) من طريق قيس بن الربيع، عن وائل بن داود، عن البهي قال: شتم ابن لعمر بن الخطاب...... فذكره بنحوه، وعند بعضهم: (وقع بين عبيد الله بن =

وأُتي عمر بن الخطاب رضي الله عنه بأعرابيٍّ يهجو الأنصار، فقال: (لولا أنَّ له صحبةً لكفيتكموه)[١].

قال[٢] مالك رحمه الله: (من انتقص أحداً من أصحاب النبي ﷺ فليس له [في][٣] هذا الفيء حقٌّ، قد قسّم الله الفيء في ثلاثة أصنافٍ، فقال تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ﴾ [الحشر: ٨] الآية، ثم قال: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [الحشر: ٩] الآية، ثم قال: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: ١٠] الآية، فمن تنقَّصهم فلا حقَّ له في فيء المسلمين)[٤].

= عمر، وبين المقداد كلام فشتم عبيد الله المقداد. . . . .) فذكره.
وعزاه ابن تيمية في الصارم المسلول (٣/ ١١٠٤) لابن بطة، ولم أجده في المطبوع.
وعزاه ملا علي القاري في شرح الشفا (٤/ ٥٦٩) لتاريخ الخطيب، وابن عساكر. ولم أجده في تاريخ بغداد المطبوع.
وفي إسناده: البهيّ، وهو عبد الله مولى مصعب بن الزبير، ويقال: إنه عبد الله بن اليسار، ليست له رواية عن عمر بن الخطاب، فهو لم يشهد القصة.
وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: (لا يحتج بالبهيّ، وهو مضطرب الحديث) (التهذيب: ٦/ ٩٠)، وقال ابن حجر في التقريب (ص٣٣٠): (صدوق يخطئ).
وعليه فإسناده فيه ضعف؛ للانقطاع بين البهي وعمر، وكذا ضعف البهي نفسه، والله أعلم.

(١) عزاه شيخ الإسلام في الصارم المسلول (٣/ ١١٠٥) لأبي ذر الهروي. ولم أقف عليه عنده.
وعزاه السيوطي في مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا (ص٢٤٨) رقم (١٣٦٢): لمحمد بن قدامة المروزي في كتاب الخوارج عن أبي سعيد الخدري، وقال: (بسند رجاله ثقات). وعزاه ملا علي قاري في شرح الشفا (٢/ ٥٥٨) بمثل ما عزاه السيوطي.

(٢) في (ظ) و(ن): (وقال).

(٣) في (ص): (من)، وفي (ظ) و(ن) ما أثبته.

(٤) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٧/ ١٣٤٤ ـ ١٣٤٥) =

وفي كتاب ابن شعبان[١]: (من قال في واحد منهم: إنه ابن زانية [و][٢] أمه مسلمة، يحدُّ[٣] عند بعض أصحابنا حدّين: حدّاً له، وحدّاً لأمّه، ولا أجعله كقاذف الجماعة في كلمة؛ لفضل هذا على غيره؛ ولقوله ﷺ: «من سبَّ أصحابي فاجلدوه»[٤]. قال: «ومن قذف أمّ ٥٢/ب أحدهم وهي كافرةٌ حُدَّ حدّ الفرية/ ؛ لأنه سبّ له، فإن كان أحدٌ من ولد [هذا][٥] الصحابي حيّاً قام بما يجب [له][٦]، وإلا فمن قام به من المسلمين كان على الإمام قبول قيامه»، قال[٧]: وليس[٨] هذا كحقوق غير الصحابة، لحرمة هؤلاء [بنبيهم][٩] ﷺ، ولو سمعه الإمام وأشهد عليه كان وليَّ القيام به[١٠].

وروى أبو مصعبٍ[١١] عن مالكٍ: (من انتسب إلى.........

= رقم (٢٤٠٠)، وذكره القاضي عياض في الشفا (٢/ ١١١١)، وترتيب المدارك (٢/ ٤٦ ٤٧).

(١) ابن شعبان من كبار علماء المالكية، وله كتب كثيرة لكن إذا أطلق كتاب ابن شعبان، فيقصد به: الزاهي في الفقه، وهو من أهم مراجع المالكية، وكثيرا ما ينقلون منه ويحيلون عليه.

(٢) في (ص): (أو أمه)، وفي (ظ) و(ن) ما أثبته.

(٣) في (ظ) و(ن): (حدَّ).

(٤) تقدم تخريجه في (ص٢٣٦) حاشية رقم (٢) من حديث علي بلفظ: «من سب الأنبياء قتل، ومن سب الأصحاب جُلد».

(٥) في (ظ) و(ن) وليست في (ص).

(٦) في (ظ) و(ن) وليست في (ص).

(٧) أي ابن شعبان.

(٨) في (ظ) و(ن): (فليس).

(٩) في (ص): (نبيهم) بدون الباء، وفي (ظ) و(ن) ما أثبته.

(١٠) قول ابن شعبان ذكره القاضي عياض في الشفا (٢/ ١١١٢).

(١١) هو أبو مصعب أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث بن مصعب القرشي الزهري =

[بيت][١] النبي ﷺ يضرب ضرباً وجيعاً، ويشهر ويحبس[٢] طويلاً حتى تظهر توبته[٣]؛ لأنه استخفاف بحقِّ الرسول ﷺ)[٤].

وقال القاضي عياض رحمه الله: وأفتى أبو المطرّف الشعبي[٥] ـ فقيه مالَقَة ـ[٦] في رجل أنكر تحليف امرأةٍ. . . . .

= المدني، قاضي المدينة، ولد سنة خمسين ومئة، ولازم مالك بن أنس، وتفقه به، وسمع منه الموطأ وأتقنه عنه، وحدث عنه البخاري ومسلم، وبقية الستة، لكن النسائي بالواسطة.

قال الدارقطني: أبو مصعب ثقة في الموطأ، وقدمه على يحيى بن بكير، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: صدوق.

وقال الذهبي: احتج به أصحاب الصحاح، قال ابن حزم: آخر شيء روى من الموطآت: موطأ أبي مصعب، وموطأ أحمد بن إسماعيل السهمي. **توفي سنة: ٢٤١هـ.**

انظر: سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٣٦)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٦٠)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٥٢).

(١) في (ص): (بنت)، وفي (ظ) و(ن) ما أثبته.

(٢) في (ظ): (ويجلس).

(٣) في (ن): (ثوبته).

(٤) ذكره القاضي عياض في الشفا (٢/ ١١١٣).

(٥) هو أبو المطرف عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن فطيس القرطبي المالكي، حدث عن أبي عيسى الليثي، وأبي جعفر بن عون الله، وحدث عنه: أبو عمر الطلمنكي، وأبو عمر بن سمبق، وله مؤلفات كثيرة منها: كتاب القصص، وأسباب النزول، وفضائل الصحابة. . . . . .

قال الذهبي: كان حافظاً، ناقداً، جهبذاً، مجوّداً، محققاً، بصيراً بالعلل والرجال، مع قوة في الفقه والفضائل، وكان يملي من حفظه، ولي الوزارة للمظفر بن أبي عامر.

انظر: ترتيب المدارك (٤/ ٦٧١)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٢١١)، والنجوم الزاهرة (١٤/ ٢٣١).

(٦) **مالَقَة**: بفتح اللام والقاف، هي كلمة أعجمية، وتطلق على مدينة في الأندلس، =

بالليل[١]، وقال: لو كانت بنت أبي بكر الصديق ما حلفتْ إلا بالنهار، وصوب [قوله][٢] بعض المتسمِّين بالفقه، فقال أبو المطرف: (ذكر هذا لابنة أبي بكر الصديق في مثل[٣] هذا يوجب عليه الضرب الشديد، والسجن الطويل، والفقيه الذي صوّب قوله هو أحق باسم الفسق من اسم [الفقيه][٤]، فيتقدم إليه في ذلك ويؤخر ولا تقبل فتواه ولا شهادته، وهي جرحةٌ ثابتة فيه، ويبغض في الله ﷻ)[٥]، والله أعلم[٦].

= كانت عامرة من أعمال ريّة، تطل على شاطئ البحر بين الجزيرة الخضراء والمريّة، عمّرت وقصدها التجار وأصحاب المراكب، فتضاعفت عمارتها، وصارت مقصداً لكل الناس، ونسب إليها كثير من أهل العلم منهم: عزيز بن محمد اللخمي المالقي، وسليمان المعافري المالقي، وغيرهم.
انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي (٥/ ٤٣).

(١) أي: وجّه لهذه المرأة يمين، وأريد منها أن تحلف بالليل وهي محجبة ومخدرة. انظر: (شرح الشفا للقاضي عياض) لملا علي قاري (٢/ ٥٦٠).

(٢) في (ص): (قول)، وفي (ظ) و(ن) ما أثبته.

(٣) (مثل) ليست في (ظ) و(ن).

(٤) في (ص): (الفقه)، وفي (ظ) و(ن) ما أثبته.

(٥) من قوله: (وروي عن عمر بن الخطاب ﷺ أنه نذر......) وإلى نهاية هذا الفصل، نقله المؤلف بتصرف من الشفا للقاضي عياض (٢/ ١١١١ ـ ١١١٤).

(٦) (والله أعلم) ليست في (ظ) و(ن).

فصـل (٢٤)

ونعتقد جواز الجمعة والعيدين وغيرهما خلف كل إمامٍ مسلم، برّاً كان أو فاجراً[١]، [٢]، وهذا إذا كان الإمام الخليفة أو السلْطان/ ، أما إذا كان الإمام غيرهما فالأولى أن يكون عدلاً، ويكره أن يكون فاسقاً. ١/٥٣أ

والحق في إمامته للمسلمين لا فيها حقٌ للسلطان سوى التولية، ذكر ذلك جماعةٌ من العلماء؛ ولأنه وصلة بين الخلق وخالقهم فالأولى[٣] أن يكون عدلاً، وقال ﷺ: **«ليؤمكم خياركم وأكثركم أخذاً للقرآن»**[٤].

ونعتقد جواز الجهاد للكفار معهم وإن كانوا جورةً فجرةً، وندعوا لهم بالإصلاح، وبسط العدل في الرعية، ولا يجوز الخروج عليهم

---

(١) في (ظ) و(ن): (فاجرٌ).

(٢) هذه الجملة استفادها المؤلف من عقيدة السلف (ص٢٩٤)، حيث قال الصابوني رحمه الله: (ويرى أصحاب الحديث الجمعة والعيدين، وغيرهما من الصلوات خلف كل إمام مسلم، براً كان أو فاجراً).

(٣) في (ظ) و(ن): (والأولى).

(٤) أخرجه الدارقطني في السنن (٢/ ٨٨)، والطبراني في الكبير (٢٠/ ٣٢٨) رقم (٧٧٧)، والحاكم في المستدرك (٣/ ٢٢٢) من حديث أبي مرثد الغنوي بلفظ: **«إن سَركم أن تقبل صلاتكم فليؤمكم خياركم، فإنهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم»**.
قال الدارقطني: (إسناد غير ثابت).
وضعفه الألباني كما في السلسلة الضعيفة (٤/ ٣٠٣) رقم (١٨٢٣). وأما طرفه الثاني فيشهد له حديث عمرو بن سلمة عند البخاري في المغازي (٨/ ٢٢) رقم (٤٣٠٢) بلفظ: **«وليؤمكم أكثركم قرآناً»**.

بالسيف وإن صدر منهم العدول عن العدل إلى الجور والحيف[١]، ويجوز الخروج عليهم بقول الحق[٢]؛ لإعلاء كلمة الله تعالى والصدق، ثبت أن رسول الله ﷺ قال: «**اسمعوا وأطيعوا وإن تأمر عليكم عبدٌ حبشيٌّ كأن رأسه زبيبة**»[٣] رواه البخاري.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ: «**على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحبّ وكره إلا أن يُؤمر بمعصية، فإذا أُمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة**»[٤] رواه البخاري ومسلم.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال[٥] قال رسول الله ﷺ: «**عليك السمع والطاعة في عسرك ويسرك، ومنشطك ومكرهك، وأثرة عليك**»[٦] رواه مسلم.

---

(١) من قوله: (ونعتقد جواز الجهاد...) وإلى قوله: (...إلى الجور والحيف) نقله المؤلف بتصرف من عقيدة السلف للصابوني (ص٢٩٤).

(٢) الصدع بكلمة الحق ومناصحة الأئمة، لا يعتبر خروجاً عليهم؛ لأن ذلك من مقتضى النصيحة لأئمة المسلمين، بل ورغب النبي ﷺ في أن يؤدي المؤمن النصيحة إلى أئمة الجور وإن خاف منهم الهلاك، وعد ذلك من أفضل الجهاد كما في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه الآتي ذكره إن شاء الله، إلا أن ذلك مشروط بالالتزام بالضوابط الشرعية الأخرى، ومراعاة المصالح والمفاسد والأحوال، وذلك موكول لأهل العلم القادرين على تمييز ذلك والمدركين لمآلاته، والمصنف رحمه الله إنما أراد بقوله هذا؛ بدليل ما سيأتي من كلامه من تفصيل ذلك باعتبار أحوال الأئمة.

(٣) أخرجه البخاري في مواضع، منها كتاب الأذان، باب إمامة العبد والمولى (٢/ ١٨٤) رقم (٦٩٣).

(٤) أخرجه البخاري في الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية (١٣/ ١٢١) رقم (٧١٤٤)، ومسلم في الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية.... (٣/ ١٤٦٩) رقم (١٨٣٩) من حديث ابن عمر بلفظه.

(٥) في (ظ) و(ن): (أنه قال).

(٦) أخرجه مسلم في الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية....... (٣/ ١٤٦٥) رقم (١٨٣٦) من حديث أبي هريرة بلفظه.

وعن أبي هنيدة وائل بن حجر ﷺ قال: سأل سلمة بن يزيد الجعفيُّ/ رسولَ الله ﷺ فقال: «يا نبي الله، أرأيت إن قامت علينا أمراء يسألونا حقهم، ويمنعونا حقنا فما تأمرنا؟ فأعرض عنه»، ثم سأله، فقال رسول الله ﷺ: «**اسمعوا وأطيعوا؛ فإنما عليهم ما حمِّلوا وعليكم ما حملتم**» رواه مسلم[1]. ٥٣/ب

وعن عوف بن مالك ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، وتصلّون عليهم ويصلّون عليكم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم**». قلنا: يا رسول الله، أفلا ننابذهم، قال: «**لا ما أقاموا فيكم الصلاة، لا ما أقاموا فيكم الصلاة**»[2][3] رواه مسلم، **يصلّون عليهم**: يدعون لهم.

وعن أبي سعيد ﷺ عن النبي ﷺ قال: «**أفضل الجهاد كلمة عدلٍ عند سلطان جائر**» رواه أبو داود والترمذي[4]، [5]، وقال: حديث حسن.

---

(١) أخرجه مسلم في الإمارة، باب في طاعة الأمراء وإن منعوا الحقوق (٣/ ١٤٧٤) رقم (١٨٤٦) من حديث وائل بن حجر بلفظه مطولاً.

(٢) في (ظ): لم تكرر جملة (لا ما أقاموا فيكم الصلاة).

(٣) رواه مسلم في الإمارة، باب خيار الأئمة وشرارهم (٣/ ١٤٨١) رقم (١٨٥٥) من حديث عوف بن مالك بلفظه، وفيه: «أفلا ننابذهم السيف».

(٤) هو أبو عيسى محمد بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك الترمذي. ولد في حدود سنة عشر ومئتين. روى عن قتيبة بن سعيد، وإسحاق بن راهويه، وعلي بن حجر وغيرهم. وعنه أبوبكر السمرقندي، وأبو حامد المروزي وغيرهما. وهو صاحب (الجامع) المسمى بـ (السنن)، وكتاب (العلل). كانت وفاته سنة تسع وسبعين ومئتين بترمذ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٠)، والبداية والنهاية (١١/ ٧١).

(٥) أخرجه أبو داود في الملاحم، باب الأمر والنهي (٤/ ٥١٤) رقم (٤٣٤٤)، والترمذي في الفتن، باب ما جاء أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر (٤/ ٤٠٩) رقم (٢١٧٤) من حديث أبي سعيد الخدري بلفظه. قال الترمذي: (حديث =

فإن كان الإمام الذي هو السلطان الغالب عليه قبول الحق والعمل به ألان له القول، ولم يخرج عليه به، وإن كان جائراً أغلظ له في القول إلا أن يخاف أن يسطو عليه، فيلين له القول، والكتاب العزيز والسنة النبوية تشهد بهذا جميعه[(١)]، أما الكتاب فقوله تعالى لنبيه ﷺ: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤] ومعلوم أن الصدع/ لا يكون غالباً إلا بغلظةٍ. ١/٥٤

وقال تعالى لموسى وهارون: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا﴾ [طه: ٤٤]، لما قالا: ﴿إِنَّنَا نَخَافُ أَن يَفْرُطَ عَلَيْنَآ أَوْ أَن يَطْغَىٰ﴾ [طه: ٤٥][(٢)].

وأما السنة فيما رويناه عن أبي بكرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من أهان السلطانَ أهانه الله**» رواه الترمذي[(٣)] وقال: حديث حسن.

= حسن غريب من هذا الوجه).

وأخرجه أيضاً ابن ماجه في الفتن، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (٢/ ١٣٢٩) رقم (٤٠١١)، وأحمد في مسنده (٣/ ١٩)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٥٠٥ ٥٠٦) من حديث أبي سعيد الخدري أيضاً بلفظه، وفي رواية «كلمة حق» بدل «كلمة عدل»، وقال الحاكم: (تفرد بهذه السياقة علي بن زيد بن جدعان القرشي عن أبي نضرة، والشيخان رضي الله عنهما لم يحتجا بعلي بن زيد).

وحسن إسناده الألباني رحمه الله في السلسلة الصحيحة (١/ ٨٠٦) رقم (٤٩١) بمجموع طريقيه.

(١) في (ظ) و(ن): (بجميع هذا).

(٢) في (ظ): (إنا) وهذا خطأ.

(٣) أخرجه الترمذي في الفتن، باب ما جاء في الخلفاء (٤/ ٤٣٥) رقم (٢٢٢٤) من حديث أبي بكرة بلفظه عن زياد بن كسيب العدوي قال: كنت مع أبي بكرة تحت منبر ابن عامر وهو يخطب وعليه ثياب رقاق، فقال أبو بلال: انظروا إلى أميرنا يلبس ثياب الفساق، فقال أبو بكرة: اسكت سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من أهان سلطانَ الله في الأرض أهانه الله**».

قال الترمذي: (حديث حسن غريب).

ورواه أيضاً أحمد في مسنده (٥/ ٤٢)، والطيالسي في مسنده (ص١٢١) رقم (٨٨٧)، والبخاري في التاريخ الكبير (٣/ ٣٦٧)، وابن أبي عاصم في السنة (٢/ =

فصل (٢٥)

ولا يجوز لأحدٍ طاعة أحد في معصية الله؛ فإنه لا طاعةَ إلا لله، وكل من وجبت طاعته فإنما وجبتْ بأمر الله؛ فطاعة ولاة الأمور إنما وجبت بأمر الله، فإذا أمروا بما يخالفه سبحانه فلا سمع ولا طاعة، قال ﷺ: **«لا طاعة لمخلوقٍ في معصية الخالق»**[1]. وقال ﷺ: **«إنما الطاعةُ في المعروف»**[2].

= ٤٧٥) رقم (١٠١٧ ـ ١٠١٨)، والبزّار في مسنده (٩/ ١٢١) رقم (٣٦٧٠)، والبيهقي في السنن الكبرى (٨/ ١٦٣ ـ ١٦٤) من حديث أبي بكرة أيضاً بلفظ: **«من أهان سلطانَ الله في الدنيا أهانه الله يوم القيامة»**.

والحديث حسنه الألباني بمجموع طرقه كما في السلسلة الصحيحة (٥/ ٣٧٥) رقم (٢٢٩٧)، وفي ظلال الجنة (٢/ ٤٧٥).

(١) أخرجه أحمد في المسند (٤/ ٤٣٢)، والطيالسي في المسند (ص١١٥) رقم (٨٥٦)، والطبراني في الكبير (١٨/ ١٨٥) رقم (٤٣٧) من حديث عمران بن حصين بلفظ: **«لا طاعة في معصية الله»**، ولفظ الطبراني: **«لا طاعة لمخلوق في معصية الله»**.
وصححه الألباني كما في الصحيحة (١/ ٢٩٧) رقم (١٧٩).

ورواه الطبراني أيضاً (١٨/ ١٧٠) رقم (٣٨١) من حديث عمران أيضاً باللفظ الذي أورده المؤلف.

(٢) أخرجه البخاري في الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية (١٣/ ١٢٢) رقم (٧١٤٥)، ومسلم في الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية (٣/ ١٤٦٩) رقم (١٨٤٠) من حديث علي بن أبي طالب بلفظه مطولاً، قال: بعث النبي ﷺ سريّة، وأمّر عليهم رجلاً من الأنصار، وأمرهم أن يطيعوا، فغضب عليهم وقال: أليس قد أمر النبي ﷺ أن تطيعوني؟ قالوا: بلى، قال: قد عزمت عليكم لما جمعتم حطباً، وأوقدتم ناراً، ثم دخلتم فيها، فجمعوا =

فصل (٢٦)

ويجب الكفّ عما شَجَر بين أصحاب رسول الله ﷺ وتطهير الألسنة من ذكر ما يتضمن عيباً ونقصاً فيهم، والترحم على جميعهم، والموالاة لكافتهم(١)، وتعظيم قدر أزواج النبي ﷺ - رضي الله عنهن -، والدعاء لهن، ومعرفة حقهنّ، والإقرار بأنهن أمهات المؤمنين(٢).

ثبت أن رسول الله ﷺ [قال](٣) «**اذكروا محاسن موتاكم، وكفّوا**

= حطباً، فأوقدوا ناراً، فلما هموا بالدخول، فقاموا ينظر بعضهم إلى بعض، فقال بعضهم: إنما تبعنا النبي ﷺ فراراً من النار، أفندخلها؟ فبينما هم كذلك إذ خمدت النار، وسكن غضبه، فذكر للنبي ﷺ فقال: «**لو دخلوها ما خرجوا منها أبداً، إنما الطاعة في المعروف**».

(١) يجب على كل مسلم أن يحبَّ جميع أصحاب رسول الله ﷺ ويترضى عنهم، ويترحم عليهم، ويحفظ لهم فضائلهم، ويعترف لهم بسوابقهم، وينشر مناقبهم، وأن الذي حصل بينهم إنما كان عن اجتهاد، والجميع معذورون، ولم يجوز أهل السنة والجماعة الخوض فيما شجر بينهم، قال ابن أبي زيد القيرواني في رسالته (ص ٧٥): (وأن لا يذكر أحد من صحابة الرسول إلا بأحسن ذكر، والإمساك عما شجر بينهم، وأنهم أحق الناس أن يلتمس لهم المخارج، ويظن بهم أحسن المذاهب)، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في الواسطية (ص٢٠١): (ويمسكون عما شجر بين الصحابة. ويقولون: إن هذه الآثار المروية في مساويهم منها ما هو كذب، ومنها ما قد زيد فيه ونقص وغير عن وجهه. والصحيح منه هم فيه معذورون إما مجتهدون مصيبون، وإما مجتهدون مخطئون).

(٢) من بداية هذا الفصل وإلى قوله: «أمهات المؤمنين» نقله المؤلف بتصرف من عقيدة السلف (ص٢٩٤).

(٣) في (ظ) و(ن) وليست في (ص).

عن مساوئهم»[١]، وقال ﷺ: «لا تسبوا الأموات؛ فإنهم قد أفضوا إلى ما قدموا/ »[٢][٣]؛ ولأن المقصود من ذكر الأحياء بالمساوئ شرعاً إنما هو انزجارهم عن المعاصي[٤] والقبائح، وهذا مفقودٌ في الميت؛ ولهذا قال ﷺ: «فإنهم قد أفضوا إلى ما قدموا»، وهذا في أحد موتى المسلمين، فكيف بمن أخبر الله عنهم بأنه رضي عنهم ورضوا عنه، وأجمعت الأمة المعتد بإجماعهم على عدالتهم[٥]، وأمرنا باتباعهم، وتعظيمهم، وتوقيرهم، والرجوع إليهم في الدين، والعلم، وتفسير الكتاب العزيز، وغير ذلك؟!. ٥٤/ب

---

(١) أخرجه أبو داود في الأدب، باب النهي عن سب الموتى (٥/ ٢٠٦) رقم (٤٩٠٠)، والترمذي في الجنائز، باب (٣٤) (٣/ ٣٣٩) رقم (١٠١٩)، والطبراني في الكبير (١٢/ ٤٣٨) رقم (١٣٥٩٩)، وفي الصغير (١/ ٢٨٠) رقم (٤٦١)، وابن حبان في صحيحه (٧/ ٢٩٠) رقم (٣٠٢٠)، والحاكم (١/ ٣٨٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٧٥) من حديث ابن عمر بلفظه.
قال الترمذي: (هذا حديث غريب، سمعت محمداً يعني البخاري يقول: عمران بن أنس المكي: منكر الحديث).
وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي؛ توهماً منهما أن عمران بن أنس هو عمران بن أبي أنس الثقة، وهو غير الأول. والحديث ضعفه الألباني كما في ضعيف أبي داود (ص٤٨٤) رقم (٤٩٠٠)، وفي مشكاة المصابيح أيضاً برقم (١٦٧٨).

(٢) أخرجه البخاري في الجنائز، باب ما ينهي عن سب الأموات (٣/ ٢٥٨) رقم (١٣٩٣) من حديث عائشة بلفظه.

(٣) قال ابن بطة في الشرح والإبانة (ص٢٦٤ ـ ٢٦٥): (ثم الترحم على جميع أصحاب رسول الله ﷺ صغيرهم وكبيرهم، وأولهم وآخرهم، وذكر محاسنهم ونشر فضائلهم، والاقتداء بهديهم، والاقتفاء لآثارهم، وأن الحق في كل ما قالوه، والصواب فيما فعلوه).

(٤) في (ظ) و(ن): (المساوئ).

(٥) أجمع أهل السنة والجماعة على عدالة الصحابة ﷺ بلا استثناء؛ نظراً لما أكرمهم الله به من شرف الصحبة لنبيه ﷺ؛ ولما لهم من المآثر الجليلة والمناقب الحميدة، =

فصل (٢٧)

ولا يجبُ لأحد على الله شيء[١][٢]. بل كل نعمة منه فضل، وكل نقمة منه عدل. فلا يجب لأحد الجنة ـ وإن كان عمله أحسن الأعمال، وعبادته أخلص العبادات، وطاعته أزكى الطاعات ـ إلا أن يتفضل الله

= قال ابن عبد البر في الاستيعاب (١/ ٨): (الصحابة ﷺ قد كفينا البحث عن أحوالهم لإجماع أهل الحق من المسلمين، وهم أهل السنة والجماعة على أنهم كلهم عدول)، وقال النووي في شرح صحيح مسلم (١٥/ ١٤٩): (اتفق أهل الحق، ومن يعتد به في الإجماع على قبول شهاداتهم، ورواياتهم، وكمال عدالتهم ﷺ)، وقال ابن حجر في الإصابة (١/ ١٧): (اتفق أهل السنة على أن الجميع عدول، ولم يخالف في ذلك إلا شذوذ من المبتدعة).

(١) في (ظ) و(ن): (شيئاً).

(٢) مسألة الوجوب، أو هل يجب على الله شيء؟، هي أثر من آثار اختلاف الناس في الحسن والقبح العقليين، فالمعتزلةُ يرون أن الله تجب عليه أشياء وأمور بالعقل، كما يتضح ذلك في أصلهم إنفاذ الوعيد.
وذهب الأشاعرة إلى أن الله لا يجب عليه شيء؛ لأنه هو المالك المتصرف في عباده!، ولا حق للمخلوق على الخالق بحال.
ومنهج السلف وسط بين الفريقين، إذ يقولون: إن العقل لا يوجب على الله أي شيء، ولكن لله أن يوجب على نفسه ما شاء، وله أن يحرم على نفسه ما شاء تكرماً وتفضلاً وفق حكمته البالغة، كما جاءت بذلك النصوص، ولا يلزم من إيجاب الله على نفسه أشياء أن يكون فاعلاً بالإيجاب، أي: لا اختيار له؛ لأنه سبحانه أوجبه على نفسه باختياره.
انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٧٧٥)، وقاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص٥٨).

عليه، فيوجبها له بمنِّه وفضله. وعمل الخير الذي عمله إنما [تيسّر][(١)] له [بتيسير][(٢)] الله عزَّ اسمه، فلو لم يُيَسِّره له لم يُيَسر[(٣)]، ولو لم يهده لفعله لم يهتد بجهده أبداً وجدّه[(٤)]، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ﴾[(٥)] [النور: ٢١].

وقال تعالى مخبراً عن أهل الجنة: ﴿وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ٤٣].

وثبت في الصحيح أن رسول الله ﷺ/ قال: «**لن يدخل أحد منكم الجنة بعمله**»، قالوا: ولا أنت؟ قال: «**ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله برحمةٍ منه، وفضل**»[(٦)]، فالعمل من فضله، والجزاء عليه من فضله. ٥٥/أ

---

(١) في (ص): (يُيَسَرُ)، وفي (ظ) و(ن) ما أثبته.
(٢) في (ص): (بتسيير)، وفي (ظ) و(ن) ما أثبته.
(٣) في (ظ) و(ن): (يتيسر).
(٤) في (ظ): (وحده).
(٥) من قوله: (فلا يجب لأحد الجنة...) وإلى نهاية قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ﴾ نقله المؤلف بتصرف من: عقيدة السلف (ص٢٩٤ ـ ٢٩٥).
(٦) أخرجه البخاري في كتاب المرض، باب تمني المريض الموت (١٠/ ١٢٧) رقم (٥٦٧٣)، ومسلم في صفات المنافقين وأحكامهم، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله بل برحمة الله تعالى (٤/ ٢١٦٩) رقم (٢٨١٦) من حديث أبي هريرة بنحوه.

فصــل (٢٨)

لا نفضِّل أحداً من الأولياء على الأنبياء، ونقول: نبيٌّ واحد أفضل من جميع الأولياء، ونؤمن بكراماتهم وما صح عن الثقات فيها[(١)] وآياتهم[(٢)]، وقد ثبتت[(٣)] كراماتهم بكتاب الله ﷻ، وسُنَّة نبيه ﷺ.

والمعجزة للأنبياء، والكرامة للأولياء، **فالمعجزة**: ما وقع التحدّي بها[(٤)]، ....

---

(١) في (ظ) و(ن): (منها).

(٢) من بداية الفصل وإلى قوله: (.... وما صح عن الثقات فيها وآياتهم) نقله المؤلف بتصرف يسير من متن العقيدة الطحاوية (ص١٩).

(٣) في (ظ): (ثبت).

(٤) التحدي ليس شرطاً من شروط المعجزة كما قرره المتكلمون؛ لأن التحدي قد يقترن بالمعجزة في بعض الأحيان، وأحياناً أخرى لا يقترن بها كما هو الحال في دعوى النبوة كذلك. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الجواب الصحيح (٦/ ٣٨٠): (وآيات النبوة وبراهينها تكون في حياة الرسول وقبل مولده، وبعد مماته، لا تختص بحياته، فضلاً عن أن تختص بحال دعوى النبوة، أو حال التحدي، كما ظنه بعض أهل الكلام)، وبالتالي فإن المعجزة التي لا تقترن بالتحدي لا يمكن أن نقول إنها ليست معجزة أو آية؛ لأن كثيراً من آيات الأنبياء والرسل ليست مقرونة بذلك، قال شيخ الإسلام في النبوات (١/ ٦٠٤): (فقد تبين أنه ليس من شرط دلائل النبوة؛ لا اقترانه بدعوى النبوة، ولا الاحتجاج به، ولا التحدي بالمثل، ولا تقريع من يخالفه. بل كل هذه الأمور قد تقع في بعض الآيات، لكن لا يجب أن ما لا يقع معه لا يكون آية، بل هذا إبطال لأكثر آيات الأنبياء؛ لخلوها عن هذا الشرط).

والتعبير بالآيات أحسن من التعبير بالمعجزات؛ لأن لفظة الآية ورد بها النص، وهي أدل على المقصود من المعجزة، كما ذكر ذلك ابن تيمية في الجواب الصحيح (٥/ =

وهي قوله: ﴿لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾[1] [الإسراء: ٨٨]، **والكرامة**[2]: ما يكرم الله تعالى به أولياءه من أمورٍ يجريها على أيديهم وألسنتهم، وقلوبهم، وأفعالهم من غير أسباب ظاهرة واقعات[3].

والتخييلات[4] والوهميات ليست من الكرامات في شيء، والله تعالى يكرم من يشاء بما يشاء ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

= (٤١٢).
والآيات هي علامات من الله تبارك وتعالى يُعلم بها عباده أنه أرسل إليهم هذا الرسول المؤيد بتلك الآية، والأمر بطاعته واتباعه، قال شيخ الإسلام في النبوات (٢/ ٧٧٨): (فآيات الأنبياء هي علامات وبراهين من الله تتضمن إعلام الله لعباده وإخباره).

(١) في (ص) و(ظ) و(ن): «فأتوا بمثله» وهذا خطأ، والصحيح ما أثبته. وفي جميع النُّسخ الخطية «فأتوا بمثله» وهي ليست في القرآن بمثل هذا اللفظ.

(٢) الكرامة أمر خارق للعادة يظهره الله على يد عبد من عباده الصالحين إكراماً له فيدفع عنه ضراً، أو يحقق له نفعاً، أو ينصر به حقاً، إذ من أصول أهل السنة والجماعة التصديق بكرامات الأولياء، وما يجري الله على أيديهم من خوارق العادات في أنواع العلوم والمكاشفات، وأنواع القدرة والتأثير، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى (٣/ ١٥٦).
وقرر أيضاً ﵀ أن كرامات الأولياء من دلائل النبوة حيث قال في النبوات (١/ ٥٠١): (كرامات الأولياء هي من دلائل النبوة، فإنها لا توجد إلا لمن اتبع النبي الصادق، فصار وجودها كوجود ما أخبر النبي من الغيب)، كما بين أنها من جنس آيات الأنبياء، لكنها لا تصل إلى آياتهم الكبرى، حيث قال في النبوات (٢/ ١٠٨٤): (وأما كرامات الصالحين فهي من آيات الأنبياء كما تقدم. ولكن ليست من آياتهم الكبرى، ولا يتوقف إثبات النبوة عليها).
وبالتالي فإن الكرامة قد تكون مقرونة بالتحدي وقد لا تكون، كما أوضح ذلك شيخ الإسلام في النبوات (١/ ٦٠٣ ـ ٦٠٤).

(٣) في (ظ) و(ن): (وأتعاب).

(٤) في (ظ) و(ن): (والتخيلات).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«لقد كان فيما كان قبلكم من الأمم ناس محدَّثون، فإن يك في أمتي أحد فإنه عمر»** رواه البخاري ورواه مسلم[(١)] من رواية عائشة، وفي روايتهما قال ابن وهب[(٢)]: محدَّثون[(٣)]: ملهمون. وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (ما سمعت عمر رضي الله عنه يقول لشيء قط إني لأظنه كذا إلا كان كما يظن) رواه البخاري[(٤)].

---

(١) أخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء، باب (٥٤) (٦/ ٥١٢) رقم (٣٤٦٩) من حديث أبي هريرة.
ورواه مسلم في فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر (٤/ ١٨٦٤) رقم (٢٣٩٨) من حديث عائشة بلفظ: «قد كان في الأمم قبلكم محدَّثون؛ فإن يكن في أمتي منهم أحد، فإن عمر بن الخطاب منهم». قال ابن وهب: (تفسير محدثون: ملهمون).

(٢) هو عبد الله بن وهب بن مسلم، أبو محمد النهري، مولاهم المصري، ولد سنة ١٢٥هـ، روى عن ابن جريج، ويونس بن يزيد، ومالك بن أنس، والليث بن سعد. وعنه عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن يحيى الليثي، وأخرج له الشيخان.
وثقه غير واحد من أهل النقد منهم: ابن معين وأبو حاتم الرازي، وكان معروفاً بالإتقان، قال أبو زرعة: نظرت في نحو من ثلاثين ألف حديث لابن وهب، ولا أعلم أني رأيت له حديثاً لا أصل له، وهو ثقة.
قال الذهبي: له كتاب الجامع، وكتاب البيعة، وكتاب المناسك، وغير ذلك.
انظر: الجرح والتعديل (٥/ ١٨٩)، وسير أعلام النبلاء (٩/ ٢٢٣)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٥٣٠).

(٣) **المحدَّث**: هو الملهم الذي يلقى في نفسه شيء فيخبر به حدساً وفراسة، وهو نوع يخص الله به من يشاء من عباده ويمن به عليه، مثل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ـ.
انظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (١/ ٣٥٠)، ولسان العرب (٢/ ١٣٤).

(٤) أخرجه البخاري في مناقب الأنصار، باب إسلام عمر بن الخطاب (٧/ ١٧٧) رقم (٣٨٦٦) من حديث ابن عمر بلفظه أثناء خبر طويل. وهذا الأثر مما انفرد بإخراجه البخاري عن عبد الله بن عمر قال: ما سمعت عمر يقول لشيء قط، يقول: إني لأظنه كذا؛ إلا كان كما يظن، بينما عمر جالس إذ مر به رجل جميل فقال: لقد أخطأ ظني، أو: إن هذا على دينه في الجاهلية، أو: لقد كان كاهنهم على الرجل فدعي =

وحديث أصحاب الغار الذين انطبقت(١) عليهم الصخرة(٢) من/ ٥٥/ب

= له، فقال له ذلك، فقال: ما رأيت كاليوم استقبل به رجل مسلم، قال: فإني أعزم عليك إلا ما أخبرتني، قال: كنت كاهنهم في الجاهلية، قال فما أعجب ما جاءتك به جنيتك؟ قال: بينما أنا يوماً في السوق جاءتني أعرف فيها الفزع، فقالت: ألم تر الجن وإبلاسها، ويأسها من بعد إنكاسها، ولحوقها بالقلاص وأحلاسها؟ قال عمر: صدق، بينما أنا نائم عند آلهتهم إذ جاء رجل بعجل فذبحه، فصرخ به صارخ لم أسمع صارخاً قط أشد صوتاً منه، يقول: يا جليح، أمر نجيح، رجل فصيح، يقول: لا إله إلا الله، فوثب القوم، قلت: لا أبرح حتى أعلم ما وراء هذا، ثم نادى: يا جليح، أمر نجيح، رجل فصيح، يقول لا إله إلا الله، فقمت، فما نشبنا أن قيل: هذا نبي.

(١) في (ظ) و(ن): (أطبقتْ).

(٢) أخرجه البخاري في الإجارة، باب من استأجر أجيراً فترك أجره فعمل فيه المستأجر فزاد (٤/ ٤٤٩) رقم (٢٢٧٢)، ومسلم في الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب قصة أصحاب الغار الثلاثة، والتوسل بصالح الأعمال (٤/ ٢٠٩٩) رقم (٢٧٤٣) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«انطلق ثلاثة رهط ممن كان قبلكم حتى آووا المبيت إلى غار فدخلوه، فانحدرت صخرة من الجبل، فسدت عليهم الغار، فقالوا: إنه لا ينجيكم من هذه الصخرة إلا أن تدعوا الله بصالح أعمالكم، فقال رجل منهم: اللهم كان لي أبوان شيخان كبيران، وكنت لا أغبق قبلهما أهلاً ولا مالاً، فنأى بي في طلب شيء يوماً، فلم أرح عليهما حتى ناما، فحلبت لهما غبوقهما، فوجدتهما نائمين، وكرهت أن أغبق قبلهما أهلاً أو مالاً، فلبثت والقدح على يدي، أنتظر استيقاظهما حتى برق الفجر، فاستيقظا، فشربا غبوقهما، اللهم إن كنت فعلتُ ذلك ابتغاء وجهك، ففرج عنا ما نحن فيه من هذه الصخرة، فانفرجت شيئاً لا يستطيعون الخروج.**

قال النبي ﷺ: وقال الآخر: اللهم كانت لي بنت عم كانت أحب الناس إلي، فأردتها عن نفسها، فامتنعت مني؛ حتى ألمت بها سنة من السنين، فجاءتني، فأعطيتها عشرين ومئة دينار على أن تخلي بيني وبين نفسها ففعلت، حتى إذا قدرت عليها قالت: لا أحل لك أن تفض الخاتم إلا بحقه، فتحرجْتُ من الوقوع عليها، فانصرفتُ عنها وهي أحب الناس إلي، وتركتُ الذهب الذي أعطيتها، اللهم إن كنت =

ذلك، وفي الكتاب العزيز قصة زكريا ومريم، وأصحاب الكهف، وما لا يحصى، والله أعلم.

= فعلتُ ابتغاء وجهك فافرجْ عنا ما نحن فيه، فانفرجتِ الصخرةُ غير أنهم لا يستطيعون الخروج منها.

قال النبي ﷺ: وقال الثالث: اللهم إني استأجرت أُجراء فأعطيتهم أجرهم، غير رجل واحد ترك الذي له وذهب، فثمّرت أجره حتى كثرت منه الأموال، فجاءني بعد حين فقال: يا عبد الله أدِّ إلي أجري، فقلت له: كل ما ترى من أجرك من الإبل والبقر والغنم والرقيق، فقال: يا عبد الله لا تستهزئ بي، فقلت: إني لا أستهزئ بك، فأخذه كله فاستاقه، فلم يترك منه شيئاً، اللهم فإن كنتُ فعلتُ ذلك ابتغاء وجهك فافرجْ عنا ما نحن فيه، فانفرجتِ الصخرةُ، فخرجوا يمشون».

فصل (٢٩)

ونعتقد ونشهد أن الله جل جلاله أجّل لكل مخلوق أجلاً[١]، وأن نفساً لن تموت إلا بإذن الله كتاباً مؤجلاً، فإذا انقضى الأجل فليس إلا الموت وليس منه فوت، قال الله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤]، وإن مات أو قتل فقد انتهى أجله المسمّى له قال الله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وقال تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ [النساء: ٧٨][٢].

---

(١) كما قال الطحاوي رحمه الله في متن عقيدته (ص ٨): (وقدر لهم أقداراً، وضرب لهم آجالاً)، قال ابن أبي العز في شرحه (١/ ١٢٧): (يعني: أن الله سبحانه وتعالى قدر آجال الخلائق، بحيث إذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون، قال تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [يونس: ٤٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُّؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥].

(٢) هذا الفصل كله نقله المؤلف بتصرف من عقيدة السلف (ص٢٩٥).

فصــل (٣٠)

(ودين الله في السموات والأرض واحد وهو دين الإسلام، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ﴾ [آل عمران: ١٩].

وقال تعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ [المائدة: ٣]، وهو بين الغلو والتقصير، والتشبيه والتعطيل، وبين الجبر والقدر، وبين الأمن واليأس)(١).

قال الله تعالى: ﴿لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهۡوَآءَ قَوۡمٖ قَدۡ ضَلُّواْ مِن قَبۡلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرٗا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧].

١/٥٦ وقال تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾/ [الشورى: ١١].

وقال تعالى: ﴿فَأَخَذۡنَٰهُم بِٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمۡ يَتَضَرَّعُونَ﴾(٢) [الأنعام: ٤٢].

وقال تعالى: ﴿أَفَأَمِنُواْ مَكۡرَ ٱللَّهِۚ فَلَا يَأۡمَنُ مَكۡرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٩].

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَاْيۡـَٔسُواْ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ لَا يَاْيۡـَٔسُ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧].

---

(١) نقله المؤلف بالنص من متن العقيدة الطحاوية (ص٢٠).

(٢) في (ص) و(ظ) و(ن): (يضرعون).

واعلم أن دين الإسلام[1] هو دين جميع رسل الله وأنبيائه - صلوات الله وسلامه عليهم - وجميع من آمن بهم، ومن نسبهم إلى غيره فهو كافرٌ، قال الله تعالى إخباراً عن نوح عليه السلام: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [النمل: ٩١]، وعن موسى عليه السلام: ﴿يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٩٤][2].

وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا﴾ [آل عمران: ٦٧].

﴿رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾ [البقرة: ١٢٨].

﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٢].

---

(١) الإسلام منه ما هو عام ومنه ما هو خاص، فالإسلام العام يتناول كل شريعة بعث الله بها نبياً من الأنبياء، كما أنه يطلق على كل أمة اتبعت نبيها المبعوث إليها، قال تعالى عن نوح عليه السلام: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٧٢].
وقال عن إبراهيم عليه السلام: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَٰهُ فِي ٱلدُّنْيَا وَإِنَّهُۥ فِي ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ۝١٣٠ إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ١٣٠ - ١٣١].
وقال عن موسى عليه السلام: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٨٤].
أما الإسلام الخاص فهو الذي بعث الله به نبيه محمداً ﷺ خاتم الأنبياء والمرسلين، المتضمن لشريعة القرآن، وهو الذي عليه أمة محمد ﷺ، ولا يقبل الله من أحد ديناً سواه، قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].
انظر: التدمرية (ص ١٦٩ - ١٧٤)، والجواب الصحيح (٣/ ٧٤ - ٨١).

(٢) في (ظ) و(ن): (ويا) بزيادة الواو، وهذا خطأ.

﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ ۗ قُلْ أَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾[1][2] [البقرة: ١٤٠].

﴿قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ اللَّهِ آمَنَّا بِاللَّهِ وَاشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٥٢].

﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ مِن قَبْلِهِ هُم بِهِ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٢﴾ وَإِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ قَالُوا آمَنَّا بِهِ إِنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّنَا إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلِهِ مُسْلِمِينَ﴾ [القصص: ٥٢ ـ ٥٣].

﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ...﴾ [الشورى: ١٣]/ الآية. ٥٦/ب

وثبت في صحيح مسلم أن النبي (قال: «**الأنبياء أولاد علّاتٍ**[3]**، دينهم واحد، وأمهاتهم شتى**»[4] يعني: دينهم الإسلام، وشرائعهم مفترقة.

---

(١) في (ظ) و(ن): (يقولون).

(٢) قوله تعالى: (أم تقولون) ورد في نسخة (ظ) و(ن): (أم يقولون) وكلاهما قراءة صحيحة، حيث قرأ ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وحفص بالتاء، وقرأ الآخرون بالياء، ففي القراءة الأولى تكون (أم) فيها متصلة، وفي القراءة الثانية تكون (أم) فيها منقطعة.
انظر: معالم التنزيل للبغوي (١/ ١٦٦)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢/ ١٤٦).

(٣) **أولاد علّات**: هم الذين اختلفت أمهاتهم، وأبوهم واحد، فأراد كما ذكر المؤلف: أن دينهم وإسلامهم وإيمانهم واحد، وشرائعهم مختلفة.
انظر: النهاية في غريب الحديث (٣/ ٢٩١)، وبدائع الفوائد (٣/ ٢٠١).

(٤) أخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء، باب قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ﴾ (٦/ ٤٧٨) رقم (٣٤٤٣)، عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**أنا أولى الناس بعيسى ابن مريم في الدنيا والآخرة، والأنبياء إخوة لعلّات، أمهاتهم شتّى، ودينهم واحد**»، ومسلم في الفضائل، باب فضائل عيسى (٤/ ١٨٣٧) رقم (٢٣٦٥)، (١٤٥) من حديث أبي هريرة بلفظ مقارب.

فصـل (٣١)

ونعتقد أن الله تعالى خلق الشياطين يوسوسون للآدميين، ويقصدون استزلالهم، ويترصدون لهم[١].

وإن في الدنيا سحراً وسحرةً[٢]، ومن استعمل السحرَ معتقداً أنه يضرُّ أو ينفع بغير إذن الله؛ فقد كفر بالله جل جلاله[٣].

وتعلُّم السحر وتعليمه حرام، وكذلك العمل به، وقال مالك رحمه الله: (يكفر بالعمل به، ومن اعتقد حل العمل به لمضرَّةٍ فهو كافر)[٤]، وللشافعي رحمه الله قول: (إنه يجوز تعلّمه وتعليمه والعمل به، لدفع

---

(١) قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢]، وقال سبحانه: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ ۖ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]، قال قوام السنة الأصفهاني في الحجة (٢/ ٣٢٩) معلقاً على هذه الآيات: (أي: إن شياطين الجن يوحون إلى أوليائهم من شياطين الإنس ليجادلوكم. . . .وسمى قولهم زخرفاً وهو الذي يزوق ظاهره، وليس تحته معنى يتحصل، وسماه غروراً، وهو كالسراب يحسبه الظمآن ماء، حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً).

(٢) قوله هذا فيه رد على من أنكر حقيقة السحر ووجوده كالمعتزلة، ومن وافقهم.

(٣) من بداية هذا الفصل وإلى قوله: (. . . فقد كفر بالله جل جلاله)، نقله المؤلف بتصرف من عقيدة السلف (ص٢٩٦).

(٤) نقل عن الإمام مالك رحمه الله نحو من هذا الكلام. انظر: تفسير ابن كثير (١/ ٢٢٠ ـ ٢٢١)، ومجموع الفتاوى (٢٩/ ٣٨٤)، وفتح الباري لابن حجر (١٠/ ٢٣٦).

ضرره[(١)]، لا للإضرار به)[(٢)]، وهو ضعيف باتفاق العلماء[(٣)] وإنما

---

(١) في (ظ): (ضرورة).

(٢) ما ذكره المؤلف ﷺ هنا من الخلاف في مسألة تعلم السحر وتعليمه لدفع ضرره، ذكره الحافظ ابن حجر ﷺ في فتح الباري (١٠/ ٢٣٥) بقوله: (وقد أجاز بعض العلماء تعلم السحر لأحد أمرين: إما لتمييز ما فيه كفر عن غيره، وإما لإزالته عمن وقع فيه، فأما الأول فلا محذور فيه إلا من جهة الاعتقاد، فإذا سلم الاعتقاد فمعرفة الشيء بمجرده لا تستلزم منعاً، كمن يعرف كيفية عبادة أهل الأوثانِ للأوثان؛ لأن كيفية ما يعمله الساحر إنما هي حكاية قول أو فعل، بخلاف تعاطيه، والعمل به. وأما الثاني فإن كان لا يتم كما زعم بعضهم إلا بنوع من أنواع الكفر، أو الفسق، فلا يحل أصلاً، وإلا جاز للمعنى المذكور).

ونسبة القول إلى الإمام الشافعي ﷺ لم أجدها، وقول الشافعي المشهور في هذا الباب ما ذكره في كتاب الأم (١/ ٢٥٦) بقوله: (السحر اسم جامع لمعان مختلفة، فيقال للساحر: صف السحر الذي تسحر به، فإن كان ما يسحر به كلاماً كفراً صريحاً استتيب منه، فإن تاب وإلا قتل، وأخذ ماله فيئاً، وإن كان ما يسحر به كلاماً لا يكون كفراً وكان غير معروف ولم يضرّ به أحد نهي عنه، فإن عاد وإلا عزر).

وقد بين الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب أن الخلاف بين قول الجمهور والشافعي لفظي حيث قال في تيسير العزيز الحميد (ص ٣٨٤): (وعند التحقيق ليس بين القولين اختلاف، فإن من لم يكفر لظنه أنه يتأتى بدون الشرك وليس كذلك، بل لا يأتي السحر الذي من قبل الشياطين إلا بالشرك وعبادة الشيطان والكواكب).

ويقول الشيخ الشنقيطي ﷺ في أضواء البيان (٤/ ٤٥٦): (التحقيق في هذه المسألة هو التفصيل، فإن كان السحر مما يعظم فيه غير الله كالكواكب والجن وغير ذلك، مما يؤدي إلى الكفر فهو كفر بلا نزاع، ومن هذا النوع سحر هاروت وماروت المذكور في سورة البقرة، فإنه كفر بلا نزاع، كما دل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾ [البقرة: ١٠٢]. وإن كان السحر لا يقتضي الكفر كالاستعانة بخواص بعض الأشياء من دهانات وغيرها، فهو حرام حرمة شديدة، ولكنه لا يبلغ بصاحبه الكفر).

(٣) (العلماء) ليست في (ظ) وهي في (ن) مطموس عليها.

ذكرته للتحذير منه لما يلزم من الدفع به عن نفسه تعاطي الأسباب المحرمة، والركون إليها، والفاسد، لا يدفع بالفاسد، وإنما يدفع بالحق، والله يعلم المفسد من المصلح.



فصــل (٣٢)

ونعتقد تحريم المسكر من الأشربة المتخذة[١] من العنب، أو العسل، أو الزبيب، أو الذرة، أو غير ذلك مما يسكر كثيره، ونقول: إن قليله حرام[٢]، وقد صحت الأحاديث النبوية بتحريم ذلك، والتوعد عليه بالعقاب، وإقامة الحدِّ فيه/ من غير ارتياب[٣]. ١/٥٧

وقد أجمع العلماءُ على أن من اعتقد حلَّ المسكر كفر. ونقل جماعة منهم:

أبو عمرو بن الحاجب[٤]، ....

---

(١) في (ظ): (المتخذ).

(٢) من بداية هذا الفصل وإلى قوله: (...إن قليله حرام) نقله المؤلف بتصرف من عقيدة السلف (ص٢٩٧).

(٣) الأحاديث في النهي عن شرب الخمر والمسكرات والوعيد لشاربها كثيرة جداً، من ذلك:

ما أخرجه البخاري في الأشربة، باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ﴾ رقم (٥٥٧٥) عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: **«من شرب الخمر في الدنيا ثم لم يتب منها حُرمها في الآخرة»**، وفي كتاب الأشربة أيضاً في البخاري، باب الخمر من العسل وهو البتع رقم (٥٥٨٥) عن عائشة أن رسول الله ﷺ سئل عن البتع فقال: **«كل شراب أسكر فهو حرام»**، وفي كتاب الحدود عن البخاري، باب الضرب بالجريد والنعال رقم (٦٧٧٦) عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: (جلد النبي ﷺ في الخمر بالجريد والنعال، وجلد أبو بكر أربعين).

(٤) هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي الدويني، المعروف بابن الحاجب، المالكي، صاحب التصانيف، أخذ عن الشاطبي القراءات، وتفقه على =

والسيف الآمدي[١]، وغيرهما؛ أنه لا خلافَ في تحريمه في ملّةٍ من الملل.

ومن استدرج الخلق إلى تحليل ما حرَّم الله، أو تحريم ما أحلَّ الله؛ معتقداً حلّه، فهو كافرٌ؛ لأن ما أدى إلى الكفر فهو كفرٌ[٢]، والله يعلم المفسد من المصلح، وهو يحكم لا معقب لحكمه [وهو سريعُ الحساب][٣].

= أبي منصور الأبياري، كان من أذكياء العالم، رأساً في العربية، وعلم النظر، وسارت بمصنفاته الركبان، وخالف النحاة في مسائل دقيقة، وأورد عليهم إشكالات مفحمة. توفي في شوال سنة ٦٤٦هـ.
انظر: سير أعلام النبلاء (٢٣/ ٢٦٤)، ووفيات الأعيان (٣/ ٢٤٨)، والبداية والنهاية (١٣/ ١٧٦).

(١) هو سيف الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي، الآمدي، الحنبلي ثم الشافعي، قرأ بأحد القراءات على عامر الآمدي، ومحمد الصفار، تبحر في العلوم، وتفرد بعلم المعقولات والمنطق والكلام، وقصده الطلاب من البلاد، وأقرأ الفلسفة والمنطق، وصنف التصانيف، ثم قاموا عليه ورموه بالانحلال. قال ابن تيمية: يغلب على الآمدي الحيرة والوقف، ومع ذلك هو كما قال الذهبي: قد كان السيف غاية، ومعرفته بالمعقول نهاية، وكان الفضلاء يزدحمون في حلقته. توفي في صفر سنة ٦٣١هـ وله ثمانون سنة.
انظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٣٦٤)، والبداية والنهاية (١٣/ ١٤٠)، شذرات الذهب (٥/ ١٤٢).

(٢) قول المؤلف رحمه الله: (ما أدى إلى الكفر فهو كفر)، لعل مقصوده به أن من استدرج الخلق إلى تحليل ما حرم الله، أو تحريم ما أحل الله معتقداً حله، كفر؛ سواء تم له ذلك أم لا؛ لأنه رضي الكفر لهم أو اعتقد الكفر، فصار كافراً؛ لتضمن فعله ذلك، لا لكونه لازم فعله لقوله بعدم التكفير بلازم المذهب، كما سيأتي.

(٣) في (ظ) و(ن) وليست في (ص).

والخمر مغطية للعقل، وهي محرمة شرعاً وعقلاً، وقد عدّ الإمام أبو حنيفة رحمه الله[1] تحريم التغطية إلى السماع[2] . . . .

(١) في (ظ) و(ن): (قدس الله روحه).

(٢) يحسن أن أذكر في هذا المقام كلام المؤلف ابن العطار رحمه الله حول مسألة السماع في رسالة له مخطوطة تقع في ثلاث ورقات مصورة ضمن مجموع من [١١ ـ ١٣] في مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي بعنوان (رسالة في السماع)، وهي جواب عن سؤال ورد إليه من بعض المسلمين يسألونه عن قوم يدّعون الفقر، ويحضرون السماع، وينشدون فيه وفي غيره أشعاراً بذكر الخمر ونحوها، ويظهرون شيئاً من الأفراح والسرور والملاهي، وينشدون أشعاراً فيها شيء من عقائد الحلولية والاتحادية، فقال رحمه الله في الورقة (١٢): (أما الفقراء الذين يدّعون الفقر، فإن كان لهم شاهد من كتاب أو سنة في باطن، وهو عدم تعلق القلب بشيء من الموجودات سوى الله، أو في ظاهر، وهو تعلق بفعل المأمورات واجتناب المنهيات، فهم صادقون في دعواهم، وإلا فهم كذّابون دجالون يجب على كل أحد مجانبتهم، واستتابتهم.

وأما حضور السماع، فإن كان سماع القرآن، أو الحديث، أو العلم، أو الشعر الذي فيه تزهيد وحكمة، ونحوها من غير آلة طرب، ولا ملاهٍ، ولا لعب، ولا رقص، ولا شغب، ولا (كلمة غير واضحة) اجتماع محرم، فهم مصيبون، وإلا فهم مخطئون تجب عليهم التوبة بشروطها، والرجوع إلى التواب، واتباع أولي الألباب.

وأما إنشادهم فيه وفي غيره الأشعار المذكورة، وتشبههم المنالات (هكذا كتبت) الرحمانية بالأمور الشيطانية، فهذا عين الكفر إن كانوا عالمين بذلك وبمعناه، وإلا فهم عصاة مرتكبون الكبائر، يجب عليهم الإقلاع عن ذلك، والندم، والعزم على عدم العود إليه، مخلصين لله تعالى فيه، وناهيك بهم ضلالة في ألفاظهم ومعانيهم، حيث إنهم شبهوا ما يزعمون أنه من تنـزيلات الحق عليهم بالخمور المحرمة، والآفات النجسة، وأماكنها المجتنبة، وقوامها القذرين الموصوفين بالنجس، ووصفهم ذلك بالخمرة القديمة التي شربها الأنبياء والأولياء يقتضي كفرهم وزندقتهم، بل إن اعتقدوا حقيقة قولهم، فهم أشد كفراً من اليهود والنصارى.

وأما ذكر الأفراح والسرور والملاهي المباحات فلا بأس بها قصداً لراحات النفوس؛ إذا كانت مجردة عن غيرها، وإن كان أمراً محظوراً كالدف والشبابة معاً =

الجالب للوجد[١] المؤدي إلى الغيبة، وذلك من أحسن ما يقال عنه حكماً[٢]، فإذا كان هذا في المغطّى، فما ظنك بالمفسد المجتث

= كان محرماً إجماعاً، فإن كان فيه ما هو كفر أو حلول أو اتحاد فهو أشد كفراً وزندقة مع ما في ذلك مما ذكرنا من التشبه بأحوال النصارى وموافقتهم، وفاعل ذلك كله على الوجه المذكور مرتد، تجري عليه أحكامهم من الاستتابة وغيرها، فإن لم يتب صار ماله فيئاً للمسلمين) إلى أن قال في الورقة (١٣): (ومن حسّن ظنه بهؤلاء فهو ضال مضل قال الله تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس: ٣٢]، واعتقاد صلاحهم ضلال آخر يجب الرجوع عنه، ومن تأول مقالة هؤلاء، وصرفها عن حقيقتها، تخميناً للظن بهم، فهو من إخوان الشياطين وهو ممن ضلَّ سعيه في الحياة الدنيا، لكنه لا يكون بذلك معتقداً الاتحاد والحلول، ولكنه يكون متعامياً عن إظهار الحق).

(١) يقال: وجَد به وجْداً أي: في الحب لا غير، وإنه ليجد بفلانة وجداً شديداً إذا كان يهواها، ويحبها حباً شديداً.
والوجْد: كل ما صادف القلب من غمٍّ أو فرحٍ، والوجد عند الصوفية: مكاشفات من الحق، وهو نوعان: وجد ملك، ووجد لقاء. وأصحاب الوجد هم الراقصون عند السماع، وقد يزعق الواجد، ويبلغ إلى حدٍّ لو ضرب وجهه بالسيف لا يشعر فيه بوجع، وقد يمزق ثيابه.
انظر: لسان العرب (٣/ ٤٤٥ ـ ٤٤٦)، والقاموس المحيط (١/ ٣٤٣)، والمعجم الصوفي للدكتور عبد المنعم الحفني (ص٢٥٦ ـ ٢٥٧).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الاستقامة (١/ ٣١٣): (وهذا السماع المحدث تحضره الشياطين، كما رأى ذلك من كُشف له، وكما توجد آثار الشياطين في أهله، حتى إن كثيراً منهم يغلب عليه الوجد فيُصعق كما يصعق المصروع، ويصيح كصياحه)، وقال رحمه الله أيضاً (١/ ٣١٤): (ولهذا يوجد فيه أعظم مما يوجد في الخمر من الصد عن ذكر الله وعن الصلاة، ومن إيقاع العداوة والبغضاء، حتى يقتل بعضهم بعضاً فيه، ولهذا يفعلونه على الوجه الذي يحبه الشيطان، ويكرهه الرحمن)، ويقول أيضاً (١/ ٣١٨): (بل إسكاره للنفوس، وصده عن ذكر الله وعن الصلاة، أعظم مما في الخمر بكثير).

المذهب للعقل كالبنج(١)، والحشيشة المسمّاة بالغبيراء(٢)، فهي أولى بالتحريم معنىً ونقلاً، والله أعلم.



---

(١) **البنج**: بفتح الباء هو نبات غير حشيش الحرافيش، يسكن الأوجاع، والأورام، والبثور، ووجع الأذن. وأخبثه الأسود ثم الأحمر، وأسلمه الأبيض. وبنجه تبنيجاً: أطعمه إياه.
انظر: القاموس المحيط (١/ ١٧٩)، ومعجم مقاييس اللغة (١/ ٢٠٦)، والمخدرات للدكتور: هاني عرموش (ص٩١).

(٢) **الغبيراء**: ضرب من الشراب، يتخذه الحبش من الذرة وهي تسكر ـ، وتسمى (السُّكُرْكَة)، وقيل: هي خمر تعمل من تمر يقال له: الغبيراء، وقيل: الحشيشة التي تحدث حالة الكيف، وتستخرج من نبات القنَّب ومن أزهاره المؤنثة خاصة، وهو عبارة عن أجزاء مزهرة تفرزها زهور أنثى النبات، ويسبب استعمالها نوعاً من الانشراح والسرور.
انظر: النهاية في غريب الحديث (٣/ ٣٣٨)، والقاموس المحيط (٢/ ٩٩)، والمخدرات للدكتور: هاني عرموش (ص٩١).

فصل (٣٣)

والمسارعة إلى الصلوات المكتوبات في أوائل الأوقات أفضل الأعمال، كذلك ثبت في الأحاديث الصحيحة عن أشرف الخلق، وأصدقهم في المقال، وإتمام الركوع والسجود، والانتصاب التام بالقيام والجلوس بين السجدتين، والطمأنينة[1] في ذلك كلّه واجبٌ، وتارك ذلك غير مصلٍّ، وللسنة مجانب.

والتواصي بقيام الليل، وصلة الأرحام/ ، والتعفف عن المأكل والمشرب[2] والملبس والمنكح، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والسعي في الخيرات، والبدار إليها، واتقاء سوء عاقبة الطَّمع. ٥٧/ب

والتحاب في الله وأسبابه، والعمل بالحق، والصبر على طِلَابه، ونفي الجدال في أصول الدِّين، واجتناب أهل الضَّلالة والجهالة المارقين، ومعاداة أهل الأهواء والبدع، والاستعانة على ذلك بالتَّضرع والالتجاء، والاقتداء برسول الله وبأصحابه؛ الذين هم كالنجوم، وبأيِّهم اقتدى اهتدى الصادق[3] المرحوم[4]، واتباع آثار السلف الصالحين،

---

(١) في (ظ) و(ن): (بالطمأنينة).

(٢) في (ظ) و(ن): (المآكل والمشارب).

(٣) (الصادق) ليست في (ظ).

(٤) شبه المصنف رحمه الله الصحابة رضي الله عنهم بالنجوم من حيث هدايتهم ودلالتهم من سار على دربهم، وقد ورد ذلك في حديث مرفوع لا يثبت، ولفظه: «أصحابي كالنّجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم».

وقد أخرجه ابن عبد البرّ في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٢٥) رقم (١٧٦٠)، وابن =

والتمسك بما كانوا عليه وبه[١] مستمسكين[٢] من الدين المتين، والحق المبين.

وبغض[٣] أهل البدع[٤] الذين أحدَثوا في الدِّين ما ليس منه، ولا نحبهم ونصحبهم ،ولا نسمع[٥] لكلامهم، ولا نجالسهم،

= حزم في الإحكام (٦/ ٢٤٤) من حديث جابر.
قال ابن عبد البرّ: (هذا إسناد لا تقوم به حجّة).
وقال ابن حزم: (هذه رواية ساقطة من طريق ضعيف إسنادها).
وروي من حديث ابن عمر أيضاً، وأبي هريرة، وعمر كما في التلخيص الحبير لابن حجر (٤/ ٢٠٩ ـ ٢١٠)، وكلّها ضعيفة أو موضوعة، كما نصّ الحافظ ابن حجر على ذلك.
والحديث ذكره الألباني في الضعيفة (١/ ٧٨) رقم (٥٨)، وقال: (موضوع).
ونظراً لكون المعنى الذي دل عليه الحديث معناً صحيحاً عبر المصنف ﷺ بلفظه دون رفعه إلى النبي (وذلك من حسن تصرفه، وتمام علمه).

(١) في (ظ) و(ن): (بما كانوا به).

(٢) في (ظ) و(ن): (متمسكين).

(٣) في (ظ): (وبعض).

(٤) أهل البدع من المسلمين تجتمع فيهم الولاية والعداوة، فيوالون، ويحبون لإسلامهم وما فيهم من خصال الإيمان والبر والخير، ويبغضون على قدر بدعتهم، فهم محبوبون من وجه ومبغضون من وجه آخر، إذ من المقرر عند أهل السنة والجماعة أن الإيمان إذا ذهب بعضه لا يذهب كله، فيبقى في الشخص موجبات الثواب والعقاب، وموجبات المحبة والبغض، فيثاب ويحب على قدر ما حقق من الإيمان، ويعاقب ويبغض على قدر ما ترك من الإيمان.
وكلام المصنف ﷺ هنا جار على أصولهم، من حيث بغضهم على قدر بدعهم هجراً لهم، وتنفيراً منهم.
انظر: مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٠٩ ـ ٢١٠)، وشرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٥٠٦ ـ ٥٠٧)، وموقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع للرحيلي (٢/ ٤٧٧ ـ ٤٨٠).

(٥) في (ظ) و(ن): (لا تحبهم، ولا تصحبهم، ولا تسمعهم).

ولا نجادلهم[١] في الدين، ولا نناظرهم[٢][٣]، ونصون أسماعنا عن

(١) في (ظ) و(ن): (ولا تجالسهم، ولا تجادلهم).
(٢) في (ظ) و(ن): (ولا تناظرهم).
(٣) وردت النصوص بالأمر بالجدال والمناظرة والحث عليهما، كما وردت أيضاً بالنهي عن ذلك، والتحذير منهما، والجمع بين هذه النصوص بأن يقال: إن المناظرة والجدال منهما ما هو محمود، ومنهما ما هو مذموم.
يقول ابن حزم ﷺ في كتابه الإحكام في أصول الأحكام (١/١٩ ـ ٢٣): «قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، فصحَّ بهذه الآية أن كلام الله تعالى لا يتعارض ولا يختلف، فوجدناه تعالى أثنى على الجدال بالحق، وأمر به، فعلمنا يقيناً أن الذي أمر به تعالى هو غير الذي نهى عنه بلا شك، فنظرنا في ذلك لنعلم وجه الجدال المنهي عنه المذموم، ووجه الجدال المأمور به المحمود؛ لأنا قد وجدناه تعالى قد قال: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: ٣٣] ووجدناه تعالى قد قال: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [النحل: ١٢٥] فكان تعالى قد أوجب الجدال في هذه الآية، وعلَّم فيها تعالى جميع آداب الجدال كلها من الرفق والبيان، والتزام الحق، والرجوع إلى ما أوجبته الحجة القاطعة.
قال أبو محمد: فلما وجدنا الله تعالى قد أمر في الآيات التي ذكرنا بالحجاج والمناظرة، ولم يوجب قبول شيء إلا ببرهان، وجب علينا تطلب الحجاج المذموم على ما قدمناه، فوجدناه قد قال: ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَيُجَٰدِلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ وَٱتَّخَذُوٓا۟ ءَايَٰتِى وَمَآ أُنذِرُوا۟ هُزُوًا﴾ [الكهف: ٥٦] فذم تعالى كما ترى الجدال بغير حجة، والجدال في الباطل.
=

أباطيلهم؛ التي إذا قرّت في الآذان وقرتْ في القلوب وضرّت، وجرّت إليها من الوساوس والخطرات الفاسدة ما جرّت، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَىٰ مَعَ الْقَوْمِ الظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنعام: ٦٨].

= وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِي ءَايَٰتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ وَعِندَ الَّذِينَ ءَامَنُوا كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: ٣٥].

فقد جمعت هذه الآيات بيان الجدال المذموم، والجدال المحمود الواجب، فالواجب هو الذي يجادل متوليه في إظهار الحق، والمذموم وجهان بنص الآيات؛ التي ذكرنا: أحدهما: من جادل بغير علم، والثاني: من جادل ناصراً للباطل بشغب وتمويه بعد ظهور الحق إليه...».

إضافة إلى أن الجدال والمناظرة قد ينهى عنهما لأمر خارج عما سبق كالجدال والمناظرة؛ التي توجب حصول الشبهات، أو المناظرة والجدال لمن هو فاقد الأهلية لهما.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ في درء التعارض (٧/ ١٨٤): «وكلام السلف في ذم الكلام متناول لما ذمه الله في كتابه، والله سبحانه قد ذم في كتابه: الكلام الباطل، والكلام بغير علم.

وأما جنس النظر والمناظرة فهذا لم ينه السلف عنه مطلقاً، بل هذا إذا كان حقاً يكون مأموراً به تارة، ومنهياً عنه أخرى، كغيره من أنواع الكلام الصدق، فقد ينهى عن الكلام الذي لا يفهمه المستمع، أو الذي يضر المستمع، وعن المناظرات التي تورث شبهات وأهواء، فلا تفيد علماً ولا ديناً».

ولهذا اتخذ أهل السنة والجماعة المناظرة وسيلة من وسائل إظهار السنة، وقمع البدعة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لما يترتب عليهما من تمييز الحق من الباطل، والدعوة إلى الخير وبيان دلائله، والتحذير من الشر، وبيان عواره.

وانظر: الإحكام في أصول الأحكام (١/ ١٩ ـ ٢٣)، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (١/ ٢٣٠ ـ ٢٣٥)، درء تعارض العقل والنقل (٧/ ١٨٤)، الجواب الصحيح (١/ ٨٥ ـ ٩٠)، فتح القدير للشوكاني (٤/ ٤٨١).

وعلامات البدع/على أهلها تظهر ولا تخفى، وأظهر علاماتهم ١/٥٨ شدة معاداتهم لحملة أخبار المصطفى ﷺ، واحتقارهم لهم، واستخفافهم بهم، وتسميتهم إياهم حشوية[(١)]، ومشبّهة[(٢)]، وجهلة، اعتقاداً منهم في أخبار الرسول ﷺ أنها بمعزل عن العلم، وأن العلم ما تلقيه الشياطين إليهم من نتائج عقولهم الفاسدة، ووساوس صدورهم

---

(١) **الحشوية**: كثير من أهل البدع يسمون أهل السنة المتبعين لآثار السلف حشوية، وأول من ابتدعها زعيم المعتزلة عمرو بن عبيد، حيث يقول: كان عبد الله بن عمر رضي الله عنه حشوياً، والمعتزلة يسمون الجماعة والسواد الأعظم: الحشو، كما تسميهم الرافضة: الجمهور.
ويعلق شيخ الإسلام ابن تيمية على هذه اللفظة فيقول: (أما لفظ الحشوية فليس فيه ما يدل على شخص معين، ولا مقالة معينة، فلا يدرى من هم هؤلاء. وقد قيل أن أول من تكلم بهذا اللفظ عمرو بن عبيد فقال: كان عبد الله بن عمر حشوياً، وكان هذا اللفظ في اصطلاح من قاله يريد به العامة الذين هم حشوة، كما تقول الرافضة عن مذهب أهل السنة: مذهب الجمهور). منهاج السنة النبوية (٢/ ٥٢٠).
وانظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ١٧٦)، وبيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٤٠).

(٢) **المشبهة**: هم الذين شبهوا ذات الباري بذات غيره، أو شبهوا صفاته بصفات غيره.
والمشبهة لذات الله بغيره أصناف متعددة:
أ ـ قسم خارج الدين وإن انتسب له، منهم: السبئيون، والبيانية، والمغيرية، والمنصورية، والخطابية، والحلولية، وغيرها.
ب ـ قسم عدهم البعض من فرق الملة لإقرارهم بلزوم أحكام القرآن والشرع، منهم: الهشامية، واليونسية، والكرامية، وغيرها.
أما المشبهة لصفات الله بصفات خلقه، مثل: معتزلة البصرة، والكرامية، وغيرهم.
ويطلق أهل البدع من المتكلمين والفلاسفة وغيرهم على من أثبت حقيقة الصفات التي وردت بها النصوص والأخبار، كما يليق بالله ﷻ مشبهة، ويعنون بذلك أهل السنة والجماعة من السلف الصالح وأهل الحديث.
انظر: الفرق بين الفرق (ص٢٢٥)، والملل والنحل (١/ ١٠٣)، وشرح العقيدة الطحاوية (١/ ٥٧).

[المظلمة][(١)]، وهواجس قلوبهم الخالية عن الخير العاطلة، وكلماتهم وحججهم الدّاحضة الباطلة، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰٓ أَبْصَٰرَهُمْ﴾ [محمد: ٢٣]، ﴿وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ [الحج: ١٨].

وروى[(٢)] الحاكم أبو عبد الله [الحافظ][(٣)] رَحِمَهُ اللهُ بإسناده إلى أحمد [بن سنان][(٤)] القطان[(٥)] أنه قال: (ليس في الدنيا مبتدع إلا وهو يبغض أهل الحديث، وإذا ابتدع الرجل نزعت حلاوة[(٦)] الحديث من قبله)[(٧)].

وقال أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل الترمذي[(٨)]،[(٩)]: (كنت أنا

---

(١) في (ص): (المضلة)، وفي (ظ) و(ن) ما أثبته.

(٢) في (ظ) و(ن): (روى) بدون واو.

(٣) في (ظ) و(ن) وليست في (ص).

(٤) في (ظ) و(ن) وليست في (ص).

(٥) هو أحمد بن سنان بن أسد بن حبان، أبو جعفر الواسطي القطان، ولد بعد السبعين، سمع من أبي معاوية الضرير، ووكيع بن الجراح، وحدث عنه البخاري، ومسلم، وأبو داود، وغيرهم.
قال ابن أبي حاتم: هو إمام أهل زمانه، وقال أبوه: ثقة صدوق، مات سنة ٢٥٦هـ.
انظر: الجرح والتعديل (٢/ ٥٣)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٢٤٤)، وتهذيب التهذيب (١/ ٦٥).

(٦) في (ظ) و(ن): (حلوة).

(٧) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص٤)، والخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث (ص١٣٦) رقم (١٤٥) من غير طريق الحاكم، والصابوني في عقيدة السلف (ص٢٩٩ ـ ٣٠٠) من طريق الحاكم به.

(٨) في (ظ) و(ن): (الزيدي).

(٩) هو محمد بن إسماعيل بن يوسف السلمي، أبو إسماعيل الترمذي، روى عن أيوب بن سليمان بن بلال، والحميدي. وعنه الترمذي والنسائي، ووثقه النسائي. وقال أبو بكر الخلال: رجل معروف ثقة، كثير العلم. وقال الخطيب: كان فهماً متقناً، مشهوراً بمذهب السنة. =

وأحمد بن الحسين[1] الترمذي[2]، [3] عند أبي عبد الله أحمد بن حنبل، فقال له أحمد بن الحسين: يا أبا عبد الله، ذكروا لابن أبي قتيلة[4]، [5] بمكة أصحاب الحديث، فقال: أصحاب الحديث قوم سوء، فقام أبو عبد الله أحمد بن حنبل وهو ينفض ثوبه، وقال[6]: زنديق، زنديق، زنديق، ودخل البيت)[7].

= انظر: تاريخ بغداد (٢/ ٤٢)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٦٠٤) وتهذيب التهذيب (٧/ ٥٤).

(١) في عقيدة السلف: (الحسن) وهو الصحيح.

(٢) في (ظ) و(ن): (الزيدي).

(٣) هو أحمد بن الحسن بن جنيدب، أبو الحسن الترمذي، صاحب الإمام أحمد بن حنبل روى عنه وعن عبد الله بن نافع وغيرهما، وعنه البخاري، والترمذي، وأبو حاتم، وغيرهم.
قال ابن خزيمة: كان أحد أوعية العلم. وقال أبو حاتم: صدوق. وقال الحاكم: كتب عنه كافة مشايخنا، وسألوه عن علل الحديث والجرح والتعديل. توفي كما قال الذهبي قبل سنة ٢٤٣هـ.
انظر: تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٣٦)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ١٥٦)، وتهذيب التهذيب (١/ ٥٥).

(٤) في (ظ) و(ن): (قبيلة).

(٥) يمكن أن يكون هو يحيى بن إبراهيم بن عثمان بن داود بن أبي قتيلة السلمي، أبو إبراهيم المدني. قال أبو حاتم ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما وهم وخالف.
انظر: تهذيب التهذيب (١١/ ١٧٤)، والجرح والتعديل (٤/ ١٢٧).

(٦) في (ظ) و(ن): (فقال).

(٧) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص٤)، والخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث (ص١٣٧ ـ ١٣٨) رقم (١٤٧) من طريق شيخه أبي بكر عن الحاكم، وابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (١/ ٣٨)، والصابوني في عقيدة السلف (ص٣٠٠ ـ ٣٠١) سماعاً من الحاكم، وذكره ابن عبد الهادي في بحر الدم في من تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم (ص٥٠٦) رقم (١٢٦٧).

وقال أبو نصر بن سلام الفقيه[(١)]: (ليس شيء أثقل على أهل الإلحاد/ ، ولا أبغض إليهم من سماع الحديث، وروايته بإسناده)[(٢)]. ٥٨/ب

وقال الشيخ أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب الفقيه[(٣)] ـ وهو يناظر رجلاً ـ: (حدثنا فلان، فقال الرجل: دعنا من حدثنا، إلى متى حدثنا؟ فقال له الشيخ: قم يا كافر، ولا يحلّ لك أن تدخل داري بعد هذا، ثم التفت إلينا فقال: ما قلت قط لأحد لا تدخل داري إلا لهذا)[(٤)(٥)].

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي[(٦)]: سمعت أبي يقول:

---

(١) هو أبو نصر محمد بن سلام البلخي، الفقيه الحنفي، قد يذكر بكنيته فيقال: أبو نصر بن سلام، وقد يجمع بين كنيته واسمه، توفي سنة ٣٠٥هـ.
انظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٢/ ٢٦٨)، والفوائد البهية في تراجم الحنفية (ص١٦٧).

(٢) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص٤)، والخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث (ص١٣٧) رقم (١٤٦) من غير طريق الحاكم، والصابوني في عقيدة السلف (ص٣٠٢) سماعاً من الحاكم.

(٣) هو أحمد بن إسحاق بن أيوب بن يزيد النيسابوري، الشافعي المعروف بالصبغي، مولده في سنة ٢٥٨هـ، سمع الفضل بن محمد الشعراني، وإسماعيل بن قتيبة، وحدث عنه حمزة بن محمد الزيدي أبو عبد الله الحاكم صاحب المستدرك.
قال الذهبي: جمع وصنف، وبرع في الفقه، وتميز في علم الحديث. قال الحاكم: أفتى بنيسابور نيفاً وخمسين سنة، ولم يؤخذ عليه في فتاويه مسألة وهم فيها.
انظر: سير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٨٣)، وطبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٨١)، والشذرات (٤/ ٣٦١).

(٤) في (ظ) و(ن): (هذا).

(٥) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص٤)، والصابوني في عقيدة السلف (ص٣٠٢ ـ ٣٠٣).

(٦) هو عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن منذر، الحنظلي، الغطفاني، أبو محمد الحافظ، ولد سنة ٢٤٠هـ سمع الحسن بن عرفة، ويونس بن عبد الأعلى. وروى =

(علامة أهل البدع: الوقيعة في أهل الأثر، وعلامة الزنادقة[1]: تسميتهم أهل الأثر حشوية يريدون إبطال الآثار، وعلامة القدرية[2]: تسميتهم أهل السنة مُجبرة[3]، وعلامة الجهمية: تسميتهم أهل السنة مشبّهة،

= عنه ابن عدي، وأبو أحمد الحاكم.

قال أبو يعلى: (أخذ علم أبيه وأبي زرعة، وكان بحراً في العلوم ومعرفة الرجال، صنف في الفقه وفي اختلاف الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار، وكان زاهداً يعد من الأبدال)، وهو صاحب كتاب الجرح والتعديل. قال الذهبي: كتابه في التفسير من أحسن التفاسير.

انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٦٣)، والبداية والنهاية (١١/ ١٩١)، وطبقات الحفاظ (ص٣٤٥).

(١) الزنادقة: جمع زنديق، فارسي معرب، وهو المنكر لأصل من أصول العقيدة، أو يرى رأياً يؤدي إلى ذلك. وأطلقه كثير من أهل العلم على من بدل دينه وأحدث فيه، وأطلق على القائلين بتناقض القرآن، والزنديق في عرف الفقهاء: هو المنافق الذي يظهر الإيمان ويبطن الكفر، وقيل الزنديق: هو الذي لا يتمسك بشريعة ويقول بدوام الدهر، والعرب تعبر عن هذا بقولهم: ملحد، أي: طاعن في الدين. وكتب الفرق لا تطلق هذا اللقب على طائفة بعينها. انظر: لسان العرب (١٠/ ١٤٧)، ومجموع الفتاوى (٧/ ٤٧١).

(٢) القدرية: هم نفاة القدر، فكل من أنكر القدر يقال عنه: قدري، وأشهر القدرية: المعتزلة، وهم الذين يقولون بأن العبد يخلق فعله استقلالاً، فأثبتوا خالقاً مع الله، فأشبهوا بذلك المجوس؛ لأن المجوس قالوا بإثبات خالقين: النور والظلمة، وأول القدرية على الأرجح معبد الجهني المقتول سنة ٨٠هـ، وتبعه على ذلك غيلان بن مسلم الدمشقي المقتول في عهد عبد الملك بن مروان، والقدرية يزعمون أن الله لا يقدر على مقدورات غيره.

انظر: الفرق بين الفرق (ص١٨ ـ ١٩)، والملل والنحل (١/ ٤١ ـ ٤٦)، والفصل في الملل والأهواء والنحل (٣/ ٣٣ ـ ٣٤).

(٣) المجْبَرَة: هم الجبرية، وسموا بذلك نسبة إلى الجبر، فهم لا يثبتون للعبد فعلاً ولا قدرة على الفعل أصلاً، بل يضيفون الفعل إلى الله تعالى، والعبد عندهم لا فعل له فهو كالريشة في مهب الريح، وحركاته كحركات المرتعش ليس له إرادة ولا قدرة =

وعلامة الرافضة: تسميتهم أهل الأثر نابتة[(١)(٢)(٣)]. وقال[(٤)] الإمام أبو عثمان الصابوني: وناصبة[(٥)(٦)]، وكل ذلك عصبية، ولا يلحق أهل السنة إلا اسم واحد وهو أصحاب الحديث.

= على الفعل، وممن قال بذلك: الجهم بن صفوان، والجبرية أصناف: **الجبرية الخالصة** وهي التي لا تثبت للعبد فعلاً ولا قدرة على الفعل أصلاً، **والجبرية المتوسطة** وهي التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة. وهذا اللقب نبزت المعتزلة والقدرية به أهل السنة، وذلك لأن أهل السنة والأثر يقولون: كل شيء بقدر الله، وأن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأن أفعال الشر من الكفر والمعاصي تقع بإرادة الله وقضائه وقدره. وهذا القول عند القدرية جبر، ومن قاله سموه جبرياً أو مجبراً.
انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل (٣/ ٣٥)، والملل والنحل (١/ ٨٥ ـ ٩١)، ووسطية أهل السنة بين الفرق للدكتور محمد باكريم (ص١٢٣).

(١) في (ظ) و(ن): (ثابتة).

(٢) **النابتة**: لغة من النبت، والنابت من كل شيء: الطّري حين ينبت صغيراً، ونبتت لهم نابتة: إذا نشأ لهم صغار، والنوابت من الأحداث: الأغمار. ولفظ النابتة أطلقه أهل الكلام على أهل السنة والأثر، يعنون أنهم أحداث أغمار: لا خبرة لهم بعلم الكلام، ولا دراية لهم به.
انظر: لسان العرب (٢/ ٩٦)، ووسطية أهل السنة بين الفرق للدكتور محمد باكريم (ص١٥١).

(٣) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٢٠٠ ـ ٢٠١) رقم (٣٢١)، والصابوني في عقيدة السلف (ص٣٠٣ ـ ٣٠٥)، والذهبي في العلو (ص١٩٠) رقم (٥٦)، ومختصر العلو (ص٢٠٧) رقم (٢٥٦)، وانظر: عقيدة أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين تحقيق محمود الحداد (ص٦٩).

(٤) في عقيدة السلف: (وعلامة الرافضة: تسميتهم أهل الأثر نابتة وناصبة. **قلت**: وكل ذلك عصبية...).

(٥) في (ظ) و(ن): (وناصبية).

(٦) **الناصبة**: من النصب، وهي العداوة، يقال: (نصب فلان لفلان نصبا) إذا عاداه، وتجرد له.
والنواصب: عموما تطلق على من يبغض علياً وأصحابه، ويدخل في هذا الاسم =

وقال: رأيت أهل البدع في هذه الأسماء التي لقَّبوا بها أهل السنة ـ ولا يلحقهم شيء منها فضلاً من الله ومنةً ـ سلكوا معهم مسلك المشركين الملعونين مع رسول الله ﷺ فإنهم اقتسموا القول فيه، فسمّاه بعضهم ساحراً، وبعضهم كاهناً، وبعضهم شاعراً، وبعضهم مجنوناً، وبعضهم مفتوناً، فكان ﷺ من تلك المعائب بعيداً بريئاً، ولم يكن إلا رسولاً نبياً، وأنزل الله ﷻ/ : ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا۟ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ فَضَلُّوا۟ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٨]، [الفرقان: ٩]. ١/٥٩

وكذلك المبتدعة ـ خذلهم[(١)] الله ـ اقتسموا القول في حملة أخباره، ونقلة آثاره، ورواة أحاديثه المهتدين[(٢)]، والمقتدين به، المعروفين: بأصحاب الحديث، فسمّاهم بعضهم حشوية، وبعضهم مشبهة، وبعضهم مجبرة، وبعضهم نابتة[(٣)] وناصبة، وأصحاب الحديث [مصانة][(٤)] من هذه المعائب بريئة نقية تقية، وليسوا إلا أهل السنة المضية، والسيرة المرضية، [والسبل][(٥)] المستوية، والحجج البالغة القوية، قد وفقهم الله تعالى لاتباع كتابه، ووحيه، وخطابه، وجعلهم من أتباع أقرب أوليائه إليه، وأكرمهم وأعزهم عليه، وشرح صدورهم

= الخوارج بفرقهم المختلفة، والرافضة تطلق هذا الاسم على من أحب أبا بكر وعمر رضي الله عنهما فأهل السنة عند الرافضة (نواصب).

انظر: لسان العرب (١/ ٧٦١)، ومجموع الفتاوى (٣/ ٧٢ ـ ٧٣)، (٢٥/ ٣٠١) ووسطية أهل السنة بين الفرق للدكتور محمد با كريم (ص١٣٦).

(١) في (ظ) و(ن): (خدلهم).

(٢) في (ظ) و(ن): (والمهتدين المقتدين به).

(٣) في (ظ) و(ن): (ثابتة).

(٤) في (ص) و(ن): (عصابة)، وفي (ظ) ما أثبته.

(٥) في (ص): (السبيل)، وفي (ظ) و(ن) ما أثبته.

لمحبته، ومحبة أئمة شريعته، وعلماء، أمته، ومن أحب قوماً فهو معهم يوم القيامة بحكم قول النبي ﷺ: «**المرء مع من أحب**»[١].

وإحدى علامات أهل السنة حبهم لأئمتها، وعلمائها، وأنصارها، وأوليائها، وبغضهم لأئمة البدع الذين يدعون إلى النار وبلائها[٢].

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب المرء مع من أحب (٤/ ٢٠٣٤) رقم (٢٦٤١) بلفظه عن أبي موسى الأشعري قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، كيف ترى في رجل أحب قوماً ولما يلحق بهم؟ قال رسول الله ﷺ: «**المرء مع من أحب**»، وأخرجه البخاري أيضاً في كتاب الأدب، باب ما جاء في قول الرجل: ويلك (١٠/ ٥٥٧) رقم (٦١٧٠).

(٢) هذا الفصل كله من أوله إلى آخره نقله المؤلف بتصرف من عقيدة السلف (ص٢٩٧ ـ ٣٠٧).

فصل (٣٤)

الحب في الله والبغض فيه من أوثق عرا الإيمان (١)، فمن أحبّ

---

(١) الولاء والبراء أصل من أصول عقيدة أهل السنة والجماعة، إذ يجب على كل مسلم أن يكون ولاؤه لله ولرسوله وللمؤمنين، ويجب أن يكون براؤه من أعداء الملة والدين، فيحب أهل التوحيد ويواليهم، ويبغض أهل الشرك ويعاديهم، وهذه هي ملة إبراهيم التي أمرنا بها، حيث قال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِيٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُواْ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ﴾ [الممتحنة: ٤].
وهذا الأصل من دين الإسلام حيث أمر الله المؤمنين بذلك إذ قال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [المائدة: ٥١]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُواْ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِى تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَأَنَا۠ أَعْلَمُ بِمَآ أَخْفَيْتُمْ وَمَآ أَعْلَنتُمْ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ [الممتحنة: ١]، ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا شَفِيعٍ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ۝٤﴾ [السجدة: ٤]، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَابَآءَكُمْ وَإِخْوَٰنَكُمْ أَوْلِيَآءَ إِنِ ٱسْتَحَبُّواْ ٱلْكُفْرَ عَلَى ٱلْإِيمَٰنِ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [التوبة: ٢٣].
وكما حرّم الله موالاة أعداء الملة والدين، فقد أوجب سبحانه موالاة المؤمنين ومحبتهم، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ۝٥٥ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [المائدة: ٥٥ - ٥٦]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الحجرات: ١٠].

ما أبغض الله، أو [أبغض][1] ما أحب الله فقد كفر، وقد قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍۚ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُۚ﴾/ [المائدة: ٥٤]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْۗ﴾ [آل عمران: ٣١]. ٥٩/ب

وروى البخاري ومسلم من رواية أنسٍ رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**ثلاث من كن فيه وجد بهن حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله، وأن يكره أن يعود في الكفر بعد أن[2] أنقذه الله منه؛ كما يكره أن يلقى[3] في النار**»[4].

ومعلوم أن حب الله ورسوله واجب على جميع الوجوه، فمن أحب كلام الله تعالى وسنة رسوله ﷺ والقائمين بهما على وفقهما من غير تبديل، ولا تغيير، ولا تحريف، ولا تصحيف في لفظهما ومعانيهما، فقد أحب الله ورسوله، ومن أبغضهم[5] فقد أبغض الله ورسوله، ومن حرّف، أو بدّل، أو غيّر، أو صحّف، فقد افترى على الله ورسوله، خصوصاً إن كان عامداً لذلك، معتقداً حلَّه، فإنه يكون كافراً [مرتداً][6] بلا شكٍّ، وإن لم يكن معتقداً حلّه لكنه عامدٌ معاندٌ، كان إثمه شديداً، وعقابه مزيداً.

---

(١) في (ص): (بغض)، وفي (ظ) و(ن) ما أثبته.

(٢) في (ظ) و(ن): (إذ).

(٣) في (ظ) و(ن): (يقذف).

(٤) أخرجه البخاري في الإيمان، باب حلاوة الإيمان (١/ ٦٠) رقم (١٦)، ومسلم في الإيمان، باب بيان خصال من اتصف بهن وجد حلاوة الإيمان (١/ ٦٦) رقم (٤٣) من حديث أنس بنحوه.

(٥) أي: أبغض القائمين بها.

(٦) في (ظ) و(ن) وليست في (ص).

فمحبة أهل الإيمان والطاعة والفرقان واجبة، وبغضة أهل الكفر والبدع والمخالفة والفسوق والعصيان واجبة. ومحبة/ العلوم الشرعية ١/٦٠ والقائمين بها علماً، وعملاً، واعتقاداً واجبة، وبغضة العلوم الفلسفية، والسحرية، والكلامية، والنجومية، و[الكيماوية][١]، والسيمياوية[٢]، والقائمين بها علماً، أو عملاً، أو اعتقاداً واجبة.

وحب أهل الوفاق والإرفاق والإشفاق محبوب وللشرع[٣] مطلوب، وبغض أهل النفاق، والشقاق، ومرديات الأخلاق مطلوب، وفيه مرغوب.

وكل ما أحبه الله ورسوله فتركه ومخالفته سبب للفتنة والعذاب[٤]، ومن شنأه فقد شنأ رسول الله ﷺ فهو الأبتر، وقد خسر وخاب[٥]، وتقطعت به الأسباب، وباء بخسار الزلفى، وحسن المآب.

والمحبة واجبة[٦]، ومندوبة، ومحرمة، ومكروهة،

---

(١) في (ص): (الكينهوية)، وفي (ظ) و(ن) ما أثبته.

(٢) السيمياوية: من السيمياء وهو السحر، وقيل: الإشارة والعلامة والهيئة، وعلم الإشارات يسمى السيميائية. وحاصل السيمياء: إحداث مثالات خيالية في الجو لا وجود لها في الحس.
انظر: مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده (١/ ٣٤٠)، والمعجم الوسيط (ص٤٦٩)، والمنجد (ص٥٤٧).

(٣) في (ظ) و(ن): (والشرع).

(٤) قال الإمام أحمد رحمه الله: (عجبت لقوم عرفوا الإسناد وصحته، ويذهبون إلى رأي سفيان، والله تعالى يقول: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣] أتدري ما الفتنة؟ الفتنة: الشرك، لعله إذا رد بعض قوله أن يقع في قلبه شيء من الزيغ والهلاك).
انظر: فتح المجيد شرح كتاب التوحيد (ص٥٥٦ ـ ٥٦١).

(٥) في (ظ) و(ن): (وجاب).

(٦) في (ظ) و(ن): (واجبة مندوبة).

ومباحة[١]، فالتقرب إلى الله بالواجب منها أفضل القرب، والتقرب إليه بالمندوب سبب [لأن][٢] يكون صاحبه عنده محبوباً، ولا [يتصور][٣]القرب[٤] إليه بالمحرم والمكروه، وقد يتقرب إليه بالمباح إذا اقترن به وصف المطلوب[٥]، والله يعلم المفسد من المصلح.

---

(١) ذكر ابن القيم في مدارج السالكين (١/١٠٩ ـ ١١٤) أن أحكام العبادات القلبية خمسة: واجب، ومستحب، وحرام، ومكروه، ومباح.
فواجب القلب مثل: الإخلاص، والتوكل، والمحبة، والصبر، والإنابة، والخوف، والرجاء، والتصديق الجازم، والنية في العبادة، والنصح في العبودية.
فهذه الواجبات القلبية لها طرفان: واجب مستحق وهو مرتبة أصحاب اليمين، وكمال مستحب وهو مرتبة المقرّبين. أما الرضا فهو مختلف فيه بين الوجوب والاستحباب. والمحرمات القلبية كثيرة منها: الكبر، والرياء، والعُجب، والحسد، والغفلة، والنفاق، وهذه المحرمات نوعان: كفر ومعصية.

(٢) في (ص): (أن) وفي (ظ) و(ن) ما أثبته.

(٣) في (ص): (تتصور)، وفي (ظ) و(ن) ما أثبته.

(٤) في (ظ) و(ن): (التقرب).

(٥) في (ظ) و(ن): (مطلوب).

فصل (٣٥)

كما تجب محبة الله ورسوله تجب محبة أولياء الله تعالى، وأفضل الأولياء الصحابة ﷺ والتابعون لهم بإحسان، ثم العلماء العاملون في كل عصرٍ وأوان، وعلماء الصحابة أفضل جميع العلماء بعدهم[(١)]، وعلماء التابعين أفضل العلماء بعدهم، وعلماء كل قرنٍ أفضل من/ علماء [القرن][(٢)] الذي يليه؛ ومن خيّلت له نفسه خلاف ذلك فقد ارتبك في التيه، وهم خير الناس والقبائل؛ لقيامهم بالعلم والعمل والدلائل، وهم ورّاث الأنبياء، وتستغفر لهم الملائكة والدواب، وكل شيء حتى الحيتان في الماء والطير في الهواء، يدْعى كل منهم في ملكوت السموات والأرض[(٣)] عظيماً، ويصلي عليهم[(٤)] الملائكة في كل حين، ويسلمون[(٥)] تسليماً.

٦٠/ب

فمنهم الخلفاء الأربعة في[(٦)] الأئمة الراشدين القدوة الراسخين الهادين المقدّمين[(٧)]، والفقهاء السبعة في التابعين[(٨)] والأئمة الأربعة:

(١) (بعدهم) ليست في (ظ) و(ن).
(٢) في (ظ) و(ن) وليست في (ص).
(٣) (والأرض) ليست في (ظ) و(ن).
(٤) في (ظ) و(ن): (وتصلي عليه).
(٥) في (ظ) و(ن): (ويسلموا).
(٦) الأولى حذف حرف الجر (في) حتى يستقيم المعنى.
(٧) في (ظ) و(ن): (المهديين).
(٨) الفقهاء السبعة من أهل المدينة، وهم: سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد بن أبي =

أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل(١) في الخالفين، وأصحاب [كتب الحديث](٢) المسندة كالبخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي في الأئمة الحفاظ المحققين المحدثين، وفقهاء الشام كالأوزاعي وغيره من العلماء الربانيين، والفقهاء من الأئمة المحدثين، والمصنفون من الحذَّاق(٣) المحققين، وهم معروفون موصوفون عند النقاد العارفين، حشرنا(٤) في زمرتهم، وأماتنا على محبتهم، آمين.



= بكر الصديق، وعروة بن الزبير بن العوام، وخارجة بن زيد بن ثابت، وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وسليمان بن يسار رحمهم الله جميعاً.

(١) (بن حنبل) ليست في (ظ) و(ن).

(٢) في (ص): (الكتب)، وفي (ظ) و(ن) ما أثبته.

(٣) في (ظ) و(ن): (الحداق).

(٤) في (ظ) و(ن): (حشرنا الله).

فصل (٣٦)

من لزم أمر الله تعالى، وآثر طاعته تعالى؛ فبتوفيق الله تعالى إياه، ومن ترك أمر الله، وركب معاصيه؛ فبخذلان الله إياه[١]، ومن زعم أن الاستطاعة قبل الفعل[٢] بالجوارح إليه إن شاء عمل وإن شاء لم يعمل

---

(١) هذه المسألة تسمى مسألة الهداية والإضلال، وفي ذلك رد على المعتزلة القائلين بوجوب فعل الأصلح للعبد على الله، قال الطحاوي رحمه الله في عقيدته (ص٨): (يهدي من يشاء، ويعصم ويعافي فضلاً، ويضل من يشاء، ويخذل ويبتلي عدلاً).
انظر: شرح العقيدة الطحاوية (١/ ١٣٧ ـ ١٣٨).

(٢) وقع خلاف في الاستطاعة وهل هي قبل الفعل أم معه؟ على أقوال:
أ ـ المعتزلة ومن وافقهم قالوا: إن الاستطاعة قبل الفعل، وهي غير موجبة للفعل.
ب ـ الأشاعرة ومن وافقهم قالوا: إن الاستطاعة مع الفعل، لا يجوز أن تتقدمه ولا أن تتأخر عنه، بل هي مصاحبة للفعل، وهي من الله، وما يفعله الإنسان بها فهو كسب له.
ج ـ أهل السنة والجماعة ومن وافقهم قالوا بالتفصيل:
١ ـ استطاعة قبل الفعل، وهي الاستطاعة التي بمعنى الصحة والوسع، والتمكن وسلامة الآلات، وهي مناط الأمر والنهي، والمصححة للفعل، وهي من مثل قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، وقوله تعالى: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].
٢ ـ استطاعة مع الفعل، وهي التي يجب معها وجود الفعل، وتكون مقارنة للفعل الموجبة له، وهي الاستطاعة الكونية التي هي مناط القضاء والقدر، وبها يتحقق وجود الفعل، وهي من مثل قوله تعالى: ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ﴾ [هود: ٢٠]، وقوله ﷻ: ﴿وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِّلْكَـٰفِرِينَ عَرْضًا ﴿١٠٠﴾ ٱلَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِى غِطَآءٍ عَن ذِكْرِى وَكَانُوا۟ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴿١٠١﴾﴾ [الكهف: ١٠٠ ـ ١٠١]. =

١/٦١ فقد كذَّب بالقدر، وردّ كتاب الله نصاً، وزعم أنه مستطيع/لما لم يرده الله عزّ[(١)] اسمه، ونحن نبرأ إلى الله تعالى من هذا القول، ولكن نقول: إن الاستطاعة من العبد مع الفعل، فإذا عمل عملاً بالجوارح من برٍّ أو فجورٍ، علمنا أنه كان مستطيعاً للفعل الذي فعل، فأما قبل أن يفعله فإنا لا ندري لعله يريد أمراً فيحال بينه وبين ذلك، والله ﷻ مريد لتكوين أعمال الخلق، ومن ادّعى خلاف ما ذكرنا، فقد وصف الله ﷻ بالعجز، وهلك في الدارين[(٢)].

= انظر: القدر لابن تيمية (ص١٢٩، ٢٩٠ ـ ٢٩١، ٣٧٢ ـ ٣٧٣)، ودرء تعارض العقل والنقل (١/ ٦١)، والقضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة للدكتور عبد الرحمن المحمود (ص ١٨٠ ـ ١٨٤).

(١) في (ظ) و(ن): (جلّ).

(٢) قد يفهم من كلام المؤلف ﷺ هنا موافقته الأشاعرة في مسألة الاستطاعة، ولا يصح ذلك لأمور:

أ ـ أن كلامه دار حول الاستطاعة الكونية التي يجب بها الفعل، وهي مناط القضاء والقدر، وبها يتحقق وجود الفعل، وتكون مع الفعل كما ذكر.

ويدل على ذلك قوله: (فأما قبل أن يفعله فإنا لا ندري لعله يريد أمراً فيحال بينه وبين ذلك، والله ﷻ مريد لتكوين أعمال الخلق) حيث ربط استطاعته بما كُتب وقُدر له، ثم بين علاقتها بإرادة الله الكونية.

وأما الاستطاعة التي بمعنى الوسع والصحة والتمكن، والتي هي مناط الأمر والنهي، فلم يتطرق لها، وليس ذلك دليلاً على أنه لا يثبتها.

ب ـ أنه ساق بعد ذلك قول الإمام الطحاوي ﷺ في الاستطاعة والتي يثبت فيها نوعي الاستطاعة، وإيراده لهذا القول دليل على أنه موافق ومسلم بذلك، بل إن جميع ما نقله المؤلف ﷺ من عقيدة الإمام الطحاوي ﷺ في فصول هذا الكتاب إنما أورده على سبيل اعتقاده، والموافقة عليه، والأخذ به.

ج ـ أنه لو كان ﷺ يرى رأي الأشاعرة لتعقب الطحاوي في إثباته لنوعي الاستطاعة، خاصة وأنه قال: (ومن زعم أن الاستطاعة قبل الفعل بالجوارح إليه إن شاء عمل وإن =

وهذه المسألة راجعة إلى وجوب الإيمان بالقدر خيره وشره، وحلوه ومرّه، وأنه من الله، وأنه جفّ القلم بما هو كائن إلى يوم قيام الساعة، علم الله سبحانه العباد وما هم عاملون وإلى ما هم صائرون، وأنه ﷻ أمرهم ونهاهم، وهذا كله مجمعٌ عليه، ومتفق[1] القول به بين[2] علماء [أهل][3] السنة، والله ﷻ أعلم.

قال الإمام أبو جعفر الطحاوي ﷺ: (والاستطاعة التي يجب بها الفعلُ من نحو التوفيق الذي لا يجوز أن يوصف المخلوق به مع[4] الفعل، وأما الاستطاعة من جهة الصحة والوسع والتمكين[5] وسلامة الآلات فهي قبل الفعل[6]، وهو كما[7] قال الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وأفعال العباد خلق الله وكسب من العباد، ولم يكلفهم الله إلا ما يطيقون[8]، ولا يطيقون إلا ما كلفهم به[9][10]وهو تفسير: (لا حول ولا

= شاء لم يعمل فقد كذب بالقدر) مما يدل على أنه لم يرد إلا الاستطاعة الكونية، والتي بين أنها لا يمكن أن تكون قبل الفعل.

(١) في (ظ) و(ن): (متفق) بدون واو.

(٢) في (ظ) و(ن): (من).

(٣) في (ظ) و(ن) وليست في (ص).

(٤) في متن العقيدة الطحاوية: (فهي مع الفعل).

(٥) في متن العقيدة الطحاوية: (والتمكن).

(٦) في متن العقيدة الطحاوية: (فهي قبل الفعل، وبها يتعلق الخطاب).

(٧) في (ظ): (وهو ما).

(٨) في متن العقيدة الطحاوية: (ولم يكلفهم الله ما لا يطيقون).

(٩) (به) ليست في متن العقيدة الطحاوية.

(١٠) قوله: «ولا يطيقون إلا ما كلفهم به» هذه العبارة تعقبها شارح الطحاوية (٢/ ٦٥٦) بقوله: (في كلام الشيخ إشكال، فإن التكليف لا يستعمل بمعنى الإقدار وإنما يستعمل بمعنى الأمر والنهي، وهو قد قال: «لا يكلفهم إلا ما يطيقون، ولا يطيقون =

٦١/ب قوة إلا بالله)، نقول/ : لا حيلة لأحد، ولا حول لأحدٍ، ولا حركة لأحدٍ[(١)] عن معصية الله إلا بمعونة الله، ولا قوة لأحدٍ على طاعة[(٢)] الله، والثبات عليها إلا بتوفيق الله، وكل شيء بمشيئة[(٣)] الله تعالى، وعلمه، وقدره، وقضائه[(٤)]، [فغلبت][(٥)] مشيئته المشيئات كلها، وغلب قضاؤه الحيل كلها.

يفعل الله[(٦)] ما يشاء، وهو غير ظالم أبداً[(٧)]، ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣])[(٨)].



= إلا ما كلفهم» وظاهره أنه يرجع إلى معنى واحد، ولا يصح ذلك؛ لأنهم يطيقون فوق ما كلفهم به، لكنه سبحانه يريد بعباده اليسر والتخفيف).

(١) في متن العقيدة الطحاوية: (لا حيلة لأحد ولا حركة ولا تحول لأحد).

(٢) في متن العقيدة الطحاوية: (على إقامة طاعة الله).

(٣) في متن العقيدة الطحاوية: (يجري بمشيئة الله).

(٤) في متن العقيدة الطحاوية: (وقضائه وقدره).

(٥) في (ص): (فغلب)، وفي متن العقيدة الطحاوية: (غلبت)، وفي (ظ) و(ن) ما أثبته.

(٦) (الله) ليست في متن العقيدة الطحاوية.

(٧) في متن العقيدة الطحاوية: (وهو غير ظالم أبداً، تقدس عن كل سوء وحين، وتنزه عن كل عيب وشين).

(٨) نقله المؤلف بالنص من متن العقيدة الطحاوية (ص١٧ ـ ١٨).

فصـل (٣٧)

[وقد][١] تقدم الكلام[٢] على وجوب حب أصحاب رسول الله ﷺ، وتنـزيلهم منازلهم في الرتبة والفضل، وأن أجور الأمة في موازينهم من حيث مقابلة الجملة بالجملة، وأما من حيث الفرد بالفرد من حيث الأجر، فقد يكون أجره أكثر من أجره، لا من حيث ذاته، ولا سبقيته، ولا صحبته للرسول ﷺ.

قال الإمام أبو عثمان الصابوني رحمه الله: (ومن تمسَّك بسُنَّة رسول الله ﷺ، وعمل بها، واستقام عليها، ودعا الخَلْق إليها؛ كان أجره وافراً[٣]، وأكبر من أجر من جرى على هذه الجملة في أول الإسلام والملة؛ لأن النبيَّ ﷺ قال في مثله: «**له أجر خمسين، قالت الصحابة: منهم؟ قال: بل منكم**»[٤] وإنما قال ﷺ في رجل يعمل بسنته عند

(١) في (ظ) وليست في (ص)، وفي (ن): (قد) بدون واو.
(٢) انظر: (ص٣٤٠).
(٣) في (ظ) و(ن): (أوفر)، وفي (ص) (وافرٌ) بالرفع والصواب ما أثبته.
(٤) أخرجه أبو داود في الملاحم، باب الأمر والنهي (٤/ ٥١٢) رقم (٤٣٤١)، والترمذي في التفسير، سورة المائدة (٥/ ٢٤٠) رقم (٣٥٨)، عن أبي أمية الشعباني قال: أتيت أبا ثعلبة الخشني فقلت له: كيف تصنع بهذه الآية؟ قال: أية آية؟ قلت: قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ قال: أما والله لقد سألت عنها خبيراً، سألت عنها رسول الله ﷺ فقال: «**بل ائتمروا بالمعروف وتناهوا عن المنكر؛ حتى إذا رأيت شحاً مطاعاً، وهوى متبعاً، ودنيا مؤثرة، وإعجاب كل رأي برأيه، فعليك بخاصة نفسك، ودع العوام؛ فإن من ورائكم أياماً الصبر فيهن مثل القبض على الجمر، للعامل فيهن** =

فساد أمته[١].

وروى بإسناده إلى ابن شهاب الزهري قال: (تعلم سنتي[٢] أفضل من عبادة مائتي سنة)[٣]،[٤].

١/٦٢ وروينا بإسنادنا في كتاب المدخل للبيهقي/عن أبي هريرة رضي الله عنه

= مثل أجر خمسين رجلاً يعملون مثل عملكم»، قال عبد الله بن المبارك: وزادني غير عتبة، قيل: يا رسول الله أجر خمسين منا أو منهم، قال: «بل أجر خمسين منكم».
قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب.
وابن ماجه في الفتن، باب قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ﴾. (٢/ ١٣٣٠) رقم (٤٠١٤) من حديث أبي ثعلبة الخشني بلفظ مقارب، وصححه الألباني كما في الصحيحة (١/ ٨١٢) رقم (٤٩٤).

(١) بيّن العلامة محمد شمس الحق العظيم آبادي صاحب عون المعبود شرح سنن أبي داود (١١/ ٤٩٦) في شرح هذا الحديث، وبيان معناه، حيث قال: (فيه تأويلان: أحدهما: أن يكون أجر كل واحد منهم على تقدير أنه غير مبتلى ولم يضاعف أجره، وثانيهما: أن يراد أجر خمسين منهم أجمعين لم يبتلوا ببلائه).
وفضل الشخص المسلم في جزئية معينة لا يلزم منه الفضل في الكل،قال صاحب عون المعبود (١١/ ٤٩٦): (هذا في الأعمال التي يشقّ فعلها في تلك الأيام لا مطلقاً، وقد جاء: «لو أنفق أحدُكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه»، ولأن الصحابي أفضل من غيره مطلقاً).

(٢) في (ظ) و(ن): (تعليم سنة).

(٣) أخرجه الصابوني في عقيدة السلف (ص٣١٨) من طريق معمر بن راشد، عن الزهري قال: (تعليم سنة أفضل من عبادة مئتي سنة).
ولم أقف عليه عند غيره فيما بحثت فيه، وقد أورد الخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث آثاراً قريبة في المعنى من أثر الزهري، منها أثر عن الشافعي (ص١٩٣) رقم (٢٣٠): قال الربيع بن سليمان: سمعت الشافعي يقول: (طلب العلم أفضل من صلاة النافلة)، ومنها أثر عن المعافر بن عمران (ص١٩٣) رقم (٢٢٨) قال: (كتاب حديث واحد أحب إلي من صلاة ليلة) ويقصد النافلة.

(٤) من قوله: (ومن تمسَّك بسُنَّة رسول الله ﷺ. . . .) وإلى: (. . .من عبادة مئتي سنة) نقله المؤلف بتصرف من عقيدة السلف (ص٣١٧ ـ ٣١٨).

قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**للقائم[١] بِسُنَّتي عند فساد أمتي أجر[٢] مئة شهيدٍ**»[٣]، ورويناه أيضاً في غيره. وروينا بإسنادنا إلى عمرو بن محمد[٤].

قال: كان أبو معاوية الضرير[٥] يحدّث هارون الرشيد[٦]، فحدثه

---

(١) في (ظ) و(ن): (القائم).

(٢) في (ظ) و(ن): (له أجر).

(٣) لم أقف عليه عند البيهقي في (المدخل إلى السنن). لكن أخرجه الطبراني في الأوسط (٥/ ٣١٥) رقم (٥٤١٤) ومن طريقه أبو نعيم في الحلية (٨/ ٢٠٠) من حديث أبي هريرة بلفظ: «**المتمسك بسنتي عند فساد أمتي له أجر شهيد**».
قال الألباني في السلسلة الضعيفة (١/ ٣٣٤) رقم (٣٢٧): (ضعيف). وأخرجه ابن عدي في الكامل، في ترجمة الحسن بن قتيبة (٢/ ٣٢٧)، وابن بشران في الأمالي (ص٢١٨) رقم (٥٠٣) من حديث ابن عباس بلفظ: «**من تمسَّك بسُنَّتي عند فساد أمتي فله أجر مئة شهيد**»، قال الألباني في السلسلة الضعيفة (١/ ٣٣٣) رقم (٣٢٦): (هذا سند ضعيف جداً).

(٤) هو عمرو بن محمد بن بكير بن سابور، الناقد، أبو عثمان البغدادي، روى عن هشيم، ومعتمر بن سليمان، ووكيع وغيرهم. وعنه البخاري، ومسلم، وأبو داود، وغيرهم. قال أبو حاتم الرازي: ثقة أمين صدوق. وقال الحسين بن فهم: ثقة ثبت، وكان من الحفاظ المعدودين، وقال الذهبي: كان من أوعية العلم.
انظر: الجرح والتعديل (٣/ ٢٦٢)، وسير أعلام النبلاء (١١/ ١٤٧)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٢٠٤).

(٥) هو محمد بن خازم الضرير السعدي، أبو معاوية الضرير الكوفي. وثقه العجلي والنسائي، وابن حبان، وابن سعد.
قال أحمد: هو في غير حديث الأعمش مضطرب لا يحفظها حفظاً جيداً. وقال أبو داود: كان رئيس المرجئة بالكوفة، وخالفه العجلي حيث قال: كان يرى الإرجاء، وكان لين القول فيه.
انظر: ثقات العجلي (٢/ ٢٣٦)، والجرح والتعديل (٧/ ٢٤٨)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٢٠).

(٦) هو هارون بن المهدي محمد بن المنصور أبي جعفر عبد الله بن محمد بن علي بن =

بحديث أبي هريرة: «**احتج آدم وموسى**»[١] فقال عيسى بن جعفر[٢]: كيف هذا وبين آدم وموسى ما بينهما؟ قال: فوثب به هارون، وقال: يحدثك عن النبي ﷺ وتعارضه بكيف؟ قال: فما زال يقوله حتى سكن عنه[٣].

= عبد الله بن عباس الهاشمي العباسي. روى عن أبيه وجده، ومبارك بن فضالة. روى عنه ابنه المأمون وغيره.
قال الذهبي: كان من أنبل الخلفاء، وأعظم الملوك، ذا حج، وجهاد، وغزو، وشجاعة، ورأي. وأمه أم ولد، واسمها خيزران، كان مولده بالري سنة ١٤٨هـ. وقد فتح مدناً كثيرة من بلاد الروم في عهده، توفي سنة ٢٠٣هـ. كان يحب المديح ويجيز الشعراء، ويقول الشعر، وكان يحب العلماء، ولما بلغه موت ابن المبارك حزن عليه، وعزاه الأكابر.
انظر: تاريخ الطبري (٨/ ٢٣٠)، وتاريخ بغداد (١٤/ ٥)، وسير أعلام النبلاء (٩/ ٢٨٦).

(١) حديث محاجة آدم وموسى عليهما الصلاة والسلام، أخرجه البخاري في القدر، باب تحاج آدم وموسى عند الله (١١/ ٥٠٥) رقم (٦٦١٤)، ومسلم في القدر أيضاً، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام (٤/ ٢٠٤٣) رقم (٢٦٥٢) من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «**احتج آدم وموسى فقال له موسى: يا آدم أنت أبونا خيبتنا، وأخرجتنا من الجنة. قال له آدم: يا موسى اصطفاك الله بكلامه، وخط لك بيده، أتلومني على أمر قدره الله علي قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟ فحج آدم موسى، فحج آدم موسى ثلاثاً**».

(٢) هو عيسى بن جعفر بن أبي جعفر المنصور. كان من وجوه بني هاشم، وولي إمارة البصرة، وخرج من بغداد يقصد هارون الرشيد، وهو إذ ذاك بخراسان، فأدركه أجله بالدسكرة من طريق حلوان، مات في شهر رمضان سنة ١٧٢هـ.
انظر: تاريخ بغداد (١١/ ١٥٧)، والبداية والنهاية (١٠/ ٢١٠).

(٣) هذه القصة أخرجها الصابوني في عقيدة السلف (ص٣١٩ ٣٢٠)، ورواها الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٥/ ٢٤٣) من طريق آخر، وبألفاظ مختلفة عما أورده الصابوني، وأوردها الذهبي في سير أعلام النبلاء (٩/ ٢٨٩) في ترجمة هارون الرشيد وابن كثير في البداية والنهاية (١٠/ ٢١٥).

فيجب على من لدِينه عنده قدرٌ، ولأخبار الرسول ﷺ في قلبه قبولٌ، أن يفعل كفعل هارون الرشيد، ويجعل عقله تبعاً لما جاء عن رسول الله ﷺ، ومن لم يكن كذلك، ولم يعظمه، ولم يوقره، فهو الدنيّ، الحقير، الغويّ، الشقيّ، ومأواه جهنم، وبئس المصير، والله يجعلنا من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه، ويستمسكون في دنياهم مدة محياهم بالكتاب والسُّنة، ويجنبنا الأهواء المضلَّة، والآراء المضمحلة، بفضلٍ منه، ورحمةٍ، ومنةٍ[1].



(١) من قوله: (كان أبو معاوية الضرير...) وإلى نهاية هذا الفصل نقله المؤلف بتصرف من عقيدة السلف (ص٣١٩ ـ ٣٢١).

فصل (٣٨)

إذا وقع العلم بالمراد من الشارع؛ فذكر الاحتمالات المعنوية المستنبطة من اللفظ الشرعي المخالفة [للمراد][١] المعلوم: تحريفٌ، أو تبديل، أو تغيير، أو تشكيك أو تضليل/ ، أو تعطيل، أو تشبيه، وكل ذلك إما كفر أو معصية. ٦٢/ب

والكفر[٢] إما شرعي أو لغوي، والشرعي: ما نطق[٣] الشارع به

---

(١) في (ص): (المراد)، وفي (ظ) و(ن) ما أثبته.

(٢) الكفر: الكاف والفاء والراء أصل صحيح يدل على معنى واحد، وهو الستر والتغطية، كما ذكر ابن فارس، يقال لمن غطَّى دِرْعه بثوب: قد كفر درعه، والمُكفِّر: الرجل المتغطي بسلاحه، ويقال للزرَّاع كافر؛ لأنه يغطي الحبَّ بتراب الأرض. والكفر ضد الإيمان؛ سمِّي لأنه تغطية الحق، وكذلك كفران النعمة: جحودها وسترها.
انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٥/ ١٩١)، والقاموس المحيط (ص٦٠٥).
والكفر اسم شرعي، والكافر من كفره الله ورسوله ﷺ، فليس الكفر حقاً لأحد من الناس، بل هو حق الله تعالى، قال ابن تيمية في درء التعارض (١/ ٢٤٢): (الكفر حكم شرعي متلقى عن صاحب الشريعة، والعقل قد يُعلم به صواب القول وخطؤه، وليس كل ما كان خطأ في العقل يكون كفراً في الشرع، كما أنه ليس كل ماكان صواباً في العقل تجب في الشرع معرفته).
ويقول ابن الوزير في العواصم والقواصم (٤/ ١٧٨): (إن التكفير سمعي محض لا مدخل للعقل فيه، وأن الدليل على الكفر لا يكون إلا سمعياً قطعياً، ولا نزاع في ذلك).

(٣) في (ظ) و(ن): (نطلق).

باللسان العربي على وفق لغة العرب؛ الذين آمنوا به ﷺ، وفهمهم، أو كان على مناهجهم [لا][١] ما أحدث من اللغات النبطية، والمفاهيم الغويّة، والاصطلاحات المخالفة الحادثية.

واللغوي شرعي إلا ما علم أن المراد خلافه، مثاله: العفو في اللغة التوفية والإزالة[٢]، والكفر فيها: التغطية[٣]، والستر، والإزالة، فإذا علم المراد تبيّنا أن ما خالفه لغوياً غير مراد، فلا تخرج[٤] اللغة عن الشرع إلا [العلم][٥] بعدم الإرادة من الشارع[٦]، فإذا قال ﷺ: «قصوا الشوارب، واعفوا اللِّحى»[٧] علمنا: أن المرادَ ظهورُ زينة الله تعالى

---

(١) في (ظ) و(ن) وليست في (ص).

(٢) في (ظ) و(ن): (للتوفية وللإزالة).

(٣) في (ظ) و(ن): (للتغطية).

(٤) في (ظ) و(ن): (يخرج).

(٥) في (ظ) و(ن) وليست في (ص).

(٦) التحقيق في المسألة هو أن علاقة الشرعي باللغوي من حيث العموم، والخصوص، والإطلاق، والتقييد، والراجح أن الشرع مخصص ومقيد للغة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الإيمان (ص٢٥٦): (وبسبب الكلام في مسألة الإيمان تنازع الناس هل في اللغة أسماء شرعية نقلها الشارع عن مسماها في اللغة، أو أنها باقية في الشرع على ما كانت عليه في اللغة، لكن الشارع زاد في إحكامها لا في معنى الأسماء؟) إلى أن قال: (والتحقيق أن الشارع لم ينقلها، ولم يغيرها، ولكن استعملها مقيدة لا مطلقة).

انظر: مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٢٥٩ ـ ٢٦٨)، وحقيقة الإيمان عند أهل السنة والجماعة لمحمد المصري (ص٩ ـ ١٤).

(٧) أخرجه أحمد في المسند (٢/ ٢٢٩) من حديث أبي هريرة بلفظه، وصحح إسناده أحمد شاكر في تعليقه على المسند (١٢/ ١٠٣) رقم (٧١٣٢).

وحسنه الألباني كما في صحيح الجامع (٢/ ٨١٠) رقم (٤٣٩٢)، وأصل الحديث في الصحيحين، وانظر الحديث التالي.

للعباد بها، لا [تبشيع][(١)] خلق الله بإزالتها؛ بدليل قوله [في الرواية الأخرى][(٢)] «**وأوفوا اللحى**»[(٣)].

وكذلك إذا ورد لفظ الكفر حُمل على كل كفر من التغطية، والستر، والإزالة، فإذا علم أن المراد أحدها وجب الحمل عليه، وصار الباقي لغوياً غير مراد، مثاله: قوله ﷺ ـ للنساء ـ: «**إني رأيتكن أكثر أهل النار**»، **قيل**: يا رسول الله، بماذا؟ قال: «**بكفرهن**»، قيل: يا رسول الله، أيكفرن بالله؟ قال: «**لا، يكفرن الإحسان ويكفرن العشيرة**»[(٤)]، فلو لم يكن الكفر عند الصحابة في مفاهيمهم عنه ﷺ/ ١/٦٣ محمولاً عندهم على جميع وجوهه الشرعية اللغوية، لما حسن الاستفهام ولما أجابهم ﷺ، ولهذا ثبت لفظ الكفر في قوله ﷺ ـ **في صحيح مسلم** ـ: «**بين العبد والشرك والكفر ترك الصلاة**»[(٥)]، وقوله:

---

(١) في (ص): (تشنيع)، وفي (ظ) و(ن) ما أثبته.

(٢) في (ظ) و(ن) وليست في (ص).

(٣) أخرجه مسلم في الطهارة، باب خصال الفطرة (١/ ٢٢) رقم (٢٥٩) من حديث ابن عمر بلفظ: «خالفوا المشركين، احفوا الشوارب، وأوفوا اللحى».
وهو عند البخاري في اللباس، باب إعفاء اللحى (١٠/ ٣٥١) رقم (٥٨٩٣) من حديث ابن عمر أيضاً بلفظ: «أنهكوا الشوارب، وأعفوا اللحى».

(٤) أخرجه البخاري في الإيمان، باب كفران العشير.. (١/ ٨٣) رقم (٢٩)، ومسلم في الكسوف، باب ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار (٢/ ٦٢٦) رقم (٩٠٧) من حديث ابن عباس قال: قال النبي ﷺ: «**أُريت النار أكثر أهلها النساء يكفرن**»، قيل: أيكفرن بالله؟ قال: «**يكفرن العشير، ويكفرن الإحسان، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ثم رأت منك شيئاً قالت: ما رأيت منك خيراً قط**».

(٥) أخرجه مسلم في الإيمان، باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة (١/ ٨٨) رقم (٨٢) من حديث جابر بن عبد الله بلفظ: «بين الرجل والشرك والكفر ترك الصلاة».
وأخرجه أيضاً أبو داود في السنة، باب في رد الإرجاء (٥/ ٥٨) رقم (٤٦٧٨)، =

«العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر»[(١)].

وفي قول شقيق بن سلمة التّابعيِّ الجليل: ما كان أصحاب محمدٍ[(٢)] (يعدون شيئاً تركه كفر إلا[(٣)] الصلاة)[(٤)] حمله المحدِّثون وكثير من الفقهاء على جميع وجوهه من تغطية الحق، وستره، وإزالته في موضوعه ومفهومه، وهو الكفر بالله[(٥)]، وتأوله بعضهم على بعضها، وهو التغطية أو الستر دون الإزالة، وهي إزالة الإسلام، والله أعلم.

ثم الكفر بالتحريف أو التبديل قد يكون مخرجاً عن الإسلام وقد لا يكون، فإن كان مخرجاً كالتحريف في صفات الباري ﷻ المؤدي إلى تشبيهه بخلقه ﷻ، أو تعطيلها، وإخراجها عن معنىً يليق بجلاله؛ فهو كفر مخرجٌ عن الدين بلا شك.

وكذلك التحريف في الأحكام الفروعية المجمع عليها الواجبة [أو المحرمة][(٦)] بلا تأويلٍ يسوّغ[(٧)]، وأما المندوبة أو المكروهة أو المباحة

= والترمذي في الإيمان، باب في ترك الصلاة (٥/ ١٤) رقم (٢٦٢٠)، وابن ماجه في إقامة الصلاة باب فيمن ترك الصلاة (١/ ٣٤٢) رقم (١٠٧٨)، وأحمد في المسند (٣/ ٣٨٩) من حديث جابر بن عبد الله بنحوه. ولفظ أحمد قريب من لفظ مسلم.

(١) تقدم تخريجه في (ص٢٤١) حاشية رقم (٧).

(٢) في (ظ) و(ن): (رسول الله).

(٣) في (ظ) و(ن): (غير).

(٤) تقدم تخريجه في (ص٢٤٢) حاشية رقم (٤)، وهذا الأثر لعبد الله بن شقيق العقيلي كما بينت ذلك.

(٥) ما ذكره المؤلف ﷺ هنا من حمل الكفر في أثر عبد الله بن شقيق على حقيقته، وهو التغطية والستر والإزالة، هذا يرجح كفر تارك الصلاة خلافاً لما ذكره عن الشافعي وجمهور أصحابه وجماعة من علماء السلف في (ص ٢٧٨).

(٦) في (ظ) و(ن) وليست في (ص).

(٧) مثل تأويلات الباطنية الذين يجعلون للمأمورات والمنهيات تأويلات باطنة تخالف ما يعرفه المسلمون منها، فهم يقولون كما ذكر شيخ الإسلام عنهم في التدمرية (ص =

فالتحريف فيها حكمه حكمها في التكفير؛ لكونه أضاف إلى الله تعالى ما لم يضفه إلى نفسه، ولا يجوز إضافته إليه.

٦٣/ب وقد كفَّر بعض أصحاب الشافعي/ رحمهم الله بمجرد الكذب على النبي ﷺ وإن لم يعتقد جوازه وكان مطابقاً لأصول شريعته؛ سداً للباب، وضبطاً للشريعة. وأما من حيث موضوعه ووصفه؛ فحكمه حكمها في وصفه بالندبية، والكراهة، والإباحة.

والتكفير بالتحريف[1] والتبديل راجع إلى القصد والإصرار وعدمهما[2]، وما يترتب على ذلك من تعدي الضرر، وقصوره في حكمه، ومحله.

وأمّا إطلاق الكفر على المعاصي؛ فلا يجوز إلا لقصد الزجر عنها[3]، كما أطلقه رسول الله ﷺ على النساء؛ لما جعله سبباً لدخول

= ٤٨): (إن الصلوات الخمس معرفة أسرارهم، وإن صيام شهر رمضان كتمان أسرارهم، وإن حج البيت السفر إلى شيوخهم، ونحو ذلك من التأويلات التي يعلم بالاضطرار أنها كذب وافتراء على الرسل صلوات الله عليهم، وتحريف لكلام الله ورسوله عن مواضعه، وإلحاد في آيات الله).
انظر: مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٣١ ـ ١٣٢).

(١) في (ظ) و(ن): (أو).
(٢) في (ظ) و(ن): (والإضرار وعدمها).
(٣) هذه الجملة فيها إجمال وإيهام، إذ قد تكون صحيحة إن أريد أنها تمر كما جاءت في النصوص، ونأخذ بظاهرها المفهوم منها، فهي جاءت بالوعيد والتغليظ والتخويف، وذلك على حقيقته نؤمن به، ولا نرده.
وقد تكون باطلة إن أريد بها أن هذه النصوص جاءت بوعيد لقصد التغليظ والزجر لا حقيقة له، وهذا الأمر إن كان مراداً؛ فإنه قد يؤول إلى تعطيل الشريعة، وإبطال العقاب.
انظر: الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام (ص٨٨)، ومجموع الفتاوى (٧/ ٦٧٤)، (١٩/ ١٥٠)، ونواقض الإيمان القولية والعملية (ص٤٩٢ ـ ٤٩٥).

النار، وأطلقه عليهن؛ لقصد زجرهن عن المعاصي؛ التي هي كفر الإحسان، وكفر العشير، فلما استُفسر ﷺ: «**أيكفرن بالله؟**» قال: لا[١]، ومن هذا المعنى إطلاقه ﷺ: «**من غشنا ليس[٢] منا**»[٣] «**لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر**»[٤]، ومعلوم أن مجرد الغش والكبر من غير اعتقاد حله؛ لا يوجبان الكفر، ولا الخلود في النار، ولا عدم دخول الجنة مطلقاً، ولا الخروج من مِلَّة الإسلام، وإنما ينقصان الرتبة، فأطلقه رسولُ الله ﷺ لقصد الزجر لا لاعتقاد الكفر، وقسْ على هذا كلَّ ما ورد على[٥] مثل هذا.

ومنه قوله ﷺ: «**لعن المؤمن كقتله/**»[٦]، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ 1/٦٤

---

(١) تقدم تخريجه (ص٣٤٨) حاشية (٤).

(٢) في (ظ) و(ن): (فليس).

(٣) أخرج مسلم في الإيمان، باب قول النبي ﷺ: «**من غشنا فليس منا**» (١/ ٩٩) رقم (١٠١)، وأبو داود في البيوع، باب النهي عن الغش (٣/ ٧٣١) رقم (٣٤٥٢)، والترمذي في البيوع، باب ما جاء في كراهية الغش في البيوع (٣/ ٦٠٦) رقم (١٣١٥)، وابن ماجه في التجارات، باب النهي عن الغش (٢/ ٧٤٩) رقم (٢٢٢٤)، وأحمد في مسنده (٢/ ٢٤٢) من حديث أبي هريرة بلفظه.

(٤) أخرجه مسلم في الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانه (١/ ٩٣) رقم (٩١) من حديث عبد الله بن مسعود بلفظه.

(٥) في (ظ) و(ن): (من).

(٦) أخرجه البخاري في الأدب، باب من أكفر أخاه بغير تأويل، فهو كما قال (١٠/ ٥١٤) رقم (٦١٠٥)، ومسلم في الإيمان، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه.... (١/ ١٠٤) رقم (١١٠) من حديث ثابت بن الضحاك عن النبي ﷺ قال: «**ليس على رجل نذر فيما لا يملك، ولعن المؤمن كقتله، ومن قتل نفسه بشيء في الدنيا عُذب به يوم القيامة، ومن ادعى دعوى كاذبة ليتكثر بها لم يزده الله إلا قلة، ومن حلف على يمين صبر فاجرة، فهو كما قال**».

ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣]، في[1] قول كل العلماء إلا ابن عباس ﷺ وقد ثبت رجوع ابن عباس عنه[2]، والله أعلم.

---

(١) في (ظ) و(ن): (وفي).

(٢) المشهور عن ابن عباس ﷺ في قاتل المؤمن عمداً أنه لا توبة له، وهو خالد في نار جهنم.

ولكن هناك من الآثار والأخبار ما تبين أنه رجع عن قوله هذا، وأنه آخر قوليه في هذه المسألة، منها:

قال القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (٣/ ٢٨٥): (وذهب جماعة من العلماء منهم عبد الله بن عمر ـ وهو مروي عن زيد وابن عباس ـ إلى أنه له توبة) ثم ساق أثراً عنه يبين رجوعه (٣/ ٢٨٦) قائلاً: (روى يزيد بن هارون قال: أخبرنا أبو مالك الأشجعي عن سعد بن عبيدة قال: جاء رجل إلى ابن عباس فقال: ألمن قتل مؤمناً متعمداً توبة؟ قال: لا، إلا النار، قال: فلما ذهب قال له جلساؤه: أهكذا كنت تفتينا؟ كنت تفتينا أن لمن قتل توبة مقبولة، قال: إني لأحسبه مغضباً يريد أن يقتل مؤمنا. قال: فبعثوا في أثره فوجدوه كذلك) وذكره أيضاً السيوطي في الدر المنثور (٢/ ٦٢٩)، وقال القرطبي معقباً على ذلك: (وهذا مذهب أهل السنة وهو الصحيح، وأن هذه الآية مخصوصة، ودليل التخصيص آيات وأخبار).

وساق الإمام السيوطي في تفسيره آثاراً عن ابن عباس ﷺ تؤكد وتبين رجوعه عن قوله الأول، فقد قال في الدر المنثور (٢/ ٦٢٧): (وأخرج ابن أبي حاتم من طريق الضحاك عن ابن عباس أنه كان يقول: جزاؤه جهنم إن جازاه، يعني: للمؤمن وليس للكافر، فإن شاء عفا عن المؤمن، وإن شاء عاقب)، وقال في تفسيره (٢/ ٦٢٧) أيضاً: (وأخرج ابن المنذر من طريق عاصم بن أبي النجود عن ابن عباس في قوله: ﴿فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ﴾ [النساء: ٩٣] قال: هي جزاؤه إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له).

والذي عليه أهل السنة والجماعة أن القتل العمد من أعظم كبائر الذنوب عند الله، ولكن القاتل لا يخلد في نار جهنم، بل هو إن مات ولم يتب من ذلك تحت مشيئة الله إن شاء عفا عنه، وإن شاء عذبه في النار، ثم يخرجه منها إلى الجنة؛ لأنه تعالى ـ فضلاً منه ـ لا يخلد في النار أحداً من الموحدين. وقد ذكر الشوكاني في فتح القدير =

وقد تقدم فصلٌ: أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة بذنبٍ، والكلام عليه وتفصيله[١][٢].

قال الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله: (لا[٣] نشهد على أحدٍ من أهل القبلة بكفر، ولا بشركٍ، ولا نفاقٍ ما لم يظهر منه شيءٌ من ذلك، ونذر[٤] سرائرهم إلى الله تعالى)[٥]. فقد[٦] رُوِّينا في **صحيح البخاري** رحمه الله بإسنادنا إليه، ثم إلى عبد الله بن عتبة بن مسعودٍ[٧] قال: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول:

(إن ناساً كانوا يُؤخذون بالوحي على[٨] عهد رسول الله (وإن

= (١/ ٤٦١) أن مذهب جمهور العلماء هو القول بقبول توبة القاتل.
انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٣/ ٢٨٢ ـ ٢٨٨)، وزاد المسير لابن الجوزي (٢/ ١٦٦ ١٦٨)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/ ٨١٢ ـ ٨١٦)، ومدارج السالكين لابن القيم (١/ ٣٩٢ ٣٩٨)، والدر المنثور للسيوطي (٢/ ٦٢٢ ـ ٦٣٢).

(١) في (ظ) و(ن): (وتفاصيله).
(٢) انظر: (ص ٣٢٨).
(٣) في (ظ) و(ن): (ولا).
(٤) في (ظ) و(ن): (وندر).
(٥) نقله المؤلف رحمه الله بتصرف من متن العقيدة الطحاوية (ص١٥ ـ ١٦)، حيث قال الطحاوي: (ولا نشهد عليهم بكفر، ولا بشرك، ولا بنفاق، ما لم يظهر منهم شيء من ذلك، ونذر سرائرهم إلى الله تعالى).
(٦) في (ظ) و(ن): (وقد).
(٧) عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، ابن أخي عبد الله بن مسعود، ولد في عهد النبي ﷺ. قال ابن حجر: أدرك النبي ﷺ ورآه، وروى عنه، وروى عن عمه ابن مسعود، وعمر، وعمار، وعنه ابناه، والسبيعي، والشعبي، وغيرهم. وثقه العجلي وابن سعد، وذكره العقيلي في الصحابة. توفي سنة ٧٣ هـ.
انظر: الإصابة (٢/ ٣٤٠)، وأسد الغابة (٣/ ٢٠٣).
(٨) في (ظ) و(ن): (في).

الوحي قد انقطع، وإنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم، فمن أظهر لنا خيراً أمّنّاه، وقرّبناه، وليس لنا من سريرته شيء، الله يحاسبه في سريرته، ومن أظهر لنا سوءاً لم نأْمنْهُ ولم نصدقه، وإن قال: إن سريرته حسنة)[١].

وروينا في **صحيح مسلم** رحمه الله عن أبي عبد الله طارق بن أشيم[٢] رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من قال: لا إله إلا الله وكفر بما يعبد من دون الله؛ حرّم الله ماله**[٣] **ودمه، وحسابه على الله**»[٤]، قال[٥] الله تعالى/ في حق المشركين: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]. ٦٤/ب

إذا عرفت هذا فاعلمْ: أن (من أنكر ما عُرف بالتواتر من الأخبار والسير والبلاد؛ التي لا [ترجع][٦] إلى إبطال شريعةٍ، ولا [تفضي][٧] إلى إنكار قاعدةٍ من الدين، كإنكار غزوة تبوك أو مؤتة، أو وجود أبي

---

(١) أخرجه البخاري في الشهادات، باب الشهداء العدول (٥/ ٢٥١) رقم (٢٦٤١) من طريق عبد الله بن عتبة بن مسعود قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: .... فذكره بلفظه.

(٢) هو طارق بن أشيم بن مسعود الأشجعي، والد أبي مالك تفرد بالرواية عنه ولده، وصرح بالسماع من النبي ﷺ، وفي السنن أن ولده قال له: (يا أبت إنك صليت الصبح خلف رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، أكانوا يقنتون؟ قال: يا بني محدث...). انظر: أسد الغابة (٣/ ٤٨)، والإصابة (٢/ ٢١٩).

(٣) في (ظ) و(ن): (حرم ماله).

(٤) أخرجه مسلم في الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله...... (١/ ٥٣) رقم (٢٣) من حديث طارق بن أشيم بلفظه.

(٥) في (ظ) و(ن): (وقال).

(٦) في (ص): (يرجع)، وفي (ظ) و(ن) والشفا ما أثبته.

(٧) في (ص): (يفضي)، وفي (ظ) و(ن) والشفا ما أثبته.

بكرٍ وعمرَ، وقتل عثمان أو[1] خلافة عليّ، مما عُلم بالنقل ضرورةً، وليس في إنكاره جحد شريعةٍ، فلا سبيل إلى تكفيره بجحد ذلك[2]، وإنكار[3] وقوع العلم له؛ إذ ليس في ذلك أكثر[4] من المباهتة[5] كإنكار هشامٍ[6] وعبادٍ[7] وقعة الجمل، ومحاربةَ عليّ من خالفه. فأما من أنكر ذلك وضعّفه[8] من أجل تهمة الناقلين، ووهَّمَ المسلمين أجمع،

---

(١) في (ظ) و(ن) والشفا: (أو قتل عثمان وخلافة علي).

(٢) وذلك لأن التكفير حكم شرعي، وليس حقاً لأحد من الناس، كما بينت ذلك في بداية هذا الفصل.

(٣) في الشفا: (وإنكاره).

(٤) في (ظ) و(ن): (أكبر).

(٥) المباهتة من بهت: والباء والهاء والتاء أصل واحد، وهو كالدهش والحيرة، يقال: بُهتَ الرجل يُبْهتُ بهتاً. والبَهتة: الحيرة، وأما البهتان فالكذب، تقول العرب: يا لَلْبهيتة، أي: يا لَلْكذب.
انظر: معجم مقاييس اللغة (١/ ٣٠٧)، والقاموس المحيط (١/ ١٤٤).

(٦) هو هشام بن عمرو، أبو محمد الفوطي، المعتزلي، الكوفي، مولى بني شيبان. قال الذهبي: صاحب ذكاء وجدال وبدعة ووبال، أخذ عنه عباد بن سلمان وغيره، ونهى عن قول (حسبنا الله ونعم الوكيل)، وقال: لا يعذب الله كافراً بالنار، ويقول: يعذبون في النار لا بها... وتوفي بعد المئتين.
انظر: السير (١٠/ ٥٤٧)، وطبقات المعتزلة (ص٦١).

(٧) هو عباد بن عمرو، وقيل: معمّر بن عمرو، أبو المعتمر البصري المعتزلي السلمي مولاهم، كان يقول: في العالم أشياء موجودة لا نهاية لها، ولا لها عند الله عدد ولا مقدار؛ ولذا قامت عليه المعتزلة بالبصرة، وفرّ إلى بغداد، واختفى عند إبراهيم بن السندي، وكان يزعم أن الله لم يخلق لوناً ولا طولاً ولا عرضاً، وكان بينه وبين النظام مناظرات ومنازعات، وله تصانيف في الكلام. هلك سنة ٢١٥هـ.
انظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٤٦)، وطبقات المعتزلة (ص٥٤)، والفهرست لابن النديم (٢٠٧).

(٨) في الشفا: (فأما إن ضعف ذلك من أجل تهمة الناقلين).

[فنكفره][(١)] بذلك؛ [لسريانه][(٢)] إلى إبطال الشريعة.

وأما[(٣)] من أنكر الإجماع المجرد[(٤)]؛ الذي ليس طريقه النقل المتواتر عن الشارع، فأكثر المتكلمين من الفقهاء والنظار في هذا الباب قالوا: بتكفير كل من خالف الإجماع الصحيح الجامعَ [لشروط][(٥)] الإجماع المتفق عليه عموماً.

وحجتهم قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]، وقوله ﷺ: «**من خالف الإسلام[(٦)] قيد شبرٍ فقد خلع ربقة الإسلامِ/ من عنقه**»[(٧)].

١/٦٥

وقد نقل العلماء[(٨)] الإجماعَ على تكفير من خالف

---

(١) في (ص) و(ظ) و(ن): (فتكفيره) وفي الشفا ما أثبته.
(٢) في (ص): (سريانه)، وفي (ظ) و(ن) والشفا ما أثبته.
(٣) في الشفا: (فأما).
(٤) المؤلف ﷺ أورد هذه المسألة في (ص٣٢٨)، ويعيدها هنا بشيء من التفصيل.
(٥) في (ص): (بشروط)، وفي (ظ) و(ن) والشفا ما أثبته.
(٦) في الشفا: (من خالف الجماعة).
(٧) أخرجه أبو داود في السنة، باب في قتل الخوارج (٥/ ١١٨) رقم (٤٧٥٨)، وأحمد في مسنده (٥/ ١٨٠)، وابن أبي عاصم في السنة (٢/ ٤١٩ ـ ٤٢٠) رقم (٨٩٢)، والحاكم في المستدرك (١/ ١١٧) من حديث أبي ذر بلفظ: «من فارق الجماعة قيد شبر، فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه». قال الألباني في ظلال الجنة: (حديث صحيح).
وهذا الحديث استدل به القاضي عياض في الشفا (٢/ ١٠٧٩) بلفظه، ونقله المؤلف من الشفا بلفظ: «من خالف الإسلام. . .»، ولم أجده في كتب الحديث بهذا اللفظ؛ إذ لعله تحريف من النساخ، أو سبق قلم من المؤلف، والله أعلم.
(٨) في الشفا: (وحكوا الإجماع على تكفير من خالف الإجماع).

الإجماع[١][٢]. ولم يخالف أحدٌ من السلف فيه، وقال جماعة من علماء الخلف[٣]: المُجمع [عليه][٤] على ضربين[٥]:

أحدهما: ما علم من دين الإسلام بالضرورة، كإجماعهم على عدد الركعات في الصلوات الخمس، ومقدار نُصُب الزكاة، ووجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج، وتحريم الزنى واللواط والخمر، وأخذ الأموال بالباطل، والأخذ في الأعراض بغير حق ونحو ذلك، فمن أنكر ذلك كفر.

والثاني: ما يعرفه العلماء ويجهله العوام، كمقادير الفرائض لأهلها: ككون السدس للجدة، وللأخت من الأم السدس، وما[٦] شاكل ذلك، قالوا: فمنكر ذلك لا يكفر به؛ قالوا: لأنه لا يعرفه إلا العلماء [وهم قليل][٧] فيلزم منه تكفير أكثر الخلق من المسلمين، وهذا الكلام ليس فيه تحقيقٌ؛ لأن الإنكار غالباً لا يكون [إلا][٨] بعد اعترافٍ، وهو المسمّى بالجحود، وأما من لم يعرف شيئاً فإنما[٩] نسمّيه

---

(١) الإجماع المعلوم الذي علم به ثبوت النص يكفر المخالف فيه، أما غير المعلوم فيمتنع تكفيره.
انظر: مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٧٠).

(٢) نقله المؤلف بالنص من الشفا للقاضي عياض (٢/ ١٠٧٨ ـ ١٠٧٩).

(٣) في (ظ) و(ن): (الحلف).

(٤) في (ظ) و(ن) وليست في (ص).

(٥) هذا التقسيم الذي أورده المؤلف ﷺ للمجمع عليه، قريب من كلام شيخه النووي ﷺ في شرح صحيح مسلم (١/ ٢٠٥).

(٦) في (ظ) و(ن): (ما) بدون واو.

(٧) في (ظ) و(ن) وليست في (ص).

(٨) في (ظ) و(ن) وليست في (ص).

(٩) في (ظ) و(ن): (فإنا).

جاهلاً أو مقصّراً في التعلّم[١]، وكلاهما لا يكفران بذلك، إلا أن يعتقد أنه لا يجب التعلّم[٥] بعد [علمهما][٢] بوجوبه. وكلامنا إنما هو في من علم وجوب العمل بالإجماع في جميع الأحكام الظاهرة والباطنة، ثم أنكرها، وذلك لا يختلف بمجمعٍ[٣] عليه، دون مجمعٍ عليه مشتهراً كان أو غير مشتهرٍ، فالصواب ما قاله السلف/ من تكفيره بجحوده؛ إذ الجحود لا يكون إلا [بعد إقرار][٤]، والله أعلم.

٦٥/ب

قال القاضي عياض رحمه الله بعد أن حكى الإجماع على تكفير من خالف الإجماع: (وذهب آخرون إلى الوقوف عن القطع بتكفير من خالف الإجماع؛ الذي يختص [بنقله][٥] العلماء. وذهب آخرون إلى التوقف في تكفير من خالف الإجماع الكائنَ عن نظرٍ، كتكفير النظّام[٦]

---

(١) في (ظ) و(ن): (التعليم).
(٢) في (ص): (عليهما)، وفي (ظ) و(ن) ما أثبته.
(٣) في (ظ) و(ن): (المجمعِ).
(٤) في (ص): (إلا بإقرارٍ)، وفي (ظ) و(ن) ما أثبته.
(٥) في (ص): (نقله)، وفي (ظ) (بقله)، وفي الشفا ما أثبته.
(٦) هو إبراهيم بن سيار أو ابن شعبان، أو إسحاق، مولى آل الحارث بن عباد الضبعي، البصري، المتكلم، المعروف بالنظام.تكلم في القدر وانفرد بمسائل وهو شيخ الجاحظ، كان يقول: (إن الله لا يقوى على الظلم ولا الشر، وإن الله لا يقدر على إخراج أحد من جهنم، وإنه ليس يقدر على أصلح مما خلق)، وقال بعضهم: كان على دين البراهمة. وله مصنفات عدة منها: كتاب الجواهر والأعراض، وكتاب الوعيد. قال الذهبي: لم يكن النظام ممن نفعه العلم والفهم، وقد كفره جماعة. سقط من غرفة وهو سكران، فمات في سنة بضع وعشرين ومئة.
انظر: تاريخ بغداد (٦/ ٩٧)، والملل والنحل (١/ ٥٣)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٤١).

بإنكار الإجماع؛ لأنه بقوله هذا مخالف إجماع السلف على احتجاجهم به، خارقٌ [للإجماع][1][2].

---

(١) في الشفا: (بإنكاره).

(٢) نقله المؤلف بالنص من الشفا للقاضي عياض (٢/ ١٠٧٩ ـ ١٠٨٠).

فصل (٣٩)

(قال القاضي أبو بكر[١]: القول عندي: أن الكفر بالله هو الجهل[٢] بوجوده، والإيمان بالله هو العلم بوجوده، وأنه لا يكفرُ أحدٌ

---

(١) هو القاضي أبو بكر ابن الباقلاني.
انظر: نسيم الرياض للخفاجي (٤/ ٥٦٠)، وشرح الشفا لملا علي قاري (٢/ ٥٢٨).

(٢) عرّف الباقلاني الكفر بأنه: الجهل بالله تعالى، وهذا قريب من قول الجهم بن صفوان، وأبي الحسن الأشعري، وجمهور أصحابه. والباقلاني ـ كما هو واضح من كلامه ـ يحصر الكفر في الجهل بالله، والمؤمن الذي يرتكب مكفراً، لا يكفر بهذا العمل، وإنما هذا العمل علامة دالة على كفر هذا الإنسان؛ وذلك لجهله بالله تعالى.
وقوله هذا ظاهر البطلان، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ في منهاج السنة (٥/ ٢٥١):
(والناس لهم فيما يجعلونه كفراً طرق متعددة، فمنهم من يقول: الكفر تكذيب ما علم بالاضطرار من دين الرسول، ثم الناس متفاوتون في العلم الضروري بذلك. ومنهم من يقول: الكفر هو الجهل بالله تعالى، ثم يجعل الجهل بالصفة كالجهل بالموصوف، وقد لا يجعلها، وهم مختلفون في الصفات نفياً وإثباتاً. ومنهم من لا يحده بحد، بل كل ما تبين له أنه تكذيب لما جاء به الرسول من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر جعله كفراً إلى طرق أخرى. ولا ريب أن الكفر متعلق بالرسالة، فتكذيب الرسول كفر، وبغضه وسبه وعداوته مع العلم بصدقه في الباطن كفر عند الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة العلم؛ إلا الجهم، ومن وافقه كالصالحي، والأشعري، وغيرهم).
ويقول ابن القيم ﷺ في مفتاح دار السعادة (٢/ ٣٩٤) ـ مبيناً خطأ هؤلاء ـ: (فليس عندهم الكفر إلا مجرد الجهل، ومن تأمل القرآن والسنة، وسير الأنبياء في أممهم =

بقولٍ و لا رأيٍ إلا أن يكون هو الجهل بالله، وإن عصى بقولٍ أو [فعلٍ][(١)] نصّ اللهُ ورسوله[(٢)]، أو أجمع المسلمون أنه لا يوجد إلا من كافرٍ، أو يقوم دليل على ذلك، فقد كفر، [ليس][(٣)] لأجل قوله أو فعله، لكن لما يقارنه [من الكفر][(٤)]؛ فالكفر بالله لا يكون إلا [بأحد][(٥)] ثلاثة أمور: **أحدها**: الجهل بالله تعالى. **والثاني**: أن يأتي فعلاً، أو يقول قولاً يخبر الله ورسوله، أو يجمع المسلمون، أن ذلك لا يكون إلا من كافرٍ؛ كالسجود للصنم، والمشي إلى الكنائس بالتزام الزنار مع أصحابها في أعيادهم، أو يكون ذلك القول أو الفعل لا يمكن معه العلم بالله تعالى، [قال][(٦)]: فهذان الضربان، وإن لم [يكونا][(٧)] جهلاً/ ٦٦/أ

= ودعوتهم لهم، وما جرى لهم معهم، جزم بخطأ أهل الكلام فيما قالوه، وعلم أن عامة كفر الأمم عن تيقن وعلم). وعليه فإن الكفر قد يكون تكذيباً بالقلب، وقد يكون الكفر باللسان؛ كما قال تعالى في المنافقين: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِن نَّعْفُ عَن طَائِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ﴾ [التوبة: ٦٥ ـ ٦٦]، وقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١٧].

وقد يكون الكفر بالعمل، يقول ابن القيم رحمه الله في الصلاة وحكم تاركها (ص٦٣): (وأما كفر العمل فينقسم إلى: ما يضاد الإيمان، وإلى ما لا يضاده، فالسجود للصنم، والاستهانة بالمصحف، وقتل النبي وسبه يضاد الإيمان).

(١) في (ص) و(ظ) و(ن): (قيل)، وفي الشفا ما أثبته.

(٢) في (ظ) و(ن): (أو رسوله).

(٣) في (ظ) و(ن) والشفا وليست في (ص).

(٤) في (ص) و(ظ) و(ن): (لما يقارنه بالكفر)، وفي الشفا ما أثبته.

(٥) في (ص): (بإحدى)، في (ظ) و(ن) والشفا ما أثبته.

(٦) في (ظ) و(ن) والشفا وليست في (ص).

(٧) في (ص): (تكونا)، وفي (ظ) و(ن) والشفا ما أثبته.

بالله، فهما عَلَمٌ[١] أن فاعلهما كافر منسلخ من الإيمان.

فأمّا من نفى صفةً من صفات الله الذاتية[٢]، أو جحدها مستبصراً في ذلك، كقوله: ليس بعالم، ولا قادر، ولا مريد، ولا متكلّم، وشبه ذلك من صفات الكمال الواجبة له ﷻ، فقد نصّ أئمتنا على الإجماع

---

(١) قول الباقلاني: (فهذان الضربان وإن لم يكونا جهلاً بالله فهما علم ـ أي: علامة وأمارة ـ أن فاعلهما كافر منسلخ من الإيمان)، وقوله قبل ذلك: (فقد كفر ليس لأجل قوله أو فعله، لكن لما يقارنه من الكفر).
شبيه بذلك ما سيذكره المؤلف ﷺ نقلاً عن القاضي عياض قوله: (فإن هذه الأفعال علامة على الكفر). هذه الجمل والعبارات تصرح بأن الفعل والقول ليس كفراً، لكنه يدل على الكفر، أو هو علامة على الكفر. وهذا رأي المرجئة كما نسبه الشهرستاني في الملل والنحل (١/ ١٤٤) لبشر المريسي وابن الراوندي حيث قالا: (الإيمان هو التصديق بالقلب واللسان جميعاً، والكفر هو الجحود والإنكار، والسجود للشمس والقمر والصنم ليس بكفر في نفسه، ولكنه علامة الكفر). وهذا كمن يقول بأنه لم يكفر بالعمل لكن كفر للاستخفاف، أو للتكذيب، أو لعدم التصديق، كما قاله التومنية من المرجئة، وهم أصحاب أبي معاذ التومني، حيث نسب الأشعري ذلك إليهم في مقالات الإسلاميين (ص١٤٠)، والشهرستاني في الملل والنحل (١/ ١٤٤)، وابن تيمية في مجموع الفتاوى (٧/ ٥٤٧)، قال الأشعري: (وكان أبو معاذ يزعم أن من قتل نبياً أو لطمه كفر، وليس من أجل اللطمة والقتل كفر، ولكن من أجل الاستخفاف والعداوة والبغض له).
قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الإيمان (ص٣٥٠) ـ بعد أن نقل كلام الإمام أحمد في تكفير بعض الأعمال من شد الزنار في وسطه، والصلاة للصليب، وإتيان الكنائس والبيع ـ: (هذا الذي ذكره الإمام أحمد من أحسن ما احتج الناس به عليهم. جمع في ذلك جملاً يقول غيره بعضها، وهذا الإلزام لا محيد لهم عنه؛ ولهذا لما عرف متكلمهم مثل جهم ومن وافقه أنه لازم التزموه، وقالوا: لو فعل من الأفعال الظاهرة لم يكن بذلك كافراً في الباطن، لكن يكون دليلاً على الكفر في أحكام الدنيا).

(٢) في (ظ) و(ن): (الداتية).

على كفر[١] من نفى عنه تعالى الوصف بها، وأعراه[٢] عنها.

وعلى هذا أحمل[٣] [قول][٤]سحنون: من قال: ليس لله كلام فهو كافرٌ، ولا يكفّر[٥] المتأوّلين)[٦]، والله أعلم.

---

(١) كفر من أنكر صفة ثابتة لله تعالى كما ذكره الباقلاني هو قول صحيح؛ لأن من نفى صفة ثابتة لله تعالى قد ثبتت بنقل صحيح، فلا شك في كفره؛ لإنكاره نصوص الكتاب والسنة.

يقول الدارمي رحمه الله في الرد على الجهمية (ص١٨١): (نكفر الجهمية بكفر مشهور، وهو تكذيبهم بنص الكتاب، أخبر الله تبارك وتعالى أنه كلم موسى تكليماً، وقال هؤلاء لم يكلمه الله بنفسه). ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الفتاوى (٦/ ٤٨٦): (الذي عليه جمهور السلف أن من جحد رؤية الله في الدار الآخرة فهو كافر، فإن كان لم يبلغه العلم في ذلك عُرِّفَ ذلك، كما يُعرّف من لم تبلغه شرائع الإسلام، فإن أصر على الجحود بعد بلوغ العلم له فهو كافر). وأقوال الأئمة متكاثرة في كفر من أنكر صفة ثابتة لله تعالى، ويستوي في ذلك جميع الصفات الذاتية والفعلية، لا ما أورده الباقلاني من الذاتية فقط بناء على مذهبه.

قال الشيخ محمد بن عثيمين في فتاوى اللجنة الدائمة (٣/ ١٢٨): (إنكار شيء من أسماء الله أو صفاته نوعان:

الأول: إنكار تكذيب، وهذا كفر بلا شك، فلو أن أحدا أنكر اسماً من أسماء الله، أو صفة من صفاته الثابتة في الكتاب والسنة مثل: أن يقول ليس لله يد، فهو كافر بإجماع المسلمين؛ لأن تكذيب خبر الله ورسوله كفر مخرج عن الملة.

الثاني: إنكار تأويل، وهو أن لا يجحدها، ولكن يؤولها، وهذا نوعان:

١ ـ أن يكون لهذا التأويل مسوغ في اللغة العربية، فهذا لا يوجب الكفر.

٢ ـ أن لا يكون له مسوغ في اللغة العربية، فهذا موجب للكفر، لأنه نفاها نفياً مطلقاً فهو مكذب حقيقة).

(٢) في (ن): (وأعزاه).

(٣) في الشفا: (حُمِلَ).

(٤) في (ص): (قال)، وفي (ظ) و(ن) والشفا ما أثبته.

(٥) في الشفا: (وهو لا يكفر).

(٦) نقله المؤلف من الشفا للقاضي عياض (٢/ ١٠٨٠ ـ ١٠٨١).

فصل (٤٠)

مَنْ جَهِل صفةً من صفات الله تعالى الذاتية[١]، اختلف العلماء في تكفيره[٢]: فحُكي عن أبي جعفر الطبري وغيره تكفيره[٣]، (وقال به أبو الحسن الأشعري[٤] مرة.

وذهبت طائفة إلى أنه[٥] لا يخرجه عن اسم الإيمان، وإليه رجع الأشعري؛ قال: لأنه لم يعتقد ذلك اعتقاداً يقطع بصوابه، ويراه ديناً

(١) في (ظ) و(ن): (الداتية).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٧/ ٥٣٨): (الصواب أن الجهل ببعض أسماء الله وصفاته لا يكون صاحبه كافراً، إذا كان مقراً بما جاء به الرسول ﷺ، ولم يبلغه ما يوجب العلم بما جهله على وجه يقتضي كفره إذا لم يعلمه، كحديث الذي أمر أهله بتحريقه، ثم تذريته).

(٣) من بداية الفصل وإلى قوله: (...تكفيره) نقله المؤلف بتصرف من الشفا للقاضي عياض (٢/ ١٠٨١).

(٤) هو علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم، ينتهي نسبه إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، أبو الحسن الأشعري، مولده سنة ٢٦٠هـ.
أخذ عن أبي علي الجبائي وزكريا الساجي، وأخذ عنه أبو الحسن الكرماني، وأبو سهل الصعلوكي، ألف مؤلفات عدة في الاعتزال، ثم تاب، وأعلن توبته، ثم ألف في الرد عليهم.
قال الذهبي: كان عجباً في الذكاء، وقوة الفهم، ولما برع في معرفة الاعتزال كرهه، وتبرأ منه، وصعد للناس، فتاب إلى الله، ثم أخذ يرد على المعتزلة، ويهتك عوارهم... وله تصانيف جمة تقضي له بسعة العلم.
انظر: البداية والنهاية (١١/ ١٨٧)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٨٥).

(٥) في الشفا: (إلى أن هذا لا يخرجه).

وشرعاً، فإنما[١] يكفر من يعتقد[٢] أن مقاله حقٌّ. واحتجّ هؤلاء بحديث السوداء[٣]، وأن النبي ﷺ إنما طلب منها التوحيد لا غير؛ وبحديث القائل: «**لئن قدر الله عليّ** ـ وفي رواية فيه ـ **لعليّ أضلُّ الله**، ثم قال: **فغفر الله له**»[٤] قالوا: ولو بوحث أكثر الناس عن الصفات، وكوشفوا عنها لما وجدوا[٥] من يعلمها إلا الأقل.

وقد أجاب الآخر عن هذا الحديث بوجوهٍ[٦]، منها: أنَّ قَدَرَ

---

(١) في (ظ) و(ن) والشفا: (وإنما).

(٢) في الشفا: (نكفِّر من اعتقد).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) أخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء (٦/ ٥١٤) رقم (٣٤٨١)، ومسلم في التوبة، باب في سعة رحمة الله تعالى... (٤/ ٢١١١) رقم (٢٧٥٧) من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «**كان رجل يسرف على نفسه، فلما حضره الموت قال لبنيه: إذا أنا مت فأحرقوني، ثم ذرّوني في الريح، فوالله لئن قدر الله علي ليعذبني عذاباً ما عذبه أحداً...**» الحديث بطوله، وفيه: «**فغفر الله له**».
وأما الرواية التي فيها لفظ: «لعلِّي أضلُّ الله» فأخرجها أحمد في مسنده (٤/ ٤٤٧) من حديث حكيم ابن معاوية بن حيدة، عن أبيه معاوية بن حيدة.
وإسناده حسن، ورجاله كلهم ثقات، عدا حكيم بن معاوية، وهو صدوق كما في تقريب التهذيب (ص١٧٧). وقد حسن إسناده محققو مسند أحمد بإشراف شعيب الأرناؤوط (٣٢/ ٢١٦).

(٥) في (ظ): (وحدوا)، وفي الشفا: (وجد).

(٦) هذا الحديث حديث الرجل من بني إسرائيل من أشهر الأدلة، وأصرحها على مسألة العذر بالجهل؛ كما ذكر ذلك الأئمة، فعمل الرجل هذا هو كفر بحد ذاته دون النظر إلى حاله وسبب فعلته تلك؛ لأن فيه إنكاراً لقدرة الله تعالى على إعادته بعدما يحرق، ولكنه عذر بسبب جهله؛ الذي قاده إلى هذا الظن الفاسد. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١١/ ٤٠٩): (فهذا الرجل ظن أن الله لا يقدر عليه إذا تفرق هذا التفرق، فظن أنه لا يعيده إذا صار كذلك، وكل من إنكار قدرة الله تعالى، وإنكار معاد الأبدان وإن تفرقت كفر، لكنه كان مع إيمانه بالله وإيمانه بأمره وخشيته =

عليّ[١] [بمعنى][٢] قدّر، ولا يكون شكّه في القدرة على إحيائه، بل في نفس البعث الذي لا يعلم إلا بشرع/؛ ولعله لم يكن ورد عندهم به شرع يقطع عليه، فيكون الشك فيه حينئذٍ كفراً[٣]، فأما ما لم يرد به شرع فهو من مجوِّزات العقول.

٦٦/ب

أو يكون قدر بمعنى: ضيَّق، ويكون ما فعله بنفسه إزراءً عليها، وغضباً لعصيانها.

وقيل: قاله[٤] وهو غير عاقلٍ لكلامه، ولا ضابطٍ للفظه؛ مما استولى عليه من الجزع والخشية؛ التي أذهلت[٥] لبّه، فلم يؤاخذ به[٦].

= منه جاهلاً بذلك، ضالاً في هذا الظن مخطئاً. فغفر الله له ذلك. والحديث صريح في أن الرجل طمع أن لا يعيده إذا فعل ذلك).

وقال ابن عبد البر رحمه الله في التمهيد (١٨/ ٤٦): (وأما جهل هذا الرجل المذكور في هذا الحديث بصفة من صفات الله في علمه وقدرته، فليس ذلك بمخرجه من الإيمان).

وقال ابن القيم رحمه الله في مدارج السالكين (١/ ٣٦٧) في معرض حديثه عن حكم من جحد فرضاً من فرائض الإسلام: (وأما من جحد ذلك جهلاً أو تأويلاً يعذر فيه صاحبه، فلا يكفر صاحبه به، كحديث الذي جحد قدرة الله عليه، وأمر أهله أن يحرقوه ويذروه في الريح، ومع هذا فقد غفر الله له، ورحمه لجهله، إذ كان ذلك الذي فعله مبلغ علمه، ولم يجحد قدرة الله على إعادته عناداً أو تكذيباً).

انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٢٣١)، (٧/ ٦١٩)، (٢٣/ ٣٤٨)، (٢٨/ ٥٠١)، ونواقض الإيمان الاعتقادية للوهيبي (١/ ٢٢٦ ٢٢٨).

(١) (عليّ) ليست في الشفا.

(٢) في (ص): (معنى) بدون الباء، وفي (ظ) و(ن) والشفا ما أثبته.

(٣) في الشفا: (فيكون الشك به حينئذٍ فيه كفراً).

(٤) في (ظ) و(ن): (ما قاله)، وفي الشفا: (وقيل: قال ما قاله).

(٥) في الشفا: (أذهبت).

(٦) في الشفا: (فلم يؤاخذ به. وقيل: كان هذا في زمن الفترة، وحيث ينفع مجرَّد التوحيد).

وقيل: بل هذا من مجاز كلام العرب؛ الذي صورته الشك، ومعناه التحقيق، وهو يسمَّى تجاهل العارف، وله أمثلة في كلامهم؛ كقوله سبحانه: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[1]، [طه: ٤٤] وقوله: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤].

فأما من أثبت الوصف ونفى الصفة فقال: أقول: عالمٌ ولكن لا علم له، ومتكلمٌ ولا كلام له، وهكذا في سائر الصفات على مذهب المعتزلة، فمن قال بالمآل لما يؤدِّيه إليه قوله، ويسوقه إليه مذهبه كفر[2]؛ لأنه إذا نفى العلم انتفى وصف عالم، إذْ لا يوصف بعالم إلا من له العلم[3]، فكأنهم صرحوا عنده بما أدَّى إليه قولهم، وهكذا عند هذا سائر فرق التأويل من المشبهة والقدرية وغيرهم. ومن لم [ير أخذهم][4] بمآل قولهم، ولا ألزمهم موجب مذهبهم، لم ير إكفارهم؛ قال: لأنهم إذا وقفوا على هذا قالوا: لا نقول: ليس بعالم، ونحن [ننتفي][5] من القول بالمآل الذي ألزمتموه/لنا، ونعتقد نحن وأنتم أنه كفر؛ بل نقول: إن قولنا لا يؤول إليه على ما أصَّلناه. فعلى هذين المأخذين اختلف الناس في إكفار أهل التأويل، وإذا فهمته اتضح لك الموجب لاختلاف الناس في ذلك.

١٦٧/أ

والصواب ترك إكفارهم، والإعراض عن الحتم عليهم بالخسران، وإجراء حكم الإسلام عليهم في قصاصهم، ووراثاتهم، ومناكحتهم، ودياتهم، والصلاة عليهم، ودفنهم في مقابر المسلمين، وسائر

---

(١) في (ص): (يذكر)، وفي (ظ) و(ن) والشفا ما أثبته.
(٢) في (ظ) و(ن) والشفا: (كفره).
(٣) في الشفا: (علم).
(٤) في (ص): (يؤاخذهم)، وفي (ظ) و(ن) والشفا ما أثبته.
(٥) في (ص): (نبتغي)، وفي (ظ) و(ن) والشفا ما أثبته.

معاملاتهم، لكنه[١] يغلظ[٢] عليهم بوجيع الأدب، وشديد الزجر والهجر؛ حتى يرجعوا عن بدعتهم.

وهذه كانت سيرة الصدر الأول[٣] فيهم، فقد كان نشأ على زمن الصحابة ﷺ وبعدهم في التابعين من قال بهذه الأقوال من القدر[٤]، ورأي الخوارج[٥] والاعتزال، فما أزاحوا لهم قبراً، ولا قطعوا لأحد

---

(١) في الشفا: (لكنهم).
(٢) في (ن): (تغلظ).
(٣) (الأول): ليست في (ظ).
(٤) القدرية الغلاة الأولى فريقان:
الفريق الأول: أقروا بالأمر والنهي والثواب والعقاب، وأنكرو أن يتقدم بذلك قضاء وقدر وكتاب، وهؤلاء هم الذين نبغوا في عصر الصحابة، ورد عليهم عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس ﷺ وغيرهما، وقد نص الأئمة على كفر هؤلاء؛ لإنكارهم علم الله تعالى.
الفريق الثاني: من يقر بتقدم علم الله وكتابه لكن يزعم أن ذلك يغني عن الأمر والنهي والعمل، وأنه لا يحتاج إلى العمل، وهؤلاء أكفر من أولئك، وأضل سبيلاً؛ لأن مضمون قولهم تعطيل الأمر والنهي، والحلال والحرام، والوعد والوعيد.
أما جمهور القدرية ـ وهم القدرية الثانية (المعتزلة) ـ فهؤلاء مبتدعة ضلال.
انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩).
(٥) أما الخوارج فهم محل خلاف ونزاع على قولين: **أحدهما**: أنهم ليسوا كفاراً، **والثاني**: أنهم كفار مرتدون. وجمهور الصحابة على عدم تكفيرهم، وهو أحد قولي مالك وأحمد.
قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٢٨/ ٥١٨): (فإن الأمة متفقون على ذم الخوارج وتضليلهم، وإنما تنازعوا في تكفيرهم، على قولين مشهورين في مذهب مالك وأحمد، وفي مذهب الشافعي أيضاً نزاع في كفرهم)، وقال أيضاً: (فكلام علي ﷺ في الخوارج يقتضي أنهم ليسوا كفاراً كالمرتدين عن أصل الإسلام، وهذا هو المنصوص عن الأئمة كأحمد، وغيره).

منهم ميراثاً، لكنهم[1] هجروهم، وأدّبوهم بالضرب والنفي والقتل على قدر[2] أحوالهم؛ [لأنهم][3] فسّاق، ضلّال، عصاة، أصحاب كبائر عند المحققين وأهل السنة؛ ممن لم يقل بكفرهم[4]، خلافاً لمن رأى خلاف[5] ذلك، والله الموفق للصواب)[6].

ومثل قول أصحاب الأصول في التكفير بالمآل وعدمه، وقول[7] الفقهاء، **وأصحاب الفروع**: لازم المذهب ليس بمذهب، ولازم القول[8] ليس بقول، أو هو مذهب وقول؟.

والصحيح الذي عليه جمهور العلماء/ أنه ليس بمذهبٍ ولا قولٍ[9]، والله أعلم، وهذا معنى قول أئمة المنطق في الماهية الساذجة، التي لا ينظر إلى سابقتها ولاحقتها، بل ينظر إلى ذاتها من حيث هي. ٦٧/ب

---

(١) في (ظ): (للنهم).

(٢) في (ظ): (قد).

(٣) في (ص): (بأنهم) وفي (ظ) و(ن) والشفا ما أثبته.

(٤) في (ظ) و(ن) والشفا: (لم يقل بكفرهم منهم).

(٥) في الشفا: (غير).

(٦) من قوله: (وقال به الحسن الأشعري مرة. . . . .) وإلى: (. . .والله الموفق للصواب) نقله المؤلف بالنص من الشفا للقاضي عياض (٢/ ١٠٨١ ـ ١٠٨٦).

(٧) في (ظ) و(ن): (قول) بدون واو.

(٨) في (ظ): (قول).

(٩) اختلف الناس في التكفير بلازم المذهب بناء على اختلافهم في لازم المذهب هل هو مذهب أم لا؟. قال ابن حزم ﷺ في الفصل (٣/ ٢٥٠): (وأما من كفر الناس بما تؤول إليه أقوالهم فخطأ؛ لأنه كذب على الخصم، وتقويل له ما لم يقل به، وإن لزمه، فلم يحصل على غير التناقض فقط، والتناقض ليس كفراً).
وقال الشاطبي في الاعتصام (٢/ ١٩٧): (والذي كنا نسمعه من الشيوخ أن مذهب المحققين من أهل الأصول: أن الكفر بالمآل ليس بكفر في الحال، كيف والكافر ينكر ذلك المآل أشد الإنكار، ويرمي مخالفه به). =

(قال القاضي أبو بكر[١] ﷺ: وأما مسائل الوعد والوعيد،

= وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ في الفتاوى (٢٩/ ٤١ ـ ٤٢): (لازم قول الإنسان نوعان:

أحدهما: لازم قوله الحق، فهذا مما يجب عليه أن يلتزمه، فإن لازم الحق حق، ويجوز أن يضاف إليه إذا علم من حاله أنه لا يمتنع من التزامه بعد ظهوره، وكثير مما يضيفه الناس إلى مذاهب الأئمة من هذا الباب.

الثاني: لازم قوله الذي ليس بحق، فهذا لا يجب التزامه، إذ أكثر ما فيه أنه قد تناقض، وقد ثبت أن التناقض واقع من كل عالم غير النبيين، ثم إنْ عُرف من حاله أنه يلتزمه بعد ظهوره له، فقد يضاف إليه، وإلا فلا يجوزُ أن يضاف إليه قول لو ظهر له فساده لم يلتزمه؛ لكونه قد قال ما يلزمه، وهو لا يشعر بفساد ذلك القول، ولا يلزمه.

وهذا التفصيل في اختلاف الناس في لازم المذهب؛ هل هو مذهب أم ليس بمذهب؟ هو أجود من إطلاق إحداهما، فما كان من اللوازم يرضاه القائل بعد وضوحه له فهو قوله، وما لا يرضاه فليس قوله وإن كان متناقضاً).

وقال ﷺ أيضاً في الفتاوى (٢٠/ ٢١٧): (ولو كان لازم المذهب مذهباً للزم تكفير كل من قال عن الاستواء، أو غيره من الصفات أنه مجاز ليس بحقيقة، فإن لازم هذا القول يقتضي أن لا يكون شيء من أسمائه أو صفاته حقيقة...).

وقال ابن الوزير في العواصم والقواصم (٤/ ٣٦٨): (إن التكفير باللازم ومآل المذهب، رأي محض، لم يرد به السمع لا تواتراً ولا إجماعاً).

وقال الشيخ السعدي ﷺ في توضيح الكافية الشافية (ص ١٥٥ ـ ١٥٦): (فالصواب والتحقيق الذي يدل عليه الدليل أن لازم المذهب الذي لم يصرح به صاحبه، ولم يشر إليه، ولم يلتزمه، ليس مذهباً؛ لأن القائل غير معصوم، وعلم المخلوق مهما بلغ فإنه قاصر، فبأي برهان نلزم القائل بما لم يلتزمه، ونقوّله ما لم يقله).

وعليه فلازم القول ليس بقول إلا إذا التزمه، ولا يجوز التكفير باللازم ولا بالمآل بإطلاق.

(١) هو القاضي أبو بكر ابن الباقلاني.
انظر: نسيم الرياض للخفاجي (٤/ ٥٣١).

والرؤية، والمخلوق[١]، وخلق الأفعال[٢]، وبقاء الأعراض[٣]، والتولد[٤] وشبهها من الدقائق، فالمنع في إكفار المتأولين فيها أوضح، وليس[٥] في الجهل بشيءٍ منها جهل بالله تعالى[٦]، ولا أجمع المسلمون على إكفار من جهل شيئاً منها)[٧]. والله أعلم.

---

(١) أي: القول بأن القرآن مخلوق أو غير مخلوق.

(٢) وهو قول المعتزلة: إن العباد هم الذين يخلقون أفعالهم.

(٣) جمع عرض، وهو في اصطلاح المتكلمين: ما لا يقوم بنفسه كالألوان والأشكال والحركة والسكون، والإشارة هنا إلى خلافهم وهو: هل هذه الأعراض تبقى أم تنقضي؟.
انظر: نسيم الرياض للخفاجي (٤/ ٥٣١).

(٤) التولد: قيل: إن الآثار التي توجد عقيب أفعال العباد بمجرى العادة، كالألم عقيب الضر، والانكسار عقيب الكسر، تسميها المعتزلة المتولَّدة بفتح اللام على صيغة المجهول، ويزعمون أنها حاصلة بإيجاد العبد لا صنع لله تعالى فيها.
انظر: نسيم الرياض للخفاجي (٤/ ٥٣٢).

(٥) في الشفا: (إذ ليس).

(٦) قول القاضي الباقلاني: (وليس في الجهل بشيء منها جهل بالله تعالى) يريد به أن الجهل بها لا يكفر به؛ لأن جهلها ليس جهلاً بالله تعالى، وهذا مبني على قوله: بأن الكفر هو الجهل بالله فقط، وهو باطل كما تقدم.

(٧) من قوله: (قال القاضي أبو بكر....) وإلى: (...من جهل شيئاً منها) نقله المؤلف بالنص من الشفا للقاضي عياض (٢/ ١٠٨٦ ـ ١٠٨٧).

فصل (٤١)
في حقيقة المبتدع بالسنة إلى الاصطلاح

اعلم أن كلَّ مبتدعٍ فاسقٌ[١]، وليس كلُّ فاسقٍ مبتدعاً، فالمبتدع على ضربين:

أحدهما: من أخرجته بدعته عن الإسلام، وهي الفسادُ في العقيدة في أصل من أصول الدِّين.

والثاني: لا تخرجه[٢] عن الإسلام بل يفسق بها، وهي فسادٌ في العمل مع سلامة العقيدة، فيسمَّى: مبتدعاً مقيداً لا مطلقاً، كالكفر المطلق لا يطلق إلا على من خرج عن الإسلام، ويسمَّى به الفاسق مقيداً، وهذا معنى قول العلماء رحمهم الله تعالى: كفرٌ دون كفرٍ، شركٌ دون شركٍ، نفاقٌ دون نفاقٍ، فالكفر والشرك والنفاق عند الإطلاق لا يُحمل إلا على الخروج من الإسلام، ويستعمل في المعاصي من الكبائر وغيرها مقيداً/، ويطلق عليها؛ لقصد الزجر والتنفير منها، لا للحكم بحقيقته، والله أعلم. ١/٦٨

وإذا عرفت هذا فاعلم أن تحقيق القول في ذلك (وكشف اللبس فيه مورده

الشرع، ولا مجال للعقل فيه، والفصل البين في هذا: أن كلَّ

---

(١) في (ص) و(ظ) و(ن): (فاسقاً)، والصحيح ما أثبته.

(٢) في (ظ) و(ن): (يخرجه).

مقالةٍ صرحت بنفي الربوبية، والوحدانية[1]، أو عبادة أحد غير الله، أو مع الله فهي[2] كفرٌ، كمقالة الدهرية[3]، وسائر فرق الاثنين[4]،[5] من الديصانية[6]، والمانوية[7]،[8] ....

(١) في الشفا: (أو الوحدانية).

(٢) في الشفا: (فهو).

(٣) **الدهرية**: هم فرقة خالفت الإسلام، وادعت قدم الدهر والعالم، وأسندت الحوادث والنوازل إليه، وقالت: إن العالم لم يزل وأنه غير محدث، وهم الذين ينفون الربوبية، ويحيلون الأمر والنهي والرسالة من الله تعالى، ويقولون: يستحيل هذا في العقول. ويسمون أيضاً بالملاحدة، ويمكن رد أصل مذهبهم إلى مدارس الفلسفة الإغريقية.
انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل (١/ ٤٧ ـ ٤٨)، (١/ ٧١ ـ ٧٢)، والملل والنحل (٢/ ٣).

(٤) في الشفا: (أصحاب الاثنين).

(٥) **فرق الاثنين**: هم أصحاب الاثنين الأزليين، إذ يزعمون أن النور والظلمة أزليان قديمان، بخلاف المجوس فإنهم قالوا بحدوث الظلام، وذكروا سبب حدوثه. ومن فرق الاثنين: المانوية، والمزدكية، والديصانية، والمرقونية، وغيرها.
انظر: مقالات الإسلاميين (ص٣٠٨ ـ ٣٤٩)، والملل والنحل (١/ ٢٤٤ ـ ٢٥٣).

(٦) **الديصانية**: هم أصحاب رجل يسمى (ديصان)، سمي باسم نهر ولد عليه، وهؤلاء أثبتوا أصلين: نوراً، وظلاماً. فالنور يفعل الخير قصداً واختياراً، والظلام يفعل الشر طبعاً واضطراراً.
واختلفوا في المزاج والخلاص، فبعضهم يدعي احتيال الظلام وتشبثه بالنور، وقيل: إن النور إنما دخل أجزاء الظلام اختياراً، وهم من أصحاب الاثنين الأزليين.
انظر: مقالات الإسلاميين (ص٢٤٩)، والملل والنحل (١/ ٢٥١).

(٧) في الشفا: (أو المانوية).

(٨) **المانوية**: هم أصحاب ماني بن فاتك الحكيم؛ الذي ظهر في زمان شابور بن أردشير، وقتله بهران بن هرمز بن سابور، وذلك بعد عيسى ﷺ، أحدث ديناً بين المجوسية والنصرانية، وكان يقول بنبوة المسيح ﷺ، ولا يقول بنبوة موسى ﷺ، ويزعم أن صانع العالم اثنان: أحدهما فاعل الخير وهو النور، وثانيهما فاعل الشر =

وأشباههم من الصابئين[١]، والنصارى، والمجوس[٢]، والذين أشركوا بعبادة الأوثان، أو الملائكة والشياطين[٣] أو الشمس أو النجوم أو النار، أو أحدٍ غير الله من مشركي العرب، وأهل الهند، والصين، والسودان، وغيرهم ممن لا يرجع إلى كتاب.

وكذلك القرامطة، وأصحاب الحلول[٤]، . . . .

= وهو الظلمة، وهما قديمان أزليان لم يزالا، ولن يزالا، وهما مختلفان في النفس والصورة، متضادان في الفعل والتدبير.
انظر: الفرق بين الفرق (ص٢٧١)، والفصل في الملل والأهواء والنحل (١/ ٩١)، والملل والنحل (١/ ٢٤٤).

(١) **الصابئون**: جمع صابئ، وهو في اللغة: الخارج من دين الله إلى دين آخر. **والصابئة**: هم الذين بعث فيهم إبراهيم الخليل ﷺ وكانوا يسكنون حران، وكانوا يعظمون الكواكب السبع، ويقولون: إنها مدبرة هذا العالم، وهذا هو أرجح الأقوال منهم. وبعضهم يقول بأنهم قسمان: مشركون وهم عبدة الكواكب والنجوم، وحنفاء: وهم الذين جاء ذكرهم في القرآن، وهم قوم إبراهيم ﷺ.
انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل (١/ ٨٨)، والملل والنحل (٢/ ٤ ٥).

(٢) **المجوس**: وهم عبدة النار التي يعظمونها؛ لأنها عندهم جوهر شريف؛ ولأنها لم تحرق إبراهيم ﷺ، وهؤلاء يعبدون الكواكب، **وقيل**: بأن لهم شبهة كتاب. ثم إنهم أثبتوا أصلين اثنين مدبرين قديمين، يقتسمان الخير والشر، يسمون أحدهما النور والآخر الظلام، إلا أن المجوس زعموا أن الأصلين لا يجوز أن يكونا قديمين أزليين، بل النور أزلي، والظلمة محدثة.
انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل (١/ ٨٧)، والملل والنحل (١/ ٢٢٩ ـ ٢٥٥).

(٣) في الشفا: (أو الشياطين).

(٤) **أصحاب الحلول**: هم الذين يدّعون حلول روح الله في ذوات المخلوقين، وغرضهم جميعاً القصد إلى إفساد القول بتوحيد الخالق. والحلولية في الجملة فرق كثيرة، وأغلبها يرجع إلى غلاة الرافضة، ومنهم:
السبئية، والبيانية، والجناحية، والخطابية، والنميرية، والمقنعية، والرزامية، =

والتناسخ[١] من الباطنية، والطيارة[٢] من الروافض[٣].

وكذلك من اعترف بإلهية[٤] الله ووحدانيته، ولكنه[٥] اعتقد أنه غير حيّ، أو غير قديم، أو أنه محدثٌ أو مصوَّر، أو ادَّعى له ولداً، أو صاحبةً، أو والداً، أو أنه متولد من شيء، أو كائن عنه، أو أن معه في الأزل شيئاً قديماً غيره، أو أن ثمَّ صانعاً للعالم سواه، أو مدبراً غيره؛

= والبركوكية، والحلمانية، والحلاجية، والعذافرة، وبعض الخرمية.
انظر: مقالات الإسلاميين (ص٩ ـ ١٥)، (ص٢٨٨)، والفرق بين الفرق (ص٢٥٤ ـ ٢٥٥).

(١) **أصحاب التناسخ**: هم القائلون بتناسخ الأرواح في الأجساد، والانتقال من شخص إلى شخص، وما يلقى من الراحة والتعب، والنصب والدعة؛ فمرتب على ما أسلفه من قبل، وهو في بدن آخر، جزاء على ذلك. وقيل أن أصل التناسخ نشأ من الصابئة الحرانية، وما من ملة من الملل إلا وللتناسخ قدم راسخ، وإنما تختلف طرقهم في تقرير ذلك.
انظر: مقالات الإسلاميين (ص١٦)، والفصل في الملل والأهواء والنحل (١/ ١٦٥)، والملل والنحل (٢/ ٢٥٢ ـ ٢٥٥).

(٢) **الطيارة من الروافض**: هم أتباع عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ذي الجناحين، وكان يقال له: الطيار، وهذه الفرقة من غلاة الرافضة، ويزعم أتباعه أنه كان يدعي أن العلم ينبت في قلبه كما تنبت الكمأة والعشب، وأن الأرواح تناسخت، وأن روح الله كانت في آدم، ثم تناسخت حتى صارت فيه، ويكفرون بالقيامة، ويستحلون كل شيء.
انظر: مقالات الإسلاميين (ص٥ ـ ٦)، والفرق بين الفرق (ص٢٤٥ ـ ٢٥٥).

(٣) في الشفا: (والطيارة من الرافضة، والجناحية، والبيانية، والغرابية).
والجناحية: هم الطيارة من الرافضة الذين سبق ذكرهم، وليسوا فرقة أخرى، نسبة إلى عبد الله بن معاوية ذي الجناحين، وممن ذكر ذلك ملا علي قاري في شرح الشفا للقاضي عياض (٢/ ٥١٣).

(٤) في الشفا: (بالإلهية).

(٥) في (ظ) و(ن): (ولكن).

فذلك كله كفرٌ بإجماع المسلمين؛ كقول الإلهيين من الفلاسفة[١]، والمنجمين[٢]، والطبائعيين[٣].

(١) **الإلهيون من الفلاسفة**: أو الفلاسفة الإلهيون، وهم الذين ترقوا عن المحسوس الذي أوقع الطبيعيين الدهريين، وأثبتوا المعقول، لكن لا يقولون بحدود وأحكام، وشريعة وإسلام، ويظنون أنهم إذا حصلوا المعقول، وأثبتوا للعالم مبدأ ومعاداً وصلوا إلى الكمال المطلوب من جنسه، فتكون سعادتهم على قدر إحاطتهم وعلمهم، وشقاوتهم بقدر سفاهتهم وجهلهم، وعقولهم هي المستبدة بتحصيل هذه السعادة، ووضعهم هو المستعد لقبول تلك الشقاوة. وقالوا: الشرائع وأصحابها أمور مصلحية عامية، والحدود والأحكام، والحلال والحرام، أمور وضعية، وأصحاب الشرائع رجال لهم حِكم عملية.
انظر: الملل والنحل (٢/ ٣ ٤)، ونسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض للخفاجي (٤/ ٥٣٦)، وشرح الشفا للقاضي عياض لملا علي قاري (٢/ ٥١٤).

(٢) **المنجمون**: جمع منجّم، وهو الباحث عن النجوم وأحكامها، القائل بأنها مؤثرة في الكون. والزاعم أن الفلك والنجوم تعقل، وأنها ترى وتسمع، وأنهما تدبران الكون كله.
والتنجيم: هو الاستدلال على الحوادث الأرضية بالأحوال الفلكية، والتمزيج بين القوى الفلكية والقوابل الأرضية، فيستدل المنجم مثلاً باقتران النجم الفلاني بالنجم الفلاني على أنه سيحدث كذا وكذا، ويستدل بولادة إنسان في هذا النجم أنه سيكون سعيداً، وفي هذا سيكون شقياً، وهذا محرم أصلاً.
وأما ما يستدل بالنجوم على الجهات والأوقات والحساب فهذا جائز شرعاً، والنجوم إنما خلقها الله زينة للسماء الدنيا، ورجوماً للشياطين، وهداية في البر والبحر.
انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل (٥/ ١٤٧)، ونسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض للخفاجي (٤/ ٥٣٦)، وشرح الشفا للقاضي عياض لملا علي قاري (٢/ ٥١٤).

(٣) **الطبائعيون**: نسبة إلى الطبائع، وهم القائلون بأن الجواهر أربعة أجناس متضادة من: حرارة، وبرودة، ورطوبة، ويبوسة، ولم يثبتوا في الدنيا شيئاً إلا الطبائع الأربعة. ويزعمون أن العالم كان ساكناً متحركاً، وأن الحركة معنى وأن السكون ليس بمعنى. =

وكذلك من ادَّعى مجالسة الله، أو العروج[١] إليه، أو مكالمته[٢]، أو حلوله في أحدٍ من[٣] الأشخاص؛ كقول بعض المتصوفة، والباطنية، والنصارى/ ، والقرامطة.

٦٨/ب

وكذلك نقطع على كفر من قال: بقدم العالم، أو بقائه، أو شكَّ على[٤] مذهب بعض الفلاسفة والدهرية، أو قال بتناسخ الأرواح، وانتقالها أبد الآباد في الأشخاص، وتعذيبها أو تنعمها[٥] فيها بحسب [زكائها][٦] وخبثها[٧][٨].



= وهم القائلون بتأثير الطبيعة في الإيجاد والتدبير في أمر البدن؛ على ما عليه بعض الأطباء التابعين للحكماء المعتقدين بإلهية الحرارة، والبرودة، والرطوبة، واليبوسة، وقيل: هم الذين يقولون: إن النار بطبعها محرقة، وإن الماء بطبعه مغرق.
انظر: مقالات الإسلاميين (ص٣٣٥)، والفصل في الملل والأهواء والنحل (٥/ ١١٥ ـ ١١٨)، وشرح الشفا للقاضي عياض لملا علي قاري (٢/ ٥١٤).

(١) في (ظ) و(ن): (والعروج).
(٢) في (ظ) و(ن) والشفا: (ومكالمته).
(٣) (من) ليست في (ظ) و(ن).
(٤) في الشفا: (أو شك في ذلك على مذهب).
(٥) في (ظ) و(ن) والشفا: (تنعيمها).
(٦) في (ص): (زكاتها)، وفي (ظ) و(ن) والشفا ما أثبته.
(٧) في (ظ): (وحبثها).
(٨) من قوله: (وكشف اللبس فيه مورده الشرع. . .) وإلى نهاية هذا الفصل، نقله المؤلف بالنص من الشفا للقاضي عياض (٢/ ١٠٦٥ ـ ١٠٦٨).

فصل (٤٢)

ونكفّر[١] من دان[٢] بغير ملة المسلمين من الملل، أو وقف فيهم، أو شك، أو صحح مذهبهم، وإن أظهر مع ذلك الإسلام، واعتقده، واعتقد إبطال كل مذهبٍ سواه، فهو كافر بإظهاره ما أظهر من خلاف ذلك.

وكذلك نقطع بتكفير كلِّ قائل قولاً[٣] يتوصل به إلى تضليل الأمة، وتكفير جميع الصحابة كقول الكميلية[٤] من الرافضة: بتكفير جميع الأمة بعد النبي ﷺ؛ إذ لم تقدم علياً، وكفّرت عليّاً؛ إذ لم يتقدم ويطلب حقه في التقديم، فهؤلاء قد كفروا من وجوه؛ لأنهم أبطلوا الشريعة بأسرها؛

---

(١) في الشفا: (ولهذا نكفر).

(٢) في (ظ): (كان).

(٣) في الشفا: (قائل قال قولاً).

(٤) الكُميلية من الرافضة: هم أتباع رجل من الرافضة كان يعرف بأبي كامل، وكان يزعم أن الصحابة كفروا بتركهم بيعة علي رضي الله عنه، وكفر علي بتركه قتالهم، وكان يلزمه قتالهم كما لزمه قتال أصحاب صفين، ويقولون: إن الأرواح تتناسخ وقت الموت، والإمامة تتناسخ فتصير نبوة، وكان بشار بن برد الشاعر الأعمى على هذا المذهب.
قال الخفاجي في نسيم الرياض شرح شفاء القاضي عياض (٤/ ٥٤٦): (الصواب أن يقول المصنف يعني القاضي عياض الكاملية؛ لأنهم نسبوا لأبي كامل رئيسهم المؤسس لكفرهم كما نص عليه الإمام الرازي ووفق بينهما؛ بأنهم صغروا كاملاً على كميل، ونسب إليه).
انظر: مقالات الإسلاميين (ص١٧)، والفرق بين الفرق (ص٥٤)، والملل والنحل (١/ ١٧٤).

إذ قد انقطع نقلها ونقل القرآن؛ إذ ناقلوه كفرةٌ على زعمهم؛ وإلى هذا والله أعلم أشار مالكٌ في أحد قوليه بقتل من كفّر الصحابة(١)، ثم كفروا من وجه آخر: بسبِّهم النبيَّ ﷺ على مقتضى قولهم، وزعمهم أنه عهد إلى عليّ، وهو يعلم أنه يكفر بعده، على قولهم ـ لعنة الله عليهم، وصلى الله على رسوله وآله ـ.

وكذلك [نُكفِّر](٢) بكلِّ فعلٍ أجمع المسلمون أنه لا يصدر إلا(٣) من كافرٍ، وإن كان صاحبه مصرِّحاً/ بالإسلام مع فعله ذلك الفعل؛ كالسجود للصنم، أو الشمس(٤)، أو القمر، أو الصليب، أو النار، أو السعي إلى الكنائس(٥) والبيع(٦) مع أصحابها(٧) بزيِّهم، من شدّ الزنانير(٨)، وفحص الرؤوس(٩)، فقد أجمع المسلمون أن هذا لا يوجد

٦٩/أ

(١) ذكر ذلك القاضي عياض في الشفا (٢/ ١٠٧٢)، ومر بنا في (ص٣٢١) حاشية رقم (٣) قول للإمام مالك قريب من هذا حيث قال: (من شتم أحدا من أصحاب النبي ﷺ، أبا بكر أو عمر أو عثمان أو علياً أو معاوية أو عمرو بن العاص، فإن قال: كانوا على ضلال وكفر قتل.....) ذكره القاضي عياض في الشفا (٢/ ١١٠٨)، والزواوي في مناقب مالك (ص١٤٣).

(٢) في (ص): (يكفر)، وفي (ظ) و(ن) والشفا ما أثبته.

(٣) (إلا) ليست في الشفا.

(٤) في (ن): (أو للشمس)، وفي الشفا: (وللشمس).

(٥) في (ظ) و(ن) والشفا: (والقمر والصليب والنار والسعي إلى الكنائس).

(٦) البيع: جمع بيعة بكسر الباء، كنيسة النصارى، وقيل: كنيسة اليهود.
انظر: لسان العرب (٨/ ٢٦)، وتاج العروس (١١/ ٣٥).

(٧) في (ظ) و(ن) والشفا: (مع أهلها).

(٨) الزنانير: جمع زنار، والزُّنَّارة: ما على وسط المجوسي والنصراني، وفي التهذيب: ما يلبسه الذمي يشده على وسطه، والزُّنَّير لغة فيه.
انظر: لسان العرب (٤/ ٣٣٠)، والقاموس المحيط. (٢/ ٤١).

(٩) فحص الرؤوس: الفاء والحاء والصاد أصل صحيح، وهو كالبحث عن الشيء يقال: =

إلا من كافر، فإن[١] هذه الأفعال علامة على الكفر[٢]، وإن صرح فاعلها بالإسلام.

وكذلك أجمع المسلمون على تكفير كل من استحلّ القتل، أو شرب الخمر، أو الزنى[٣] مما حرم الله بعد علمه بتحريمه؛ كأصحاب الإباحة من القرامطة، وبعض غلاة المتصوفة.

وكذلك نقطع بتكفير كل من [كذّب، و][٤] أنكر قاعدة من قواعد الشرع، وما عرف يقيناً بالنقل المتواتر من فعل الرسول، ووقع الإجماع المتصل عليه؛ كمن أنكر وجوب الصلوات الخمس، وعدد[٥] ركعاتها، وسجداتها؛ ويقول: إنما أوجب الله في كتابه [علينا][٦] الصلاة على الجملة؛ وكونها خمساً، وعلى هذه الصفات والشروط لا أعلمه؛ إذ لم يرد فيه للقرآن[٧] نصٌّ جليٌّ، والخبر به عن الرسول ﷺ خبر واحد.

= فحصت عن الأمر فحصاً، وأُفحُوص القطا: موضعها في الأرض؛ لأنها تفحصه. وفحص الرؤوس: هو تركها مثل أفاحيص القطا بمعنى: أنهم حلقوا وسطها. انظر: معجم مقاييس اللغة (٤/ ٤٧٧)، ولسان العرب (٧/ ٦٣).

(١) في الشفا: (وأنّ).

(٢) قول المصنف ﷺ: (فإن هذه الأفعال علامة على الكفر) إن أراد به أنها ليست كفراً في ذاتها، وإنما هي علامة على كفر القلب، فهذا باطل، وهو قول المرجئة كما سبق، وإن أراد به أنها كفراً في ذاتها وهي في نفس الوقت علامة على ما ينطوي عليه القلب من الكفر، فهذا صحيح.

(٣) في (ظ) و(ن): (والزنى).

(٤) في (ظ) و(ن) والشفا وليست في (ص).

(٥) في الشفا: (كمن أنكر وجوب الخمس الصلوات أو عدد).

(٦) في (ص) و(ظ) و(ن): (عليه)، وفي الشفا ما أثبته، وهي: (إنما أوجب الله علينا في كتابه الصلاة على الجملة).

(٧) في الشفا: (في القرآن) وفي (ص) و(ظ) و(ن) ما أثبته.

وكذلك أجمع [المسلمون][(١)] على تكفير من قال من الخوارج: إن الصلاة طرفي النهار، وعلى تكفير الباطنية في قولهم: إن الفرائض أسماء رجال أمروا بولايتهم، والخبائث والمحارم أسماء رجال أمروا بالبراءة منهم[(٢)].

وقول بعض المتصوفة: إن العبادة وطول المجاهدة إذا صفَّت نفوسهم أفضت بهم إلى إسقاطها، وإباحة كل شيءٍ لهم، ورفع عهد الشرائع عنهم/ . ٦٩/ب

وكذلك إن أنكر منكرٌ مكة، أو البيت، أو المسجد الحرام، أو صفة الحج، أو قال: الحج واجب في القرآن، واستقبال القبلة كذلك، ولكن كونه على هذه الهيئة المتعارفة[(٣)]، وإن تلك البقعة هي مكة والبيت والمسجد الحرام، لا أدري هل هي تلك أم غيرها؟، ولعل الناقلين أن النبي ﷺ فسّرها بهذه التفاسير غلطوا ووهموا، فهذا ومثله لا مرية في تكفيره إن[(٤)] كان ممن يُظن به علم ذلك، وممن خالط المسلمين[(٥)] فلا يجد[(٦)] [بينهم][(٧)] خلافاً، كافةً عن كافة، إلى معاصري الرسول ﷺ أن هذه الأمور كما قيل لك، وأن تلك البقعة هي مكة

---

(١) في الشفا وليست في (ص) و(ظ) و(ن).

(٢) سبق التعليق عليه في (ص٤٠٨) حاشية رقم (٢).
انظر: التدمرية (ص ٤٨)، ومجموع الفتاوى (٣٥/ ١٣١ ـ ١٣٢).

(٣) في (ن): (المتعافة).

(٤) في (ظ): (وإن).

(٥) في الشفا: (وممن يخالط المسلمين، وامتدت صحبته لهم، إلا أن يكون حديث عهد بإسلام؛ فيقال له: سبيلك أن تسأل عن هذا الذي لم تعلمه بعد كافة المسلمين).

(٦) في الشفا: (فلا تجد).

(٧) في (ص): (فيهم)، وفي (ظ) و(ن) والشفا ما أثبته.

والبيت الذي فيها هي الكعبة، والقبلة التي صلّى إليها[١] الرسول ﷺ والمسلمون، وحجّوا إليها، وطافوا بها، وأن تلك الأفعال هي[٢] صفات عبادة الحج المراد به، وهي التي فعلها رسول[٣] الله ﷺ، وشرح مراد الله بذلك، وأبان حدودها؛ فيقع لك العلم كما وقع لهم، فلا[٤] ترتاب بذلك بعد، والمرتاب في ذلك والمنكر[٥] بعد البحث وصحبة المسلمين كافر باتفاقٍ، لا يعذر بقوله: لا أدري، ولا يصدق فيه؛ بل ظاهره التستّر عن التكذيب، إذ لا يمكن أنه لا يدري.

وأيضاً فإنه إذا جوّز على جميع الأمة الوهم والغلط فيما نقلوه من ذلك [و][٦] أجمعوا أنه قول الرسول وفعله، وتفسير مراد الله أدخل/ الاسترابة في جميع الشريعة، إذ هم الناقلون لها وللقرآن، وانحلت عرا الدين كرَّةً، ومن قال هذا كافر. ١/٧٠

وكذلك من أنكر القرآن، أو حرفاً منه، أو غيّر شيئاً منه، أو زاد فيه، كفعل الباطنية والإسماعيلية، أو زعم أنه ليس بحجة للنبي ﷺ، أو ليس فيه حجة ولا معجزة؛ كقول هشام [الفوطي][٧]، ومعمر الضمري[٨]: إنه لا يدل على الله، ولا حجة فيه لرسوله، ولا يدل على

---

(١) في (ظ) و(ن) والشفا: (لها).

(٢) في (ظ) و(ن): (من).

(٣) في الشفا: (فعلها النبي ﷺ والمسلمون، وأن صفات الصلاة المذكورة هي التي فعل النبيُّ ﷺ، وشرح...).

(٤) في (ظ) و(ن) والشفا: (ولا).

(٥) في (ظ): (المتكر)، وفي الشفا: (أو المنكر).

(٦) في (ظ) و(ن) والشفا وليست في (ص).

(٧) في (ص): (هشام النوطي والقوطي)، وفي (ظ) و(ن): (هشام النوطي)، وفي الشفا ما أثبته، وهو الصواب.

(٨) معمّر الضمري مرت ترجمته سابقاً باسم عبَّاد، ويقال له الصيمري أحياناً، وذلك =

ثواب ولا عقاب ولا [حكم][١]؛ ولا محالة في كفرهما بذلك القول، وكذلك تكفيرهما بإنكارهما أن يكون في سائر معجزات النبي ﷺ حجة له، أو في[٢] خلق السموات والأرض دليل على الله، لمخالفتهم الإجماع والنقل المتواتر عن النبي ﷺ باحتجاجه بهذا كله، وتصريح القرآن به.

وكذلك من أنكر شيئاً مما نصّ[٣] فيه بعد علمه أنه من القرآن الذي في أيدي الناس، ومصاحف المسلمين، ولم يكن جاهلاً [به][٤]، ولا قريب عهد بالإسلام، واحتج [لإنكاره][٥]، إما أنه[٦] لم يصح النقل عنده، ولا بلغه العلم به؛ [أو لتجويزه][٧] الوهم على ناقليه؛ فيكفر[٨] به[٩] بالطريقين المتقدمين[١٠]؛ لأنه مكذب للقرآن مكذب للنبي (لكنه

= نسبة إلى موضع بلدة، قال الخفاجي: (الصيمري: بفتح الصاد المهملة ومثناة تحتية ساكنة، وفتح الميم وراء مهملة، منسوب لصيمر موضع أو بلدة، وفي نسخة - يعني: للشفا - الضمري بفتح الضاد المعجمة منسوب لضمرة قبيلة، كما قال التلمساني، وفي التبصرة معمّر بن عباد تنسب له المعمّرية، ونسبت له خرافات يملها السمع) نسيم الرياض شرح شفاء القاضي عياض (٤/ ٥٥٤ - ٥٥٥). وانظر: الملل والنحل (١/ ٦٥).

(١) في (ص): (عتاب)، وفي (ظ) و(ن) والشفا ما أثبته.

(٢) (في) ليست في (ظ).

(٣) في الشفا: (مما نَصَّ فيه القرآن).

(٤) في (ظ) و(ن) والشفا وليست في (ص).

(٥) في (ص): (بإنكاره)، وفي (ظ) و(ن) والشفا ما أثبته

(٦) في الشفا: (بأنه).

(٧) في (ص): (والتجويز)، وفي (ظ) و(ن): (أو لتجويز)، وفي الشفا ما أثبته.

(٨) في (ظ) و(ن) والشفا: (فنكفره).

(٩) (به) ليست في (ظ) و(ن) والشفا.

(١٠) بالطريقين المتقدمين أي: لمخالفته الإجماع، ولمخالفته أيضا النقل المتواتر عن =

يستتر[1] بدعواه)[2].

= النبي ﷺ، كما ذكر ذلك في المسألة السابقة.

(١) في (ظ) و(ن) والشفا: (تستَّر).

(٢) من بداية هذا الفصل وإلى نهايته، نقله المؤلف بالنص من الشفا للقاضي عياض (٢/ ١٠٧١ ـ ١٠٧٧).

فصل (٤٣)

إذا علمتَ أن لك ربّاً وأنه متنزه عن صفات المربوبين، وأنه منفرد سبحانه بالوحدانية؛ لزمك الوقوفُ عند أمره، ونهيه، وإرشاده/ في كل شيء، فعظّمت ما عظّم، وحقّرت ما حقّر، وكرّمت ما كرّم، وأهنتَ ما أهان، وقدّمت ما قدّم، وأخّرت ما أخّر، وكبّرت ما كبّر، وصغّرت ما صغّر، وعلمت أنه لا حول ولا قوة لك إلا به، وأنه أوجدك من العدم، ولا يقدر على ذلك غيره، وطوّرك أطواراً، وبصّرك أبصاراً، وفتق[1] لك أنواراً، وطرق لك طرقاً، ودعاك إليه، وجعل لك بفضله ووعده عليه، كل ذلك ليعرفك وجوده، ويحقق[2] لك كرمه وجوده، فهو أكرم الأكرمين، وأرحم الراحمين.

٧٠/ب

مبتدئ بالنعم قبل استحقاقها، سابق بالنوال[3] قبل السؤال، إذا أعرضت[4] عنه أقبل عليك، يستدرجك بإنعامه وإفضاله، ويواصلك بعطائه ونواله، ويجود عليك بإلهامه وإرساله، ويفتق بصيرتك للفهم عنه وعن رسوله وآله[5]، وجعلك تدْعى في ملكوت السموات

---

(١) في (ن): (وفيق).

(٢) في (ظ) و(ن): (وتحقق).

(٣) النَّوال: العطاء، وقولك: ما نَوْلُكَ أن تفعل كذا؛ فمنه أيضاً، أي: ليس ينبغي أن يكون ما تعطيناه من نوالِك هذا، وقيل النَّوال: الصواب.
انظر: معجم مقاييس اللغة (٥/ ٣٧٢)، ولسان العرب (١١/ ٦٨٣).

(٤) في (ن): (عرضت).

(٥) بدأ المؤلف ﷺ يذكّر المسلمين عموماً، وينبههم إلى عظيم فضل الله سبحانه وتعالى =

والأرض(١) عظيماً، وصلَّت عليك ملائكة الله سبحانه، وسلّمت تسليماً، واستغفر لك كلُّ شيء حتى الحوت في الماء، والطير(٢) في الهواء، وجعلك وارث الأنبياء شافعاً في عَرَصات القيامة، مقدماً فيها على شفاعة الشهداء، وصرت كالملح في الطعام لجميع الأشياء، مستغفراً للسابقين من المؤمنين، شفاء للخلفاء، تزال بك الأدواء ولا تزال إلا بالدواء، لا يتصرف إلا بأمرك لقيامك بأمر رب الأرض والسماء/ ، وتشهد(٣) لك الأشياء وأنت لا تشهدها؛ لئلا تحجب شهودك(٤) لها، فشهودك لها إيماناً أفضل من شهودها عياناً؛ خوفاً من العطب، وطلباً للسلامة في المنقلب، والازدياد في الصعود والرغب(٥).

١/٧١

= على خلقه، حيث أغدق عليهم نعماً عظيمة، ومنحاً جليلة، كما قال تعالى: ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم: ٣٤].

وقال أيضاً ﷻ: ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ﴾ [لقمان: ٢٠].

وما ذكره المؤلف هنا يعد أيضاً من طرق إثبات ربوبية الله ﷻ.

(١) (والأرض) ليست في (ظ) و(ن).

(٢) في (ظ) و(ن): (وحتى الطير).

(٣) في (ظ) و(ن): (وشهد).

(٤) في (ظ) و(ن): (بشهودك).

(٥) كلام المصنف ﷺ هنا كلام مجمل متشابه، يكتنفه الغموض والإيهام، والواجب حمله على كلامه المفصل المحكم في كتابه هذا، وكتبه الأخرى.

فصل (٤٤)

واعلم أن حكم الله في الأصول والفروع[١] واحد، أما الأصول فلا يصح ولا يجوز وقوع الاختلاف فيه، والخلاف فيه كفرٌ[٢]؛ لاستحالة التغيير[٣] فيها.

وأما الفروع فمن حيثية الحكم هو كذلك؛ لأن حكم الله تعالى هو صفته، والصفة لا يقعُ الاختلافُ فيها، ولا يجوز تغيُّرها[٤]، [و][٥] من حيثية تعلق المحكوم عليه بها قد يظهر تغيرّها[٦] بتغيّره، ويكون مقيداً بتغيرّه تارةً في نفس الأمر، وتارةً مطلقاً، فإن قيل: الخلاف واقع لا محالة، وقد أخبر الله تعالى به، فلا يتصور عدمه، قلنا: لا يتصور عدمه في الوقوع، وأما في الحكم فلا؛ لأن الحق واحد لا[٧] يتصور تغيّره[٨] ولا زواله، ولا المثنوية فيه، والحكمة في وقوعه ووجوده؛ تميز الحق من الباطل، وتعلق الثواب والعقاب به، وبيان الدرجات[٩] فيه من

---

(١) في (ن): (الفرع).
(٢) سبق بيان هذه المسألة.
(٣) في (ظ) و(ن): (التغيّر).
(٤) في (ظ) و(ن): (تغييرها).
(٥) في (ظ) و(ن) وليست في (ص).
(٦) في (ظ) و(ن): (بغيرها).
(٧) في (ظ) و(ن): (ولا).
(٨) في (ظ) و(ن): (تغييره).
(٩) في (ن): (للدرجات).

الإكرام بالتوفيق، والهداية، والجزاء عليه في الدنيا والآخرة، ومن الإهانة بالخذلان والضلال والعذاب في الدنيا والآخرة، والله يعلم المحق من المبطل، والمفسد من المصلح.



فصـل (٤٥)

المماراة والمراء في الأصول كفر/ ، وفي الفروع من حيثية حكم الله كذلك، ومن حيثية تعلقك به بعد فهمه، ووقوع العلم به كذلك، قال الله تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس: ٣٢]، وقبل فهمه ووقوع العلم به[1] يجب السعي إليه بطريقه على الوجه المأمور به، إلى أن يصلَ إليه من غير مراء، ولا جدال بباطل، [ولا ترفع عليه، ولا تكبر، ولا تكثر][2]، فالحق أرفع، وأكبر، وأكثر، ومن سلك الطريق فيه لم يفته ولا يتخلف عنه إلا بالسابقة لظهور شقاوة المحل، والله يعلم المفسد من المصلح. ٧١/ب



(١) (به) ليست في (ظ) و(ن).

(٢) في ص: (ولا يرفع عليه ولا يكبر ولا يكثر) وما أثبته من (ظ) و(ن).

فصل (٤٦)

إذا وصلتَ إلى الحق قد تطرأ[١] عليكَ الحيرة، والدهش، والاصطلام[٢]، فاحذرْ أن تخرجَ من طور العبودية والافتقار [والملل][٣] والفتور إلى الاستكبار، أو يتعلق قلبك بالوقوف مع حالةٍ من الحالات[٤]، أو يقنع[٥] بالأمور السَّافلات، بل جدّ واجتهد إلى أن تصلَ إلى المطلوب يقيناً وإيماناً يثبتك إيصالك[٦] إليه عياناً، فتصير الأشياء تبعاً لك بعد أن كنتَ لها تبعاً[٧]، وتنال منها بعد أن كنت تنالها، فإن دخل عليك، وخيّل لك استقلالٌ بشيءٍ سلبت، وصرت مفلساً، وعدت بعد أن كنت موضحاً ملبَّساً، ورجعت من الوجود إلى العدم، ومن الصحة إلى المرض، وخسرت الجوهر بالعرض، فنسأل الله الثبات حتى الممات، ونعوذ به من الرجوع إلى قهقرى، والسؤال عما جرى[٨]/ . ١/٧٢

(١) في (ظ) و(ن): (يطرأ).
(٢) عرف ابن عربي الاصطلام في الفتوحات المكية (ص١٤١) بقوله: (الاصطلام: نوع وَلَه يرد على القلب؛ فيسكن تحت سلطانه).
(٣) في (ص): (والملك)، وفي (ظ) و(ن) ما أثبته.
(٤) في (ظ) و(ن): (الحلالات).
(٥) في (ظ) و(ن): (تقنع).
(٦) في (ظ) و(ن): (بإيصالك).
(٧) في (ظ) و(ن): (تبعها).
(٨) في هذا الفصل ردود رائعة على المتصوفة، ولعل المؤلف ﷺ يشير هنا إلى مسألة =

فصل (٤٧)

احــذرْ أن تــرى لــك رتبــةً أو حقاً تنـزل ومـا تـرقى[١]،

= الفناء التي ضلت فيها الصوفية، فخرجت من طور العبودية إلى الضلال والاستكبار، كالفناء عن شهود ما سوى الله فيفنى بمعبوده عن عبادته، وكالفناء عن وجود السوى؛ بحيث يرى بأن وجود المخلوق هو عين وجود الخالق.

وما بيَّنه رحمه الله من الوصول إلى اليقين والحق بفعل ما أمر الله واتباع شرعه، هو الفناء الديني الشرعي، وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية في التدمرية (ص٢٢١) هذا النوع في معرض ذكره لأنواع الفناء قائلاً: (أحدها وهو الفناء الديني الشرعي، الذي جاءت به الرسل، ونزلت به الكتب، هو أن يفنى عما لم يأمر الله به بفعل ما أمر الله به، فيفنى عن عبادة غيره بعبادته، وعن طاعة غيره بطاعته وطاعة رسوله، وعن التوكل على غيره بالتوكل عليه، وعن محبة ما سواه بمحبته ومحبة رسوله، وعن خوف غيره بخوفه، بحيث لا يتبع العبد هواه بغير هدى من الله، وبحيث يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما).

وقال ابن القيم في مدارج السالكين (١/ ١٦٧) عن هذا النوع: (ومن تحقيق هذا الفناء: أن لا يحب إلا في الله، ولا يبغض إلا فيه، ولا يوالي إلا فيه، ولا يعادي إلا فيه، ولا يعطي إلا له، ولا يمنع إلا له، ولا يرجو إلا إياه، ولا يستعين إلا به، فيكون دينه كله ظاهراً وباطناً لله، ويكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، فلا يوادّ من حاد الله ورسوله ولو كان أقرب الخلق إليه.....وحقيقة ذلك: فناؤه عن هوى نفسه وحظوظها بمراضي ربه وحقوقه)، وهذا النوع من الفناء يسمى: الفناء عن إرادة السوى.

(١) لعله يقصد رحمه الله التحذير من هوى النفس وحظوظها، والالتزام بمراضي الله وحقوقه، كما يعتبر أيضاً رداً على بعض المتصوفة الذين يرون أن لهم مراتب ومنازل وحقوقاً دون غيرهم، بسبب أهوائهم، وحظوظهم النفسية.

قال ابن القيم رحمه الله في مدارج السالكين (١/ ٢٦٠) عن هؤلاء: (ولا ريب أن هؤلاء =

فترذل[١] وتشقى، بل ردّ الأمانة إلى أهلها، وانظر إلى نفسك ووصفك، وعللها ناظراً إلى المنعم وإنعامه، المفضل بزوال الداء وأسقامه، تترك[٢] في النعيم الأبدي، والخلوص من العذاب السرمديّ إلى ما لانهاية له من الدرجات والوصول؛ إلى المقامات العاليات، وتصير مقيماً وحيداً؛ بعد أن كنت طريداً شريداً.

= مؤثرون لحظوظهم على حقوق ربهم، واقفون مع أذواقهم ومواجيدهم، فانين بها عن حق الله ومراده. وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية ـ قدس الله روحه ـ يحكي عن بعض العارفين أنه قال: العامة يعبدون الله، وهؤلاء يعبدون نفوسهم).

(١) في (ظ) و(ن): (فتردل).

(٢) في (ظ) و(ن): (لم تزل).

فصل (٤٨)

احذرْ أن يراك الله حيث نهاك، أو يفقدك حيث أمرك، واعلمْ أن أفضل ما أكرم الله تعالى به أولياءه في دار الدنيا إيقافهم مع أمره ونهيه الطلبي إيماناً وعملاً، واعتقاداً وفعلاً ونطقاً، وفي الدار الآخرة النظر إلى وجهه الكريم.

واعلم أنه لا سبيلَ لأحد إلى معرفة الله بحدٍّ أو دليل[١]، بل هو ﷻ حدُّ كلِّ شيءٍ، ودليل كلِّ شيء، ولا سبيل لأحدٍ إلى العلم بالله بإحاطة بل هو ﷻ محيط بكل شيءٍ، ومن وراء كل شيء، وكل شيء خلقه[٢]، وكل شيء قائم به ﷻ، وهو سبحانه قائمٌ بكل شيء، لا يعزب عنه مثقال ذرّةٍ في السموات ولا في الأرض، ولا يملك أحدٌ مثقال ذرةٍ في السموات ولا في الأرض، وليس لأحد معه شركة في شيءٍ من ذلك، ولا له سبحانه ظهير في شيء من ذلك.

واعلمْ أن أفضلَ خلقه سبحانه الجنة[٣]، وهي غير محدودة[٤]،

(١) لعل مقصوده رحمه الله أن معرفة الله واضحة جلية، لا تحتاج إلى دليل، كما قال تعالى: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى قَالُوا إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ﴾ [إبراهيم: ١٠].

(٢) في (ظ) و(ن): (خلفه).

(٣) ظاهر كلام المصنف رحمه الله الإطلاق، وهو غير صحيح؛ إذ أفضل الخلق نبينا محمد ﷺ، وقد يخرج كلامه على أن مراده أفضل خلقه؛ باعتبار المنازل، لا عموم الخلق.

(٤) يظهر من كلام المؤلف رحمه الله ومن خلال استدلاله بهذا الحديث، أن الجنة لا يحاط =

٧٢/ب بدليل قوله ﷺ/ : **«فيها ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر»**(١).

هذا(٢) خلق من خلقه غير محدود، فكيف يكون خالقه محدوداً؟ تبارك وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

= بها علماً، وأن نعيمها دائم غير منقطع ولا محدود، قال تعالى: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ أُعِدَّتۡ لِلۡمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣].
وقال ﷻ: ﴿سَابِقُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا كَعَرۡضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ أُعِدَّتۡ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۚ ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ [الحديد: ٢١].
ويقول تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَۖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ أُكُلُهَا دَآئِمٞ وَظِلُّهَاۚ تِلۡكَ عُقۡبَى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْۚ وَّعُقۡبَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ٱلنَّارُ﴾ [الرعد: ٣٥].
وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَفَٰكِهَةٖ كَثِيرَةٖ ۝٣٢ لَّا مَقۡطُوعَةٖ وَلَا مَمۡنُوعَةٖ﴾ [الواقعة: ٣٢ ـ ٣٣].

(١) أخرجه البخاري في بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة (٦/ ٣٦١٨) رقم (٣٢٤٤)، ومسلم في الجنة وصفة نعيمها.....(٤/ ٢١٧٤) رقم (٢٨٢٤) من حديث أبي هريرة بلفظ: «أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت.....» والباقي بلفظه.

(٢) في (ظ) و(ن): (فهذا).

فصل (٤٩)

يجبُ الإيمان بكلٍّ ما أخبر به الصَّادق المصدوق ﷺ فيما مضى وفيما يستقبل.

وتستدل على حقيقته في صدرك بما تشاهده في أنك عما مضى على ما يستقبل، كما بدأ يعيد، وهو أهونُ عليه، بمعنى: وله[١] المثل الأعلى، [لا بمعنى][٢]: أن شيئاً مما أبداه وأعاده بعضه أهون من بعض، أو أن إعادته أهون من إبدائه، بل الكل هيّن عليه، وإنما خاطبنا على قدر فهمنا من مواجيدنا تنزلاً، ولهذا عزّ وامتنع عن صفات المخلوقين، وحكم بإتقان صنعه في مخلوقاته بإحكامه لها.

إذا علمتَ هذا فخروجُ الدجال اللعين، ونزول عيسى ابن مريم ﷺ من السماء، وطلوع الشمس من مغربها، وخروج دابة الأرض من موضعها، وظهور المهدي قبل نزول عيسى ﷺ وصلاته وراءه، وكونه ينزل تابعاً لشريعة محمد ﷺ واحداً من أمته، فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، ويزيل حكمها، ويريق الخمور، ولا يقبل من أهل الذمة وغيرهم إلا الإسلام، مما يجبُ الإيمانُ به، واعتقاد حقيقته، ومن كذّب بذلك كفر/ ؛ لأن الصَّادق أخبر به[٣]، ومن كذَّب الصَّادق كفر. ١/٧٣

(١) (وله) ليست في (ظ) و(ن).
(٢) في (ص): (بلا معنى)، وفي (ظ) و(ن) ما أثبته.
(٣) أخرج مسلم في صحيحه في كتاب الفتن، باب في الآيات التي تكون قبل الساعة =

وكذلك يجبُ الإيمانُ بجميع ما شاكل هذا؛ مما ثبت في الأحاديث الصَّحيحة عنه ﷺ، وهي معروفةٌ مشهورة في كتب السُّنن الصَّحيحة، والله أعلم.

وكذلك يجبُ الإيمانُ بتبديل الأرض والسموات، ونسف الجبال، ومقدمات ذلك كله مما نطق به الكتاب العزيز[1]، والسُّنة النَّبوية، والله أعلم.



= (٢٧/١٨) رقم (٢٩٠١) عن حذيفة بن أسيد الغفاري قال: اطّلع النبي ﷺ علينا ونحن نتذاكر، فقال: «**ما تذاكرون؟**» قالوا: نذكر الساعة، قال: «**إنها لن تقوم حتى ترون قبلها عشر آيات**»، فذكر الدخان، والدجال، والدابة، وطلوع الشمس من مغربها، ونزول عيسى ابن مريم ﷺ، ويأجوج ومأجوج، وثلاثة خسوف: خسف بالمشرق، وخسف بالمغرب، وخسف بجزيرة العرب، وآخر ذلك نار تخرج من اليمن، تطرد الناس إلى محشرهم.

وأخرج مسلم في كتاب الإيمان، باب: نزول عيسى ابن مريم حاكماً (٢/ ١٩٠) رقم (٢٤٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**والذي نفسي بيده، ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم ﷺ حكماً مقسطاً، فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، ويفيض المال حتى لا يقبله أحد**».

أما المهدي فقد أخرج أبو داود في أول كتاب المهدي برقم (٤٢٨٢) أن النبي ﷺ قال: «**لا تنقضي الدنيا حتى يملك العربَ رجلٌ من أهل بيتي، يواطئ اسمه اسمي**»، وروى أيضاً في الكتاب السابق برقم (٤٢٨٣) أن النبي ﷺ قال: «**لو لم يبق من الدهر إلا يوم، لبعث الله رجلاً من أهل بيتي يملؤها عدلاً كما ملئت جوراً**».

(١) (العزيز) ليست في (ظ) و(ن).

فصل (٥٠)

ولا نصدِّق كاهناً ولا عرّافاً، ولا ندعي شيئاً بخلاف الكتاب، والسُّنة، وإجماع الأمة.

ونرى الجماعة حقاً وصواباً، والفرقة زيغاً وعذاباً[(١)].

وعلماءُ السَّلف من الصَّالحين والتابعين ومن بعدهم من أهل الخير والأثر، وأهل الفقه والنظر لا يذكرون إلا بالجميل، ومن ذكرهم بشرٍّ فهو على غير السبيل[(٢)].



---

(١) من بداية هذا الفصل وإلى قوله: (. . . .زيغاً وعذاباً) نقله المؤلف بتصرف من متن العقيدة الطحاوية (ص٢٠).

(٢) من قوله: (وعلماء السلف..) وإلى: (. . . .على غير السبيل) نقله المؤلف بتصرف من متن العقيدة الطحاوية (ص١٩).

فصل (٥١)

ويجبُ اعتقادُ أنَّ أهلَ الجنة يدخلونها مخلدين فيها منعمين لا يخرجون منها أبداً، وأن أهل النار الكفار وأهل الكبائر، فأما الكفار فإنه محتمٌ دخولهم والخلود فيها مؤبداً، لا يخرجون منها، ولا يموتون فيها، ولا يخفف عنهم من عذابها، وأنه عذابٌ أليمٌ، مقيمٌ، عظيم، شديد، كبير، وأن من[١] قال: إنهم ينعمون فيها بالعذاب فهو كافر[٢]؛ لأنه كذّب الله تعالى فيما أخبر به عنهم، وما يحصل لهم[٣] من الألم، وهذه مقالة الكفار؛ حيث إنهم جعلوا الأشياء/ المخبر بها عن الله تعالى وعن رسوله ﷺ مجازيةً وأسماءً لا حقيقة لها، وجعلوا الأسماء التي اقترحوها، والمسمّيات التي اقتحموها حقاً وصدقاً، فكذبهم الله تعالى في ذلك، وقال: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٣].

٧٣/ب

لما عكسوا باطلهم، وجعلوه حقاً والحق باطلاً؛ عكس عليهم الأمر فجعلوا من أهل النار.

---

(١) في (ظ): (ومن قال) بدون (أن).

(٢) القائلون بأن أهل النار ينعمون فيها هم الاتحادية كابن عربي الطائي ونحوه، حيث قالوا: إن أهلها يعذبون فيها، ثم تنقلب طبيعتهم، وتبقى طبيعة النارية يتلذذون بها لموافقتها لطبعهم.
انظر: شرح العقيدة الطحاوية بتخريج الألباني (ص٤٢٧).

(٣) (من) ليست في (ظ) و(ن).

وأما أهل الكبائر فهم داخلون تحت المشيئة، ولا يخلدون في النار؛ إلا أن يكونوا معتقدين لحل[١] الكبائر، فيكفروا، ويخلدوا فيها، وثبت في الصحيح عن رسول الله ﷺ: «**أنه يؤتى بالموت في صورة كبش، ويذبح بين الجنة والنار، وينادى: يا أهلَ الجنة، خلود ولا[١] موت، ويا أهلَ النار خلود ولا موت**»[٢][٣].

وقال الله تعالى عن أهلِ النار[٤] [أنهم][٥]: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا﴾ [فاطر: ٣٦].

وقال تعالى عن أهل الجنة: ﴿دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَـٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَـٰمٌ ۚ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠].

فهذا ما يسَّره الله تعالى من الكلام في: **الاعتقاد الخالص من الشك/ والانتقاد**. والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً، والحمد لله على تيسيره، وغيره من وجوه الخيرات، وأسأله الثبات على الطاعات الظاهرات والباطنات حتى الممات، إنه وليّ الباقيات الصالحات. ٧٤/أ

وقد يسَّر الله تعالى في هذا المعتقد من النفائس الجليلات، [والعلوم][٦] الباهرات؛ ما يجب على كل مسلمٍ تحصيله، واعتقاده [٧]،

(١) في (ظ) و(ن): (بحل).
(٢) في (ظ) و(ن): (لا) بدون (واو).
(٣) أخرجه البخاري في التفسير، باب ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ﴾ (٨/ ٤٢٨) رقم (٤٧٣٠)، ومسلم في الجنة وصفة نعيمها. . . .(٤/ ٢١٨٨) رقم (٢٨٤٩) من حديث أبي سعيد الخدري بنحوه.
(٤) (أهل النار) ليست في (ظ).
(٥) في (ظ) و(ن) وليست في (ص).
(٦) في (ص): (والنفائس الباهرات)، وفي (ظ) و(ن) ما أثبته.
(٧) لعل مقصود المؤلف ﷺ بذلك هو: أنه يجب على كل مسلم معرفة محتوى، =

خلوصاً من التشكيكات، وخروجاً من الظلمات إلى الأنوار الزاهرات[١].

وأسأل الله أن ينفع به جميع المؤمنين والمؤمنات[٢]، ويجعله حصناً من النيران المؤلمات، وحرزاً من المحذورات، وأن لا يخجلنا يوم الوقوف بين يديه، وأن يجعلنا من المنعم عليهم من النبيين، [والصدّيقين][٣]، والشهداء، والصالحين، إنه خير مسؤولٍ، وأكرم مأمولٍ، وهو المنجي من الهلكات، وحسبي الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم، وصلواته[٤] وسلامه على سيدنا محمدٍ خاتم النبيين، وعلى جميع الأنبياء والمرسلين، وعلى جميع عباد الله الصالحين.

آخر الكتاب

فرغت[٥] منه عشية الاثنين ثالث عشر محرم سنة تسعٍ وسبع مائة، أحسن الله خاتمتها، آمين/ . ٧٤/ب

= ومضمون هذا المعتقد، الذي جمع أصول أهل السنة والجماعة في الاعتقاد، وليس المقصود وجوب الأخذ بنص معتقد ابن العطار هذا.

(١) في (ظ) و(ن): (وخروجاً من الظلمات إلى الأمور الباهرات).

(٢) في (ظ) و(ن): (والمؤلمات).

(٣) في (ص): (والصديق)، وفي (ظ) و(ن) ما أثبته.

(٤) في (ظ) و(ن): (وصلاته).

(٥) في (ظ) و(ن): (والحمد لله أولاً وآخراً، وكان الفراغ منه يوم الخميس رابع عشر جمادى الآخر سنة ثمان وثمانين وسبعمئة).

الخاتمة

وبعد الانتهاء من تحقيق هذا الكتاب، أودُّ أن أجعلَ الخاتمة في بيان عقيدة ابن العطار رَحِمَهُ اللَّهُ.

فقد تبين لي من خلال الدراسة، والبحث، والتحقيق أن ابن العطار رَحِمَهُ اللَّهُ من العلماء المتمسكين باعتقاد السَّلف الصالح، وبأصول أهل السُّنة والجماعة، وسائر عل منهج أهل الحديث في الاعتقاد، وأن ما ما وقع فيه من مآخذ علمية يسيرة، وأخطاء في بعض الألفاظ، والعبارات، والكلمات، وقع لغيره من أهل العلم من أهل السُّنة والجماعة، ومَنْ سار على منهج السَّلف، ومع ذلك لم يحكمْ عليهم بالخروج عن هذا المنهج.

ومما يؤكد ما ذكرته، وتوصلت إليه ما يلي:

أولاً: تصريحه رَحِمَهُ اللَّهُ أنه صنَّف هذا الكتاب على أصول أهل السُّنة في الاعتقاد، حيث قال في المقدمة: (أما بعد: فهذا كتابٌ صنفته على أصول أهل السُّنة في الاعتقاد من غير زيد)[1].

ثانياً: المنهج الذي اتبعه، وسار عليه في كتابه؛ واضح من خلال عرضه لمسائل الاعتقاد، والاستدلال لها، من اتباع الكتاب والسُّنة، والحرص على أقوال سلف هذه الأمة للوصول إلى الفهم الصَّائب، والمتصفِّح لهذا الكتاب يجدُ حرصه رَحِمَهُ اللَّهُ على ذكر أقوال السلف في مسائل عديدة كمسألة النزول، والرؤية، والفوقية، والقول بخلق القرآن،

---

(١) انظر: (ص١٠٠).

ومسألة اللفظ بالقرآن، ومسائل الإيمان ونواقضه، وقضايا التكفير، وغيرها.

كما نلاحظ أنه في المقابل صَرَّح بالبعد عن مناهج أهل البدع كالتأويل، والتَّحريف، والتَّعطيل، والتمثيل، والتكييف ونحوها من المناهج، يقول رحمه الله بعد أن ذكر **جملة من الصِّفات**: (لا يشبه في شيء من ذلك شيئاً من مخلوقاته، ولا يشبَّه به شيء من مخلوقاته، ولا يحدَّه تبارك وتعالى حدّ، ولا يعرَّف إلا بتعريفه، ولا يتصرف إلا بتصريفه، ولا يكيفه سبحانه تكييف، ولا يمثله تمثيل)[1]، وبعد ذكره لتأويل المعطلة ليد الله تبارك وتعالى بالنعمتين والقوتين ورده عليهم، قال: (فتعيّن القول بتنْزيه الباري عز وجل عن التشبيه والتعطيل، وعدم التحريف والتكييف والتمثيل والأخذ بقوله تعالى: ﴿فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًاۖ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِۚ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، منّاً من الله تبارك وتعالى بالتفهيم والتعريف لسلوك التوحيد والتنْزيه، وكذا القول في جميع ما ثبت من ذلك)[2].

وبعد ذكره **لجملة من الصِّفات قال**: (وجب اعتقاد حقيقته من غير تشبيهٍ لشيء من ذلك بصفات المربوبين المخلوقين، والانتهاء إلى ما قاله الله سبحانه ورسوله ﷺ من غير إضافة، ولا زيادةٍ عليه، ولا تكييف له، ولا تشبيه، ولا تحريف، ولا تبديل، ولا تغيير...)[3].

ومما يدلُّ على هذا المنهج الذي سلكه بغضه لأهل البدع ومناهجهم، الذين يعادون أئمة السَّلف وأصحاب الحديث، حيث قال: (وبغض أهل البدع الذين أحدثوا في الدِّين ما ليس منه... وعلامات

---

(١) انظر: (ص١٠٨).

(٢) انظر: (ص١٣١).

(٣) انظر: (ص١٣٢).

البدع على أهلها تظهر ولا تخفى، وأظهر علاماتهم شدةُ معاداتهم لحملة أخبار المصطفى ﷺ، واحتقارهم لهم، واستخفافهم بهم، وتسميتهم إياهم حشوية، ومشبّهة، وجهلة...)[١].

ثالثاً: إثباته للصِّفات الذاتية منها والفعلية، على خلاف أهل البدع؛ الذين نازعوا فيها أو في بعضها، قال رحمه الله: (وأنه تبارك وتعالى عالم بعلم، قادر بقدرةٍ، حيّ بحياة، مريد بإرادة، سميع بسمع، بصير ببصر، متكلِّم بكلام...)[٢].

وقال في الاستواء: (وأنه سبحانه استوى على العرش؛ كما نطق به الكتاب العزيز)[٣] وأثبت النُّزول قائلاً: (وأنه تبارك وتعالى ينْزل كل ليلة إلى السماء الدنيا، وكذلك يوم عرفة كما ثبت في الأحاديث الصحيحة)[٤].

وقال رحمه الله ذاكراً جملة من الصِّفات، ومثبتاً لها: (فإذا نطق الكتاب العزيز، ووردت الأخبار الصَّحيحة بإثبات السمع، والبصر، والعين، والوجه، والعلم، والقوة، والقدرة، والعِزَّة، والعظمة، والمشيئة والإرادة، والقول والكلام، والرِّضا والسّخط، والحب والبغض، والفرح والضّحك، وجب اعتقاد حقيقته من غير تشبيهٍ لشيء من ذلك بصفات المربوبين المخلوقين، والانتهاء إلى ما قاله الله سبحانه ورسوله ﷺ)[٥].

---

(١) انظر: (ص٣٢٣).

(٢) انظر: (ص١٠٨).

(٣) انظر: (ص١١٠).

(٤) انظر: (ص١١٣).

(٥) انظر: (ص١٣٢).

وقال عن صفة العلو: (الفوقية ثابتة له ﷻ من كل وجهٍ يليق به ﷻ)[١].

وقال: (والفوقية المطلقة صفة تفرَّد بها الربّ ﷻ، فهو ﷻ فوق كل شيء وليس فوقه شيء)[٢].

وقال: (وعلماء الأمة وأعيان الأئمة من السلف رحمهم الله لم يختلفوا أن الله تعالى على عرشه فوق سمواته)[٣].

رابعاً: وقوفه رحمه الله عند النص، والأخذ بسنة النبي ﷺ، والاقتداء به، واتباع سنته وتعظيمها، وعدم تقديم أي شيء عليها من أقوال الرجال، مع الالتزام بما ورد به الدليل، إذ يقول: (فما أثبته سبحانه لنفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ أثبتناه، وما نفاه نفيناه، وما سكت عنه سكتنا عنه، وما ذكره ﷻ في الكتاب العزيز، وعلى لسان نبيه محمد ﷺ مفرقاً ذكرناه مفرقاً، وما ذكره مجموعاً ذكرناه مجموعاً)[٤].

ونقل عن الصابوني قوله: (ومن تمسك بسنة رسول الله ﷺ، وعمل بها، واستقام عليها، ودعا الخلق إليها كان أجره وافراً)[٥].

ونقل أيضاً عن الطحاوي قوله: (وكل ما جاء من الحديث الصَّحيح عن رسول الله ﷺ فهو كما قال، ومعناه على ما أراد)[٦].

واستشهد بقول نصر بن إبراهيم المقدسي ـ مؤكداً ما قاله ـ: (إنه

---

(١) انظر: (ص١٨٧).
(٢) انظر: (ص١٧٨).
(٣) انظر: (ص١٧٩).
(٤) انظر: (ص١٢٣).
(٥) انظر: (ص٣٤١).
(٦) انظر: (ص٢١٢).

لا يجوز اعتقاد ما لم يكن له أصل في كتاب الله تعالى، ولا سنة رسوله ﷺ، وإجماع أهل العلم من الصَّحابة والتَّابعين لهم بإحسان)[١]، كما نجد أن المؤلف قد عَقَدَ فصلاً كاملاً في فضل التمسك بالسُّنة، وهو الفصل السَّابع والثَّلاثون.

خامساً: أنه أخذ عقيدته المسطرة في هذا الكتاب من كتب علماء أهل السُّنة والجماعة المعروفين، وجعل هذه الكتب مصدراً له في بيان اعتقاده؛ الذي يدينُ الله تعالى به، إذ يكاد يكون أغلب كتاب عقيدة السَّلف للصَّابوني مبثوثاً في كتاب ابن العطار هذا، كما أنه أكثر النقل عن الإمام الطَّحاوي في عقيدته المشهورة، واستشهد بها كثيراً.

وكذلك نقل من كتاب (الحجة على تارك المحجة) لأبي الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي؛ والذي قال عنه وعن مؤلفه: (وروينا بإسنادنا إلى الشيخ الزاهد أبي الفتح نصر بن إبراهيم بن نصر المقدسي رحمه الله المتفق على إمامته، وجلالته، ودينه، وورعه، وتفرّده بذلك في زمنه بالشام وغيره، في كتابه (الحجة على تارك المحجة)، في عقيدته التي أجمع عليها علماء الإسلام)[٢].

وكذلك نقله عن ابن جرير في كتابه (صريح السنة)، والحافظ أبي بكر الإسماعيلي في كتابه (اعتقاد أهل السنة)، ونقله كذلك لكلام ابن حبان، وتعليقاته في كتابه (الصحيح).

وهذا من الأدلة الواضحة على سلامة اعتقاد ابن العطار رحمه الله.

أما نقله عن القاضي عياض، فقد أخذ منه ما وافق أهل السنة في مسألة الرؤية، وقضايا ومسائل التّكفير.

---

(١) انظر: (ص١٨٠).

(٢) انظر: (ص١٨٠).

سادساً: ثناء أهل العلم عليه، وذكره بالصلاح، وسلامة المنهج، بل وعدّه من أهل الحديث والأثر والمحبين لِسُنَّة النبي ﷺ، وأنه من المبغضين لأهل البدع، ومناهجهم، وآرائهم، ومن أبرز من أثنى عليه تلميذه شمس الدِّين الذَّهبي ـ كما سبق ـ.

سابعاً: تفصيله وذِكْره لبعض المسائل؛ التي امتاز بذكرها أهل السنة عن غيرهم، **مثل**: عدم تكفير المسلم بكل ذنب، والصلاة خلف كل برٍّ وفاجر، والجهاد مع الأئمة، والدعاء لهم، وعدم الخروج عليهم، وأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، والكفّ عما شَجَر بين الصحابة، وحكم السِّحر والسَّحرة، وتحريم المسكرات والسَّماع، والمسارعة إلى الصَّلوات، والتواصي بفعل الخير، والحب في الله والبغض فيه، وذِكْر علامات أهل البدع، وكذلك علامات أهل السُّنة، وفضل التمسُّك بالسُّنة، والوقوف عند أمر الله ونهيه، ونواقض الإيمان، ومسائل التكفير، ويضافُ إلى ذلك ردوده على الصوفية، والمسائل المتعلقة بالوعظ، وتربية النفوس.

ثامناً: ومما يؤكد أن ابن العطار رحمه الله على مذهب أهل السُّنة والجماعة، أن هذه العقيدة التي كتبها تخالفُ السَّائد المنتشر في بيئته وعصره، من طغيان المذهب الأشعري، وكثرة علمائه ومدارسه، وكذلك انتشار الفكر الصُّوفي، ومع ذلك صنَّف هذا الكتاب المصادم للمذهب الأشعري؛ الذي اكتمل في زمنه، ثم إنَّ رسالته في السَّماع فيها ردّ على الصُّوفية.

تاسعاً: إن شيوخه ومعاصريه وأقرانه وتلاميذه الغالب أنهم أشاعرة، وكذلك بالنسبة للمدارس العلمية التي دَرَسَ ودرّس فيها، ومع ذلك لم يظهرْ تأثيرُ ذلك عليه، بل خالف ذلك كله، والتزم بمنهج السلف، ولو كان أشعرياً أو كان على مذهب قدماء الأشاعرة لظهر ذلك

في كتابه؛ الذي فصّل فيه أبواب الاعتقاد، أو لنقل من علماء الأشاعرة، واعتمد على كتبهم ومصنفاتهم، ولكن نجد أنه أخذ عقيدته من أعلام أهل السُّنة والجماعة، واعتمد على مصنفاتهم ومؤلفاتهم؛ كما مرّ بنا سابقاً.

وأخيراً فهذا ما توصلتُ إليه، وما ظهر لي من خلال البحث والدِّراسة، والله أسأل أن يرحمَ أبا العلاء ابن العطار، وأن يغفر له، ويعفو عنه، وأن يجزيه خير الجزاء، وأن يعلي درجته في الآخرة، والله أعلم، وما توفيقي إلا بالله، وصلَّى الله وسلَّم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.





الفهارس العامة[1]

وتشمل ما يلي:

فهرس الآيات.

فهرس الأحاديث.

فهرس الآثار.

فهرس تراجم الأعلام.

فهرس الفرق.

فهرس الكلمات الغريبة والمصطلحات العلمية.

فهرس الأماكن.

فهرس الكتب الواردة في النص.

فهرس المصادر، والمراجع.

فهرس الموضوعات.

---

(١) اقتصرت في الفهارس العامة على قسم التحقيق دون قسم الدراسة.



فهرس الآيات

الآية	اسم السورة رقمها	رقم الصفحة

سورة الفاتحة

سورة البقرة

سورة آل عمران

سورة النساء

سورة المائدة

سورة الأنعام

سورة الأعراف

سورة التوبة

سورة يونس

سورة هود

سورة يوسف

سورة الحجر

سورة النحل

سورة الإسراء

سورة الكهف

سورة طه

سورة الأنبياء

سورة الحج

سورة النور

سورة الفرقان

سورة الشعراء

سورة النمل

سورة القصص

سورة السجدة

سورة سبأ

سورة فاطر

سورة ص

سورة الزمر

سورة غافر

سورة الزخرف

سورة الشورى

سورة الجاثية

سورة محمد

سورة الفتح

سورة النجم

سورة الحشر

سورة الطلاق

سورة الحاقة

سورة المعارج

سورة الجن

سورة المدثر

سورة الفجر

سورة الناس

فهرس الأحاديث

(د)

(ر)

(س)

(ع)

(ف)

(ق)

(ل)

(م)

فهرس الآثار

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)



فهرس تراجم الأعلام

الاسـم رقم الصفحة

(أ)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ط)

(ع)

(ف)

(ق)

(م)

(و)

(ي)



فهرس الفرق

الفرقة رقم الصفحة

(أ)

(ح)

(خ)

(د)

(ر)

(ز)

(ص)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(ي)



فهرس الكلمات الغريبة والمصطلحات العلمية

الكلمة — رقم الصفحة

(أ)

(ب)

(ت)

(س)

(ش)

(ص)

(ض)

(ع)

(غ)

(ف)

فهرس الأماكن

المكان رقم الصفحة

(أ)

(ب)

(ت)

(ح)

(د)

(ر)

(س)

(ش)

(ص)

(ع)

(ك)

(م)

(هـ)

(ي)



فهرس الكتب الواردة في النص

الكتاب رقم الصفحة

(م)

(ن)



فهرس المصادر والمراجع

١ ـ آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢ ـ الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، لابن بطة العكبري، تحقيق رضا بن نعسان، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى عام ١٤١٥هـ.

٣ ـ ابن حزم وموقفه من الإلهيات عرض ونقد، لأحمد بن ناصر الحمد، مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٤ ـ إثبات صفة العلو، لموفق الدين ابن قدامة، تحقيق أحمد بن عطية الغامدي، مؤسسة علوم القرآن بسورية، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٥ ـ إثبات علو الله على خلقه والرد على المخالفين، لأسامة بن توفيق القصاص، جمعية إحياء التراث الإسلامي بالكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٦ ـ اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، لابن القيم، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٧ ـ إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، لابن دقيق العيد، دار الكتب العلمية ببيروت.

٨ ـ إحكام الفصول في أحكام الأصول، لأبي الوليد الباجي، تحقيق عبد المجيد التركي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٩ ـ الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم، عناية أحمد شاكر، نشر زكريا علي يوسف.

١٠ ـ أدب الخطيب، لعلاء الدين ابن العطار الشافعي، تحقيق محمد بن الحسين السليماني، دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى١٩٩٦ م.

١١ ـ الأدب المفرد، للإمام البخاري، صححه محمد هشام البرهاني، نشر دولة الإمارات وزارة العدل والشؤون الإسلامية، طبعة ١٤٠١هـ.

١٢ ـ الأربعين في أصول الدين، لفخر الدين الرازي، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

١٣ ـ الأربعين في دلائل التوحيد، لأبي إسماعيل الهروي، تحقيق علي بن ناصر الفقيهي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

١٤ ـ الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، لإمام الحرمين الجويني، تحقيق أسعد تميم، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

١٥ ـ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للألباني، المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

١٦ ـ الاستقامة، لابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة ـ مصر.

١٧ ـ الاستهزاء بالدين وأهله، لمحمد بن سعيد القحطاني، مكتبة السنة بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ.

١٨ ـ الاستيعاب في أسماء الأصحاب، لابن عبد البر القرطبي، دار الكتاب العربي ببيروت ـ لبنان.

١٩ ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد ابن الأثير، دار الشعب بالقاهرة.

٢٠ ـ الأسماء والصفات، للبيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٢١ ـ الأسماء والصفات، للبيهقي، تحقيق عبد الله الحاشدي، نشر مكتبة السوادي بجدة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٢٢ ـ الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الكتاب العربي، ببيروت.

٢٣ ـ أصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي، لمحمد رياض، نشر مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

٢٤ ـ أصول مذهب الإمام أحمد، للدكتور عبد الله التركي، نشر مؤسسة الرسالة الطبعة الثالثة ١٤١٠هـ.

٢٥ ـ أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين الجكني الشنقيطي، عالم الكتب ببيروت ـ لبنان.

٢٦ ـ الاعتصام، للشاطبي، بعناية محمد رشيد رضا، المكتبة التجارية بمصر.

٢٧ ـ اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، للرازي، تحقيق علي النشار، دار الكتب العلمية، ببيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.

٢٨ ـ اعتقاد أهل السنة، للحافظ أبي بكر الإسماعيلي، تحقيق جمال عزون، دار الريان بالإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى١٤١٣هـ.

٢٩ ـ الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد، لعلاء الدين ابن العطار الشافعي، تحقيق علي حسن علي عبد الحميد الحلبي، دار الكتب الأثرية بالأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٣٠ ـ الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، للبيهقي، تحقيق أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ.

٣١ ـ الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين ببيروت، الطبعة السادسة ١٩٨٤م.

٣٢ ـ إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيم، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، نشر دار الكتب الحديثة، القاهرة.

٣٣ ـ أعيان العصر وأعوان النصر، لصلاح الدين الصفدي، تحقيق الدكتور علي أبو زيد ومجموعة من المحققين، دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٣٤ ـ الاقتصاد في الاعتقاد، للغزالي، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٣٥ ـ اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لابن تيمية، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية ببيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٣٦ ـ إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم، للقاضي عياض، تحقيق يحيى إسماعيل، دار الوفاء بمصر، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٣٧ ـ الأم، للإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق محمد زهري النجار، دار المعرفة ببيروت ـ لبنان.

٣٨ ـ الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة، لعبد الله الدميجي، دار طيبة بالرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ.

٣٩ ـ الأمالي، لعبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران، تحقيق عادل يوسف العزازي، دار الوطن بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٤٠ ـ إنباه الرواة على أنباء النحاة، لجمال الدين القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي بالقاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٤١ ـ الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء ـ مالك والشافعي وأبي حنيفة، لابن عبد البر، دار الكتب العلمية ببيروت.

٤٢ ـ الأنساب، للسمعاني، تحقيق جماعة من الأساتذة، الناشر محمد أمين دمج، ببيروت، مطبعة محمد هاشم الكتبي بدمشق.

٤٣ ـ الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، للقاضي أبي بكر الباقلاني، تحقيق محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة، طبعة ١٤١٣هـ.

٤٤ ـ أهل الملل والردة والزنادقة من كتاب الجامع، للخلال، تحقيق إبراهيم السلطان، نشر مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

٤٥ ـ إيقاظ همم أولي الأبصار، للإمام صالح الفلاني، تحقيق أبي عماد السخاوي، نشر دار الفتح بالشارقة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٤٦ ـ الإيمان، لابن أبي شيبة، تحقيق الألباني، دار الأرقم بالكويت.

٤٧ ـ الإيمان، لشيخ الإسلام ابن تيمية، دار الفكر، تعليق محمد خليل هراس.

٤٨ ـ الإيمان، لابن منده، تحقيق علي بن ناصر الفقيهي، نشر وتوزيع الجامعة الإسلامية بالمدينة.

٤٩ ـ بدائع الفوائد، لابن القيم، تعليق وتصحيح محمود غانم غيث، الناشر/ مكتبة القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ.

٥٠ ـ البداية والنهاية، للحافظ ابن كثير الدمشقي، تحقيق مجموعة من الأساتذة، دار الريان للتراث بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٥١ ـ بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، ليوسف بن حسن، تحقيق رضي الله محمد، دار الراية بالرياض الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٥٢ ـ البحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدين الزركشي، تحقيق الجزء

الأول لعبد القادر العاني، وزارة الأوقاف الكويتية، دار الصفوة، الطبعة الثانية١٤١٣هـ.

٥٣ ـ برنامج التجيبي، لقاسم بن يوسف، تحقيق عبد الحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس١٩٨١م.

٥٤ ـ برنامج الوادي آشي، لمحمد بن جابر، تحقيق محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.

٥٥ ـ البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان، لعباس بن منصور السكسكي الحنبلي، تحقيق خليل أحمد الحاج، دار التراث العربي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.

٥٦ ـ بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، لابن تيمية، تصحيح وتعليق محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، مؤسسة قرطبة.

٥٧ ـ البيهقي وموقفه من الإلهيات، لأحمد بن عطية الغامدي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

٥٨ ـ تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الزبيدي، منشورات دار مكتبة الحياة ببيروت ـ لبنان.

٥٩ ـ التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، لصديق حسن خان، تصحيح عبد الحكيم شرف الدين، المطبعة الهندية العربية، الطبعة الثانية ١٣٨٣هـ.

٦٠ ـ تاريخ أبي زرعة الدمشقي، تحقيق شكر الله بن نعمة الله القوجاني.

٦١ ـ تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان، الطبعة العربية المترجمة لدار المعارف بمصر.

٦٢ ـ تاريخ الأمم والملوك، لمحمد بن جرير الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث العربي ببيروت.

٦٣ ـ تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، ببيروت.

٦٤ ـ تاريخ الخلفاء، لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمود رياض الحلبي، دار المعرفة، ببيروت، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ.

٦٥ ـ تاريخ خليفة بن خياط العصفري، تحقيق أكرم ضياء العمري، دار طيبة بالرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

٦٦ ـ التاريخ الكبير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دار الكتب العلمية ببيروت.

٦٧ ـ تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، لأبي القاسم علي بن حسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، دار الكتاب العربي ببيروت، طبعة ١٣٩٩هـ.

٦٨ ـ تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي، للمباركفوري، الطبعة الهندية الحجرية، صورتها دار الكتاب العربي ببيروت.

٦٩ ـ تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين، لعلاء الدين ابن العطار الشافعي، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، نشر دار الصميعي بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

٧٠ ـ التدمرية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد بن عودة السعوي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٧١ ـ تذكرة الحفاظ، لشمس الدين الذهبي، بعناية زكريا عميرات، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٧٢ ـ ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض، دار مكتبة الحياة ببيروت ١٣٨٧هـ، وطبع وزارة الأوقاف بالمغرب.

٧٣ ـ الترغيب والترهيب، للأصبهاني أبي القاسم إسماعيل بن محمد بن

الفضل، تحقيق أيمن شعبان، دار زمزم بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

٧٤ ـ التسعينية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد العجلان، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

٧٥ ـ التعريفات، للشريف علي بن محمد الجرجاني، تحقيق محمد القاضي، دار الكتاب المصري بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

٧٦ ـ التعريفات الاعتقادية، لسعد بن محمد العبد اللطيف، دار الوطن بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٧٧ ـ تعظيم قدر الصلاة، لمحمد بن نصر المروزي، تحقيق عبد الرحمن الفريوائي، مكتبة الدار بالمدينة الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٧٨ ـ تغليق التعليق على صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، تحقيق سعيد عبد الرحمن القزقي، المكتب الإسلامي ببيروت، دار عمار بالأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٧٩ ـ التفريق بين الأصول والفروع، لسعد الشثري، دار المسلم بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٨٠ ـ تفسير أسماء الله، للزجاج، تحقيق أحمد يوسف الدقاق، منشورات دار المأمون للتراث بدمشق، طبعة ١٣٩٥هـ.

٨١ ـ تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، دار المعرفة ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.

٨٢ ـ تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٨٣ ـ تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد بسورية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٨٤ ـ التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر العسقلاني، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة.

٨٥ ـ تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، للقاضي الباقلاني تحقيق عماد الدين حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٨٦ ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب.

٨٧ ـ تنبيه ذوي الألباب السليمة عن الوقوع في الألفاظ المبتدعة الوخيمة، لسليمان بن سحمان، دار العاصمة بالرياض، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ.

٨٨ ـ تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، باعتناء إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

٨٩ ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف المزي، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ.

٩٠ ـ توالي التأسيس لمعالي ابن إدريس، لابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية ببيروت، طبعة ١٤٠٦هـ.

٩١ ـ التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد، للحافظ محمد بن إسحاق بن منده، تحقيق علي بن محمد الفقيهي، طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٩٢ ـ التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، لمحمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق عبد العزيز الشهوان، دار الرشد بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ. ٩٣ ـ توضيح الكافية الشافية، لعبد الرحمن بن سعدي، المطبعة السلفية بالقاهرة، عام ١٣٦٨هـ.

٩٤ ـ توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم،

لأحمد بن إبراهيم بن عيسى، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ.

٩٥ ـ تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، لسليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، نشر المكتب الإسلامي ببيروت.

٩٦ ـ تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، لعبد الرحمن بن سعدي، تحقيق عبد الرحمن اللويحق، مؤسسة الرسالة ببيروت الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

٩٧ ـ جامع البيان عن تأويل القرآن، لمحمد بن جرير الطبري، تحقيق محمود محمد شاكر وأحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية.

٩٨ ـ جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي بالدمام ـ السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ. ٩٩ ـ جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لصلاح الدين العلائي، تحقيق حمدي السلفي، دار عالم الكتب ببيروت الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

١٠٠ ـ جامع الرسائل، لابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، مطبعة المدني بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ، والمجموعة الثانية طبعت عام ١٤٠٥هـ.

١٠١ ـ جامع العلوم الملقب بدستور العلماء، للقاضي الأحمد نكري، اعتنى به محمود غياث الحيدر آبادي.

١٠٢ ـ الجامع لأحكام القرآن، لمحمد بن أحمد القرطبي، دار القلم، دار الكتاب العربي، القاهرة، طبعة ١٣٨٦هـ.

١٠٣ ـ الجرح والتعديل، للحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، مطبعة دائرة المعارف الهندية، الطبعة الأولى ١٣٧١هـ.

١٠٤ ـ الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، لابن تيمية، تحقيق مجموعة من الباحثين، دار العاصمة بالرياض الطبعة الثانية ١٤١٩هـ.

١٠٥ ـ الجواهر المضية في طبقات الحنفية، للقرشي، تحقيق عبد الفتاح الحلو، طبعة ١٣٩٨هـ.

١٠٦ ـ حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، لابن القيم، تحقيق السيد الجميلي، دار الكتاب العربي ببيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

١٠٧ ـ الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، لقوام السنة الأصبهاني، تحقيق محمد ربيع المدخلي، دار الراية بالرياض الطبعة الثانية ١٤١٩هـ.

١٠٨ ـ حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ.

١٠٩ ـ حقيقة الإيمان عند أهل السنة والجماعة، لمحمد عبد الهادي المصري، دار الفرقان بمصر الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

١١٠ ـ الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى، لمحمد ربيع المدخلي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان بمصر، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

١١١ ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

١١٢ ـ خطبة الحاجة، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

١١٣ ـ خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأحمد بن عبد الله الخزرجي، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ.

١١٤ ـ خلق أفعال العباد، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق أبي محمد سالم السلفي، وأبي هاجر محمد السعيد الإبياني، مكتبة التراث الإسلامي بالقاهرة.

١١٥ ـ خلق أفعال العباد، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق عبد الرحمن عميرة، دار المعارف السعودية بالرياض، طبعة ١٣٩٨هـ.

١١٦ ـ الدارس في تاريخ المدارس، للنعيمي، تحقيق صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.

١١٧ ـ درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، طبعة ١٩٨٠م.

١١٨ ـ الدرر السنية في الأجوبة النجدية، جمع عبد الرحمن بن قاسم، الطبعة الثانية ١٣٨٥هـ.

١١٩ ـ الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، لشهاب الدين ابن حجر العسقلاني، دائرة المعارف العثمانية بالهند، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ.

١٢٠ ـ الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي، دار الفكر ببيروت، طبعة ١٤٠٣هـ.

١٢١ ـ الدرة فيما يجب اعتقاده، للإمام أبي محمد ابن حزم، تحقيق أحمد بن ناصر الحمد، وسعيد بن عبد الرحمن القزقي، المؤسسة السعودية بمصر، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

١٢٢ ـ دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

١٢٣ ـ الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لابن فرحون المالكي، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث بالقاهرة.

١٢٤ ـ ديوان الإسلام، لشمس الدين ابن الغزي، تحقيق السيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

١٢٥ ـ ذيل تاريخ بغداد، لمحمد محمود ابن النجار، دائرة المعارف بالهند، طبعة ٣٩٨هـ.

١٢٦ ـ ذيول العبر في خبر من غبر، للذهبي، تحقيق السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية ببيروت.

١٢٧ ـ الرحلة إلى المسجد الحرام، لمحمد الأمين الشنقيطي، دار الشروق بجدة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

١٢٨ ـ رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٣٥٨هـ.

١٢٩ ـ الرد على البكري، لابن تيمية، نشر الدار العلمية بدلهي ـ الهند، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

١٣٠ ـ الرد على الجهمية، للإمام أبي سعيد الدارمي، تحقيق بدر بن عبد الله البدر، دار ابن الأثير بالكويت، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ.

١٣١ ـ الرد على المنطقيين، لابن تيمية، إدارة ترجمان السنة، لاهور ـ باكستان، طبعة ١٣٩٦هـ.

١٣٢ ـ رسالة في السماع، (مخطوطة) لابن العطار الشافعي.

١٣٣ ـ رؤية الله تعالى وتحقيق الكلام فيها، لأحمد بن ناصر آل حمد، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية واحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

١٣٤ ـ الرياض النضرة في مناقب العشرة، لمحب الدين أحمد الطبري، اعتنى به عبد المجيد طعمة، دار المعرفة ببيروت الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

١٣٥ ـ رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية، لأبي بكر عبد الله بن محمد المالكي، تحقيق بشير البكوش، دار الغرب الإسلامي ببيروت، طبعة ١٤٠١هـ.

١٣٦ ـ زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، المكتب الإسلامي ببيروت الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ.

١٣٧ ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ.

١٣٨ ـ سلسلة الأحاديث الضعيفة، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

١٣٩ ـ سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث ببيروت، ١٣٩٥هـ.

١٤٠ ـ سنن أبي داود، تحقيق عزت الدعاس، وعادل السيد، دار الحديث ببيروت، الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ.

١٤١ ـ سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الحديث بالقاهرة.

١٤٢ ـ سنن الدارقطني، المطبوع مع تعليق شمس الحق العظيم آبادي، حديث أكادمي، باكستان.

١٤٣ ـ السنن الكبرى، للبيهقي، دار المعرفة ببيروت.

١٤٤ ـ السنن الكبرى، للنسائي، تحقيق عبد الغفار البنداري، والسيد كسروي، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

١٤٥ ـ سنن النسائي، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

١٤٦ ـ السنة، لابن أبي عاصم، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

١٤٧ ـ السنة، لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال، تحقيق عطية الزهراني، دار الراية بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

١٤٨ ـ السنة، لعبد الله بن أحمد بن حنبل، تحقيق محمد سعيد القحطاني، دار ابن القيم بالدمام ـ السعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

١٤٩ ـ سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي، أشرف على تحقيقه شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

١٥٠ ـ شأن الدعاء، للخطابي، تحقيق أحمد الدقاق، دار المأمون بدمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

١٥١ ـ شجرة المعارف والأحوال وصالح الأقوال والأعمال، لابن عبد السلام، تحقيق حسين عكاشة، دار العسيري بجدة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

١٥٢ ـ شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد مخلوف، دار الكتاب العربي ببيروت، الطبعة الأولى ١٣٤٩هـ.

١٥٣ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، المكتب التجاري ببيروت.

١٥٤ ـ الشذرة في الأحاديث المشتهرة، لمحمد بن طولون الصالحي، تحقيق كمال بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

١٥٥ ـ شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائي، تحقيق أحمد بن سعد الحمدان، دار طيبة بالرياض.

١٥٦ ـ شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار، تحقيق عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة بمصر الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ. ١٥٧ ـ شرح حديث النزول، لابن تيمية، تحقيق محمد الخميس، دار العاصمة بالرياض، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ.

١٥٨ ـ شرح السنة، للبغوي، تحقيق الأرناؤوط والشاويش، المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ. ١٥٩ ـ شرح الشفا للقاضي عياض، لملا علي قاري، دار الكتب العلمية ببيروت.

١٦٠ ـ شرح صحيح مسلم، للنووي، توزيع دار الإفتاء بالرياض، الطبعة الثانية.

١٦١ ـ شرح الطحاوية في العقيدة السلفية، لابن أبي العز، تحقيق أحمد

شاكر، طبعة وزارة الشؤون الإسلامية بالمملكة العربية السعودية ١٤١٨هـ.

١٦٢ ـ شرح العقيدة الأصفهانية، لابن تيمية، تحقيق سعيد محمد، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الاولى ١٤٢٢هـ.

١٦٣ ـ شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز، تخريج الألباني، المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة التاسعة ١٤٠٨هـ.

١٦٤ ـ شرح العقيدة الطحاوية، للإمام علي ابن أبي العز الدمشقي، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، وشعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

١٦٥ ـ شرح القصيدة النونية، لمحمد خليل الهراس، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

١٦٦ ـ شرح القيروانية الميسر، لمحمد الخميس، دار الوطن بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

١٦٧ ـ شرح الكوكب المنير في أصول الفقه، للعلامة محمد بن أحمد الفتوحي المعروف بابن النجار، تحقيق محمد الزحيلي، ونزيه حماد، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.

١٦٨ ـ شرح مختصر الروضة، للطوفي، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

١٦٩ ـ شرح المقاصد، للعلامة مسعود بن عمر التفتازاني، تحقيق عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب ببيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

١٧٠ ـ شرف أصحاب الحديث، للحافظ أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي، تحقيق عمرو عبد المنعم سليم، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

١٧١ ـ الشريعة، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري، تحقيق عبد الله بن عمر الدميجي، دار الوطن بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

١٧٢ ـ شعب الإيمان، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق محمد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى١٤١٠هـ.

١٧٣ ـ الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض اليحصبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الكتاب العربي ببيروت.

١٧٤ ـ الصارم المسلوم على شاتم الرسول، لابن تيمية، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ.

١٧٥ ـ الصحاح، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد بن عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ببيروت، الطبعة الرابعة ١٩٩٠م.

١٧٦ ـ صحيح ابن حبان، بترتيب ابن بلبان الفارسي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

١٧٧ ـ صحيح ابن خزيمة، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ.

١٧٨ ـ صحيح البخاري، المطبوع مع شرحه فتح الباري لمحمد بن إسماعيل البخاري، دار المعرفة ببيروت.

١٧٩ ـ صحيح أبي داود، للألباني، مكتب التربية العربي لدول مجلس التعاون الخليجي، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

١٨٠ ـ صحيح الجامع الصغير، للألباني، المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ.

١٨١ ـ صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية بإستانبول ـ تركيا.

١٨٢ ـ صريح السنة، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق بدر بن

يوسف المعتوق، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

١٨٣ ـ الصفدية، لابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة.

١٨٤ ـ صفة الجنة، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق علي رضا عبد الله، دار المأمون للتراث ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

١٨٥ ـ الصلاة وحكم تاركها، لابن القيم، تحقيق تيسير زعيتر، المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.

١٨٦ ـ الصلة، لابن بشكوال، الدار المصرية للتأليف والترجمة، طبعة ١٩٦٦م، سلسلة المكتبة الأندلسية.

١٨٧ ـ الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لابن القيم، تحقيق علي بن محمد الدخيل الله، دار العصمة بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

١٨٨ ـ ضعيف الجامع الصغير، للألباني، المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ.

١٨٩ ـ ضوابط التكفير عند أهل السنة والجماعة، لعبد الله القرني، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

١٩٠ ـ طبقات المحدثين بأصبهان، لأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق عبد الغفور البلوشي، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

١٩١ ـ طبقات المعتزلة، لأحمد المرتضى، تحقيق سوسنه ديفلد ريفلزر، بيروت ١٩٦١م.

١٩٢ ـ طبقات المفسرين، لمحمد بن علي الداودي، دار الكتب العلمية ببيروت.

١٩٣ ـ الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد، دار صادر ببيروت.

١٩٤ ـ طبقات علماء الحديث، لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي، تحقيق أكرم البوشي، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

١٩٥ ـ طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة، تعليق الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

١٩٦ ـ طبقات الشافعية، لجمال الدين عبد الرحيم الأسنوي، تحقيق عبد الله جبوري، إحياء التراث الإسلامي ببغداد، الطبعة الأولى١٣٩٠هـ.

١٩٧ ـ طبقات الشافعية الكبرى، لعبد الوهاب السبكي، تحقيق عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة.

١٩٨ ـ طبقات الحنابلة، للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى، تصحيح محمد الفقي، مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة.

١٩٩ ـ طبقات خليفة بن خياط العصفري، تحقيق أكرم ضياء العمري، دار طيبة بالرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

٢٠٠ ـ طبقات الحفاظ، لجلال الدين السيوطي، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة الثقافة الدينية بمصر، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٢٠١ ـ العبر في خبر من غبر، للذهبي، تحقيق محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية ببيروت.

٢٠٢ ـ العبر وديوان المبتدأ والخبر، لابن خلدون، نشر مؤسسة جمال للطباعة والنشر ببيروت.

٢٠٣ ـ عقيدة أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين، جمع محمود الحداد، دار الفرقان بمصر.

٢٠٤ ـ عقيدة السلف وأصحاب الحديث، لأبي عثمان إسماعيل الصابوني، تحقيق الدكتور ناصر الجديع، نشر دار العاصمة بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

٢٠٥ ـ العقيدة السلفية في كلام ربِّ البرية، لعبد الله الجديع، طبع في مطابع دار السياسة بالكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٢٠٦ ـ العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لعلي بن عمر الدارقطني، تحقيق محفوظ الرحمن، دار طيبة بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٢٠٧ ـ العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لابن الجوزي، تحقيق إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية بلاهور، طبعة ١٣٩٩ هـ.

٢٠٨ ـ العلو، للذهبي، تحقيق أشرف عبد المقصود، نشر مكتبة أضواء السلف بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

٢٠٩ ـ عمل اليوم والليلة، لابن السني، تحقيق بشير عيون، دار البيان بدمشق، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٢١٠ ـ العواصم من القواصم، للقاضي أبي بكر بن العربي، نشر المكتبة العلمية ببيروت.

٢١١ ـ فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع أحمد الدويش، طبعة دار الإفتاء، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

٢١٢ ـ فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم، جمع محمد بن قاسم، مطبعة الحكومة بمكة، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

٢١٣ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، دار المعرفة ببيروت.

٢١٤ ـ فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، للشوكاني، دار الفكر ببيروت ١٤٠٣هـ.

٢١٥ ـ فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، لعبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، تحقيق الوليد آل فريان، طبعة وزارة الشؤون الإسلامية بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الرابعة ١٤١٩هـ.

٢١٦ ـ الفتوى الحموية الكبرى، لابن تيمية، تحقيق الدكتور حمد بن عبد المحسن التويجري، دار الصميعي بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٢١٧ ـ الفرق بين الفرق، لعبد القاهر بن طاهر البغدادي الإسفرائيني، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة للطباعة والنشر ببيروت.

٢١٨ ـ الفروق اللغوية، لأبي الهلال العسكري، تحقيق محمد باسل، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

٢١٩ ـ الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم الظاهري، تحقيق محمد إبراهيم نصر، وعبد الرحمن عميرة، دار الجيل ببيروت.

٢٢٠ ـ فضائل الصحابة، للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق وصي الله عباس، مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٢٢١ ـ الفوائد، لتمام بن محمد الرازي، تحقيق حمدي السلفي، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٢٢٢ ـ الفوائد البهية في تراجم الحنفية، لعبد الحي اللكنوي الهندي، صححه محمد بدر الدين أبو فراس، دار المعرفة ببيروت.

٢٢٣ ـ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، للشوكاني، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى اليماني، مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٨٠هـ.

٢٢٤ ـ الفهرست، لابن النديم، بعناية إبراهيم رمضان، دار المعرفة ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

٢٢٥ ـ فهرس الفهارس والأثبات، لعبد الحي الكتاني، بعناية إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي ببيروت.

٢٢٦ ـ قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، لابن تيمية، المكتبة العلمية ببيروت.

٢٢٧ ـ القاموس المحيط، للفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

٢٢٨ ـ قانون التأويل، لابن العربي، تحقيق محمد السليماني، مؤسسة علوم القرآن ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٢٢٩ ـ القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة، لعبد الرحمن المحمود، دار النشر الدولي بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

٢٣٠ ـ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي، تحقيق عوامة والخطيب، دار القبلة بجدة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٢٣١ ـ الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية لابن القيم، تحقيق ناصر الحنيني، رسالة ماجستير في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة في كلية أصول الدين بالرياض.

٢٣٢ ـ الكامل في التاريخ، لابن الأثير، دار صادر ببيروت ١٤٠٢هـ.

٢٣٣ ـ الكامل في ضعفاء الرجال، لعبد الله بن عدي، دار الفكر ببيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ.

٢٣٤ ـ كتاب الإيمان من إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم للقاضي عياض، تحقيق الحسين شواط، نشر دار الوطن بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ. ٢٣٥ ـ كتاب الردة، لمحمد بن عمر الواقدي، تحقيق يحيى الجبوري، دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٢٣٦ ـ كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، تحقيق لطفي عبد البديع، المؤسسة المصرية العامة للتأليف ١٣٨٢هـ.

٢٣٧ ـ كشف الأستار عن زوائد البزار، للهيثمي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ.

٢٣٨ ـ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة

الناس، لإسماعيل العجلوني، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ.

٢٣٩ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار الفكر ببيروت ١٤١٠هـ.

٢٤٠ ـ الكفاية في علم الرواية، لأحمد بن علي البغدادي، مطبعة السعادة بمصر، الطبعة الأولى.

٢٤١ ـ الكواكب الدرية شرح العقيدة السفارينية، لابن مانع، تحقيق أشرف عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف بالرياض ١٤١٨هـ.

٢٤٢ ـ لسان العرب، لابن منظور، دار صادر ببيروت.

٢٤٣ ـ لسان الميزان، لابن حجر، تحقيق غنيم عباس، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

٢٤٤ ـ لوامع الأنوار البهية شرح الدرة المضية، لمحمد السفاريني، المكتب الإسلامي ببيروت.

٢٤٥ ـ المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين، للآمدي، تحقيق حسن الشافعي، مكتبة وهبة، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.

٢٤٦ ـ متن العقيدة الطحاوية، لأبي جعفر الطحاوي، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٢٤٧ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لنور الدين الهيثمي، مؤسسة المعارف ببيروت ١٤٠٦هـ.

٢٤٨ ـ المجموع شرح المهذب، للنووي، تحقيق محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد بجدة.

٢٤٩ ـ مجموع الفتاوى، لابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم، نشر مكتبة التقوى.

٢٥٠ ـ محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، للرازي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة.

٢٥١ ـ المحيط بالتكليف، للقاضي عبد الجبار، تحقيق عمر عزمي، الدار المصرية للتأليف والترجمة بمصر.

٢٥٢ ـ مختصر تاريخ دمشق، لابن منظور، دار الفكر بدمشق ١٤٠٤هـ.

٢٥٣ ـ مختصر الصواعق المرسلة، لمحمد الموصلي، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٢٥٤ ـ مختصر العلو للعلي الغفار، للذهبي، اختصار الألباني، المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.

٢٥٥ ـ المختصر في أصول الدين، للقاضي عبد الجبار، تحقيق محمد عمار، دار الشروق بمصر، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.

٢٥٦ ـ مدارج السالكين، لابن القيم، تحقيق محمد الفقي، مكتبة السنة المحمدية بمصر.

٢٥٧ ـ مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات، لأحمد القاضي، دار العاصمة بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

٢٥٨ ـ مرآة الجنان وعبرة اليقظان، لليافعي، عناية خليل المنصور، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٢٥٩ ـ المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري، دار المعرفة ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٢٦٠ ـ مسند أبي يعلى الموصلي، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث بدمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٢٦١ ـ مسند أحمد بن حنبل، تحقيق أحمد شاكر، دار المعارف بمصر ١٣٧٧هـ.

٢٦٢ ـ مسند إسحاق بن راهويه، تحقيق عبد الغفور البلوشي، مكتبة الإيمان بالمدينة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

٢٦٣ ـ مسند الطيالسي، مكتبة المعارف بالرياض.

٢٦٤ ـ مشكاة المصابيح، للخطيب التبريزي، تحقيق الألباني، المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ.

٢٦٥ ـ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، لأحمد الفيومي، دار الكتب العلمية ببيروت.

٢٦٦ ـ المصنف، لأبي بكر بن أبي شيبة، تحقيق عبد الخالق الأفغاني، منشورات إدارة القرآن والعلوم الإسلامية بباكستان ١٤٠٦هـ.

٢٦٧ ـ المطالب العالية، لابن حجر، تحقيق غنيم عباس، دار الوطن بالرياض ١٤١٨هـ.

٢٦٨ ـ معارج القبول شرح سلم الوصول إلى علم الأصول في التوحيد، لحافظ حكمي، مكتبة نزار الباز بمكة، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ.

٢٦٩ ـ المعتزلة، لزهدي جار الله، مطبعة مصر بالقاهرة ١٣٦٦هـ. ٢٧٠ ـ المعتزلة وأصولهم الخمسة، لعواد المعتق، دار العاصمة بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٢٧١ ـ المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين البصري، ضبط خليل الميس، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٢٧٢ ـ معجم البلدان، لياقوت الحموي، تحقيق فريد الجندي، دار الكتب العلمية ببيروت ١٤١٠هـ.

٢٧٣ ـ معجم شيوخ الذهبي، للذهبي، تحقيق روحية السيوفي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٢٧٤ ـ المعجم الصغير، للطبراني، تحقيق محمد شكور، المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الاولى ١٤٠٥هـ.

٢٧٥ ـ المعجم الفلسفي، لمجمع اللغة العربية بمصر، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٤٠٣هـ.

٢٧٦ ـ المعجم المختص بالمحدثين، للذهبي، تحقيق محمد الحبيب، نشر مكتبة الصديق بالطائف، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٢٧٧ ـ المعجم الأوسط، للطبراني، تحقيق طارق بن عوض، دار الحرمين بالقاهرة ١٤١٥هـ.

٢٧٨ ـ المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق حمدي السلفي، دار الصميعي بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

٢٧٩ ـ معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بمصر، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ.

٢٨٠ ـ معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

٢٨١ ـ معرفة الثقات، للعجلي، ترتيب الهيثمي والسبكي، تحقيق عبد العليم البستوي، مكتبة الدار بالمدينة.

٢٨٢ ـ معرفة علوم الحديث، للحاكم النيسابوري، تحقيق معظم حسين، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ.

٢٨٣ ـ معيار العلم في فن المنطق، للغزالي، تحقيق محمد مصطفى أبو العلا، مكتبة الجندي بمصر.

٢٨٤ ـ مفتاح دار السعادة، لابن القيم، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٢٨٥ ـ المفردات في غريب القرآن، للأصفهاني، عناية محمد أحمد خلف الله، مكتبة الأنجلو بالقاهرة.

٢٨٦ ـ مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن الأشعري، دار إحياء التراث العربي ببيروت الطبعة الثالثة.

٢٨٧ ـ الملل والنحل، للشهرستاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة ببيروت.

٢٨٨ ـ مناقب الإمام مالك بن أنس، للقاضي الزواوي، تحقيق الطاهر محمد الدرديري، مكتبة طيبة بالمدينة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

٢٨٩ ـ مناهج الأدلة في عقائد الملة، لابن رشد، تحقيق محمود قاسم، مكتبة الأنجلو المصرية.

٢٩٠ ـ المنتخب من مسند عبد بن حميد، تحقيق مصطفى العدوي، مكتبة ابن حجر بمكة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٢٩١ ـ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لابن الجوزي تحقيق محمد عطا، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ.

٢٩٢ ـ منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، لابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، طبعة جامعة الإمام بالرياض ١٤٠٦هـ.

٢٩٣ ـ منهج ابن تيمية في مسألة التكفير، لعبد المجيد المشعبي، مكتبة أضواء السلف بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٢٩٤ ـ منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد، لعثمان علي حسن، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ.

٢٩٥ ـ منهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة، لأحمد آل عبد اللطيف، طبعة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

٢٩٦ ـ منهج الإمام الشافعي في إثبات العقيدة، لمحمد العقيل، مكتبة أضواء السلف بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٢٩٧ ـ المواقف في علم الكلام، لعضد الدين الإيجي، دار عالم الكتب ببيروت.

٢٩٨ ـ الموطأ، للإمام مالك بن أنس، رواية يحيى بن يحيى، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة.

٢٩٩ ـ موقف ابن تيمية من الأشاعرة، للدكتور عبد الرحمن المحمود، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

٣٠٠ ـ موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع، لإبراهيم الرحيلي، مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

٣٠١ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة ببيروت.

٣٠٢ ـ النبوات، لابن تيمية، تحقيق عبد العزيز الطويان، مكتبة أضواء السلف بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

٣٠٣ ـ النزول، للدارقطني، تحقيق علي الفقيهي، ضمن سلسلة عقائد السلف، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٣٠٤ ـ نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض، للخفاجي، تحقيق نخبة من علماء الأزهر، مطبعة المشهد الحسيني بالقاهرة ١٣١٤هـ.

٣٠٥ ـ نواقض الإيمان الاعتقادية وضوابط التكفير عند السلف، لمحمد الوهيبي، دار المسلم بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

٣٠٦ ـ نواقض الإيمان القولية والعملية، للدكتور عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف، دار الوطن بالرياض، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ.

٣٠٧ ـ نهاية الإقدام في علم الكلام، للشهرستاني، تصحيح الفرد جيوم، مكتبة الثقافة الدينية بمصر.

٣٠٨ ـ هدية العارفين، لإسماعيل باشا البغدادي، ضمن كشف الظنون، دار الفكر ببيروت ١٤١٠هـ.

٣٠٩ ـ وسطية أهل السنة بين الفرق، لمحمد باكريم محمد باعبد الله، دار الراية بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

٣١٠ ـ الوسيط في تفسير القرآن المجيد، للواحدي، تحقيق عادل أحمد، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

٣١١ ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر ببيروت ١٣٩٧هـ.



فهرس الموضوعات

الفصل الثاني

دراسة الكتاب

